



شرح الوفايه  
في علمه



١٢٨٤

المأوى  
٣٣٢-٥

٢٢٠

المأوى دولان

من شرح الوقاية

١٢٨٤

هنا ماحقر العباد

عبد الله

٢٩٤, ١٢١  
٥-٤

في المطبع الطبي في بلدة ججرة من محلات بندر هوكة

وتصحيح المؤوي منصور أحمد البردواني

من مدرسي المدرسة المحمدية

في سنة ١٢٦٠ من الهجرة النبوية

وعلى آله الصلوة والسلام

موافقا لسنة ١٨٢٢ الممكية





## فهرس شرح الوقاية

٧٠	باب العبدین	٢	كتاب الطهارة
٧١	باب صلوة الخوف	١	اب التيمم
ايضا	باب الجنائز	٢٢	اب المسح على الخفين
٧٢	باب الشهيد	٢٦	اب الحيض والنفاس
٧٦	باب الصلوة في الكعبة	٢٣	باب الانجاس
٧٧	كتاب الزكاة	٣٥	كتاب الصلوة
٧٩	باب زكاة الاموال	٣٨	باب الاذن
٨٢	باب العاشر	٣٩	باب شروط الصلوة
٨٥	باب الركاز	٤١	باب صفة الصلوة
٨٦	باب زكاة الخارج	٤٢	فصل في القراءة
٨٧	باب المصارف	٤٥	فصل في الجماعة
٨٨	باب صدقة الفطر	٤٨	باب الحدث في الصلوة
٩٠	كتاب الصوم	٥٠	باب ما يفسد الصلوة وما يذكر فيها
٩٢	باب موجب الانفساء	٥٣	باب صلوة الوتر والنوافل
٩٦	باب الاعتكاف	٥٦	فصل عند الكسوف
٩٧	كتاب الحج	٥٧	باب ادراك الفرائض
١٠٣	باب القران والتمنع	٥٩	باب قضاء الفوائت
.	باب الجنابات	٦١	باب سجود الحبر
.	باب الاحصار	٦٣	باب صلوة المريض
١١٢	كتاب النكاح	٦٤	باب سجود التلاوة
١١٩	باب الولي والكفو	٦٦	باب صلوة المسافر
١٢٢	باب المهر	٦٨	باب صلوة الجمعة

٢٠٨	كتاب الحدود	١٣١	باب نكاح الرقيق والكافر
٢١٠	باب وطئ يوجب الحد أولا	١٣٥	باب القسم
٢١١	باب شهادة الزنا والرجوع منها	ايضا	كتاب الرضاع
٢١٥	باب حد الشرب	١٣٧	كتاب الطلاق
ايضا	باب حد الغذف	١٣٨	باب ايفاع الطلاق
٢١٨	فصل التعزير	١٣٣	باب التفويض
٢٢٠	كتاب المراقبة	١٣٧	باب الحلف بالطلاق
٢٢٢	فصل	١٣٩	باب طلاق المريض
٢٢٧	باب قطع الطريق	١٥٢	باب الرجعة
٢٢٨	كتاب الجهاد	١٥٢	باب الايلاء
٢٣١	باب المغنم وقسمته	١٥٦	باب الخلع
٢٣٣	باب استيلاء الكفار	١٥٨	باب الظهار
٢٣٤	باب المستامن	١٦٠	باب اللعان
٢٣٦	باب الوظائف	١٦٢	باب العنين
٢٣٧	فصل الجزية	١٦٣	باب العدة
٢٣٩	باب المرتد	١٦٧	باب النسب والحضانة
٢٤١	باب المغاة	١٧٢	باب النفقة
٢٤٢	كتاب اللقيط	١٧٧	كتاب العتاق
٢٤٣	كتاب اللفظة	١٧٩	باب كسر متق البعض
٢٤٤	كتاب الآبق	١٨٧	باب الحلف بالصدق
٢٤٥	كتاب المفتود	١٨٥	باب التدبير والاستيلاء
ايضا	كتاب الشركة	١٩٢	كتاب الايمان
٢٥٠	كتاب الوقف	١٩٥	باب الحلف بالفعل
		٢٠٤	باب الحلف بالقول





\*\*\*\*\*  
 \*  
 \* بسم الله الرحمن الرحيم \*  
 \*  
 \*\*\*\*\*

الحمد لله رب العالمين \* والصلوة على رسوله محمد وآله اجمعين الطيبين  
 الطاهرين \* يقول العبد المتوسل الى الله تعالى باقوى الذريعة \* صبيد الله بن مسعود  
 بن تاج الشريعة \* معد جده \* وانجح جده \* هذا حل المواضع المعلقة \* من وقاية  
 الرواية \* في مسائل الهداية \* التي الفها جدي وامنازي مولانا الاعظم \* استاذ علماء  
 العالم \* برهان الشريعة والحق والدين \* محمود بن صدر الشريعة جزاه الله عنى  
 وعن جميع المسلمين \* خير الجزاء لاجل حفظي والمولى المؤلف لما الفها سبقا مبقا \*  
 وكنت اجري في ميدان حفظه طلقا طلقا \* حتى اتفق اتمام تاليفه مع اتمام حفظي  
 المتشرب بعض النسخ في الاطراف \* ثم بعد ذلك وقع فيها شيء من التغيرات \* ونبذ  
 من المحو الاثبات \* فكتبت في هذا الشرح العبارة التي تقرر عليها المن لتغير النسخ  
 المكتوبة الى هذا النمط \* والعبد الضعيف لما شاهد في اكثر الناس كحلا من \*  
 اتخذت منها مختصرا مشتملا على ما لا بد لطالب العلم منه فافتح في \*  
 ايضا ان شاء الله تعالى وقد كان الولد الاعز محمود برد الله صدره \* حفظ  
 المختصر مبالغا في تاليف شرح الوقاية بحيث ينحل منه مغلقات المختصر فشرمت في  
 اسعاف مرامة \* فتوفاه الله تعالى قبل اتمامه \* فالما مول من المستفيدين من هذا الكتاب  
 ان لا ينسوه في دعائهم المستجاب \* انه المير للصعاب \* والفانح لمغلقات الابواب \*



## كتاب الطهارة

اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة الطهارات لان الاصل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع لكونها  
امم جنس يشمل جميع انواعها وافرادهما فلا حاجة الى لفظ الجمع \* قال الله تعالى  
يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآية \* افتتح الكتاب بهذه  
الآية تيمنا ولان الدليل اصل والحكم فرعه والاصل مقدم على الفرع بالرتبة ثم لما  
كانت الآية دالة على فرائض الوضوء ادخل فاء التعقيب في قوله \* ففرض الوضوء  
فصل الوجه من الشعر \* اي من قصاص شعر الراس وهو منتهى منبت شعر الراس \*  
الى الاذن \* فيكون ما بين العذار والاذن داخلا في الوجه كما هو مذهب ابي حنيفة  
ومحمد بن فضال عليه اكثر مشايخنا رض وذكروا من الائمة الحلواني يكفيه  
ان يبيل ما بين العذار والاذن ولا يجب امالة الماء عليه بناء على ما روي من  
ابي يوسف رح ان المصلي اذا بل وجهه واغضاء وضوئه بالماء ولم يصل الماء من  
العضو جاز لكن قيل تاويله انه مال من العضو قطرة او قطرتان ولم يندرك \*  
واسفل الذقن \* فتم حدود الوجه من الاطراف لاربعة ثم مطف على الوجه قوله \*  
واليدان والرجلين مع المرفقين والكعبين \* خلافا لفررح فان عنده لا يدخل المرفقان  
والكعبان في الغسل لان الغاية لا تدخل تحت المغيا ونحن نقول ان كانت الغاية  
بحيث لو لم تدخل فيها كلمة الى لم يتناولها صدر الكلام لم تدخل تحت المغيا  
كالليل في الصوم وان كانت بحيث يتناولها صدر الكلام كالمتنازع فيه تدخل  
تحت المغيا بناء على ان للنحويين في الاربعة مذاهب الاول دخول ما بعد ما فيما  
قبلها الامجاز والثاني عدم الدخول الامجازا والثالث الاشتراك والرابع  
الدخول ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها وعدمه ان لم يكن فهذا المذهب



الرابع يوافق ما ذكرنا في الليل والمرافق وأما الثلاثة الأولى فالأول يعارضه الثاني فتساويا والثالث أوجب التساوي أيضا فوقع الشك في مواضع استعمال كلمة إلى ففي مثل صورة الليل في الصوم إنما وقع الشك في التناول والدخول فلا يثبت التناول بالشك وفي مثل صورة النزاع إنما وقع الشك في الخروج بعد ما ثبت تناول صدر الكلام والدخول فيه فلا يخرج بالشك وما ذكرنا أنها خايت الاسقاط مشهور في الكتب فلا نذكره ثم الكعب في رواية هشام عن محمد رَح هو المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك لكن الأصح أنها العظم النائي الذي ينتهي إليه عظم الساق وذلك لأنه تعالى اختار لفظ الجمع في أمضاء الوضوء فاريد بمقابلة الجمع بالجمع انقسام الأحاد على الأحاد واختار في الكعب لفظ المثنى فلم يمكن أن يراد به انقسام الأحاد على الأحاد فتعين أن المثنى مقابل بكل واحد من أفراد الجمع فيكون في كل رجل كعبان وهما العظمان النائيتان لا معقد الشراك فإنه واحد في كل رجل \* ومسح ربيع الرأس واللحية \* المسح إصابة اليد المبتلة العضو ما بللا يأخذه من الاناء أو بللا باقيا في اليد بعد غسل عضو من المغسولات ولا يكفي البلل الباقي في يده بعد مسح عضو من الممسوحات ولا بلل يأخذه من بعض أمضائه سواء كان ذلك العضو مغسولا أو ممسوحا وكذا في مسح الخف وأعلم أن المفروض في مسح الرأس أدنى ما يطلق عليه اسم المسح وهو شعرة أو ثلث شعرات عند الشافعي رَح عملا بطلاق النص وعند مالك رَح الاستيعاب فرحى كما في قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم وعندنا ربيع الرأس وقد ذكرنا أنه إذا قبل مسحت الحائض بيدي يراد به كله لأن الحائض أهم للمجموع وقد وقع مقصود الاله محل والمحل هو المقصود في الفعل المتعدي فيراد كله وإذا قبل مسحت بالحائض يراد به بعضه لأن الأصل في الباء أن تدخل في التوائل وهي غير مقصودة فلا يثبت امتنعها بها بل



يكفى منها ما يتوصل به الى المقصود فاذا دخل الباء في المحل شبه المحل بالوصائل  
 فلا يثبت استيعاب المحل لكن بشكل هذا بقوله تعالى فامسحوا بوجوهكم ويمكن  
 ان يحاط به بان الاستيعاب في التيمم لم يثبت بالنص بل بالأحاديث المشهورة  
 وبان مسح الوجه في التيمم قائم مقام غسله فحكم الخلف في المقدار حكم الاصل كما  
 في مسح اليدين فلو كان النص دالاً على الاستيعاب للزم مسح اليدين الى الاطمين  
 في التيمم لان الغاية لم تذكر في التيمم وايضا الحديث المشهور وهو حديث المسح  
 على الناصية دل على ان الاستيعاب غير مراد فانتهى قول مالك رح واما نفي مذهب  
 الشافعي رح فمبني على ان الآية مجعلة في حق المقدار لا مطلقة كما زعم لان المسح  
 في اللغة امرار اليد المبتلة ولا شك ان مماثلة الانملة شعرة او ثلثا لا تسمى مسح  
 الراس وامرار اليد يكون له حد وهو غير معلوم فيكون مجعلا لانه اذا قيل مسحت  
 بالحاظ يراد به البعض وفي قوله تعالى فامسحوا بوجوهكم الكل فيكون الآية  
 في المقدار مجعلة ففعله عليه السلام لله مسح على ناصيته يكون بيانه له واما اللحية فعند  
 ابي حنيفة رح مسح ربعها فرض لانه لما سقط غسل ما تحتها من البشرة صار كالرأس وعند  
 ابي يوسف رح مسح كلها فرض لانه لما سقط غسل ما تحتها من البشرة اقيم مسحها مقام  
 غسل ما تحتها فيفرض مسح الكل بخلاف الرأس فانه اذا كان هاريا من الشعر لا يجب  
 غسل كله ولا مسح كله وقد ذكر ان المراد بالربع ربع ما يلاقي بشرة الوجه منها  
 ان لا يجب اقبال الماء الى ما امتزج من الذقن خلافا للشافعي رح كذا في الايضاح  
 وفي اشهر الروايتين عن ابي حنيفة رح مسح ما يستر البشرة فرض وهو الاصح  
 المختار كذا في شرح الجامع الصغير لقاضي خان واذا مسح ثم حلق الشعر لا يجب  
 الامادة وكذا اذا توضأ ثم قص الاظفار وسنته للمحتبظ غسل يديه الى رصفيه ثلثا  
 قبل ادخالهما الاثناء \* هذا الفصل عند بعض المشائخ منه قبل الاستنجاء وعند البعض

بعده وعند البعض قبله وبعده جميعا وكيفية الغسل انه اذا كان الاناء صغيرا بحيث  
 يمكن رفعه يرفع بشماله ويصبه على كفه اليمنى ويغسلها ثلاثا ثم يصب بيمينته على  
 كفه اليسرى كما ذكرنا وان كان كبيرا لا يمكن رفعه فان كان معه اناء صغير يرفع  
 الماء به ويغسلها كما ذكرنا وان لم يكن يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء  
 ولا يدخل الكف ويصب الماء على يمينته ويدلك الاصابع بعضها ببعض بفعل  
 هكذا ثلاثا ثم يدخل يمينه في الاناء بالغاما بلغ والنهي في قوله عليه السلام فلا يغمس  
 يده في الاناء محمول على ما اذا كان الاناء صغيرا او كبيرا ومعه اناء صغير اما  
 اذا كان الاناء كبيرا وليس معه اناء صغير يحمل على الادخال بطريق المبالغة  
 كل ذلك اذا لم يعلم على يده نجاسة اما اذا علم فإزالة النجاسة على وجه لا يفضي  
 الى تنجيس الاناء او غيره فرض \* وتسمية الله تعالى ابتداء والمواك والمضمضة  
 بمياه والاستنشاق بمياه \* وانما قال بمياه ولم يقل ثلاثا يدل على ان المسنون التثليث  
 بمياه جديدة وانما كرر قوله بمياه ليدل على تجديد الماء لكل منهما خلافا للشافعي رح  
 فان المسنون عنده ان يضمض ويستشق بفرقة واحدة ثم هكذا \* وتخليل  
 اللحية والاصابع وتثليث الغسل ومسح كل الراس مرة \* خلافا للشافعي رح  
 فان عنده تثليث المسح سنة وقد اورد الترمذي في جامعه ان مليا توفنا فغسل امضاء  
 ثلاثا ومسح راسه مرة وقال هكذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم \* والاذنين بمائه  
 اي بماء الراس خلافا له فان تجديد الماء لمسح الاذنين سنة عنده \* والنية  
 وترتيب نص عليه \* اي الترتيب المذكور في نص القرآن وكلاهما فرضان  
 عنده اما النية فلقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وجوابنا ان الثواب منوط  
 بالنية اتفاقا فلا بد ان يقدر الثواب او يقدر شيء يشمل الثواب نحو حكم الاعمال  
 بالنيات فان قدر الثواب فظاهر وان قدر الحكم فهو نوعان دينوي كالصحة



آخر وهي كالتواضع والابتناء في مراد بالاجتماع فاذا قبل حكم الاعمال بالنهاية  
 برأيه ان الثواب خلاق الكلام فلا دلالة له على الصحة فان قيل مثل هذا الكلام يفتي  
 في جميع العبادات فلا دلالة له على اشتراط النية في العبادات فاذن باطل فان المنسك  
 في اشتراط النية في العبادات هذا الحديث قلنا نقد والثواب لكن المقصود في  
 العبادات المحضة هو الثواب فاذا اخلت من المقصود لا يكون لها صحة لانها  
 لم تشرع الا مع كونها عبادة بخلاف الوضوء ان ليس هو عبادة مقصودة بل شرع  
 شرطاً لجواز الصلوة فاذا اخل من الثواب انتفى كونه عبادة لكن لا يلزم من هذا  
 انتفاء صحته ان لا يصدق عليه انه لم يشرع الا عبادة فبقي صحته بمعنى انه مفتاح  
 الصلوة كما في مائر الاشرائط كتنظيف الثوب والمكان وسرا العورة فانها لا تشترط النية  
 في شيء منها واما الترتيب فلقوله تعالى فاغسلوا وجوهكم فيغرض تقديم غسل الوجه  
 فيغرض تقديم الباقي مرتباً لان تقديم غسل الوجه مع عدم الترتيب في الباقي  
 خلاف الاجماع قلنا المذكور بعدة حرف الواو والمراد فاغسلوه هذا المجموع فلا دلالة  
 له على تقديم غسل الوجه وان سلم فمتى امتدل المجتهد بهذه الآية لم يكن  
 الاجماع منعقداً فاحتمل له بها على ترتيب الباقي استدلالاً بلا دليل وتمسك بمجرد  
 زعمه لا بالاجماع وقد رايت في كتبهم الاستدلال بقوله عليه السلام هذا وضوء  
 لا يقبل الله الصلوة الا به وقد كان هذا الوضوء مرتباً فيغرض الترتيب وقد منح  
 لي جواب حسن وهو انه توضأ مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به  
 فهذه القول يرجع الى المرة فحسب لا الى الاشياء الاخر لان هذا الوضوء لا يعمل  
 اما ان يكون ابتداءً من اليمين او اليسار وايضا ما ان يكون على سبيل الموالاة  
 او عدمها فنقله عليه السلام هذا وضوء ان اريد به هذا الوضوء بجميع اوصافه يلزم  
 عرضة الموالاة او عدمها والتمسك من ارضاء وان لم يرد بجميع اوصافه لا يخل

على رخصة الترتيب \* والاول \* اي غسل الاعضاء على سبيل التتابع بحيث  
لا يخرج العضو الاول وعند ما يخرج هو فرض والدليل على كون الامور المذكورة سنة  
مواظبة النبي عليه السلام من غير دليل على فرضيتها \* ومستحبه التيامن \* اي  
الا بتداء باليمين في غسل الاعضاء فان قلت لا شك ان النبي عليه السلام واظب  
على التيامن في غسل الاعضاء ولم يروا احدا نه بدأ بالشمال فيسفي ان يكون سنة  
قلت السنة ما واظب النبي عليه السلام عليه مع الترك احيا فان كانت المواظبة  
المذكورة على سبيل العباد فحسن الهدى وان كانت على سبيل العادة فحسن الزوائد  
كلبس الثياب والاكل باليمين وتقديم الرجل اليمنى في الدخول ونحو ذلك و  
كلامنا في الاول ومواظبة النبي عليه السلام على التيامن كانت من قبيل الثاني  
وفهم هذا من تعليل صاحب الهداية بقوله عليه السلام ان الله يحب التيامن  
في كل شيء حتى التنعل والترجل \* ومسح الرقبة \* لان النبي عليه السلام مسح عليها \*  
وناقضه ما خرج من احد السبيلين \* سواء كان معتادا او غير معتاد كالردود والريح الخارجة  
من القبل والذكرو فيه اختلاف المشايخ رح \* او من غيره ان كان نجسا سال الى ما يطهر \*  
اي الى موضع يجب تطهيره في الجملة اما في الوضوء وفي الغسل وعند الشافعي رح  
الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء وقوله ان كان نجسا متعلق بقوله او من  
غيره والرواية النجس يفتح الجيم وهو عين النجاسة واما بكسر الجيم فما لا يكون  
ظاهرا هذا في اصطلاح الفقهاء واما في اللغة فيقال نجس الشيء بنجس فهو  
نجس ونجس وانما قال مال لانه اذا لم يتجاوز المخرج لا ينقض الوضوء مندنا  
وينقض عند زفر رح وكذا اذا عصر القرحة تجاوز وكان بحال لو لم يصير لم يتجاوز  
وكذا اذا مضى عيا او خلل امانه او ادخل اصبعه في الفم فزأى الروايات انما تنشر  
فخرج من الفم ماء مثل العسل لا ينقض مندنا خلافا لفرج وجهه ان



خروج النجاسة موثر في زوال الطهارة كالسبيلين ونحو نقول نعم لكن القليل  
 بادلا خارج والنجاسة المستقرة في موضعها لا ينقض قلت هذا دليل غير تام لانه  
 لا يشمل ما اذا فزرت ابرة فارتنى الدم على رأس الجرح لكن لم يسلم فان الخروج  
 هناك محسوس ومع ذلك لا ينقض عندنا وقد خطر ببالي وجه حسن وهو انه  
 لم يتحقق خروج النجاسة لان هذا الدم غير نجس بل النجس هو الدم المسفوح وهكذا  
 في القى القليل ومياتى في هذه الصفحة وقوله الى ما يطهر احتراما ان افشرت  
 نقطة في العين فسال الصديق بحيث لم يخرج من العين لا ينقض الوضوء لان  
 داخل العين لا يجب تطهيره اصلا لاني الوضوء ولا في الغسل ان ليس له حكم ظاهر  
 البدن فالمعتبر الخروج الى ما هو ظاهر البدن شرعا واعلم ان قوله الى ما يطهر يجب  
 ان يكون متعلقا بقوله ما خرج لا بقوله سال فانه اذا قصد وخرج دم كثير وسال  
 بحيث لم يتلخخ رأس الجرح فانه لا شك في الانتقاض عندنا مع انه لم يسلم الى موضع  
 يلحقه حكم التطهير بل خرج الى موضع يلحقه حكم التطهير ثم سال فالبشارة الحسنة  
 ان يقال ما خرج من السبيلين او من غيره الى ما يطهر ان كان نجسا سال \* والقى \*  
 مطف على قوله ما خرج فاراد ان يفصل انواعه لان الحكم مختلف فيها فقال \* وما  
 رقيقا ان ساوى البزاق \* حتى ان كان البزاق اكثر لا ينقض ولما ذكر حكم المساءاة  
 عليهم حكم الغلبة بالطريق الاولى فقالوا اذا اصفر البزاق من الدم فلا يجب الوضوء  
 وان احمر يجب ثم مطف على قوله وما قوله \* او مرة او طعاما او ماء او مطلقا ان كان ملاء  
 الفم لا بلغما اصلا \* سواء كان نازلا من الراس او صاعدا من الجوف وسواء كان  
 قليلا او كثيرا لانه للزوجته لا يتدخل النجاسة \* وينقض صاعدة ملاء الفم عند  
 ابي يوسف رح \* لكن النازل من الراس لا ينقض عنده ايضا \* وهو يعتبر الاتحاد في المجاس  
 ومحمد في السبب يجمع ما قام قليلا قليلا \* فقوله هو يعتبر الضمير يرجع الى

أبي يوسف وهذا ابتداء معئلة صورتها اذا قاء قليلا قليلا بحيث لو جمع يبلغ ملاء الفم  
 فابو يوسف رح يعتبر اتحاد المجلس اي اذا كان في مجلس واحد فيجمع فيكون ناقضا  
 ومحمد رح يعتبر اتحاد السبب وهو الغنيان فان كان غنيان واحد فيجمع فيحصل اربع  
 صور اتحاد المجلس والغنيان فيجمع اتفاقا واختلا فهما فلا يجمع اتفاقا واتحاد المجلس  
 مع اختلاف الغنيان فيجمع عند أبي يوسف رح خلافا لمحمد رح واختلاف المجلس  
 مع اتحاد الغنيان فيجمع عند محمد رح خلافا لابي يوسف رح \* وما ليس يحدث ليس  
 بنجس \* بكسر الجيم فيلزم من انتفاء كونه حدثا انتفاء كونه نجسا فالدم اذا لم يسلم  
 من راس الجرح ظاهر وكذا القيء القليل ومن محمد رح في خبر رواية الاصول انه  
 نجس لانه لا اثر للسيلان في النجاسة واذا كان السائل نجسا فغير السائل يكون كذلك  
 ولما قوله تعالى قل لا اجد فيما اوحى الي محرما الى قوله اود ما مسفوحا فغير المسفوح  
 لا يكون محرما فلا يكون نجسا والدم الذي لم يسلم من راس الجرح دم غير مسفوح  
 فلا يكون نجسا فان قيل هذا فيما يוכל لحمه واما فيما لا يוכל لحمه كالآدمي فغير المسفوح  
 حرام ايضا فلا يمكن الاستدلال بحله على طهارته قلت لما حكم بحرمته المسفوح بقي غير  
 المسفوح على اصله وهو الحل فيلزم منه الطهارة سواء كان فيما يוכל لحمه او لا لاطلاق النص ثم  
 حرمة غير المسفوح في الآدمي بناء على حرمة لحمه لا توجب نجاسته اذ هذه الحرمة للكرامة  
 لا للنجاسة فغير المسفوح في الآدمي يكون على طهارته الاصلية مع كونه محرما والفرق بين  
 المسفوح وغيره مبني على حكمة فامضة وهي ان غير المسفوح دم انتقل من العروق و  
 انفصل عن النجاسات وحصل له هضم آخر في الاضاء نصا ومستعدا لان يصير عضوا فاخذ  
 طبيعة العضو فاعطاه الشرع حكمه بخلاف دم العروق فانه اذا سال من راس الجرح  
 علم انه دم انتقل من العروق في هذه الساحة وهو الدم النجس اما اذا لم يسلم علم  
 انه دم العضو هذا في الدم ما في القيء القليل هو الماء الذي كان في اعلى المعدة وهي



ليست بمحل النجاسة فحكمه حكم الريق \* ونوم مضطجع ومتكئ ومستند إلى مال أو  
 أزيل لسقط لا غير \* أي لا ينقض الوضوء نوم غير ما ذكر وهو النوم قائما وقاعدا  
 أو راكعا أو ما جدا \* والأفماء والجنون \* على أي هيئة كانا ويدخل في الأفماء  
 السكر وحده هنا إن يدخل في مشيته تحرك وهو الصحيح وكذا أي اليمين حتى لو  
 حلف أنه مكران يعتبر هذا الحد \* وفهقهة \* يصل بالغ يركع ويسجد \* حتى لا ينقض  
 الوضوء فهقهة الصبي وشرطه أن تكون في صلاة ذات ركوع وسجود حتى لو  
 فهقهة في صلاة الجنازة أو سجدة التلاوة لا ينقض الوضوء بل يبطل ما فهقهة فيه وإنما  
 شرط ما ذكر لأن انتقاض الوضوء بها ثبت بالحديث على خلاف القياس فيقتصر  
 على ما ذكره ثم القهقهة أنه انتقض إذا كان يقظان حتى لو نام في الصلاة على أي هيئة فهقهة  
 لا ينقض الوضوء وعند الشافعي رخص لا ينقض الوضوء بالقهقهة وحدها أن تكون مسموعة  
 له ولجيرانه وهو يبطل الصلاة والوضوء والضحك أن يكون مسموعا له لا لجيرانه  
 وهو يبطل الصلاة لا الوضوء والتبسم أن لا يكون مسموعا أصلا وهو لا يبطل شيئا \*  
 والمباشرة ألقا حشة لا عند محمد رخص \* وهي أن يماس بدنه بيد المرأة مجردين  
 وانتشرا لته وتماس الفرجان \* لا دودة خرجت من جرح \* لأنها طاهرة وما عليها  
 من النجاسة قليلة وأما الخارجة من الدبر فتنتقض لأن خروج القليل منه ناقض  
 ومن الإحليل لأنها خارجة من جرح ومن قبل المرأة فيه اختلاف المشائخ رخص \*  
 ولحم مقط منه \* أي من جرح \* ومس المرأة والذكر \* خلافا للشافعي رخص \* وفرض  
 الغسل المضمضة والاستنشاق \* وهما سنتان عند الشافعي رخص ولنا أن الفم داخل من  
 وجه خارج من وجه حسا عند انطباق الفم وانفتاحه وحكما في ابتلاع الصائم الريق  
 ودخول شيء فيه فجعل داخل في الوضوء خارجا في الغسل لأن الوارد فيه  
 صيغة المبالغة وهي قوله تعالى فاطهروا في الوضوء غسل الوجه وكذلك الأنف

وان اتضمن من وقد بقي في اخنائه طعام فلا بأس به \* وغسل البدن \* اي جميع  
ظاهر البدن حتى لو بقي العجين في الظفر فافتسل لا يجزى وفي الدرن يجزى اذ هو  
متولد من هناك وكذا الطين لان الماء ينغذ فيه وكذا الصبغ بالحناء فالحاصل  
ان المعتبر في هذا المخرج فاذا اد من فامر الماء فلم يقبل يجزى واما ثقب القرط فان  
كان القرط فيها فان غلب على ظنه ان الماء لا يصل من غير تحريك فلا بد منه وان  
لم يكن القرط فيها فان غلب على ظنه ان الماء يصل من غير تكلف لا يتكاف وان غلب  
انه لا يصل الا بتكلف يتكلف وان انضم الثقب بعد نزله وصار بحال ان امر الماء  
عليها يدخلها وان غفل لا يدخلها امر الماء ولا يتكلف في ادخال شيء سوى الماء من  
خشب ونحوه وان كان في اصبعه خاتم ضيق يجب تحريكه ليصل الماء تحته ويجب  
على الا قلف ادخال الماء داخل القلفة وان نزل البول اليها ولم يخرج عنها نقض  
الوضوء هذا عند بعض المشائخ رح فلها حكم الظاهر من كل وجه وعند البعض لا يجب  
ايصال الماء اليها في الغسل مع انه ينقض الوضوء اذ انزل البول اليها فلها حكم  
الباطن في الغسل وحكم الظاهر في انتقاض الوضوء \* لانه وسنته ان يغسل  
يديه وفرجه ويزيل نجسهما ان كان \* اي ان كان النجس اي النجاسة على بدنه \*  
ثم يتوضأ الارجليه \* استثناء متصل اي يغسل اعضاء الوضوء الارجليه \* ثم  
يفيض الماء على كل بدنه ثلثا ثم يغسل رجليه لاني مكانه \* اي اذا كان مكان الغسل مجتمع  
الماء المستعمل حتى اذا افتسل على لوح او حجر يغسل رجليه هناك \* وليس على  
المرأة نقض صغيرتها ولا بلها اذا ابتل اصلها \* خص المرأة لقوله عليه السلام لام  
سلمة يكفيك اذا بلغ الماء اصول شعرك ويجب على الرجل نقضها وقيل اذا كان  
الرجل مضغف الشعر كالعلوية والاتراك لا يجب والاحوط ان يجب وقوله ولا بلها وقال  
بعض المشائخ رح تبل ذواتها وتعصرها لكن الاصح عدم وجوبه وهذا اذا كانت مفتولة



اما اذا كانت منقوضة يجب اىصال الماء الى اثناء الشعر كما في اللحية لعدم الحرج \*  
 ووجهه انزال منى ذى دفق وشهوة عند الانفصال \* حتى لو انزل بلا شهوة لا يجب  
 الغسل مندنا خلافا للشافعي رح ثم الشهوة شرط وقت الانفصال عند ابي حنيفة و  
 محمد رح ووقت الخروج عند ابي يوسف رح حتى اذا انفصل من مكانه بشهوة فاخذ راس  
 العضو حتى سكنت شهوته فخرج بلا شهوة يجب الغسل مندهما لا مندة وان اغسل  
 قبل ان يبول ثم خرج بقية المنى يجب الغسل ثانيا مندهما لا مندة \* ولو في نوم \*  
 ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة وروى من محمد رح في غير رواية الاصول اذا  
 تذكرت الاحتلام والانزال والتلذذ ولم تربلا كان عليها الغسل وقال شمس الائمة  
 الحلواني لا يوجب هذه الرواية \* وفيه حشقة في قبل او دبر على الفاعل والمفعول به  
 ورؤية المستيقظ المنى او الماذي وان ام يحتمل \* اما في المنى فظاهر واما في المذى  
 فلا احتمال كونه منيارق بحرارة البدن وفيه خلاف ابي يوسف رح \* وانقطاع الحيض  
 والنفاس \* لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن على قراءة التشديد ولما كان الانقطاع  
 سببا للغسل فاذا انقطع دم ثم اسلمت لا يلزمها الغسل اذ وقت الانقطاع كانت كافرة  
 وهى غير مأمورة بالشرائع عندنا ومتى اسلمت لم يوجد السبب وهو الانقطاع  
 بخلاف ما اذا اجنبت الكافرة ثم اسلمت حيث يجب عليها غسل الجنابة لان الجنابة  
 امر مستمر فيكون جنبا بعد الاسلام والانقطاع غير مستمر فافترا \* لا وطؤ بهيمة بلا انزال و  
 من للجمعة والعبدان والاحرام وعرفة \* فغسل الجمعة من لصلاة الجمعة وهو الصحيح \*  
 ويجوز الوضوء بماء السماء والارض كالمطر والعين \* واما بماء الثلج فان كان ذاتا بحيث  
 يتقا طريقه والالا \* وان تغير بطول المكث او غير احد اوصافه اى الطعم واللون والريح \*  
 شي عاظم كالتراب والاشنان والصابون والزعفران \* وانها عد هذه الاشياء ليعلم  
 ان الحكم لا يختلف بان كان المخلوط من جنس الارض كالتراب او شيأ يقصد بمخلوطه

التطهير كالأشنان والصابون أو شيئاً آخر كالزعفران وعند أبي يوسف رحمه الله إن كان المخلوط شيئاً يقصد به التطهير يجوز به الوضوء إلا أن يغلب على الماء حتى يزول طبعه وهو الرقة والسيلان وإن كان شيئاً لا يقصد به التطهير ففي رواية يشترط لعدم جواز التوضي به فلبته على الماء وفي رواية لا يشترط وما ليس من جنس الأرض فيه خلاف الشافعي رحمه الله وبما جار فيه نجس لم ير أثره\* أي طعمه أو لونه أو ريحه اختلفوا في حد الجاري فالحد الذي ليس في دركة خرج ما يذهب بنبته أو ورق فإذا سد النهر من فوق وبقي الماء تجري مع ضعف يجوز به الوضوء إذ هو ماء جار وكل ماء ضعيف الجريان إذا توضأ به يجب أن يجلس بحيث لا يستعمل فضالته أو يمكن بين الفرتين مقدار ما يذهب فضالته وإذا كان الحوض صغيراً يدخل فيه الماء من جانب ويخرج من جانب آخر يجوز الوضوء في جميع جوانبه وعليه الفتوى من غير تفصيل بين أن يكون أربعاً أو اربعاً أو اقل فيجوز أو أكثر فلا يجوز وأعلم أنه إذا انتن الماء فإن علم أن نتنه للنجاسة لا يجوز ولا يجوز حملاً على أن نتنه بطول المكث وإذا سد كلب عرض النهر ويجري الماء فوقه إن كان ما يلاقي الكلب أقل مما لا يلاقيه يجوز الوضوء في الأسفل والألأ قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله هذا أدركت مشائخي ومن أبي يوسف رحمه الله لا بأس بالوضوء به إذا لم يتغير أحد أوصافه\* وبما مات فيه حيوان مائى المولد كالسمك والضفدع\* بكسر الدال وإنما قال مائى المولد حتى لو كان مولده في غير الماء هو يعيش في الماء يفسد الماء بموته فيه\* وما ليس له دم مائل كالبق والذباب\* لأن النجس هو الدم المسفوح كما ذكرنا ولحديث وقوع الذباب في الطعام وفيه خلاف الشافعي رحمه الله لا بماء اعتصر\* الرواية بقصر ما\* من شجر أو ثمر\* أما ما يقطر من الشجر فيجوز به الوضوء\* ولا بماء زال طبعه بغلبة غيره أجزاء\* المراد به أن يخرج من طبع الماء وهو الرقة والسيلان\* أو بالطبخ كالأشربة والخل\* نظير ما اعتصر من



الشجر والتمر فشرب الربياس معتصر من الشجر وشرب التفاح ونحوه معتصر من الثمر  
 \* وماء الباقلي \* نظير ما غلب عليه غيره اجزاء \* والمرق \* نظير ما غلب عليه غيره بالطبخ  
 وما الماء الذي تغير بكثرة الاوراق الواقعة فيه حتى اذا رفع في الكف يظهر فيه  
 لون الاوراق فلا يجوز به الوضوء لانه كماء الباقلي \* ولا بماء راكد وقع فيه نجس الا اذا  
 كان عشرة اذرع في عشرة اذرع ولا ينحسر ارضه بالغرف \* فحكمه حكم الماء الجاري  
 فان كانت النجاسة مرئية لا يتوضأ من موضع النجاسة بل من الجانب الآخر  
 ان كانت غير مرئية يتوضأ من جميع الجوانب وكذا من موضع فسالته قال محي  
 السنة التقدير بعشر في عشر لا يرجع الى اصل شرعي يعتمد عليه اقول اصل المسئلة  
 ان الغدير العظيم الذي لا يتحرك احد طرفيه بتحريك الطسرف الآخر اذا وقعت  
 النجاسة في احد جوانبه جاز الوضوء من الجانب الآخر ثم قدر هذا بعشر في عشر  
 وانما قدر به بناء على قوله عليه السلام من حفر بئر افله حولها اربعون ذراعا فيكون  
 له حريمها من كل جانب عشرة نفهم من هذا انه اذا اراد آخر ان يحفر في حريمها  
 بئر يمنع منه لانه يجذب الماء اليها وينقص الماء في البئر الاولى وان اراد ان  
 يحفر بئرا بالومة يمنع ايضا السراية النجاسة الى البئر الاولى وتنجيس ماءها ولا يمنع  
 في ما وراء الحريم وهو عشرة في عشرة فعلم ان الشرع اعتبر العشر في العشر في عدم مراية  
 النجاسة حتى لو كانت النجاسة تسري يحكم بالمنع ثم المتأخرون وسعوا الامر  
 على الناس وجوزوا الوضوء في جميع جوانبه \* ولا بماء استعمل لقربة او رفع حدث \*  
 اعلم ان في الماء المستعمل اختلافات الاول في انه باى شيء يصير مستعملا فعند ابى  
 حنيفة وابى يوسف رح بازالة الحدث وايضا بنية القربة فاذا اتوضأ المحدث وضوا غير منوى  
 يصير مستعملا ولو اتوضأ غير المحدث وضوا منويا يصير مستعملا ايضا وعند محمد رح بالثاني  
 فقط وعند الشافعي رح بازالة الحدث لكن ازالة الحدث لا يتحقق الا بنية القربة عنده

بناء على اشتراط النية في الوضوء والاختلاف الثاني في انه منى بصير مستعملا نفى الهداية انه كما زال من العضوصار مستعملا والاختلاف الثالث في حكمه فعند أبي حنيفة رج هو نجس نجاسة غليظة وعند أبي يوسف رج نجس نجاسة خفيفة وعند محمد رج طاهر غير طهور وعند مالك والشافعي رج في قوله القديم هو طاهر مطهر ونحن نقول له كان طاهرا مطهرا الجاز في المفرا الوضوء به ثم الشرب منه ولم يقل احديك \* وكل اهاب د ب غ فقد طهر الاجلد الخنزير والادمي \* اعلم ان الدباغة هي ازالة النتن والرطوبات النجسة من الجلد فان كانت بالادوية كالقرطون نحوه يطهر الجلد ولا يعود نجاسته ادا وان كانت بالتراب او بالشمس يطهر اذا يبس ثم ان اصابه الماء هل يعود نجسا فعن أبي حنيفة رج روايتان ومن أبي يوسف رج ان صار بالشمس بحيث لو ترك لم يفسد كان د با فا ومن محمد رج جلد الميتة اذا يبس ووقع في الماء لم يتنجس من غير فصل والصحيح في نافجة المسك جواز الصلوة معها من غير فصل \* وما طهر جلده بالدبغ يطهر بالذكوة وكذا الحمه وان لم يوكل وما لا فلا \* اى ما لم يطهر جلده بالدبغ لا يطهر بالذكوة والمسرا بالذكوة ان يذبح المسلم او الكتابي من غير ان يترك التسمية عامدا \* وشعر الميتة وعظمها ومصبتها وحافرها وقرنها وشعر الانسان وعظمه طاهر ويجوز صلوة من اعاد سنه الى فمه وان جا وزقدرا درهم \* افرد هذه المسئلة بالذكر مع انها فهمت مما مر لان السن عظم وقد ذكر ان العظم طاهر كان الاختلاف فيها فانه اذا كان اكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلوة عند محمد رج **فصل** \* بشروم فيها نجس او مات فيها حيوان وانتفخ او فسخ او مات فيها آدمي او شاة او كلب يئزح كل ماؤها ان امكن والا فقد رما فيها \* الاصح ان يؤخذ بقول رجلين لهما بصارة في الماء ومحمد رج قد ريمأتى دلوا الى ثلثمائة \* وفي نحو حمامة او دجاجة ماتت فيها اربعون الى ستين وفي نيموفارة او مصفور مشرون الى ثلثين والمعتبر الدلو والوسط



وما جاوزة احتسب به ويتنجس البشر من وقت الوقوع ان علم ذلك والا  
فمنذ يوم وليلة ان لم ينتفخ ومذ ثلثة ايام ولياليها ان انتفخ ولا مذ وجد وسور الادمى  
والفرس وكل ما ياكل لحمه طاهر والكلب والخنزير وسباع البهائم نجس والهرة  
والدجاجة المخلاة وسباع الطير وسواكن البيوت مكروه والحمار والبغل مشكوك  
يتوضأ به ويتيمم \* اى يتوضأ بالمشكوك ثم يتيمم الا فى المكروه يتوضأ به فقط \* ان  
عدم غيره والعرق معتبر بالسورة لان السور مخلوط باللعب وحكم اللعب والعرق  
واحد لان كلا منهما متولد من اللحم فان قيل يجب ان لا يكون بين مور ما كول  
اللحم وغير ما كول اللحم فرق لانه ان اعتبر اللحم فالحكم كل واحد منهما طاهر الا ترى  
ان غير ما كول اللحم اذا لم يكن نجس العين اذا ذكى يكون لحمه طاهرا وان  
اعتبر ان لحمه مخلوط بالدم فما كول اللحم وغيره في ذلك هو اقلنا الحرمة  
اذ لم تكن للكرامة فانها آية النجاسة لكن فيه شبهة ان النجاسة لا يختلط الدم باللحم  
اذ لو اذ لك بل يكون نجاسة لذاته لكان نجس العين وليس كذلك فغير ما كول اللحم  
ان كان حيا فلما به متولد من اللحم الحرام المخلوط بالدم فيكون نجسا لا جنما مع  
بالامرين وهما الحرمة والاختلاط بالدم واما في ما كول اللحم فلم يوجد الا احدهما  
وهو الاختلاط بالدم فلم يوجب نجاسة السور لان هذه العلة بانفرادها ضعيفة ان الدم  
المجتزى في موضعه لم يعط له حكم النجاسة في الحى واذ لم يكن حيا فان لم يكن مذكى  
كان لحمه نجسا سواء كان ما كول اللحم او غيره لانه صار بالموت حراما فالحرمة موجودة  
مع اختلاط الدم فيكون نجسا وان كان مذكى كان طاهرا واما في كول اللحم فلانه  
لم توجد الحرمة ولا الاختلاط بالدم واما في غير ما كول اللحم فلانه لم يوجد الاختلاط  
بالدم والحرمة المجردة غير كافية في النجاسة على ما مر من انها تثبت باجنما مع  
الامرين \* فان عدم الماء الانبيذ النمر قال ابو حنيفة ربح بالوضوء به فقط وابو يوسف ربح

پا التيمم فحسب ومحمد رح بهما \* والخلاف في نبيذ هو حلور فيبقى يسيل كالماء اما  
ان اشتد وصار معكرا لا يتوضأ به اجماعا \*

## باب التيمم

هو احدث وحنب وحاتن ونفساء لم يقدر واعي على الماء اى على ماء يكفي لطهارته حتى  
ان كان للجنب ماء يكفي للوضوء لا للغسل يتيمم ولا يجب عليه التوضي عندنا  
خلا للشافعي رح اما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء  
فالتيمم للجنابة بالاتفاق واذا كان للمحدث ماء يكفي لغسل بعض اعضائه فالخلاف  
ثابت ايضا \* بعده ميلا \* الميل ثلث الفرسخ وقيل ثلاثة آلاف ذراع او خمسمائة  
الى اربعة آلاف وما ذكر ظاهر الرواية وفي رواية الحسن الميل انما يكون معتدا اذا  
كان في طرف غير قدامه حتى يصير ميلين ذهابا ومجيا واما اذا كان في قدامه فيعتبر  
ان يكون ميلين \* او لمرض \* لا يقدر معه على استعمال الماء او ان يستعمل الماء اشتد  
مرضه حتى لا يشترط خوف التلف خلا للشافعي رح ان ضررا اشتداد المرض فوق ضرر  
زيادة الثمن وهو يبيح التيمم \* او برد \* اى ان يستعمل بضره \* او عدا وعطش \*  
اى ان يستعمل الماء خاف العطش او ابيح الماء للشرب حتى اذا وجد الماء فرأى الماء  
في حب معد للشرب حاز له التيمم الا اذا كان كثيرا فيستدل على انه للشرب والوضوء  
فاما الماء المعد للوضوء فانه يجوز ان يشرب منه وعند الامام الفضلي مكس هذا فلا  
يجوز التيمم \* او عدم آلة \* كالدلو ونحوها \* او خوف فوت صلاة العيد في الابتداء \*  
اى اذا خاف فوت صلاة العيد جاز له ان يتيمم ويشرع فيها هذا بالاتفاق \* وبعد المشرع  
متوضيا والحدث للبناء \* اى اذا شرع في صلاة العيد متوضيا ثم سبقه الحدث ويخاف  
انه ان توضأ يفوته الصلاة جاز له التيمم للبناء وهذا من ادبى حنيفة رح خلا لهما وان



شرع بالتيمم وسبقه الحدث جازاه التيمم للبناء بالاتفاق فقوله هو لحدث مبتدأ  
 وضربة خيرة وله يقدر واصفة لحدث وما بعده وقوله لبعد مع المعطوفات متعلق  
 بقوله لم يقدر وا وقوله في الا ابتداء متعلق بالمبتداء تقديره التيمم لخوف فوت صلاة  
 العيد في الابتداء وبعد الشروع متوضيا وضربة \* او صلاة الجنائزة لغير الرلى لا لفوت  
 الجمعة والوقية \* لان فوتها الى خلف ومو الظهر والقضاء \* وضربة لمسح وجهه وضربة  
 ليديه مع مرفقيه \* ولا يشترط الترتيب عندنا والفتوى على انه يشترط الاستيعاب حتى  
 لو بقي شيء قليل لا يجزيه والاحسن في مسح الذراعين ان يمسح ظاهر الذراع اليمنى  
 بالوسطى والبصر والخنصر مع شيء من الكف اليسرى مبتديا من رؤس الاصابع  
 ثم باطنها بالمسبحة والابهام الى رؤس الاصابع وهكذا يفعل بالذراع اليسرى ثم اذا  
 لم يدخل الغبار بين اصابعه فعليه ان يخلل اصابعه فيحتاج الى وضربة ثالثة لتخليها  
 \* على كل طاهر \* متعلق بوضربة \* من جنس الارض كالتراب والرمل والحجر \*  
 وكذا الكحل والذرنيخ واما الذهب والفضة فلا يجوز بهما اذا كانا مصبوكين فان كانا غير  
 مصبوكين مختلطين بالتراب يجوزوا الحنطة والشعيران كان عليهما غبار يجوزوا  
 لا يجوز على مكان كان فيه نجاسة وقد زال اثرها مع انه يجوز الصلاة فيه ولا يجوز بالرماد هذا  
 عند ابي حنيفة ومحمد رحم الله ابي يوسف رحم الله لا يجوز الا بالتراب والرمل وعند  
 الثنافي رحم الله لا يجوز الا بالتراب \* ولو بلا نفع وعليه \* اى على النقع فلو كنس دارا او هدم  
 حائط او كالحنطة فاصاب وجهه وذراعيه غبار لا يجزيه حتى يمر يده عليه \* مع قدرته على  
 الصعيد بية اداء الصلاة \* فالنية فرض في التيمم خلا فالزفر رحم الله حتى اذا كان به  
 حدثان كالجنابة وحدث يوجب الوضوء ينبغي ان ينوي منهما فان نوي من احدهما  
 لا يقع من الآخر لكن يكفي تيمم واحد منهما \* فلا يجوز تيمم كافر لا سلامه \* اى لا  
 يجوز الصلاة بهذا التيمم عندهما خلا لا ابي يوسف رحم الله بضرورة بشرط لصحة التيمم في

حق جواز الصلوة ان ينوي قربة مقصودة سواء لا تصح بدون الطهارة كالصلوة  
 او تصح كالاسلام وعندهما قربة مقصودة لا تصح الا بالطهارة فان تيمم لصلوة  
 الجنائز او سجدة التلاوة يجوز بهذا التيمم اداء المكتوبات وان تيمم لمس المصحف  
 او دخول المسجد لا تصح به الصلوة لانه لم ينو قربة مقصودة لكن يحل له لمس المصحف  
 ودخول المسجد \* وجاز وضوءه بلانية \* حتى ان تروضا بلانية فاسلم جاز صلوته بهذا  
 الوضوء خلافا للشافعي رح وهذا بناء على مسألة اشترط النية في الوضوء فلن تروضا بالنية  
 فاسلم فالخلاف ثابت ايضا لان نية الكافر لغو لعدم الاهلية وانما قال بلانية مبالغة فيصح  
 وضوء الكافر مع النية بالطريق الاول \* ويصح في الوقت \* انفاقا \* وقبلة \* خلافا  
 للشافعي رح فلا يجوز به الصلوة الا في الوقت عنده وهذا بناء على ما عرف في اصول  
 الفقه ان التراب خلف ضروري للماء عنده وعندنا خلف مطابق ففي انائين طاهرو  
 نجس يجوز التيمم عندها خلافا له وقوله عليه السلام التراب طهور المسلم ولو الى مشرح حجج  
 يويد ما قلنا \* وبعد طلبه من رفيق له ماء منعه \* حتى اذا صلى بعد المنع ثم اعطاه ينتقض  
 تيممه الآن فلا يعيد ما قد صلى \* وقبل طلبه جاز خلافا لهما \* هكذا ذكر في الهداية  
 وذكر في المبسوط انه ان لم يطلب منه وصلي لم يجز لان الماء مبذول عادة وفي موضع  
 آخر من المبسوط انه ان كان مع رفيقه ماء فعليه ان يمثله الا على قول حسن بن زياد  
 فانه يقول السؤال ذل وفيه بعض الحرج ولم يشرع التيمم الا لدفع الحرج لكننا  
 نقول ماء الطهارة مبذول عادة وليس في سوال ما يحتاج اليه مذلة فقد سأل رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم بعض حوائجه من غيره وفي الزيادات ان التيمم المسافر اذا رأى  
 مع رجل ماء كثيرا وهو في الصلوة وقلب على ظنه انه لا يعطيه او شك مضى على صلوته  
 لانه صح شروعه فلا يقطع بالشك بخلاف ما اذا كان خارج الصلوة ولم يطلب  
 وتيمم حيث لا يحل له الشروع بالشك فان القدرة والعجز مشكوك فيهما وان



غلب على ظنه انه يعطيه قطع الصلوة وطلب منه الماء ثم قال فان افرغ من الصلوة فسأله فاعطاه او اعطى بثمن المثل وهو قادر عليه استأنف الصلوة فاذا ابى تمت صلوته وكذا اذا ابى ثم اعطى ولكن ينتقض التيمم الآن اقول ان اردت ان تستوجب الاقسام كلها فاعلم انه اذا رأى خارج الصلوة وصلى ولم يسأل بعد الصلوة ليظهر العجز والقدرة فعلى ما ذكر في المبسوط سواء غلب على ظنه الامطاء او عدمه او شك فيهما وهي مسألة المتن وان رأى في الصلوة ولم يسأل بعده فكذا وان رأى خارج الصلوة ولم يسأل وصلى ثم سأله فان اعطى بطلت صلوته وان ابى تمت سواء ظن الامطاء او المنع او شك فيهما وان رأى في الصلوة فكما ذكر في الزيادات لكن يبقى صورتان احدهما انه قطع الصلوة فيما اذا ظن المنع او شك فسأله فان اعطى بطل تيممه وان ابى فهو باق والاخرى انه اذا تم الصلوة فيما اذا ظن انه يعطيه ثم سأل فان اعطاه بطل صلوته وان ابى تمت لانه ظهر ان ظنه كان خطأ بخلاف مسألة التحري لان القبلة جهة التحري اصالة وههنا الحكم دأثر على حقيقة القدرة والعجز فاقيم قلبه الظن مقامهما تيسيرا فاذا ظهر خلافه لم يبق قائما مقامهما ويصلى به ما شاء من فض ونفل \* خلافا للشافعي رح \* وينقضه ناقض الوضوء وقدرته على ماء كاف لطهرة \* حتى اذا قدر على الماء ولم يتوضأ ثم مدم الماء اما ان التيمم وانما قال كاف لطهرة حتى اذا اضمحل الجنب ولم يصل الماء لطهرة وقضى الماء واحدا حدثا يوجب الوضوء فتيمم لهما ثم وجد من الماء ما يكفيهما بطل تيممه في حق كل واحد منهما وان لم يكف لاهدهما بقى في حقهما وان كفى لاهدهما بعينه فصله ويبقى التيمم في حق الآخر وان كفى لكل منهما منفردا فصل اللعنة لان الجناية افظ فاذا فصل اللعنة هل يعيد التيمم للحدث فغيره روايتان وان تيمم اولاً ثم فصل اللعنة ففي امادة التيمم روايتان ايضا وان صرف الى الحدث انتقض تيممه في حق اللعنة

باتفاق الروايتين هذا إذا تيمم للمحدثين تيمما واحدا أما إذا تيمم للجنازة ثم أحدث  
فتيمم للمحدث ثم وجد الماء فكذا في الوجوه المذكورة وأن تيمم للجنازة ثم أحدث ولم يتيمم  
للمحدث فوجد الماء فإن كفى لللمعة والوضوء فظاهر وإن لم يكف لأحد لا ينتقض تيممه  
فيستعمل الماء في اللعة قليلا للجنازة ويتيمم للمحدث وأن كفى لللمعة لا للوضوء انتقض  
تيممه ويغسل اللعة ويتيمم للمحدث وأن كفى للوضوء لا لللمعة فتيممه باق وعليه  
الوضوء وأن كفى لكل واحد منفردا بصرفه إلى اللعة ويتيمم للمحدث فإن توضأ به  
جاز ويعيد التيمم للجنازة ولو لم يتوضأ به ولكن بدأ بالتيمم للمحدث ثم صرفه إلى  
اللمعة هل يعيد التيمم أم لا ففي رواية الزيارات يعيد وفي رواية الأصل لا ثم إنما  
يثبت القدرة إذا لم يكن مصروفا إلى جهة أهم حتى إذا كان على بدنه أو ثوبه نجاسة  
يصرفه إلى النجاسة ثم القدرة يثبت بطريق الإباحة وبطريق التملك فإن قال  
صاحب الماء لجماعة من المتيممين ليتوضأ بهذا الماء أيكم شاء والماء يكفي لكل  
واحد منفردا ينتقض تيمم كل واحد فإذا توضأ به واحد يعيد الباقيون تيممهم لثبوت  
القدرة لكل واحد على الانفراد وأما إذا قال هذا الماء لكم وقبضوا لا ينتقض تيممهم  
أما عند هـ فلأن هبة المشاع يوجب الملك على سبيل الاشتراك فيملك كل واحد  
مقدارا لا يكفي وأما عند أبي حنيفة رح فالأصح أنه يبقى على ملك الواهب ولم  
يثبت الإباحة لأنه لما بطل الهبة بطل ما في ضمنه من الإباحة ثم إن أبا حوا واحدا  
بعينه ينتقض تيممه عند هـ لأنه لما لم يملكوه لا يصح إباحتهم \* لارده \*  
حتى إذا تيمم المسلم ثم ارتد فعوز بالله منه ثم أسلم يصح صلواته بذاك التيمم \*  
ونذب لراجيه \* أي لراجي الماء \* أن يؤخر صلواته إلى آخر الوقت \* فلو صلى  
بالتيمم في أول الوقت ثم وجد الماء والوقت باق لا يعيد الصلوة \* ويجب طلبه  
قدر غلوة لوطنه قريبا والأفلا \* الغلوة مقدار ثمانية أذراع إلى أربعين ومائة من أبي يوسف رح



انه اذا كان الماء بحيث لو ذهب اليه وتوضأ تذهب القافلة وتغيب عن بصره كان بعيدا جازله التيمم قال صاحب المحيط هذا حسن جدا \* ولو نسيه مسافر في رحله وصلى متيمما ثم ذكره في الوقت لم يعد الا عند ابي يوسف رح \* قيل الخلاف فيما اذا وضعه بنفسه او وضعه غيره بامرء اما اذا وضعه غيره وهو لا يعلم فقد قيل يجوز التيمم له اتفاقا وقيل الخلاف في الوجهين كذا في الهداية ويجب ان يعلم ان المانع من الوضوء اذا كان من جهة العباد كاسير يمنعه الكفار عن الوضوء او محبوس في السجن والذي قيل له ان توضأت قتلتك يجوز له التيمم لكن اذا زال المانع ينبغي ان يعيد الصلوة كذا في الذخيرة \*

## باب المسح على الخفين

جاز بالسنة \* اى بالسنة المشهورة فيجوز بها الزيادة على الكتاب فان موجهه فسل الرجلين \* للمحدث دون من عليه الفسل \* قيل صورته جنب تيمم ثم احدث ومعه من الماء ما يتوضأ به فتوضأ ولبس خفيه ثم مر على ماء يكفي للاغتسال ولم يغتسل ثم وجد من الماء ما يتوضأ به فتيمم للجنازة فان احدث بعد ذلك توضأ ونزع خفيه وغسل رجليه لان الجنازة حلت الرجل بمروءة على الماء \* خطوطا باصابع متفرجة يبدء من اصابع الرجل الى الساق \* هذا صفة المسح على الوجه المسنون فلو لم يفرج الاصابع لكن مسح مقدارا الواجب جاز وان مسح باصبع واحدة ثم بلها ومسح ثانيا ثم هكذا جاز ايضا ان مسح كل مرة غير ما مسح قبل ذلك وان مسح بالايها م والمسبحة متفرجتين جاز ايضا لان ما بينهما مقدارا اصبع اخرى ومثل محمد رح من صفة المسح قال ان يضع اصابع يديه على مقدم خفيه ويجافي بطن كفيه ويمدهما الى الساق ويضع كفيه مع الاصابع ويمدهما جملة لكن ان مسح برؤس الاصابع وجافي اصول الاصابع

والكف لا يجوز الا ان ينزل من الخف عند الوضع مقدار الواجب وهو مقدار ثلث اصابع  
هكذا ذكر في المحيط وذكر في الذخيرة ان المسح برؤس الاصابع يجوز ان كان الماء متقاطرا  
لانه اذا كان الماء متقاطرا فالما ينزل من اصابعه الى رؤسها فاذ امد كانه اخذ ماء  
جديدا ولمسح بظهر الكف جاز لكن السنة بباطنها وكذا ان ابتداء من طرف الساق  
ولونسي المسح واصاب المطر ظاهر خفيه حصل المسح وكذا مسح الرأس وكذا الومشي  
في الحشيش فابتل ظاهر خفيه ولو با لطل هو الصحيح \* على ظاهر خفيه \* الخف  
ما يسترا الكعب او يكون الظاهر منه اقل من ثلث اصابع الرجل اصغرها اما لو  
ظهر قدر ثلث اصابع الرجل فلا يجوز لان هذا بمنزلة الحرق ولا بأس بان يكون واسعا  
بحيث يرى رجله من اعلى الخف \* او جرموقيه \* اى على خفين يلبسان فوق  
الخفين ليكونا وقاية لهما من الوحل والنجاسة فان كانا من اديم او نحوه جاز عليهما  
المسح سواء لبسهما منفردين او فوق الخفين وان كانا من كرباس او نحوه فان  
لبسهما منفردين لا يجوز وكذا ان لبسهما على الخفين الا ان يكونا بحيث يصل  
بلل المسح الى الخف الداخلى ثم اذا كانا من نحو اديم وقد لبسهما فوق الخفين فان لبسهما  
بعد ما احدث ومسح على الخفين لا يجوز للمسح على الجرموقين وان لبسهما قبل الحدث  
ومسح عليهما ثم نزعهما دون الخفين اعاد المسح على الخفين الداخلين بخلاف ما  
اذا مسح على خف ذي طاقين فنزع احد الطاقين لا يعيد المسح على الطاق الآخر  
وان نزع احد الجرموقين فعليه ان يعيد المسح على الجرموق الآخر ومن ابى  
يومفرح انه يجمع الجرموق الآخر ويمسح على الخفين \* او جوربيه الثخينين \*  
اى بحيث يستمسكان على الساق بلا شد \* منعلين او مجلدين \* حتى اذا كان  
ثخينين غير منعلين او مجلدين لا يجوز عند ابى حنيفة رح خلا لهما ومنه انه  
رجع الى قولهما وبه يفتى \* ملبوسين على طهر تام وقت الحدث \* فلو توضأ وضوءاً



غير مرتب فغسل الرجلين ولبس الخفين ثم غسل باقى الاعضاء ثم احدث وضوءاً أو ترويضاً وضوءاً مرتباً فغسل رجله اليمنى وادخلها في الخف ثم غسل رجله اليسرى وادخله الخف ليست له طهارة تامة في الصورة الاولى اذ لبس الخفين وفي الصورة الثانية اذ لبس اليمنى لكنهما ملبوسان على طهارة كاملة وقت الحدث فعلم ان قوله ملبوسين احسن من مبارتهم وهي اذ البسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان المراد الطهارة الكاملة وقت الحدث وهذا الوقت هو زمان بقاء اللبس لا زمان حدوثه فيصح ان يقال هما ملبوسان على طهارة كاملة وقت الحدث ولا يصح ان يقال لبسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان الفعل دال على الحدوث والاسم دال على الدوام والاستمرار \* لا على مما مئة وقلنسوة وبرقع وقفازين \* القفاز ما يلبس الكف ليكف عنها مخالب الصفر ونحوه \* وفرضه قدر ثلث اصابع اليد \* فان مسح رسول الله صلى الله عليه وسلم كان خطوطاً تعلم انها بالاصابع دون الكف وما زاد على مقدار ثلث اصابع انما هو بماء مستعمل فلا اعتبار له فبقى مقدار ثلث اصابع ولا يفرض فيه شيء آخر كالنية وغيرها \* ومدته للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة ايام ولياليها من حين الحدث \* لان قوله عليه السلام يمسح المقيم يوماً وليلة الحديث افاد جواز المسح في المدة المذكورة وقبل الحدث لا احتياج الى المسح فالزمان الذي يحتاج فيه الى المسح وهو من وقت الحدث مقدّر بالمقدار المذكور \* وينقضه ناقض الوضوء ونزع الخف \* ذكر لفظ الواحد ولم يقل نزع الخفين ليفيد ان نزع احدهما ناقض فانه اذا نزع احدهما وجب غسل احدى الرجلين فوجب غسل الاخرى اذا لاجمع بين الغسل والمسح وكذا ان دخل الماء احد حفيه حتى صار جميع الرجل مغموساً وان اصاب الماء اكثرها فكذا عند الفقيه ابى جعفر ر \* ومضى المدة وبعد احدهذين \* اى نزع الخف ومضى المدة \* على المتوضي فعل رجله فحسب \* اى على الذي كان له وضوء لا يجب عليه

الاضغاد رجلية اى لا يجب غسل بقية الاعضاء وينبغي ان يكون فيه خلاف مالک رح  
 بناء على فرضية الموالاة صنده \* وخروج اكثر التعقب الى الساق نزع \* ولفظ القدورى  
 اكثر القدم وما اختاره فى المتن مروي عن ابي حنيفة رح \* ويمنعه خرق خف  
 يبدؤ منه قدر ثلث اصابع الرجل اصغرها لا مادنوها \* فلو كان الخرق طويلا يدخل  
 فيه ثلث اصابع ان ادخلت لكن لا يبدؤ منه هذا المقدار جاز المسح ولو كان مضموما  
 لكن ينفذ ان امشى ويشهر هذا القدر لا يجوز فعلم منه ان ما يصنع من الغزل ونحوه مشقوقا  
 اسفل التعقب ان كان يسترا للجنب بحيط او نحوه يشد بعدا للبس بحيث لم يبدؤ منه  
 شيء فهو كغير المشقوق وان بدأ كان كالخرق فيعتبر المقدار المذكور \* ويجمع خروق  
 خف لا خفين \* اى اذا كان على خف واحد خروق كثيرة تحت الساق ويبدؤ من  
 كل واحد شيء قليل بحيث لو جمع البادي يكون مقدار ثلث اصابع بمنع المسح ولو  
 كان هذا المقدار فى الخفين حاز المسح \* ويتم مدة السفر ما مسح ما فر قبل تمام يوم  
 وليلة ويتمهما ان اقام قبلهما وينزع ان اقام بعدهما \* فهنا اربع مسائل لانه اما  
 ان يمافر المقيم او يقيم المسافر وكل اما قبل تمام يوم وليلة او بعدهما وقد ذكر  
 فى المتن ثلث منها ولم يذكر ما اذا ما فر المقيم بعد تمام يوم وليلة وحكمه ظاهر وهو  
 وجوب النزع \* ويجوز على جبهة محدث ولا يبطله السقوط الا عن برء \* المسح  
 على الجبهة ان اضرجا وتركه وان لم يضرفقد اختلفت الروايات عن ابي حنيفة وح  
 فى جواز تركه والماخوذ انه لا يجوز تركه ثم لا يشترط كون الجبهة مشدودة على  
 طهارة كاملة وانما يجوز المسح على الجبهة اذا لم يقدر على مسح ذلك العضو كما لا يقدر  
 على غسله بان كان الماء يضره او كانت الجبهة مشدودة يضره حلها اما اذا كان  
 قادرا على مسحها فلا يجوز مسح الجبهة وان كان فى امضائه شقاق وان عجز عن  
 غسله يلزمه امرار الماء عليه فان عجز عنه يلزمه المسح ثم ان عجز عنه يغسل ما حوله



وينتركه وان كان الشقاق في يده ويعجز عن الوضوء استعان بالغير لبوضيه فان لم يستعن وتيمم جاز خلا فالحما واذا وضع الدواء على شقاق الرجل امر الماء فوق الدواء واذا امر الماء ثم مقط الدواء ان كان السقوط من برء فسل ذلك الموضع والا فلا واذا قصد ووضع خرقة وشد العصابة فعند بعض المشائخ رح لا يجوز المسح عليها بل على الخرقة ومندا البعض ان امكنه شد العصابة بلا مائة احد لا يجوز عليها المسح وان لم يمكنه ذلك يجوز وقال بعضهم ان كان حل العصابة وفسل ما تحتها يضر الجراحة حازا المسح عليها والا فلا وكذا الحكم في كل خرقة جاوزت موضع الجراحة وان كان حل العصابة لا يضره لكن نزعها من موضع الجراحة يضرها يحلها ويفسل ما تحتها الى موضع الجراحة ثم يشدها ويمسح موضع الجراحة ومائة المشائخ على جواز مسح عصابة المفتصد واما الموضع الظاهر من اليد ما بين العقدين من العصابة فالاصح انه يكفي المسح اذ لو غسل تبطل العصابة فربما تنفذ البلة الى موضع الفصد ويشترط الاستيعاب في مسح الجبيرة والعصابة في رواية الحسن عن ابي حنيفة رح وهو المذكور في الاسرار وعند البعض يكفي الاكثر واذا مسح ثم نزعها ثم امارها فعليه ان يعيد المسح وان لم يعد اجزاء واذا سقطت منها فبدلها باخرى فالاحسن اعادة المسح وان لم يعد اجزاء ولا يشترط تثليث مسح الجبائر بل يكفي مرة واحدة وهو الاصح ويجب ان يعلم ان مسح الجبيرة يخالف مسح الخف في انه يجوز على حدث ولا يقدر له مدة واذا سقطت لا من برء لا يبطل وان سقطت عن برء يجب فسل ذلك الموضع خاصة بخلاف ما اذا خلع احد الخفين حيث يلزمه فسل الرجلين \*

## باب الحيض والنفاس

الدماء المخصصة بالنساء ثلثة حيض وامتنحاضة ونفاس \* فالحيض هو دم ينفضه

رحم امرأة بالغة \* اى بنت تمتع سنين \* لاداء بها ولم تبلغ الاياس \* فالذى  
لا يكون من الرحم ليس بحيض وكذا الذى قبل من البلوغ اى تسع سنين وكذا  
ما ينفضه الرحم للمرض فان استمر الدم كان سيلان البعض طبيعيا فكان حيضا وسيلان  
البعض بسبب المرض فلا يكون حيضا وكما قيده بعدم الداء يجب ان يقيد بعدم الولادة  
ايضا احترازا من النفاس ثم الاصح ان الحيض موقت الى من الاياس واكثر المشائخ  
قدروه بستين سنة ومشائخ بخارى وخوارزم بخمس وخمسين فما رأت بعدها  
لا يكون حيضا في ظاهر المذهب والمختار انها اذا رأت دما قويا كالاسود والاحمر القاني  
كان حيضا ويبطل الاعتداد بالاشهر قبل النمام وبعده لا وان رأت صفرة او خضرة  
او تربية فهي استحاضة \* واقله ثلاثة ايام ولياليها واكثره عشرة \* وعند ابي يوسف رح  
اقله يومان واكثر من اليوم الثالث وعند الشافعي رح اقله يوم وليلة واكثره خمسة  
عشر يوما ونحن نتمسك بقوله عليه السلام اقل الحيض للجارية البكر والثيب ثلاثة  
ايام ولياليها واكثره عشرة ايام ثم اعلم ان مبدأ الحيض من وقت خروج الدم الى  
الفرج الخارج فاذا لم تصل الى الفرج الخارج بحيلولة الكرمف لا تقطع الصلوة  
فعند وضع الكرمف انما يتحقق الخروج اذا وصل الدم الى ما يحاذى الفرج الخارج  
من الكرمف فاذا احمر من الكرمف ما يحاذى الفرج الداخل لا يتحقق الخروج  
الا اذا رفعت الكرمف فيتحقق الخروج من وقت الرفع وكذا في الاستحاضة  
والنفاس والبول ووضع الرجل القطنه في الاحليل والقفلة كالحارج ثم وضع  
الكرمف مستحب للبكر في الحيض وللثيب في كل حال وموضعه موضع البكارة  
ويكره في الفرج الداخل فاطاهرة اذا وضعت اول الليل فحين اصبحت رأت  
عليه اثر الدم فالآن يثبت حكم الحيض والحائض اذا وضعت ورأت عليه البياض  
حين اصبحت حكم بطارتها من حين وضعت \* والطهر المنحلل \* اى بين الدمين \*



في مدته \* أي في مدة الحيض \* وما رأت من لون فيها \* أي في المدة \* سوى  
 البياض حيض \* فقوله والطهر مبتدأ وما رأت مطلق عليه وحيض خبره وأعلم  
 أن الطهر الذي يكون أقل من خمسة عشر يوماً إذا تحلل بين الدمين فإن كان أقل  
 من ثلاثة أيام لا يفصل بينهما بل هو كالدم المتوالي أجماعاً وأن كان ثلاثة أيام أو أكثر  
 فعند أبي يوسف رح وهو قول أبي حنيفة رح آخر لا يفصل وأن كان أكثر من عشرة  
 أيام فيجوز بداية الحيض وختمه بالطهر على هذا القول فقط وقد ذكر أن الفتوى  
 على هذا تبعيراً على المفتى والمستفتى وفي رواية محمد رح منه أنه لا يفصل إن احاط  
 الدم بطرفيه في عشرة أو أقل وفي رواية ابن المبارك رح منه أنه يشترط مع ذلك كون  
 الدمين نصاباً وعند محمد رح يشترط مع هذا كون الطهر مساًوياً للدمين أو أقل ثم إذا  
 صار دماً عند ذلك فإن وجد في عشرة هو فيها طهر آخر يغلب الدمين المحيطين به لكن  
 يصير مغلوباً إن عد ذلك الدم الحكمي دماً فإنه يعد ما حنن يجعل الطهر الآخر  
 حيضاً أيضاً إلا في قول أبي مهبل رح ولا ترق بين كون الطهر الآخر مقدماً على  
 ذلك الطهر أو موخراً وعند الحسن ابن زياد رح الطهر الذي يكون ثلاثة أو أكثر يفصل  
 مطلقاً فهذه ستة أقوال وقد ذكر أن كثيراً من المتقدمين والمتأخرين اختلفوا بقول محمد  
 رح ونحن نضع مثلاً يجمع هذه الأقوال مبتدأة رأت يوماً ما وأربعة عشر طهراً  
 ثم يوماً ما وثمانية طهراً ثم يوماً ما وسبعة طهراً ثم يومين دماً وثلاثة طهراً ثم يوماً  
 ما وثلاثة طهراً ثم يوماً ما ويومين طهراً ثم يوماً ما فهذه خمسة وأربعون يوماً  
 ففي رواية أبي يوسف رح العشرة الأولى والعشرة الرابعة حيض وفي رواية محمد رح العشرة  
 بعد طهره وأربعة عشر وفي رواية ابن المبارك رح العشرة بعد طهره وثمانية وعند محمد رح  
 العشرة بعد طهره وسبعة وعند أبي مهبل رح العشرة الأولى منها وعند الحسن الأربعة الأخيرة  
 وما سوى ذلك استحصاه ففي كل صورة يكون الطهر الناقص فاصلاً في هذه الأقوال

سوى قول ابي يوسف رح فان كان احد الدمين نصا با كان حيضا وان كان كل  
منهما نصا با فالاول حيض وان لم يكن شىء منهما نصا با فلكل استحاضة وانما  
استثنى قول ابي يوسف رح لان هذا لا يتأتى على قوله واي علم ان اللون الحيض  
هي الحمرة والسواد فهما حيض اجما ما وكذا الصفرة المشبعة في الاصح والخضرة  
والصفرة الضعيفة والكدرية والتربية عندنا والفرق ما بينهما ان الكدرية  
ما تضرب الى البياض والتربية الى السواد وانما قدم مسألة الطهر المتخلل على  
الوان الحيض لانها متعلقة بمدة الحيض فالحقها بها ثم ذكر الالوان ثم  
بعد ذلك شرم في احكام الحيض فقال \* يمنع الصلاة والصوم ويقضى هو لاهي \*  
اي يقضى الصوم لا الصلاة بناء على ان الحيض يمنع وجوب الصلاة وصحة ادائها  
لكن لا يمنع وجوب الصوم فنفس وجوبه ثابتة بل يمنع صحة ادائه فيجب القضاء  
اذا طهرت ثم المعتبر عندنا آخر الوقت فاذا حاضت في آخر الوقت سقطت وان  
طهرت في آخر الوقت وجبت فاذا كانت طهارتها عشرة وجبت الصلاة وان كان  
الباقى من الوقت لحظة وان كانت لاقل منها فان كان الباقي من الوقت مقدار  
ما يسمع الغسل والتحريمة وجبت والا فلا فوقت الغسل يحسب ههنا من مدة الحيض  
والصائمة اذا حاضت في النهار فان كان في آخره بطل صومها فيجب قضاؤه ان كان  
صوما واجبا وان كان نفلا لا بخلاف صلاة النفل اذا حاضت في خلالها فانها تبطل  
ويجب قضاؤها وان طهرت في النهار ولم تأكل شىء لا يجزئ صوم هذا اليوم لكن  
يجب عليها الامساك وان طهرت في الليل لعشرة ايام يصح صوم هذا اليوم وان كان  
الباقى من الليل لحظة وان طهرت لاقل من عشرة يصح الصوم ان كان الباقي  
من الليل مقدارا يسمع الغسل والتحريمة فان لم تغتسل في الليل لا يبطل صومها \*  
ودخول المسجد والطواف \* لكونه يفعل في المسجد وان طافت مع هذا تجللت \*



واستمناع ما تحت الأزار\* كالمباشرة والتفحيز ويحل القبلة وملا مسه ما فوق لأزار  
وعند محمد رح يتقي شعار الدم أى موضع الفرج فقط\* ولا تقرأ كجنب ونفساء\*  
مساء كان آية أو مادونها عند الكرخي رح وهو المختار وعند الطحاوى رح تحل مادون  
الآية هذا إذا قصدت القراءة فإن لم تقصدها نحو أن تقول شكر اللعنة الحمد لله  
رب العالمين فلا بأس به ويجوز لها التهجى بالقرآن والمعلمة إذا حاضت فعند  
الكرخي تعلم كلمة كلمة وتقطع بين الكلمتين وعند الطحاوى نصف آية وتقطع ثم تعلم  
النصف الآخر أما ماء القنوت فيكره عند بعض المشائخ وفي المحيط لا يكره وسائر  
الآدمية المسائيرة والأذكار لا بأس بها ويكره قراءة التوراة والانجيل\* بخلاف  
المحدث\* منعلق بقوله ولا تقرأ\* ولا تمس هؤلاء\* أى الحائض والجنب والنفساء  
والمحدث\* مصحفاً لا بغلاف متجاف\* أى منفصل منه وأما كتابة المصحف إذا كان  
موضوعاً على لوح بحيث لا يمس مكتوبه فعند أبي يوسف رح يجوز وعند محمد رح لا\* وكره  
بالكم ولا درهما فيه سورة البصرة\* أراد درهما عليه آية من القرآن وإنما قال سورة  
لأن العادة كتابة سورة الا خلاص ونحوه على الدراهم\* وحل وطؤ من قطع دمه الأكثر  
الحيض أو النفاس قبل الغسل دون وطئ من قطع لآقل منه\* أى لآقل من الأكثر  
وهو أن ينقطع الحيض لآقل من عشرة والنفاس لآقل من أربعين\* إلا إذا مضى  
عليها وقت يسع فيه الغسل والتحريمه\* فتح يحل وطؤها وإن لم تغسل إقامة للوقت  
الذى يتمكن فيه من الاغتسال مقام حقيقة الاغتسال في حق حل الوطئ وأعلم  
أنه إذا انقطع الدم لآقل من عشرة أيام بعد ما مضى ثلثة أيام أو أكثر فإن كان  
الانقطاع فيما دون العادة يجب أن تؤخر الغسل إلى آخر وقت الصلوة فإذا خافت  
الفوت اغتسلت وصلت والمراد آخر الوقت المستحب دون وقت الكراهة وإن كان  
الانقطاع على رأس مادتها أو أكثر وكانت مبتدأة فتأخر الاغتسال بطريق الاستحباب

وَأَنْ أَنْقِيعَ لَاقِلَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ أَخْرَجْتَ الصَّلَاةَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِذَا خَافْتَ الْغُوثَ  
تَوَضَّأْتَ وَصَلْتَ ثُمَّ فِي الصُّورِ الْمَذْكُورَةِ إِذَا عَادَ الدَّمُ فِي الْعَشْرِ بَطَلَ الْحُكْمُ  
بِطَهَارَتِهَا مَبْتَدَأَةٌ كَانَتْ أَوْ مَعْنَادَةٌ فَإِذَا انْقَطَعَ الدَّمُ لِعَشْرَةٍ أَوْ أَكْثَرَ فَبِهِ ضَمِّي الْعَشْرَةَ  
يُحْكَمُ بِطَهَارَتِهَا وَيَجِبُ عَلَيْهَا الْإِفْتِسَالُ وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْمَعْنَادَةَ الَّتِي عَادَتْهَا أَنْ تَرَى  
يَوْمًا دَمًا وَيَوْمًا طَهْرًا هَكَذَا إِلَى عَشْرَةِ أَيَّامٍ فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ تَرَكَ الصَّلَاةَ وَالصُّومَ فَإِذَا  
طَهَرَتْ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَصَلْتَ ثُمَّ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ تَرَكَ الصَّلَاةَ وَالصُّومَ  
ثُمَّ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ اغْتَسَلْتَ وَصَلْتَ هَكَذَا إِلَى الْعَشْرِ \* وَأَقِلَّ الطَّهْرَ خَمْسَةَ عَشْرَ يَوْمًا وَلَا أَحَدَ  
لَا أَكْثَرَ \* إِلَّا لِنَصَبِ الْعَادَةِ فَإِنْ أَكْثَرَ الطَّهْرَ مَقْدَرٍ فِي حَقِّهَا ثُمَّ اخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِ مَدَّتِهِ وَالْأَصَحُّ  
أَنَّهُ مَقْدَرُ سِتَّةِ أَشْهُرٍ أَلَا سَاعَةً لِأَنَّ الْعَادَةَ تَقْتَضِي نَقْصَانِ طَهْرِ خَيْرِ الْحَامِلِ مِنْ طَهْرِ  
الْحَامِلِ وَأَقِلَّ مَدَّةَ الْحَمْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَانْقُصْ مِنْ هَذَا بِشَيْءٍ وَهُوَ السَّاعَةُ صَوْرَتُهُ مَبْتَدَأَةٌ  
رَأَتْ عَشْرَةَ أَيَّامٍ دَمًا وَسِتَّةَ أَشْهُرٍ طَهْرًا ثُمَّ اسْتَمَرَ الدَّمُ تَنْقُضِي عِدَّتَهَا بِسِتَّةِ عَشْرِ شَهْرًا  
إِلَّا ثَلَاثَ سَاعَاتٍ لَأَنَّا نَحْتَاجُ إِلَى ثَلَاثِ حَيْضٍ كُلِّ حَيْضٍ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَإِلَى ثَلَاثَةِ أَطْهَارٍ  
كُلِّ طَهْرٍ سِتَّةَ أَشْهُرٍ أَلَا سَاعَةً \* وَمَا نَقُصْ مِنْ أَقْسَلِ الْحَيْضِ \* - أَيْ الدَّمِ النَّاqِصِ مِنْ  
الْثَلَاثَةِ \* أَوْ زَادَ عَلَى أَكْثَرِهِ \* أَيْ عَلَى الْعَشْرِ \* أَوْ أَكْثَرَ النَّفَاسِ \* وَهُوَ أَرْبَعُونَ يَوْمًا \* أَوْ عَلَى  
عَادَةِ عَرَفْتَ لِحَيْضٍ وَجَاوَزَ الْعَشْرَةَ أَوْ نَفَاسٍ وَجَاوَزَ أَرْبَعِينَ \* أَيْ إِذَا كَانَتْ لَهَا مَدَّةٌ  
فِي الْحَيْضِ وَفَرْضْنَا مَا سَبَقَ فَرَأَتْ الدَّمَ اثْنَيْ عَشْرَ يَوْمًا فَخَمْسَةَ أَيَّامٍ بَعْدَ السَّبْعَةِ  
إِسْتِحَاضَةٌ وَإِنْ كَانَتْ لَهَا مَدَّةٌ فِي النَّفَاسِ وَهِيَ ثَلَاثُونَ يَوْمًا مِثْلًا فَرَأَتْ الدَّمَ خَمْسِينَ  
يَوْمًا فَالْعَشْرُونَ الَّتِي بَعْدَ الثَّلَاثِينَ اسْتِحَاضَةٌ هَذَا حُكْمُ الْمَعْنَادَةِ ثُمَّ إِنْ أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ  
حُكْمَ الْمَبْتَدَأَةِ فَقَالَ \* أَوْ عَلَى عَشْرَةِ حَيْضٍ مِنْ بَلَغَتْ مُسْتِحَاضَةٌ أَوْ عَلَى أَرْبَعِينَ  
نَفَاسًا \* الْمَبْتَدَأَةُ الَّتِي بَلَغَتْ مُسْتِحَاضَةٌ فَحَيْضُهَا مِنْ كُلِّ شَهْرٍ عَشْرَةُ أَيَّامٍ وَمَا زَادَ  
عَلَيْهَا اسْتِحَاضَةٌ فَيَكُونُ طَهْرُهَا عَشْرِينَ يَوْمًا وَأَمَّا النَّفَاسُ فَإِذَا لَمْ تَكُنِ لِلْمَرْأَةِ



فيه عادة معروفة فنفاستها اربعون يوماً وما زاد عليها استحاضة فقوله  
حيض من بلغت بالجرح عطف بيان لعشرة وقوله نفاسها بالجرح عطف بيان  
لاربعين \* او ما رأت حامل فهو استحاضة \* اي الدم الذي تراه الحامل  
ليس بحيض بل هو استحاضة فقوله وما نقص مبتدأ وقوله فهو استحاضة  
خبره ثم بين حكم الاستحاضة فقال \* لا تمنع صلاة وصوما ووطأ ومن لم يمض  
عليه وقت فرض الاوبه حدث \* اي الحدث الذي ابتلي به \* من استحاضة  
او زفاف او نحوهما يتوضأ لوقت كل فرض \* احتراز من قول الشافعي رح فان منده  
يتوضأ لكل فرض ويصلي النوافل بتبعية الفرض \* ويصلي به فيه ما شاء من فرض  
ونفل وينقضه خروج الوقت لا دخوله \* احتراز من قول زفر رح فان الناقض منده  
دخول الوقت وعن قول ابي يوسف رح فان الناقض منده كلاهما \* فيصل به  
من توضأ قبل الزوال الى آخر وقت الظهر \* خلافا لابي يوسف وزفر رح فانه  
حصل دخول الوقت لا الخروج \* لا بعد طلوع الشمس من توضأ قبله \* اي من  
توضأ قبل طلوع الشمس لكن توضأ بعد طلوع الفجر خلافاً لزفر رح فانه وجد الناقض  
عندنا وعند ابي يوسف رح وهو الخروج لا عند زفر رح فان الناقض منده الدخول  
ولم يحصل \* والنفاس هو دم يعقب الولد ولا حد لاقله واكثره اربعون يوماً \* خلافاً  
لشافعي رح اذا اكثره ستون يوماً منده \* وهو لام النوامين من الاول خلافاً لمحمد رح \*  
النوامان ولدان من بطن واحد لا يكون بين ولادتهما اقل مدة الحمل وهو  
سنة اشهر \* وانقضاء العدة من الاخير اجماعاً وسقط يرى بعض خلقه ولد \* سقط  
مبتدأ يرى صفته ولد خبره \* فتصير هي به نفساء والامة ام الولد ويقع المعلق  
بالولد \* اي اذا قال ان ولدت فانت طالق تطلق بخروج سقط ظهر بعض خلقه \*  
وتنقضي العدة به \* اي اذا طلقها زوجها تنقضي عدتها بخروج هذا السقط \*

## باب الانجاس

يطهر بدن المصلي وثوبه ومكانه من نجس مرئي بزوال عينه وان بقى اثر يشق  
زواله بالماء \* بالماء متعلق بقوليه بزوال عينه \* وبكل مانع طاهر مزيل كالخل  
ونحوه وما لم يراثره \* مطف على قوله من نجس مرئي \* بغسله ثلاثا وعصره  
في كل مرة ان امكن \* بشرط ان يبالغ في العصر في المرة الثالثة بقدر قوته \* والا  
يغسل ويترك الى مدم القطران ثم ونم هكذا وخفه من ذي جرم جف بالدلك  
بالارض وجوزه ابو يوسف رح في رطبه \* اى في رطب ذي جرم \* اذا بالغ وبه  
يفتى وما لاجرم له بالغسل فقط \* اى يطهر الخف مما لاجرم له كالبول بالغسل فقط \*  
ومن المنى بغسله \* سواء كان رطبا او يابسا \* او فرك يابسه \* هذا اذا كان رأس  
الذكر طاهرا بان يلى ولم يتجاوز البول من رأس المخرج او يتجاوزوا مستنجي  
ولا فرق بين الثوب والبدن في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن من ابي حنيفة رح  
لا يطهر البدن بالفرك \* والسيف ونحوه بالمسح والبساط بجري الماء عليه  
ليلة والارض والاجرا المفروش باليبس ودهاب الانر للصلاة للتييم \*  
اى يجوز الصلاة عليهما ولا يجوز التيمم بهما \* وكذا الخص \* في المغرب هو بيت  
من قصب والمراد هنا السنرة التى تكون على السطوح من القصب \* وشجر وكلاء  
قائم في الارض لو تنجس ثم جف يطهر وهو المختار وما قطع منهما بغسله لا غير \* لما ذكر  
تطهير النجاسات شرع في تقسيمها الى الغليظة والخفيفة وبيان ما هو عفو منهما فقال \*  
وقدر الدرهم من نجس غليظ كبول ودم وخمر وخرء دجاج وبول حمار وهرة وفارة  
وروث وخنى ومادون ربع الثوب مما خف كبول فرس وما يؤكل لحمه وخرء طير  
لا يؤكل لحمه عفو وان زاد لا \* قيل المراد بربع الثوب ربع ادنى كل ثوب يجوز فيه



الصلوة وقيل ربع الموضع الذي اصابته النجاسة كالذيل والكم والدخريض وقدره  
ابو يوسف رح بشبر في شبر \* ويعتبر وزن الدرهم بقدر مثقال في الكثيف وساحته  
بقدر عرض كف في الرقيق \* المراد بعرض الكف عرض مقعر الكف وهو داخل  
مفاصل الاصابع \* ودم السمك ليس بنجس ولعاب البغل والحمار  
لا ينجس طاهرا \* لانه مشكوك فالطاهر لا يزول طهارته بالشك \*  
وبول انتضخ مثل رؤس الابر ليس بشيء وماء ورد على نجس نجس كعكسه \*  
اي كما ان الماء نجس في مكسه وهو ورود النجاسة على الماء \* لا رماد قدروا ملح  
كان حمرا \* اي لا يكون شيء منهما نجسا وفي رماد القدر خلاف الشافعي رح \* ويصلى  
على ثوب بطائنه نجس \* اي اذا لم يكن الثوب مضربا \* وعلى طرف بساط طرف  
آخر منه نجس تحرك احدهما يتحرك الآخر الا \* انما قال هذا احترازا عن قول  
من قال انما يجوز الصلوة على طرف الآخر اذا لم يتحرك احدا لطرفين بتحرك  
الآخر \* وفي ثوب ظهر فيه ندوة ثوب رطب نجس لى فيه لا كما يقطر شيء لو عصر \*  
اي ظهر فيه الندوة بحيث لا يقطر الماء لو عصر \* او وضع رطبا على ما طين بطين فيه  
سرقين ويبس او نجس طرف منه فنيه وفسل طرفا آخر بلا تحر \* اي لا يشترط  
التحري في فسل طرف من الثوب \* كحنطة بال عليها حمر تدومها فقسا او وهب  
بعضها فيظهر ما بقي \* اعلم انه اذا وهب بعضها او قسمت الحنطة يكون كل واحد  
من القسمين طاهرا اذا احتمل كل واحد من القسمين ان يكون النجاسة في القسم  
الآخر فاعتبر هذا الاحتمال في الطهارة لمكان الضرورة \* والاستنجاء من كل حدث \*  
اي خارج من احد السبيلين \* غير النوم والريح \* فان قلت ان قيد الحدث  
بالخارج من احد السبيلين فاستثناء النوم مستدرك وان لم يقيد به ففي كل حدث  
غير النوم والريح يكون الامتنعاء منه فيمن في القصد ونحوه وليس كذلك

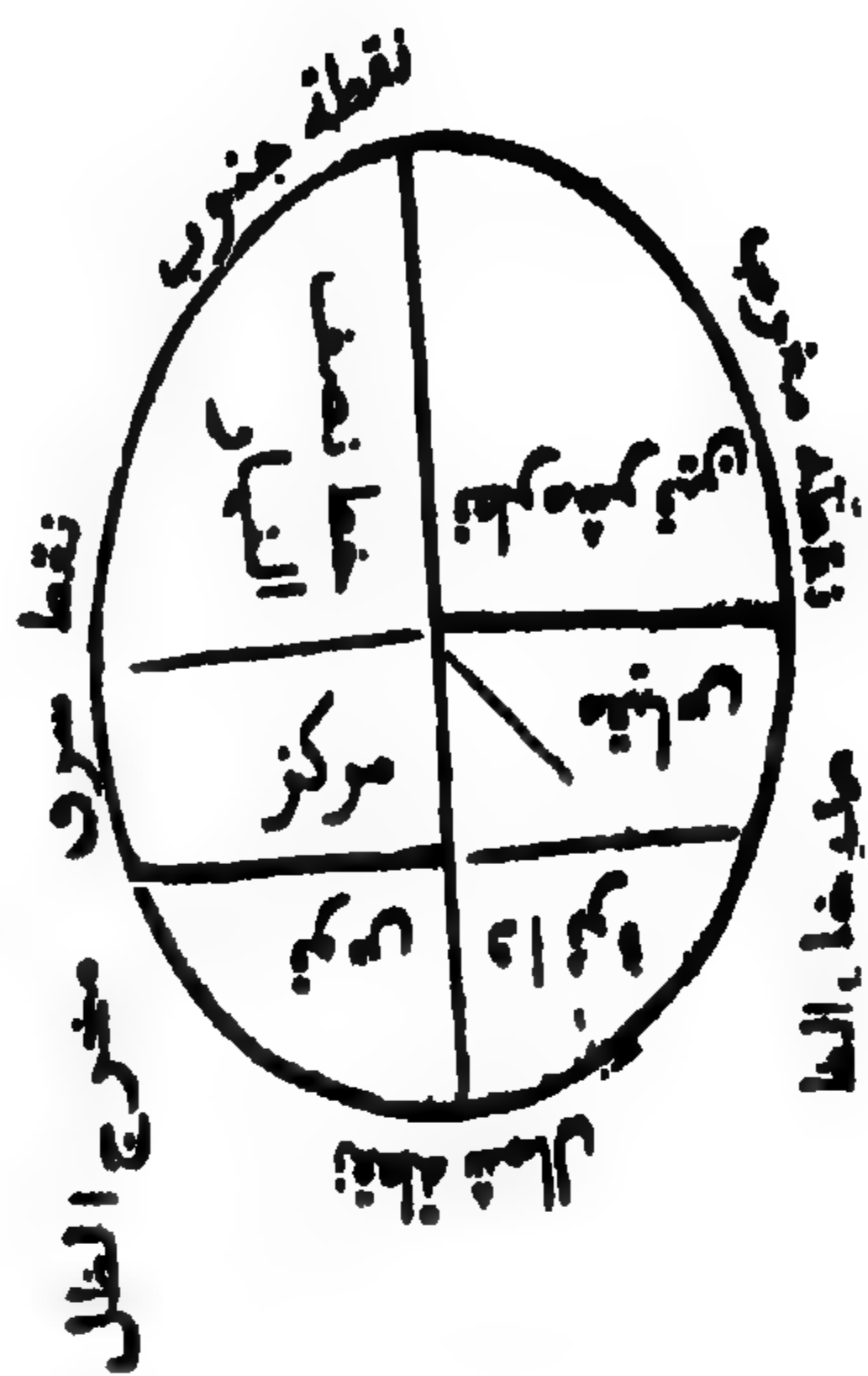
قلت تفيد الحدث بالخارج من الميبلين وامتناء النوم غير مهتدرك لانه من هذا القبيل لان النوم انما ينقض لان فيه مظنة الخروج من الميبلين \* بنحو حجر يمسحه حتى ينقيه بلا عدد سنة \* اى ليس فيه عدد مسنون عندنا خلافا للشافعى رح \* يدبر بالحجر الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث صيفا ويقبل الرجل بالاول والثالث شتاء \* الادبار الاذهاى الى جانب الدبر والاقبال ضده ثم فى المسح اقبالا وادبارا مبالغة فى التنقية وفى الصيف يدبر بالحجر الاول لان الخصية فى الصيف مدلاة فلا يقبل احترازا من تلويثها ثم يقبل ثم يدبر مبالغة فى التنظيف وفى الشتاء غير مدلاة فيقبل بالاول لان الاقبال ابلغ فى التنقية ثم يدبر ثم يقبل للمبالغة وانما قيد بالرجل لان المرأة تدبر بالاول ابدا لئلا يثوث فرجها والصيف والشتاء فى ذلك سواء \* وغسله بعد الحجر ادب فيغسل يديه ثم يرخى المخرج بمبالغة ويغسله بيطن اصبع او اصبعين او ثلث لا يبرؤ منها ثم يغسل يديه ثانيا ويجب فى نجس جاوز المخرج اكثر من درهم \* هذا مذهب ابى حنيفة وابى يوسف رح وهوان يكون ما تجاوز اكثر من درهم وعند محمد رح يعتبر ما تجاوز مع موضع الاستنجاء \* ولا يستنجى بعظم وروث وطعام ويمين وكرة استقبال القبلة واستدبارها فى الخلاء \* ولا يختلف هذا عندنا فى البنيان والصحراء \*

## كتاب الصلوة

الوقت للفجر من اصبغ المعترض فى الافق الى طلوع ذكاء \* احتراز بالمعترض من المستطيل وهو الصبح الكاذب \* وللظهر من زوالها الى بلوغ ظل كل شيء مثليه سوى فى الزوال \* لا بد منها من معرفة وقت الزوال وفى الزوال وطريقه ان تصوى الارض بحيث لا يكون بعض جوانبها مرتفعا وبعضها منخفضا اما بصب الماء او ببعض



موازين المقنين وترسم عليها دائرة وتسمى الدائرة الهندية وينصب في مركزها مقياس قائم بان يكون بعد رأسه من ثلث نقط من محيط الدائرة مساويا وتكون قائمته بمقدار ربع قطر الدائرة فراس ظنه في اول النهار خارج الدائرة لكن الظل ينقص الى ان يدخل في الدائرة فتضع علامة على مدخل الظل من محيط الدائرة ولا شك ان الظل ينقص الى حد ما ثم يزيد الى ان ينتهي الى محيط الدائرة ثم يخرج منها وذلك بعد نصف النهار فتضع علامة على مخرج الظل فينصف القوس التي ما بين مدخل الظل ومخرجه وترسم خطا مستقيما من منتصف القوس الى مركز الدائرة مخرجا الى الطرف الآخر من المحيط فهذا الخط هو خط نصف النهار فاذا كان ظل المقياس على هذا الخط فهو نصف النهار والظل الذي في هذا الوقت هو في الزوال فاذا زال الظل من هذا الخط فهو وقت الزوال فذلك اول وقت الظهر واخره اذا صار ظل المقياس مثلي المقياس موى في الزوال مثلا اذا كان في الزوال مقدار ربع المقياس فآخر وقت الظهر ان يصير ظله مثلي المقياس ورابعة هذا في رواية من ابي حنيفة رح وفي رواية اخرى عنه وهو قول ابي يوسف ومحمد والشافعي رح اذا صار ظل كل شيء مثله موى في الزوال \* وللعصر منه الى غيبته \* فوقت العصر من آخر وقت الظهر على القولين الى ان تغيب الشمس \* وللمغرب منه الى مغيب الشفق وهو الجمرة عندهما وبه يفتى \* وعند ابي حنيفة رح الشفق هو البياض \* وللعشاء منه وللوتر مما بعد العشاء الى الفجر لهما \* اي للعشاء والوتر \* ويستحب للفجر البداية مسفرا بحيث يمكن ترتيب اربعين آية او اكثر منها ثم اعادته ان ظهر فعاد وصوته \* قال \* م اسفروا بالفجر فانه اعظم للاجر \* والتاخير لظهر الصيف \* في صحيح البخاري قال \* م ابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فيم جهنم \* وللعصر ما لم يتغير وللعشاء الى ثلث الليل وللوتر الى آخره لمن وثق بالانتباه



فحسب والتعجيل لظهر الشتاء والمغرب ويوم غيم يعجل العصر والعشاء ويؤخر  
غيرهما ولا يجوز صلاة وسجدة تلاوة وصلاة جنازة عند طلوعها وقيامها وغروبها  
الا مصر يومه \* فقد ذكر في كتب اصول الفقه ان الجزء المقارن للاداء سبب لوجوب  
الصلاة واخر وقت العصر وقت ناقص اذ هو وقت عبادة الشمس فوجب ناقصا فاذا  
اداه اده كما وجب فاذا اطرأ الفساد بالغروب لا تفسد في الفجر كل وقته وقت  
كامل لان الشمس لا تعبد قبل الطلوع فوجب كاملا فاذا اطرأ الفساد بالطلوع  
تفسد لانه لم يودها كما وجب فان قلت هذا تعليل في معرض النص وهو قوله عليه  
السلام من ادرك ركعة من الفجر قبل الطلوع فقد ادرك الفجر ومن ادرك ركعة  
من العصر قبل الغروب فقد ادرك العصر قلنا لما وقع التعارض بين هذا الحديث  
وبين النهي الوارد عن الصلاة في الاوقات الثلاثة رجعنا الى القياس كما هو  
حكم التعارض والقياس رجع هذا الحديث في صلاة العصر وحديث النهي في صلاة  
العجروا ما سائر الصلوات فلا يجوز في الاوقات الثلاثة لحديث النهي اذ لا معارض  
لحديث النهي فيها \* وكرة النقل اذا خرج الامام للخطبة الجمعة وبعد الصبح الا  
سنته وبعد اداء العصر الى اداء المغرب وصح الفرائض وصلاة الجنازة وسجدة التلاوة  
في هذين الوقتين \* اي بعد الصبح وبعد اداء العصر الى اداء المغرب لكنها يكره  
في الاول وهو ما اذا خرج الامام للخطبة \* ولا يجمع فرضان في وقت بلا حرج \* وفيه  
خلاف الشافعي رح \* ومن طهرت في وقت عصر او عشاء صلتها فقط \* خلافا  
للشافعي رح فان منده من طهرت في وقت العصر صلت الظهر ايضا ومن طهرت  
في وقت العشاء صلت المغرب ايضا فان وقت الظهر والعصر منده كوقت واحد  
وكذا وقت المغرب والعشاء ولهذا يجوز الجمع منده في السفر \* ومن هو اهل  
فرض في آخر وقت يقضيه لامن حاضرت فيه \* يعني اذا بلغ الصبي او اهل الكافر



في آخر الوقت ولم يبق من الوقت الا قدر تحريمة يجب عليه قضاء صلاة ذلك الوقت خلافا لفرز رح ومن حاضرت في آخر الوقت لا يجب عليها قضاء صلاة ذلك الوقت خلافا للشافعي رح \*

## باب الاذان

هو سنة للفرائض فحسب في وقتها \* هو سنة للفرائض الخمس والجمعة وليس بسنة في النوافل فقله في وقتها احتراز عن الاذان قبل الوقت وعن الاذان بعد الوقت لاجل الاداء فاما الاذان بعد الوقت للقضاء فهو مسنون ايضا ولا يرد اشكال لانه في وقت القضاء ولا يضر كونه بعد وقت الاداء لانه ليس للاداء بل للقضاء في وقته قال عليه السلام من نام من صلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذاك وقتها وعند ابي يوسف والشافعي رح يجوز للفجر في النصف الاخير من الليل \* فيعاد لو اذن قبله ويؤذن ما لما بالاوليات لينال الثواب \* اى الثواب الذى وعد للمؤذنين \* مستقبل القبلة واصبعاه في اذنيه ويترسل فيه \* اى يتمهل \* بلا لحن وترجيع \* لحن في القراءة طرب وترنم ما خوذ من الحان الاغانى فلا ينقص شيئا من حروفه ولا يزيد في اثنائه حرفا وكذا لا ينقص ولا يزيد من كيفيات الحروف كالحركات والسكنات والمدات وغير ذلك لتحسين الصوت واما مجرد تحسين الصوت بلا تغير لفظه فانه حسن والترجيع في الشهاداتتين ان يخفض بهما ثم يرفع الصوت بهما \* ويحول وجهه في الجعلتين يمنا ويسرة ويستدير في صومعته ان لم يمكن التحويل مع الثبات في مكانه \* المراد انه اذا كان الميذنة بحيث لو حول وجهه مع ثبات قدميه لا يحصل الا علام فتح يستدير فيها فيخرج راسه من الكوة اليمنى ويقول حتى على الصلاة ثم يذهب الى الكوة اليسرى ويخرج راسه ويقول حتى

على الفلاح \* ويقول بعد فلاح الفجر الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة مثله \*  
خلافا للشافعي رح فان عنده الاقامة فرادى الا قد قامت الصلوة \* لكن يحذر فيها  
 ويقول بعد فلاحها قد قامت الصلوة مرتين ولا ينكلم فيهما \* اى لا ينكلم في اثناء الاذان  
 ولا في اثناء الاقامة \* واستحسن المتأخرون تثويب الصلوة كلها \* التثويب هو الاعلام  
 بعد الاعلام \* ويجلس بينهما الا في المغرب ويؤذن ثلغائنة وقيم \* اى اذا صلى  
 فائنة واحدة \* وكذا الاولى الفوائت \* اى اذا صلى فوائت كثيرة \* وكل من الجوافي  
 ياتي بهما او بها وجاز اذا ان المحدث وكرة اقامته ولم يعاد او كره ان الجنب واقامته  
 ولا تعاده هي بل هو \* لانه لم يشرع تكرار الاقامة لانها لا اعلام الحاضرين فيكفى الواحدة  
 والاذان لا اعلام الغائبين فيحتمل صماع البعض دون البعض فتكراره مفيد \* كاذان  
 المرأة والمجنون والسكران \* اى يكره ويستحب اعادته \* ويأتي بهما المسافر والمصلي  
 في المسجد جماعة او في بيته في مصر وكرة ترثهما للاولين لا للثالث \* اى كره ترك  
 كل واحد منهما للمسافر والمصلي في المسجد جماعة اما ترك واحد منهما فلم يذكره  
 فنقول اما المصلي في المسجد جماعة فيكره له ترك واحد منهما واما المسافر فيجوز  
 له الاكتفاء بالاقامة والمصلي في بيته في مصر ان ترك كلا منهما يجوز لقول ابن مسعود رض  
 ان ان الحي يكفينا وهذا اذا اذن واقيم في مسجد حبه واما في القرى فان كان فيها  
 مسجد فيه اذان واقامة فحكم المصلي فيها كما مر والمصلي في بيته يكفيه اذان المسجد  
 واقامته وان لم يكن فيها مسجد كذا فمن يصلي في بيته فحكمه حكم المسافر \* ويقوم  
 الامام والقوم عند حي على الصلوة ويشرع عند قد قامت الصلوة \*

## باب شروط الصلوة

هي طهر بدن المصلي من حدث وخبث \* الحدث النجاسة الحكمية والنجس



النجاسة الحقيقية \* وثوبه ومكانه وسر صورته واستقبال القبلة والنية والعورة  
 للرجل من تحت سرتة الى تحت ركبتيه والامة مثله مع ظهرها وبطنها وللحرة كل  
 بدنها الا الوجه والكف والقدم وكشف ربع ساقها وبطنها ومخذاها ووبرها وشعر  
 نزل من راسها وربع ذكره منفرد او الانثيين يمنع \* والحاصل ان كشف ربع العضو  
 الذي هو عورة يمنع جواز الصلوة فالرأس مضو والشعر النازل مضو آخر والذكر  
 مضو والانثيان مضو آخر \* وعادم مزيل النجس صلى معه ولم يعد فان صلى عاريا  
 وربع ثوبه طاهر لم يجز وفي اقل من ربعة الا فضل صلوته فيه ومن عدم ثوبا فصل الى  
 قائما جاز وقاعد اموميا ندب وقبلة خائف الاستقبال جهة قدرته فان جهلها وعدم  
 من بماله تحرى ولم يعد ان اخطأ وان علم به مصليا او تحول رأيه الى جهة اخرى  
 استدراكه \* اي ان علم بالخطأ في الصلوة او تحول غلبة ظنه الى جهة اخرى وهو في  
 الصلوة استدراكه \* وان شرع بلا تحريم يجزوان اصاب \* لان قبلته جهة تحريمه ولم يوجد \*  
 فان تحريم كل جهة بلا علم حال امامهم وهم خلفه جاز لامن علم حاله او تقدمه \*  
 اي صلى قوم في ليلة مظلمة بالجماعة وتحروا القبلة وتوجه كل واحد الى جهة  
 تحريمه ولم يعلم احد ان الامام الى اي جهة توجه لكن يعلم كل واحد ان الامام ليس  
 خلفه جازت صلواتهم اما ان علم احد هم في الصلوة جهة توجه الامام ومع ذلك خالفه  
 لا يجوز صلوته وكذا اذا علم ان الامام خلفه فقوله وهم خلفه فيه تساهل لان كلا منا فيما  
 اذا لم يعلم احد ان الامام الى اي جهة توجه فكيف يعلم انه خلف الامام فالمراد به  
 انه يعلم ان الامام امامه وهذا اهم من ان يكون هو خلف الامام اولاً لانه اذا كان  
 الامام قد امة يحتمل ان يكون وجهه الى وجه الامام او الى جنبه او الى ظهره وانما  
 يكون هو خلف الامام اذا كان وجهه الى ظهر الامام وح يكون جهة توجه الامام معلومة  
 وكلا منا ليس في هذا ومباراة المختصر ولا يضر جهله جهة امامه اذا علم انه ليس خلفه

بل علم مخالفته اى اذا علم ان الامام ليس خلفه \* ويصل قصد قلبه صلوته بنحر يمينها \*  
 هذا تفسير النية \* والقصد مع لفظه افضل ويكفى للنفل والتراويح وسائر السنن نية  
 مطلق الصلوة وللغرض شرط تعيينه لانية عدد ركعاته وللمقتدى نية صلوته واقتدائه \*

## باب صفة الصلوة

فرضها التحريمة \* وهى قوله الله اكبر وما يقوم مقامه وهو شرط عندنا لقوله تعالى  
 وذكر اسم ربه فصلى وعند الشافعي رح انه ركن فاما رفع اليدين فسنة \* والقيام  
 والقراءة والركوع والسجود بالجبهة والانف وبه اخذ \* يجوز عند ابي حنيفة رح  
 الاكتفاء بالانف عند عدم العذر خلا فاليهما والغنوى على قولهما \* والقعدة الاخيرة قدر  
 التشهد والخروج بصنعه وواجبها قراءة الفاتحة وضم سورة ورعاية الترتيب فيما تكرر \*  
 في الهداية ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال وذكر في حواشي  
 الهداية نقلا من المبسوط كالسجدة فانه لو قام الى الثانية بعد ما سجد سجدة واحدة  
 قبل ان يسجد الاخرى يقضيها ويكون القيام معبرا لانه لم يترك الا الواجب  
 اقول قوله فيما تكرر ليس قيدا بوجوب نفى الحكم مما عداه فان مراعاة الترتيب  
 في الاركان التى لا يكرر في ركعة واحدة كالركوع ونحوه واجب ايضا على ما سيأتى  
 في باب سجود السهو ان سجود السهو يجب بتقديم ركن الى آخره وآورد والنظير  
 تقديم الركن الركوع قبل القراءة وسجدة السهو لا يجب الا بترك الواجب فعلم  
 ان الترتيب بين الركوع والقراءة واجب مع انها غير مكررة في ركعة واحدة وقد قال  
 في الذخيرة ان تقديم الركن نحو ان يركع قبل ان يقرأ فلان مراعاة الترتيب واجبة  
 عند اصحابنا الثلاثة خلا فالزفر رح فانها فرض منه فعلم ان رعاية الترتيب واجبة  
 مطلقا فلا حاجة الى قوله فيما تكرر فلهذا لم اذكره في المختصر ويحظر بيالى ان المراد



بما تكرر ما تكرر في الصلوة على سبيل الغرضية احترازاً عما لا ينكر في الصلوة على سبيل الغرضية وهو تكبير الافتتاح والقعدة الأخيرة فان مراعاة الترتيب في ذلك فرض \* والقعدة الاولى والتشهدان \* ذكر في الذخيرة ان القعدة الاولى سنة والثانية واجبة وفي الهداية ان قراءة التشهد في القعدة الاولى سنة وفي الثانية واجبة لكن المصنف لم يأخذ بهذا لان قوله م لا بن مسعود رض قل التحيات لله لا يوجب الفرق في قراءة التشهد في الاولى والثانية بل يوجب الوجوب في كليهما ولما كانت القراءة في القعدة الاولى واجبة كانت القعدة الاولى واجبة ايضاً لا سنة \* ولفظ السلام \* خلافاً للشافعي رح فانه فرض عنده \* وقنوت التروكبيرات العيدين وتعيين الاوليين للقراءة وتعديل الاركان \* خلافاً للشافعي وابي يوسف رح فانه فرض مندهما وهو الاطمئنان في الركوع وكذا في السجود وقدر بمقدار تسبيحة وكذا الاطمئنان بين الركوع والسجود وبين سجديين \* والجهر والاعفاء فيما يجهر ويخفي ومن غيرهما او ندب \* اي ما عدا الفرائض والواجبات اما سنة واما مندوب وعند الشافعي رح لا فرق بين الفرض والواجب على ما عرف في اصول الفقه فعنده افعال الصلوة اما فرائض واما سنن واما مستحبات \* فاذا اراد الشروع كبر حاذقاً بعد رفع يديه \* المراد بالحذف ان لا ياتي بالمد في همزة الله ولا في باء اكبر \* غير مفرج اصابعه ولا ضام \* بل يتركها على حالها \* ما ساء با بهاميه شحمتى اذنيه وامرأة ترفع حذاء منكبها فان ابدل التكبير بالله اجل او اعظم او الرحمن اكبر او لا اله الا الله او بالفارسية او قرأ بها بعد راذلج وسمى بها جازوا لله اغفر لي لا \* فالحاصل انه يجوز ان يبدل بذكر ما يدل على مجرد التعظيم ولا يشوب بالدعاء \* ويضع يمينه على شماله تحت سترته كالقنوت وصلوة الجنازة ويرسل في قومه الركوع وبين تكبيرات العيدين \* فالحاصل ان كل قيام فيه ذكر مسنون ففيه الوضع وكل قيام ليس كذا ففيه الارمال \*

ثم يثنى ولا يوجه \* اراد بالثناء سبحانك اللهم الى آخره والتوجيه قراءة انى وجهت  
 وجهى بعد التحريمة \* ويتعوز للقراءة لا للثناء \* المختار ان التعوز تبع للقراءة لا تبع  
 للثناء \* فيقول المسبوق لا الموتى \* بناء على ان المسبوق يقرأ ولا يثنى فيتعوز والموتى يثنى ولا يقرأ  
 فلا يتعوز واما من جعله تبعا للثناء فالحكم عنده على عكس ما ذكر \* ويؤخر عن تكبيرات  
 العيدين \* لان التكبيرات بعد الثناء فينبغى ان يكون التعوز متصلا بالقراءة لا بالثناء \*  
 ويسمى لا بين الفاتحة والسورة ويسره \* اى الثناء والتعوز والتسمية خلافا  
 للشافعى رح فى التسمية بناء على انها آية من الفاتحة عنده لا عندنا وكثير من الاحاديث  
 الصحاح وارد فى انه عليه السلام والخلفاء الراشدون يفتحون بالحمد لله  
 رب العالمين \* ثم يقرأ ويؤمن بعد ولا الضالين سرا كما موم ثم يكبر للركوع خافضا  
 ويعتمد يديه على ركبتيه مفرجا اصابعه باسطا ظهرا غير رافع ولا منكس رأسه ويسبح ثلثا  
 وهو ادناه ثم يسبح \* اى يقول سمع الله من حمده \* رافعا رأسه ويكتفى به الامام  
 وبالتحميد الموتى والمنفرد يجمع بينهما ويقوم مستويا ثم يكبر ويسجد فيضع ركبتيه  
 اولاً ثم يديه ثم وجهه بين كفيه ويديه حذاء اذنيه ضاماً اصابعه مبدىاً ضبعيه مجافياً  
 بطنه من فخذيه موجهها اصابع رجليه نحو القبلة ويسبح فيه ثلثا فان سجد على كور  
 مما منه او فاضل ثوبه او شيء يجده حجمة ويستقر جبهته جازوا ان لم يستقر لا وكذا  
 لو سجد للزحام على ظهر من يصلى صلوته لا من لا يصليها \* اى لا على ظهر من لا يصلى  
 صلوته وهو اما ان لا يصلى اصلاً او يصلى ولكن لا يصلى صلوته \* والمرأة تنخفض وتلذق  
 بطنها بفخذيها ويرفع رأسه مكبراً او يجلس مطمئناً ويكبر ويبرقع  
 رأسه اولاً ثم يديه ثم ركبتيه ويقوم مستويا بلا اهتمام على الارض ولا قعود \* وفيه خلاف  
 الشافعى رح ويسمى جلسة الاستراحة \* والركعة الثانية كالاولى لكن لا ثناء ولا تعوز  
 ولا رفع يديه فيها واذا اتمها افتش رجله اليسرى وجلس عليها ناسبا يمينه موجهها اصابعه



نحو القبلة واضعا يديه على فخذيته موجهها اصابعه نحو القبلة مبسوطة \* وفيه خلاف الشافعي رح فان عنده يعقد الخنصر والبنصر ويحلق الوسطى والابهام ويشير بالعبادة عند التلفظ بالشهادتين ومثل هذا جاء من علمائنا ايضا \* ويتشهد كاهن مسعود رض ولا يزيد عليه في القعدة الاولى ويقرا فيما بعد الا وليس الفاتحة فقط وهي افضل وان صبح او سكت جاز ويقعد كالأولى \* خلافا للشافعي رح فان السنة عنده في التشهد الثاني التورك وهي هيئة جلوس المرأة في الصلوة وهي هذه \* والمرأة تجلس على البتة اليمنى مخرجة رجليها من جانب الايمن فيهما \* اى في التشهدين \* ويتشهد ويصلي على النبي عليه السلام ويدعو بما يشبه القرآن او الماثور من الدعاء لا كلام الناس \* فلا يسمأ شيئا مما يمال من الناس \* ثم يسلم من يمينه بنية من ثمة من البشر والملك ثم عن يساره كذلك والموتى ينوى امامته في جانبته وفيهما ان حاذاه والا امام بهما \* اى ينوى الامام بالتسليمين وعند البعض الامام لا ينوى لانه يشير الى القوم والاشارة فوق النية وعند البعض الامام ينوى بالتعلية الاولى \* والمنفرد الملك فقط \*

## فصل في القراءة

يجهر الامام في الجمعة والعيدين والفجر واوليبي العشائين اداء وقضاء لا خسر والمنفرد خيرا ان ادى وخافت حتما ان قضى وادنى الجهر اسماع خيره وادنى المخافته اسماع نفسه هو الصحيح \* احتراز عما قيل ان ادنى الجهر اسماع نفسه وادنى المخافته تصحيح الحروف \* وكذا في كل ما يتعلق بالنطق كالطلاق والعناق والاستثناء وغيرها \* اى ادنى المخافته في هذه الاشياء اسماع نفسه حتى لو طلق او امنق بحيث يصح الحروف لكن لم يسمع نفسه لا يقع ولو طلق جهرا ووصل به ان شاء الله بحيث لم يسمع نفسه يقع الطلاق ولم يصح الاستثناء \* فان ترك سورة اوليبي العشاء

قرأ ما بعد فاتحة اخريه وجهر بهما ان ام ولو ترك فاتحتهما لم يعد \* لانه يقرأ الفاتحة في الاخرين فلو قضى فيهما فاتحة الاوليين يلزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وذا غير مشروم \* فرض القراءة آية والمكتفى بهامسى \* لترك الواجب \* وسنتها في السفر مجلة الفاتحة واى سورة شاء وامنة نحو البروج وانشقت وفي الحضر استحسنوا طوال المفصل في الفجر والظهر واوساطه في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ومن الحجرات طوال المفصل الى البروج ومنها اوساطه الى لم يكن ومنها قصاره الى الآخر وفي الضرورة بقدر الحال وكرة توقيت سورة للصلوة \* اى تعيين سورة للصلوة بحيث لا يقرأ فيها الا تلك السورة \* ولا يقرأ الموتى بل يسمع وينصت \* قال الله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وقال عليه السلام ان اكبرا الامام فكبروا واذا قرأ فانصتوا وقال عليه السلام من كان له امام فقرأه الامام قراءة له وقال عليه السلام مالي انا زعم في القرآن وسكوت الامام ليقراء الموتى قلب الموضوع \* وان قرأ امامه آية ترفيب او ترهيب او خطب او صلى على النبي عليه السلام الا ان اقرء قوله تعالى صلوا عليه فيصلى سرا \*

## فصل في الجماعة

الجماعة سنة مؤكدة \* وهو قريب من الواجب \* والاولى بالامامة الاعلم بالسنة ثم الاقرأ ثم الاورع ثم الاسن فان ام عبد او اعترابى او فاسق او اعشى او مبتدع او ولد الزنا كره كجماعة النساء وحدهن وتقف الإمام وسطهن لو فعلن \* لفظ الامام يسنوي فيه المذكر والمؤنث فلهذا لم تدخل تاء التانيث فيه \* وكحضور الشابة كل جماعة والعجوز الظهر والعصر لا الباقية \* اى لا بأس للعجوزات بالخروج في المغرب والعشاء والفجر \* ويقندى المنوضى بالنيهم \* لان النيم طهارة مطلقة عند عدم الماء



والخليفة في التراب عندنا \* والفاسل بالماسح \* لان الخف مانع من مراية الحدث  
الى الرجل وما على الخف طهر بالمسح \* والقائم بالقاعد وبالاحدب \* بناء على  
فعل الرسول عليه السلام \* والمومى بالمومى والمتنفل بالمفترض لا رجل بامرأة او صبي  
او خنثى \* لان الواجب تاخيرهن بالنص \* وطاهر بمعذور وقارى بامى ولا بس  
بعار وغير موم بموم ومفترض بمتنفل \* لان بناء القوى على الضعيف لا يجوز \*  
ومفترض فرضا آخر \* لان الاقتداء شركة فيجب الاتحاد \* والامام لا يطيلها ولا قراءة  
الاولى على الثانية الا في الفجر ويقيم موقفا توحد من يمينه ويتقدم ان زاد \* اى  
اذا كان الموم واحدا يامرء الامام بان يقوم من يمينه وفيه اشارة الى ان الامام امر  
والماموم ما مور يجب ان يكون منقاد له ويتقدم ان زاد اشارة الى ان القوم اذا  
كانوا كثيرا فالاولى ان يتقدم الامام لا ان يامرهم الامام بالتاخير عنه فان ذلك ايسر  
من هذا \* ولو ظهر حدثه يعيد الموم \* لان صلاة الامام متضمنة صلاة المقتدى  
فساده يوجب فساد \* ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء \* الخنثى  
بالفتح جمع الخنثى كالحبال جمع الحبل \* فان حاذته في صلاة مشتركة تحريمه  
واداء فسدت صلاته ان نوى امامتها والا صلوته \* اى ان صلت على جنب رجل  
امرأة مشتهة بحيث لا حائل بينهما والصلاة مشتركة تحريمه واداء فسدت صلاة  
الرجل ان نوى الامام امامة المرأة وان لم ينو تفسد صلاة المرأة فسروا الاشهر اكر  
في التحريم بان يكونا بائنين تحريمتهما على تحريم الامام والشركة في الاداء بان  
يكون لهما امام فيما يود يانه اما حقيقة كالمقتدين واما حكما كاللاحقين يعنى رجل  
وامرأة اقتديا برجل سبقهما حدث فتوضئا وبنيا وقد فرغ الامام فحاذت المرأة  
الرجل فسدت صلاة الرجل فاللاحق وان لم يكن له امام حقيقة فله امام حكما  
فانه التزم ان يودى جميع صلاته خلف الامام فاذا سبقه الحدث فتوضأ وبنى

يُجْعَلُ كَأَنَّهُ خَلْفَ الْإِمَامِ حَتَّى يَثْبُتَ لَهُ أَحْكَامُ الْمُقْتَدِينَ كَحُرْمَةِ الْقِرَاءَةِ وَنَحْوِهَا بِخِلَافِ  
الْمُسْبُوقِ وَهُوَ الَّذِي أَدْرَكَ آخِرَ صَلَاةِ الْإِمَامِ فَلَمْ يَلْتَزِمِ إِدَاءَ الْكُلِّ خَلْفَ الْإِمَامِ  
فَهُوَ فِي إِدَاءِ مَا لَمْ يَدْرِكْهُ مَعَ الْإِمَامِ مُنْفَرِدٌ حَتَّى يَجِبَ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ فَالْمُسْبُوقَانِ  
وَإِنْ كَانَا مُشْتَرَكَيْنِ فِي التَّحْرِيمَةِ أَنْ بَنِيَا تَحْرِيمَتَهُمَا عَلَى تَحْرِيمَةِ الْإِمَامِ فَلَيْسَا مُشْتَرَكَيْنِ  
فِي الْإِدَاءِ فَإِنْ حَازَتْ امْرَأَةٌ رَجُلًا فِي إِدَاءِ مَا سَبَقَ لَهُ تَفْسُدُ صَلَاةُ الرَّجُلِ لِعَدَمِ الشَّرَكَةِ  
فِي الْإِدَاءِ أَقُولُ فِي تَفْسِيرِ الشَّرَكَةِ فِي التَّحْرِيمَةِ وَالْإِدَاءِ تَسَاهُلٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ الشَّرَكَةُ  
فِي التَّحْرِيمَةِ أَنْ يَبْنِيَ أَحَدُهُمَا تَحْرِيمَتَهُ عَلَى تَحْرِيمَةِ الْآخَرِ أَوْ بَنِيَا تَحْرِيمَتَهُمَا عَلَى تَحْرِيمَةِ  
ثَالِثٍ وَالشَّرَكَةُ فِي الْإِدَاءِ بَانَ يَكُونُ أَحَدُهُمَا إِمَامًا لِلْآخَرِ فَيَمَّا يُوَدِّيَانَهُ أَوْ يَكُونُ لِهَما  
إِمَامٌ فَيَمَّا يُوَدِّيَانَهُ حَتَّى يَشْمَلَ الشَّرَكَةُ بَيْنَ الْإِمَامِ وَالْمَأْمُومِ فَإِنَّ مَحَازِنَ الْمَرْأَةِ الْإِمَامِ  
مُفْسِدَةٌ صَلَاةَ الْإِمَامِ مَعَ أَنَّهُ لَا اشْتِرَاكَ بَيْنَهُمَا تَحْرِيمَةً وَإِدَاءً بِالتَّفْسِيرِ الَّذِي ذَكَرُوا  
وَأَيْضًا لَا جَدَّ فَائِدَةٍ فِي ذِكْرِ الشَّرَكَةِ فِي التَّحْرِيمَةِ بَلْ يَكْفِي ذِكْرُ الشَّرَكَةِ فِي الْإِدَاءِ  
فَإِنَّ الْإِمَامَ إِذَا سَبَقَهُ الْحَدَّثُ فَاسْتَخْلَفَ آخَرًا قَتَدَى أَحَدًا بِالْخَلِيفَةِ فَالشَّرَكَةُ  
فِي الْإِدَاءِ ثَابِتَةٌ بَيْنَ الَّذِي اقْتَدَى بِالْخَلِيفَةِ وَبَيْنَ الْإِمَامِ الْأَوَّلِ وَكُلٌّ مِنْ اقْتَدَى بِهِ  
بِاعْتِبَارِ أَنَّ لَهُمْ إِمَامًا فَيَمَّا يُوَدِّيَانَهُ وَهُوَ الْخَلِيفَةُ وَلَا شَرَكَةَ بَيْنَهُمَا فِي التَّحْرِيمَةِ لِأَنَّ الْمُقْتَدَى  
بِالْخَلِيفَةِ بَنَى تَحْرِيمَتَهُ عَلَى تَحْرِيمَةِ الْخَلِيفَةِ وَالْإِمَامِ الْأَوَّلِ وَمَنْ اقْتَدَى بِهِ لَمْ يَبْنُوا  
تَحْرِيمَتَهُمْ عَلَى تَحْرِيمَةِ الْخَلِيفَةِ فَلَمْ تَوْجَدْ بَيْنَهُمَا الشَّرَكَةَ فِي التَّحْرِيمَةِ وَمَعَ ذَلِكَ لَوْ كَانَتْ  
الْمَرْأَةُ مِنْ أَحَدِ الطَّائِفَتَيْنِ إِمَامًا مِنَ الْمُقْتَدِينَ بِالْإِمَامِ الْأَوَّلِ أَوْ مِنْ الْمُقْتَدِينَ بِالْخَلِيفَةِ  
فَحَازَتْ الطَّائِفَةَ الْآخَرَى تَفْسُدُ الصَّلَاةُ بِاعْتِبَارِ الشَّرَكَةِ فِي الْإِدَاءِ لَا تَحْرِيمَةِ وَلَوْ قِيلَ  
الشَّرَكَةُ فِي التَّحْرِيمَةِ ثَابِتَةٌ تَقْدِيرًا فَأَقُولُ الشَّرَكَةُ فِي الْإِدَاءِ لَا تَوْجُدُ بِدُونِ الشَّرَكَةِ  
فِي التَّحْرِيمَةِ وَالشَّرَكَةُ فِي التَّحْرِيمَةِ قَدْ تَوْجَدُ بِدُونِ الشَّرَكَةِ فِي الْإِدَاءِ كَمَا فِي الْمُسْبُوقِ  
فَلَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِ الشَّرَكَةِ فِي التَّحْرِيمَةِ هَذَا إِذَا نَبَوِيَ الْإِمَامُ إِمَامَةَ الْمَرْأَةِ أَمَا إِذَا لَمْ يَنْبُو



لم يصح اقتداء المرأة فتفقد صلواتها لأنها لم تقرأ ببناء على أن قراءة الإمام قراءة لها ولم يكن كذلك فبقيت بلا قراءة وعلم من هذه المسئلة أن المرأة إذا اقتدت بالإمام صحاذية لرجل لا يصح اقتداءها إلا أن ينوي الإمام امامتها أما إذا لم تقم صحاذية هل يشترط نية الإمام ففيه روايتان \* صلى الله عليه وسلم بقارئ وامى أو استخلف في الآخرين اميا فسدت صلاة الكل \* أى أن امى قارئاً واميا فسدت صلاة الكل أما صلاة القارئ فلأنه ترك القراءة مع القدرة عليها وأما صلاة الأميين فلأنهما لما رغبوا في الجماعة وجب أن يقتديا بالقارئ ليكون قراءته قراءة لهما فتركا القراءة التقديرية مع القدرة عليها ولو استخلف القارئ في الآخرين اميا فسدت صلاة الكل خلافاً لفرج فان فرض القراءة قدامى في الأوليين قلنا يجب القراءة في جميع الصلوة تحقيقاً أو تقديرًا ولم توجد \*

## باب الحدث في الصلوة

مصل سبقة الحدث توضاً واتم \* خلافاً للشانعى رح \* ولو بعد التشهد \* خلافاً لما فانه إذا قعد قدر التشهد تمت صلوته وعند أبي حنيفة رح لم يتم لأن الخروج بصنعه فرض عنده \* والاستيناف افضل \* لما ذكر حكماً اجمالياً شاملاً لجميع المصلين فصل حكم كل واحد من الإمام والمنفرد والمقتدى فقال \* والإمام يجر آخر إلى مكانه \* هذا تفسير الاستخلاف \* ثم يتوضاً ويتم ثمه أو يعود \* أى أن شاء يتم حيث توضاً وإن شاء عاد إلى المكان الأول وإنما خير لأن في الأول قلة المشى وفي الثانى أداء الصلوة في مكان واحد فيميل إلى إيهما شاء \* كالمفرد \* أى أن شاء يتم حيث توضاً وإن شاء عاد \* أن فرغ أمامه \* متصل بقوله ويتم ثمه أو يعود والضمير في أمامه يرجع إلى الإمام وأمامه هو الذي استخلفه فان الخليفة إمام للأمام الأول والقوم \* والأعاد \* أى أن لم يفرغ أمامه وهو الخليفة يعود الإمام ويتم خلف خليفته \*

وكذا المعتدي \* اي ان فرغ امامه يتم ثمة او يعود وان لم يفرغ يعود \* ولو جن او اغمى عليه او احتلم \* اي نام في صلاة نوما لا ينقض به وضوءه فاحتلم \* او تهقته او احدث ممدا او احابا به بول كثير او شحج سال او ظن انه احدث فخرج من المسجد او جاوز الصفوف خارجة ثم ظهر طهارة بطلت ولو لم يخرج او لم يتجاوز بنى \* اعلم ان هذه الحوادث نادرة الوجود فلم تكن في معنى ما ورد به النص وهو قوله ثم من قام او رجع في صلواته فلينصرف وليتوضأ وليبين على صلواته ما لم يتكلم \* ولو احدث ممدا بعد التشهد او عمل عملا يناقض الصلاة تمت \* لوجود الخروج بصنعه \* ويبطلها بعده \* اي بعد التشهد \* صند ابى حنيفة ربح روية المتينم الماء ونزع الماسح خفه بعمل يسير \* انما قال بعمل يسير لانه لو عمل مناك مملا كثيرا يتم صلواته \* ومضي مدة مسحه وتعلم الامى سورة ونيل العاري ثوبا وفرة المومي على الاركان وتذكر فائنة \* اي لصاحب الترتيب \* وتقديم القارئ اميا وطلوع ذكاه في الفجر ودخول وقت العصر في الجمعة وزوال مذر المعذور وسقوط الجبيرة من برء \* الخلاف في هذه المسائل الاثنى عشرة بين ابى حنيفة وصاحبيه ربح مبنى على ان الخروج بصنعه فرض منه لا جندهما \* وكذا فقهه الامام وحدته ممدا صلاة المسبوق \* اي يبطل بعد التشهد صلاة المسبوق لوقوعه في خلال صلواته \* لا كلامه وخروجه من المسجد \* اي ان تكلم الامام بعد التشهد لا يبطل صلاة المسبوق لان الكلام كالسلام منه للصلاة \* امام حصر من القراءة فاستخلف صح \* صند ابى حنيفة ربح خلافا لهما وهذا اذا لم يقرأ ما يجوز به الصلاة اما اذا قرأ تفسد صلواته لان الاستخلاف عمل كثير فيجوز حالة الضرورة \* كتقديمه مسبوقا \* اي كتقديم الامام مسبوقا سواء احدث الامام او حصر فانه ينبغي ان يقدم مدركا لا مسبوقا ومع ذلك ان قدم مسبوقا يصح \* فيتم صلاة الامام اولا ويقدم مدركا يعلم بهم وجب انهم



يضره المنافي والاول الا عند فراغه لا القوم \* اى حين اتم المصوب صلوة الامام  
لو وجد منه منافي الصلوة كالفقهة والكلام والخروج من المسجد تفسد صلوته و  
صلوة الامام الاول لانه وجد في خلال صلوتها الا عند فراغ الامام الاول بان  
توضأ وادرك خليفته بحيث لم يفته شيء واتم صلوته خلف خليفته ولا تفسد صلوة  
القوم لانه قد تمت صلوتهم \* من ركع او سجد فاحدث او ذكر سجدة فسجد ما يعيد  
ما احدث فيه ان بنى حتما وما ذكرها فيه ندبا \* اى من احدث في ركوعه او  
سجوده وتوضأ وبنى فلا بد له ان يعيد الركوع والسجود الذي احدث فيه وان تذكر  
في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة في الركعة الاولى فقصاها لا يجب عليه اعادة  
الركوع والسجود الذي تذكر فيه لكن ان اعاد يكون مندوبا \* وان ام واحدا  
فاحدث فالرجل امام بلانية ان كان رجلا والاقيل تفسد صلوته \* اى ان ام واحدا  
فاحدث الامام فان كان الموتى رجلا يصير اما ما من غير ان ينوى الامام امامته  
لان النية للتعين وههنا هو متعين وان كان امرأة او صبيا قيل تفسد صلوة الامام  
لان المرأة او الصبي صار اما ما له لتعينه وقيل لا تفسد لانه لم يوجد منه  
الاستحلاف وفي صورة الرجل انما يصير اما ما لتعينه وصلاحيته وههنا لم يصلح  
فلم يصير اما ما والامام امام كما كان لكن المقتدى بقى بلا امام فتفسد صلوته \*

## باب ما يفسد الصلوة وما يكره فيها

يفسدها الكلام ولو مهوا او في نوم والسلام عمدا \* قيد بالعمد لان السلام سهوا غير  
مفسد لانه من الاذكار ففي غير العمد يجعل ذكر او في العمد كلاما \* ورده \*  
لم يقيد الرد بالعمد ويحطربا لى انه انما اطلق لانه مفسد عمدا كان او مهوا  
لان رد السلام ليس من الاذكار بل هو كلام ويخاطب به والكلام مفسد عمدا

كان او مهوا \* والانيب والتأوه والتأفيف وبكاء بصوت من وجع او مصيبة.  
 وتنحنى بلا عذر وتشميت عا طس وجواب خبر موء بالاسترجاع وسار بالحمدلة  
 وعجب بالسبحلة والهيللة وفتح على غير امامه \* انما قال على غير امامه لان فتحه  
 على امامه لا يفسد قال بعض المشائخ اذا قرأ امامه مقدار ما يجوز به الصلوة او  
 انتقل الى آية اخرى ففتح بفسد صلوة الفاتح وان اخذ الامام منه بفسد صلوة  
 الامام ايضا وبعضهم قالوا لا تفسد في شيء من ذلك وسمعت ان الفتوى على  
 ذلك \* وقراءته من مصحف و سجود على نجس والدماء بما يسأل من الناس \*  
 نحو اللهم زوجني فلانة او اعطني الف دينار ونحو ذلك \* واكله وشربه وكل عمل  
 كثير \* اختلف مشائخنا رح في تفسير العمل الكثير فقل هو ما يحتاج فيه الى اليدين  
 وقيل ما يعلم ناظره ان عامله غير مصل وما ممة المشائخ على هذا وقيل ما يستكثره  
 المصلي قال الامام السرخسي رح هذا اقرب الى مذهب ابي حنيفة رح فان دأبه  
 التفويض الى رأى المبتلى به \* من صلى ركعة من صلوة ثم شرع صلى كملا ان  
 شرع في اخرى والا تم الاولى \* اى صلى ركعة من صلوة ثم شرع اى نوى وجده  
 التحريم من غير رفع اليدين فان شرع في صلوة اخرى يتم هذا الاخرى ولا يحسن  
 منها الركعة التى صلاها وان شرع في الصلوة الاولى فالركعة التى صلاها محسوبة فيتم  
 الاولى \* ولا يفسدها بكأوه من ذكر الجنة او النار او العمل القليل \* وهو ضد الكثير  
 على اختلاف الاقوال \* والتحنى بعذر و مرور احدويأ ثم ان مرفى مسجد على الارض  
 بلا حائل \* المسجد من الالفاظ التى جاءت على المفعل بالكسر ويجوز فيها الفتح  
 على القياس فالفقهاء اذا قالوا بالفتح ارادوا موضع السجود وان قالوا بالكسر ارادوا  
 المعنى المشهور فانهم لم يجدوا الكسر وهو خلاف القياس الا فى المعنى المشهور نفى  
 المعنى الاول استمروا على القياس والمراد من المسجد هنا موضع السجود فان المرور



في موضع السجود يوجب الاثم وفي تفسير موضع السجود تفصيل فاعلم ان الصلوة  
 ان كانت في المسجد الصغير فالمرور امام المصلي حيث كان يوجب الاثم لان المسجد  
 الصغير مكان واحد فامام المصلي حيث كان في حكم موضع سجوده وان كانت في المسجد  
 الكبير او في الصحراء فعند بعض المشائخ ان مر في موضع السجود يأنثم والا فلا وتد  
 البعض الموضع الذي يقع عليه النظر اذا كان المصلي ناظرا في موضع سجوده له حكم  
 موضع السجود فيانثم بالمرور في ذلك الموضع واذا عرفت هذا فان كان المصلي  
 على دكان ويمر الاخر امامه تحت الدكان فلا شك انه لم يمر في موضع سجوده  
 حقيقة فلا يأنثم على الرواية الاولى واما على الثانية فالمرور تحت الدكان ان مر في  
 موضع النظر اذا نظر في موضع السجود فتح ان حاذى بعض امضاء المار ببعض امضاء  
 المصلي يأنثم والا فلا فلهاذا قال \* وحاذى الامضاء لا امضاء لو كان على الدكان \*  
 اخذا بالرواية الثانية \* ويفرزامامه في الصحراء سترة بقدر ذراع وظل اصبع بقربه  
 على احد حاجبيه ولا توضع ولا يحط ويدراه بالنسيج او الاشارة لابهما ان عدم سترة  
 او مربينه وبينها وكفى سترة الامام وجاز تركها عند عدم المرور والطريق وكرة  
 مدل الثوب \* في المغرب هوان يرسله من غير ان يضم جانبيه وقيل هوان يلقيه  
 على رأسه ويرخيه على منكبيه اقول هذا في الطيلسان اما في القباء ونحوه فهو  
 ان يلقيه على كتفيه من غير ان يدخل يديه في كفيه ويضم طرفيه \* وكعة \* وهوان يضم  
 اطرافه اتقاء التراب ونحوه \* ومبته به وبجسده ومقص شعرة \* في المغرب هو جمع  
 الشعر على الرأس وقيل ليه وادخال اطرافه في اصوله \* وفرقة اصابعه \* هوان يغمزها  
 او يمدحها حتى تصوت \* والتفاتة \* وهوان ينظر يمنة ويسرة معلى عنقه واما النظر  
 بمؤخر عينيه بلالى العنق فلا يكره \* وقلب الحصى ليسجد الامرة وتخصره \* اى  
 وضع اليد على الحاصرة \* وتمطية \* اى تمددة \* واقعاؤه \* وهوالقعود على البنية

ناصبا ركبتيه \* واقتراش ذراعيه وتربعة بلا مذرو قيام الامام في طاق المسجد \* اى  
في المحراب بان يكون المحراب كبيرا فيقوم فيه وحده \* او على دكان او على  
الارض وحده \* اى يقوم الامام على الارض والقوم على الدكان او بالعكس \* والقيام  
خلف صف وجد فيه فرجة وصورة \* اى صورة حيوان \* امامه او بجذائه \* اى على  
احد جنبيه \* او في السقف او معلقة \* فان كانت خلفه او تحت قدميه لا يكره \* وصلوته  
حاسرا راسه للتكاسل او التهاون بها \* ليس المراد بالتهاون الاهانة فانها كفر بل المراد  
قلة رعايتها ومحافظة حدودها \* لا للتذلل وفي ثياب البذلة \* وهى ما يلبس في البيت  
ولا يذهب بها الى الكبراء \* ومسح جبهته من التراب فيها والنظر الى السماء  
والسجود على كور عمامة وعد الآي والنسيب فيها ولبس ثوب ذى صور والوطؤ  
والبول والتخلى فوق المسجد وخلق بابه لا نقشه بالجس وانما ج وماء الذهب  
وقيامه فيه ساجدا في طاقه وصلوته الى ظهر قاعد يتحدث وعلى بساط ذى صور لا يسجد  
هاهنا وصورة صغيرة لا تبدأ للناس وتمثال غير حيوان او حيوان محي راسه وقتل  
حية او عقرب فيها والبول فوق بيت فيه مسجد \* اى مكان اعد للصلوة وجعل  
له محراب وانما قلنا هذا لانه لم يعط له حكم المسجد \*

## باب صلوة الوتر والنوافل

الوتر ثلث ركعات وجبت \* هذا عند ابي حنيفة رح واما عندهما وعند الشافعي  
رح هو سنة \* بسلام \* اى بسلام واحد خلافا للشافعي رح \* ويقنت قبل ركوع الثالثة \*  
خلافا للشافعي رح فان القنوت عنده بعد الركوع \* يكبر رافعا يديه ثم يقنت فيه  
ابدا \* خلافا للشافعي رح فان قنوت الوتر عنده في النصف الاخير من رمضان  
نقط \* دون غيره \* خلافا للشافعي رح في الفجر \* ويقرأ في كل ركعة منه الفاتحة



وسورة ويتبع القانت بعد ركوع الوتر لا القانت في الفجر بل يسكت \* اي ان  
 قرأ الامام قنوت الوتر بعد الركوع يتبعه المقتدي وان قنت الامام في الفجر لا يتبعه  
 المقتدي بل يسكت والاصح انه يسكت قائما \* ومن قبل الفجر وبعد الظهر والمغرب  
 والعشاء ركعتان وقبل الظهر والجمعة وبعد ما اربع بتسليمة وحسب الاربع قبل العصر  
 والعشاء وبعد وكرة مزيد النفل على اربع بتسليمة نهارا وعلى ثمان ليلا والاربع افضل  
 في الملويين وفرض القراءة في ركعتي الفرض وكل الوتر والنفل ونزوم اتمام نفل  
 شرع فيه قصدا \* احتراز عن الشروع ظنا كما اذا ظن انه لم يصل فرض الظهر فشرع  
 فيه فتذكر انه قد صلاه صار ما شرع فيه نفلا لا يجب اتمامه حتى لو نقضه لا يجب  
 القضاء \* ولو عند الطلوع والغروب وقضى ركعتان لو نقض في الشفع الاول او الثاني \*  
 يعني شرع في اربع ركعات من النفل وافسدها في الشفع الاول بقضى الشفع الاول  
 لا الثاني خلافا لابي يوسف رحمه الله لم يشرع في الشفع الثاني وان قعد على الركعتين  
 وقام الى الثالثة وافسدها يقضى الشفع الاخير فقط لان الاول قد تم وهذا بناء على ان كل  
 شفع من النفل صلوة على حدة \* كما لو ترك قراءة شفعيه او الاول او الثاني او احدي  
 الثاني او احدي الاول او الاول مع احدي الثاني لافير \* اي قضاء الركعتين  
 ليس في غير هذه الصور \* واربع لو ترك في احدي كل شفع او في الثاني واحدي  
 الاول \* فاعلم ان الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان ترك القراءة في ركعتي الشفع  
 الاول يبطل التحريم حتى لا يصح بناء الشفع الثاني على الشفع الاول وفي ركعة  
 واحدة لا بل يفسد الاداء فيصح بناء الشفع الثاني وعند محمد رحمه الله ترك في  
 ركعة واحدة يبطل التحريم ايضا حتى لا يصح بناء الثاني وعند ابي يوسف رحمه الله  
 الترك لا يبطل التحريم اصلا بل يوجب فساد الاداء فقط فيصح بناء الشفع الثاني  
 سواء ترك القراءة في ركعة من الشفع الاول او في ركعتيه اذا عرفت هذا فاعلم

ان المسائل ثمانية لان ترك القراءة اما مقتصر على شفع واحد وهذا في اربع صور  
وهي ما قال في المتن او الاول او الثاني او احدى الثاني او احدى الاول وفي هذه  
الاربعة قضاء الركعتين بالاجماع واما غير مقتصر بل موجود في الشفعين وهذا ايضا  
في اربع مسائل لانه اما ان يكون الترك في كل الاول مع كل الثاني وهو ما قال  
في المتن كما لو ترك قراءة شفعيه او مع بعض الثاني وهو ما قال في المتن او الاول  
مع احدى الثاني وفي هاتين المثلتين قضاء الركعتين عند ابي حنيفة ومحمد  
رح لبطلان التحريمه عندهما فلا يصح الشروع في الشفع الثاني فعليه قضاء  
الشفع الاول فقط وعند ابي يوسف رح قضاء الاربعة لانه صبح الشروع  
في الشفع الثاني وقد افسد الشفعين بترك القراءة فيبقى اربعا واما ان يكون  
الترك في ركعة من الشفع الاول مع كل الثاني او مع ركعة منه وهما ما قال  
في المتن واربع لو ترك في احدى كل شفع او في الثاني واحدى الاول وانما  
يقضى الاربعة عند ابي حنيفة وابي يوسف رح لبقاء التحريمه عندهما اما  
عند ابي حنيفة رح فلانه ترك القراءة في ركعة من الشفع الاول والتحريمه لا تبطل به  
واما عند ابي يوسف رح فلان التحريمه لا تبطل بالترك اصلا وقد افسد الشفعين  
بترك القراءة فيبقى اربعا وعند محمد رح في جميع الصور ليس الا قضاء الركعتين  
فظهر ما قال في المختصر فيبقى اربعا عند ابي حنيفة رح فيما ترك في احدى  
الاول مع الثاني او بعضه اي ركعة من الشفع الاول مع كل الشفع الثاني او ركعة  
منه وعند ابي يوسف رح في اربع مسائل يوجد الترك في الشفعين وفي الباقي  
ركعتين وهو ست مسائل عند ابي حنيفة رح واربع عند ابي يوسف رح وعند محمد  
رح ركعتين في الكل ولا قضاء لو شهد اولاً ثم نقض \* اي نوى اربع ركعات  
من النفل وقعد على الركعتين بقدر التشهد ثم نقض لا قضاء عليه لانه لم يشروع في

الاول  
الثاني

ق	ق	ق	ق
ق	ق	ق	ق
ق	ق	ق	ق
ق	ق	ق	ق

ركعتين بالاجماع  
قضاء  
يحيى عند ابي يوسف والركعتين عند محمد

ت

قضاء  
يحيى عند محمد والركعتين بالاجماع

ق	ق	ق	ق
ق	ق	ق	ق
ق	ق	ق	ق
ق	ق	ق	ق

قضاء الركعتين

المراد من ت وق  
الترك والقراءة



الشفع الثاني فلم يجب عليه \* او شرع طائفاً انه عليه \* هذه المسئلة وان فهمت  
 مما سبق وهو قوله ولزم اتمام نفل شرع فيه قصداً فهو ما صرح بها \* اولم يقعد في وسطه \*  
 اى اذا صلى اربع ركعات من النفل ولم يقعد في وسطه كان ينبغي ان يفسد الشفع  
 الاول ويجب تضاؤه لان كل شفع من النفل صلوة على حدة ومع ذلك لا يفسد  
 الشفع الاول قياساً على الفرض \* ويتنفل قائداً مع قدرة قيامه ابتداءً وكره بقاءه الا  
 بعذر \* اى ان قدر على القيام يجوز ان يشرع في النفل قائداً وان شرع في النفل  
 قائماً كره ان يقعد فيه مع القدرة على القيام فآراد بحال الابتداء حال الشروع  
 وبحال البقاء حال الوجود الذى بعد الشروع \* وراكبا موميا خارج المصر الى  
 غير القبلة \* انما قال خارج المصر لقول ابن عمر رضيت رسول الله عليه السلام  
 يصلى على حمار وهو متوجه الى خيبر يومى ايماء واما كان هذا الفعل مخالفاً  
 للقياس اقتصر على مورد \* فلو افتتح راكباً ثم نزل بنى وبكسفة فسد \* لان في الاول  
 يوديه اكمل مما وجب عليه وفي الثانى انعقد التحريم موجبة للركوع والسجود  
 فلا يجوز اداءه بالايماء \* من التراويح عشرون ركعة بعد العشاء قبل الترتيب وبعده خمس  
 ترويعات لكل ترويعه تسليمتان وجلسة بعدهما قدر ترويعه والسنة فيها الختم مرة  
 ولا يترك لكسل القوم ولا يوتر بجماعة خارج رمضان \* وانما كانت التراويح سنة لانه  
 واظب عليها الخلفاء الراشدون والنبي عليه السلام بين العذر في ترك المواظبة  
 وهو مخافة ان يكتب علينا \*

## فصل

عند الكسوف يصلى امام الجمعة بالناس ركعتين كالنفل \* اى على هيئة النافلة بلا اذان  
 واقامة وعندنا في كل ركعة ركوع واحد وعند الشافعى رح ركوعان \* مخفياً مطولا لقراءته  
 فيها وبعدهما يد موحى تنجلي الشمس ولا يخطب وان لم يحضر \* اى امام

الجمعة \* صلوا نرادى كالجموف والاجماعة في الاستسقاء ولا خطبة وان صلوا  
وحدا باجاز وهو ماء واستغفار ويستقبل بهما النبلة بلا قلب رداء وحضور ذمى \*

## باب ادراك الفرائض

من شرع في فرض فاقيمت له ان لم يسجد للركعة الاولى او سجد وهو في غير رباعى  
او فيه وضم اليها اخرى قطع واقتدى \* اى من شرع في فرض منفرد افاقيمت لهذا  
الفرض والضمير في اقيمت يرجع الى الاقامة كما يقال ضرب ضرب فان لم يسجد  
للكعة الاولى قطع واقتدى وان سجد فان كان في غير الرباعى فكذا لانه ان لم ينقطع  
وصلى ركعة اخرى يتم صلاته في الثنائى ويوجد الاكثر في الثلاثى والاكثر حكم  
الكل فتفوته الجماعة اذ لانه يصير متغلا بركتين بعد الغروب في المغرب والقطع  
وان كان ابطالا للعمل وهو منهي لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم فالابطال لقصد  
الاكمال لا يكون ابطالا وان كان في الرباعى يضم ركعة اخرى حتى يصير ركعتان  
نافلة ثم ينقطع ويقتدى فقوله وضم اليها حال من قوله اوفيه تقديره او سجد للركعة  
الاولى وهو حاصل في الرباعى وقد ضم الى الركعة الاولى ركعة اخرى فنقطع و  
اقتدى حتى لو لم يضم اليها اخرى لا ينقطع بل يضم فاذا ضم قطع واقتدى \*  
وان صلى ثلاثا منه \* ي من الرباعى \* ينه ثم يقتدى متغلا \* لانه قد ادى الاكثر  
والاكثر حكم الكل \* الا في العصر \* اى لا يقتدى فان النافلة بعد اداء العصر مكروه \*  
وكره خروج من لم يصل من مسجد اذن فيه للمقيم جماعة اخرى \* اى ينتظم به  
امر جماعة اخرى بان يكون موزن مسجد او امامه او من يقوم بامر جماعة  
يتفرقون او يفلون بغيته ثم مطلق على قوله لا لمقيم جماعة قوله \* ولمن صلى الظهر  
او العشاء مرة الا عند الاقامة \* اى لا يكره له الخروج الا عند الاقامة فالاستثناء



متعلق بقوله ولمن صلى الظهر والعشاء مرة ولا تعلق له بقوله لا لمقيم جماعة اخرى  
فان مقيم الجماعة الاخرى لا يكره له الخروج وان اقيمت والفرق بين مقيم جماعة  
وبين من صلى الظهر والعشاء مرة ان هذا انما يكره له الخروج لانه ان خرج عند  
الاقامة ينهم بمخالفة الجماعة ولو لم يخرج ويصلي يحرز فضيلة المرافقة وثواب النافلة  
فايثار النعمة والاصراض من الفضيلة والثواب تبين جدا واما مقيم الجماعة الاخرى  
فانه ان خرج عند الاقامة لا ينهم لانه يقصد الاكمال وهو الجماعة التي يتفرق بغيبته  
وان لم يخرج لا يحرز ما ذكرنا بل يخل امر الجماعة الاخرى \* ومن صلى الفجر  
او العصر او المغرب يخرج وان اقيمت \* لانه ان صلى يكون نافلة والنافلة بعد الفجر  
والعصر مكروه واما في المغرب فان النافلة لا تشرع ثلث ركعات \* ويترك سنة الفجر  
ويقتدى من لا يدركه \* اى الفجر والمراد فرضه \* بجماعة ان اداها ومن ادرك  
ركعة منه صلاها ولا يقصبيها الاتبع لفرضه \* اى ان فانت سنة الفجر فان فانت  
بدون الفرض لا يقضى قبل طلوع الشمس وكذا بعد الطلوع عند ابي حنيفة  
وابى يوسف رح اما عند محمد رح ينضبيها الى الزوال لا بعده وان فانت  
مع الفرض فان قضى قبل الزوال يقضيهما جميعا وكذا بعد الزوال عند  
بعض المشائخ رح ومنه البعض لا بل يقضى الفرض وحده ورسول الله صلى الله  
عليه وسلم لما فاتته الفجر ليلة التعريس قضاء مع السنة قبل الزوال بالاذان والاقامة  
جماعة وجهر بالقراءة فعلم من فعله عليه السلام شرعية القضاء بالجماعة  
والجهر فيه والاذان والاقامة للقضاء وان السنة يتضى مع القريضة فمن هذه  
الاحكام علم عدم اختصاصه بمورد النص فعدى عنه الى غيره من الصلوات  
وهى ما عدا قضاء السنة فعدى عن مورد النص وهو قضاء الفجر الى قضاء  
سائر الصلوات واما قضاء السنة فقد علم ان سنة الفجر آكد من سائر السنن فلا يلزم

من شرعية قضاؤها شرعية قضاء سائر السنن ولا من قضائها بتبعيه الفرض قضاءها بدون الفرض لكن يلزم من قضائها بتبعيته الفرض قبل الزوال قضاءها بتبعيته الفرض بعد الزول كما هو مذهب بعض المشائخ رح لان اختصاصه بتبعيته الفرض بكونه قبل الزوال لا معنى له \* ويترك سنة الظهر في الحالين \* اى سواء يدرك الفرض ان اداها اولا \* وايتم ثم قضاها قبل شفعه \* اى قبل الركعتين التين بعد الفرض \* وغيرهما لا يقضى اصلا ومدرك ركعة من ظهر غير متصل جماعة بل هو مدرك فضلها \* اى ان حلف ليصلين الظهر بجماعة فادرك ركعة بحنث لانه لم يصل جماعة لكن ادرك فضيلة الجماعة \* وآتى مسجد يصلي فيه ينطوع قبل الفرض الا عند ضيق الوقت \* اى من آتى مسجدا يصلي فيه فاراد ان يصلى فرضه منفرد اقبل ياتى بالسنن قال بعض مشائخنا ومنهم الكرخى رح لان السنن انما سنت اذا ادى الفرض بالجماعة اما بدونه فلا وقال الحسن بن زياد من فاتته الجماعة فاراد ان يصلى في مسجد بيته يبدأ بالمكتوبة لكن الاصح ان ياتى بالسنن فان النبى عليه السلام واظب عليها وان فاتته الجماعة لكن اذا ضاق الوقت يترك السنة ويؤدى الفرض حذرا عن التفويت \* اقتدى بامام راعى فوق حتى رفع راسه لم يدرك ركعة \* خلافا لفر رح \* من ركع فلاحقه امامه فيه صح \* خلافا لفر رح فان ما اتى به قبل الامام غير معتد به فكذا ما بنى عليه قلنا وجدت المشاركة في جزء واحد \*

## باب قضاء الغوائت

فرض الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر فائتا كلها او بعضها \* اى ان كان الكل فائتا لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الخمسة وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان



البعض فائتا والبعض وقتيا لا بد من رعاية الترتيب فيقضى الغائنة قبل اداء الوقتية \*  
 فلم يجوز من ذكرانه لم يوتر \* هذا تفريع قوله والوتر هذا عند ابي حنيفة رح  
 خلا فالحما بناء على وجوب الوتر عند \* ويعيد العشاء والسنة لا الوتر من علم انه  
 صلى العشاء بلا وضوء والاخرين به \* يعني تذكرانه صلى العشاء بلا وضوء  
 والسنة والوتر بوضوء يعيد العشاء والسنة لانه لم يصح اداء السنة مع انها اديت  
 بالوضوء لانها تتبع للفرض اما الوتر فصلوة مستقلة عند فصيح اداء لان الترتيب  
 وان كان فرضا بينه وبين العشاء لكن ادى الوتر بزم انه صلى العشاء بالوضوء  
 فكان ناسيا ان العشاء كان في ذمته فسقط الترتيب وعندهما يقضى الوتر ايضا لانه سنة  
 عندهما \* الا اذا ضاق الوقت \* لاستثناء متصل بقوله فرض الترتيب والمعنى انه ضاق  
 الوقت من القضاء والاداء وان كان الباقي من الوقت بحيث يسع فيه بعض الفرائض  
 مع الوقتية فانه يقضى ما يسعه الوقت مع الوقتية كما اذا فات العشاء والوتر ولم يبق  
 من وقت الفجر الا ان يسع فيه خمس ركعات يقضى الوتر ويؤدي الفجر عند  
 ابي حنيفة رح وان فات الظهر والعصر ولم يبق من وقت المغرب الا ما يصلح  
 فيه سبع ركعات يصلح الظهر والمغرب \* او نسيت او فاتت ستة حديثه كانت  
 او قديمة \* قيل الستة وما دونها حديثه وما فوقها قديمة كذا في فوائد الجامع الصغير  
 الحسامي \* قلت بعد الكثرة او لا يصح وقتي من ترك صلاة شهر فندم واحذ  
 يودي الوقتيات ثم ترك فرضا \* هذا تفريع قوله قديمة كانت او حديثه فانه اذا  
 اخذ يودي الوقتيات صارت فرائض الشهر قديمة وهي مسقطه للترتيب فاذا ترك  
 فرضا يجوز مع ذكره اداء وقتي بعده \* او قضى صلاة الشهر الا فرضا او فرضين \*  
 هذا تفريع قوله قلت بعد الكثرة او لا فانه لما قضى صلوات الشهر الا فرضا او فرضين  
 قلت الفرائض بعد الكثرة فلا يعود الترتيب الا ان يقضى الكل وعند بعض المشايخ

ان قلت بعد الكثرة يعود الترتيب واختار الامام العرخصي رح الاول قال صاحب  
الحديث وعليه الفتوى \* صلى خمسا اكرافاثة فسد الخمس موقوفا فان ادى  
ساد ما صح الكل وان قضى الفائنة بطل فرضية الخمس لا اصلها \* رجل فاتته  
صلوة فادى مع ذكرها خمسا بعد ما فسدت هذه الخمس لوجوب الترتيب لكن  
هند ابى يوسف ومحمد رح فسادا غير موقوف وهو القياس وعند ابى حنيفة  
رح فسادا موقوفا فان ادى ساد ما صح الكل وان قضى الفائنة فالخمس التي  
ادها بطل وصف فرضيتها لا اصلها فانه لا يلزم من بطلان الفرضية بطلان اصل الصلوة  
هند ابى حنيفة وابى يوسف رح خلافا لمحمد رح وانما قال ابو حنيفة رح بالنسبة  
الموقوف لانه ان فسد كل واحد منها الوجوب رعاية الترتيب فسادا غير موقوف فحين  
ادى السادس تبين ان رعاية الترتيب كانت في الكثير وهذا باطل فقلنا بالتوقف حتى  
يظهر ان رعاية الترتيب ان كانت في الكثير فلا تجوز وان كانت في القليل فتجوز \*

## باب سجود السهو

يجب له بعد سلام واحد سجدة تان وتشهد وسلام اذا قدم ركنا او اخره او كررة او غير  
واجبا او ترك ساهيا كركوع قبل القراءة وتأخير القيام الى الثالثة بزيادة على التشهد \*  
روى من ابى حنيفة رح ان من زاد على التشهد الاول حرفا يجب عليه سجود السهو  
وقيل لا يجب عليه سجود السهو بقوله اللهم صل على محمد وسمو وانما المعتبر  
مقدار ما يودى فيه ركن كالقيام والقعود \* وركوعين والجهريما يخافن وه  
وترك القعود الاول وقيل كل هذه يؤل الى ترك الواجب ولا يجب به  
بل بسهو امامه ان سجد والمسبق يسجد مع امامه ثم يقضى ومن  
الاولى وهو اليها اقرب ما دولا سهوا لا قام وسجد للسهو وان  
مها من الاخيرة ما د



ما لم يقيد بالسجدة وسجد للسهو وان قيد تحول فرضه نفلا وضم سادسة ان شاء \*  
انما قال ان شاء لانه نفل لم يشرع فيه قصد ان لم يجب عليه اتمامه \* وان قصد  
الاخيرة ثم قام سهوا ماد ما لم يسجد للخامسة وسلم وان سجد لها تم فرضه وضم  
سادسة وسجد للسهو والركعتان نفل ولا قضاء لوقطع ولا تنوبان من سنة الظهر \*  
 فان قلت لم قال قبل هذه المسئلة وضم سادسة ان شاء وقال في هذه المسئلة وضم  
 سادسة ولم يقل ان شاء مع ان الركعتين نفل في الصورتين بحيث لو قطع لا قضاء  
 فيكون في هذه المسئلة ضم السادسة مقيدا بمشيئته قلت ضم السادسة في هذه المسئلة  
 أكد من ضم السادسة في تلك المسئلة مع انه لو قطع لا قضاء في المسئلتين وذلك  
 لان فرضه قد تم في هذه المسئلة لكن بتأخير السلام يجب سجود السهو في هاتين الركعتين  
 فسجود السهو لتدارك نقصان الفرض واجب في هاتين الركعتين فلو قطع هاتين الركعتين  
 بلن لا يسجد للسهو يلزم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يرد سجود  
 السهو على الوجه الممنون فلا بد ان يضم سادسة وجلس على الركعتين وسجد للسهو  
 بخلاف تلك المسئلة فان الفرضية قد بطلت فماذا كرنا من تدارك نقصان الفرض  
 غير موجود هنا على ان اجعل الصلوة باطلة عند محمد رح فعلم ان ضم السادسة  
 صيانة من البطلان أكد في هذه المسئلة فلهذا لم يقل ان شاء وانما قال لا تنوبان  
من سنة الظهر لان النبي عليه السلام واظب عليها بتحريمه مبتدأة \* ومن اقتدى  
به فيهما صلاهما ولو افسد قضاهما \* لانه شرع قصدا \* ومنه محمد رح يصلي  
منا ولا يفسد لا يقضي \* كما ان الامام لا يقضي \* تنفل ركعتين وسها فسجد لا يبنى \*  
 لان سجود السهو تقع في خلال الصلوة \* فان بنى صح \* اي صلى بهذه التحريم  
 نافلة من غير ان يجدد التحريم يجوز \* سلام من عليه السهو يخرج منه موقفا  
 حتى يصح الاقتداء به ويبطل وضوءه بالفتية ويصير فرضه اربعا بنية الاقامة

ان سجد بعده وللا فلا \* اي المصلي الذي عليه سجدة الظهر ان سلم في آخر صلوته  
 قبل ان يسجد للسهو يخرج من الصلوة خروجا موقوفا فينظرا انه ان سجد للسهو  
 بعد ذلك السلام يحكم بانه لم يخرج من الصلوة وان لم يسجد بل رفض الصلوة  
 يحكم بانه قد كان خرج منها حتى ان سلم ثم اقتدى به انسان ثم سجد للسهو يكون  
 الاقتداء صحيحا ولو لم يسجد بل رفض الصلوة لم يصح الاقتداء واذا سلم ثم قهقهه  
 ثم سجد يحكم ببطلان وضوئه اذا القهقهة وجدت في خلال الصلوة ولو لم يسجد بل رفض  
 لم يبطل وضوءه ولو سلم ثم نوى الإقامة ثم سجد للسهو صار هذا الفرض اربعا لان نية  
 الإقامة كانت في خلال الصلوة ولو لم يسجد بل رفض لم يصرف فرضه اربعا لان نية  
 الإقامة وجدت بعد الصلوة \* سها وسلم بنية القطع بطل نيته \* حتى تكون تحريمته  
 باقية كما مر \* شك اول مرة انه كم صلى استأنف وان كثيرا خذ ما غلب على ظنه \*  
 لانه اذا اكثر كان في الاستئناف حرج \* وان لم يغلب اخذ الاقل وقعد في كل موضع  
 ظنه آخر صلوته \* يعني ان شك انه صلى ثلث ركعات او اربع ركعات ولم يغلب على ظنه  
 اسدهما اخذ بالاقل وهو الثلث لكن يقعد ثم يصلي ركعة اخرى وانما يقعد لانه يمكن  
 ان يكون آخر صلوته والفعدة الاخيرة فرض وقول ظنه آخر صلوته ليس المراد بالظن رجحان  
 احد الطرفين بل المراد الوهم لان المفروض انه لم يغلب احد الطرفين على الآخر \*

## باب صلاة المريض

ان تعذرا لعيام لمرض حدث قبل الصلوة او فيها صلى قاعدا يركع ويسجد وان  
تعذرا \* اي الركوع والسجود \* او ممي براسته قاعدا وجعل سجوده اخفض من  
ركوعه ولا يرفع اليه شيء للسجود وان تعذر التقود او ممي مستلقيا ورجلاه الى  
 القبلة او مضطجعا ووجهه اليها والاول اولي وان تعذرا لايام اخرت ولا يوم



بعينه وحاجبيه وقلبه وان تعذر الركوع والسجود لا انيام قعد ولو ممي وهو افضل  
 عن الايماء قائما \* لان القعود اقرب من السجود وهو المقصود لانه غاية التعظيم \*  
 وموم صبح في الصلوة استأنف \* اى ابتدا \* وقاعد يركع ويسجد فصيح فيها بنى  
 قائما صلى قاعدا في فلك جار بلا مذر صبح وفي المربوط لا الا بعد رجس او اقمى عليه  
 يوما وليله قضى ما فات وان زاد ساعة لا \* هذا عند ابى حنيفة وابى يوسف رح  
 واما عند محمد رح فالمعتبر الاوقات اى ان استوجب وقت ست صلوات يسقط  
 وقوله وان زاد ساعة اى زمانا لا ما تعارفه المنجمون ومباراة المختصر هكذا  
 وان تعذرا مع القيام اومى برأيه قاعدا ان قدر ولا معه فهو احب وجعل سجوده  
 اخفض من ركوعه ولا يرفع اليه شئ ليسجد عليه والا فعلى جنبه متوجها او ظهره  
 كذا وذا اولى والايماء بالراس فان تعذر اخرت وموم صبح الى آخره اى  
 ان تعذر الركوع والسجود مع القيام اومى قاعدا ان قدر على القعود ولا معه اى  
 لا مع القيام اى ان تعذر الركوع والسجود لا القيام فالايماء قاعدا احب وقوله  
 والا فعلى جنبه اى وان لم يقدر على القعود اومى على جنبه متوجها الى القبلة او على  
 ظهره متوجها بان يكون رجلاه الى القبلة وقوله والايماء مبتدا وبالراس خبره \*

## باب سجود التلاوة

هو سجدة بين تكبيرتين بشروط الصلوة بلا رفع يد وتشهد وسلام وفيها صبح  
 السجود وتجب على من تلا آية من اربع عشرة التى في آخر الاعراف والرمد  
 والنحل وبنى اسرائيل ومريم واوى الحج \* احتراز من الثانية وهى قوله تع  
 واركعوا واسجدوا فانه لا سجدة عندنا خلا للشافعى رح ففى كل موضع من القرآن  
 قرن الركوع بالسجود يراد به السجدة الصلوتية \* والفرقان والنمل والهم السجدة

وَصَّ وَحَمَّ السَّجْدَةَ وَالنَّجْمَ وَانْشَقَّتْ وَاقْرَأْ \* وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ رَحَ فِي أَرْبَعِ مَشْرُوعَةٍ  
 أَيْضًا فَقِيَّ صَّ لَيْسَ عِنْدَهُ سَجْدَةٌ وَفِي الْحَنَفِيِّ عِنْدَهُ سَجْدَتَانِ وَاخْتَلَفَ فِي مَوْضِعِ  
 السَّجْدَةِ فِي حَمِّ السَّجْدَةِ فَعِنْدَ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى أَنْ كُنْتُمْ آيَاةً تَعْبُدُونَ  
 وَبِهِ اخْتَلَفَ الشَّافِعِيُّ رَحَ وَعِنْدَ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى وَهُمْ لَا يُسْأَلُونَ  
 فَاخْذُنَا بِهَذَا احتياطًا فَإِنْ تَأَخَّرَ السَّجْدَةُ جَائِزٌ لَا تَقْدِيمُهُ \* أَوْ سَمِعَهَا وَإِنْ لَمْ يَفْصِدْهُ \*  
 أَيْ السَّمَاعُ \* تَلَا أَلَامًا سَجَدَ الْمَوْتَمَّعُ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ وَإِنْ تَلَا أَلَامًا مَوْمَ لَمْ يَسْجُدْ  
 أَصْلًا \* أَيْ لَا فِي الصَّلَاةِ وَلَا بَعْدَهَا \* وَسَجَدَ السَّمَاعُ الْخَارِجِيُّ سَمِعَ الْمُصَلِّي مِمَّنْ  
 لَيْسَ مَعَهُ سَجْدَ بَعْدَهَا وَلَوْ سَجَدَ فِيهَا أَعَادَهَا لَا الصَّلَاةُ سَمِعَهَا مِنْ إِمَامٍ وَلَمْ يَدْخُلْ  
 مَعَهُ أَوْ دَخَلَ فِي رَكْعَةٍ أُخْرَى سَجَدَ لَا فِيهَا وَإِنْ دَخَلَ فِي تِلْكَ الرُّكْعَةِ أَنْ كَانَ \* أَيْ  
 الدِّخُولُ \* قَبْلَ سَجْدَةِ إِمَامِهِ سَجَدَ مَعَهُ وَالْأَلَا يَسْجُدُ وَالسَّجْدَةُ الصَّلَوِيَّةُ لَا تَقْضَى خَارِجَهَا \*  
 أَيْ سَجْدَةُ التَّلَاوَةِ الَّتِي مَحَلُّهَا الصَّلَاةُ لَا تَقْضَى خَارِجَ الصَّلَاةِ وَأَنْمَا قُلْتَ مَحَلُّهَا  
 الصَّلَاةُ وَلَمْ أَقْلُ الَّتِي وَجِبَتْ فِي الصَّلَاةِ احْتِرَازًا مِمَّا وَجِبَتْ فِي الصَّلَاةِ وَمَحَلُّ إِدَائِهَا  
 خَارِجَ الصَّلَاةِ كَمَا إِذَا سَمِعَ الْمُصَلِّي مِمَّنْ لَيْسَ مَعَهُ أَوْ سَمِعَ الْمُصَلِّي مِنْ إِمَامِهِ وَاقْتَدَى  
 بِهِ فِي رَكْعَةٍ أُخْرَى \* نَلَا هَاتِمَ شَرَعَ فِي الصَّلَاةِ وَأَعَادَ كَفَنَهُ سَجْدَةً وَاحِدَةً وَإِنْ نَلَاهَا  
 وَسَجَدَ ثُمَّ شَرَعَ فِيهَا وَأَعَادَ سَجْدَ أُخْرَى \* لِأَنَّ فِي الصُّورَةِ الْأُولَى غَيْرَ الصَّلَوْتِيَّةِ  
 صَارَتْ تَبَعًا لِلصَّلَوْتِيَّةِ وَإِنْ لَمْ يَتَّحِدِ الْمَجْلِسُ وَفِي الصُّورَةِ الثَّانِيَةِ لِمَا سَجَدَ قَبْلَ الصَّلَاةِ  
 لَا يَقَعُ مِمَّا وَجِبَتْ فِي الصَّلَاةِ وَلَفْظُ الْمُخْتَصِرِ وَإِنْ أَعَادَ فِي مَجْلِسٍ أَوْ صَلَاةٍ  
 كَفَى سَجْدَةً أَيْ أَنْ قَرَأَ فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ ثُمَّ أَعَادَهَا فِي الصَّلَاةِ وَفَهُمْ مَنْ تَخَصَّصَ  
 الْمَعَادَ بِكَوْنِهِ فِي الصَّلَاةِ أَوَّلًا فِي غَيْرِ الصَّلَاةِ \* كَرَّرَهَا فِي مَجْلِسٍ كَفَنَهُ سَجْدَةً \*  
 وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا قَرَأَ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ سَجَدَ أَوْ قَرَأَ وَسَجَدَ ثُمَّ قَرَأَ فِي ذَلِكَ الْمَجْلِسِ فَعَلَى  
 هَذَا أَنْ كَرَّرَهَا فِي رَكْعَةٍ وَاحِدَةٍ تَكْفِي سَجْدَةً وَاحِدَةً هَوَاءَ سَجَدَ ثُمَّ أَعَادَ أَوْ أَعَادَ ثُمَّ



سجدة وكذا ان كرر في ركعة اخرى هذا عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح \*  
 وان بدلها \* اى آية السجدة \* او المجلس لا \* اى قرأ آتين في مجلس واحد او آية  
 واحدة في مجلسين لا تكفى سجدة واحدة \* واعداء الثوب والا انتقال من فسن  
 الى آخر تبديل \* اعداء الثوب ان يغرز الحائك في الارض خشبات ليموى  
 فيها سدى الثوب في ذهابه ومجيئه فان مجلسه يتبدل بالانتقال من مكان الى مكان \*  
 وتجب اخرى \* اى على السامع \* لو تبدل مجلس السامع دون التالى لافى مكسه \*  
 اى لا تجب سجدة اخرى على السامع ان تبدل مجلس التالى دون السامع واعلم ان  
 المجلس ههنا يتبدل بالشروع في امر آخر وبالانتقال من مكان الى مكان لا يتحدان  
 حكما اما زوايا البيت والمسجد ففي حكم مكان واحد بدلالة صحة الاقتداء وافصان  
 شجرة واحدة امكنة مختلفة في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر مكان واحد فالقيام  
 ههنا لا يبدل المجلس بخلاف المخيرة فان القيام ثمه دليل الامراض \* وكرة ترك  
 سجدة \* اى ترك آية السجدة \* وقراءة باقى السورة \* لانه يشبه الاستكاف \*  
 لا مكسه \* اى لا يكره قراءة آية السجدة وترك باقى السورة \* وندب ضم آية  
 او آتين قبلها اليها \* دفعا لنوهم التفضيل \* واستحسن اخفاءها عن السامع \*  
 لئلا تجب على السامع فانه ربما يكون غير متوضى \*

## باب صلاة المسافر

هو من قصد مير او سطا ثلاثة ايام ولها ليها وفارق بيوت بلده واعتبر في لوسط للبر  
 مير الابل والراجل وللبحر اعتدال الريح وللجبل ما يليق به وله رخص تدوم \*  
 كالقصر في الصلاة والافطار في الصوم \* وان كان عاصيا في سفره حتى يدخل  
 بلده \* حتى يدخل متعلق بقوله تدوم \* او ينوى اقامة نصف شهر ببلدة او قرية

منها \* اى من الرخص \* قصر فرضه الرباعى فيقصر ان ينوى اقل من نصف شهر  
او ينوى مدتها \* اى مدة الاقامة وهى نصف شهر \* بموضعين او دخل بلدا  
ماز ماخروجه فدا او بعد فدا وطال مكثه وكذا عسكر دخل ارض حرب او حاصر حصنا  
فيها او اهل البغى في دارنا في غير مصر ونوا اقامة مدتها \* اى يقصر الجماعة المذكورون  
وان نوا اقامة نصف شهر لانهم لم يصيروا مقيمين بنية الاقامة \* لا اهل اخبية نواها  
في الاصح \* اى لا يقصر اهل اخبية نوا اقامة نصف شهر في اخبيتهم لان نية الاقامة  
تصح منهم في الصحراء لان الاقامة اصل فلا تبطل بانتقالهم من مرمى الى مرمى  
هو الصحيح وقيل لا تصح نية اقامتهم فان الاقامة لا تصح الا في الامصار والقرى  
ولفظ المختصر وبصحراء دارنا وهو خبائى لا بدار الحرب او البغى محاصر اكن طال  
مكثه بلانية اى يقصر الرباعى الى ان ينوى الاقامة بصحراء دارنا والحال انه  
خبائى اى من اهل الخباء وهو الخيمة فانه لا يقصر فان نية الاقامة منهم في صحراء  
دارنا صحيحة اما غير اهل الخباء لو نوى الاقامة في صحراء دارنا لا يصح فعلم ان من  
حاصر اهل البغى في دارنا لا يصح منه نية الاقامة اذا كان في الصحراء وقوله  
لا بدار الحرب عطف على قوله بصحراء دارنا فانه جعل نية الاقامة في صحراء دارنا غاية  
للقصر وحكم الغاية مخالف لحكم المغيا فيكون حكمه عدم القصر ثم قوله لا بدار الحرب  
محاصر انفى لذاك النفى فيكون حكمه القصر اى يقصر ان ينوى اقامة نصف شهر بدار  
الحرب محاصرا وقوله كمن طال مكثه بلانية لما فهم من قوله لا بدار الحرب حكم القصر  
قال كمن طال مكثه بلانية اى يقصر كمن طال مكثه في بلدة او قرية بلانية المكث \*  
فلو اتم مسافرو قعد للاولى ثم فرصه واماء \* لتاخير السلام وشبهة عدم قبول صدقة  
الله تعالى \* وما زاد نفل وان لم يقعد بطل فرضه \* لترك القعدة وهى فرض عليه \*  
مسافرا منه مقيم يتم في الوقت وبعد لا يؤمنه \* ان في الوقت يصير فرضه اربعا



بالنوعية وبعد الوقت لا بتغير فرضه أصلا \* وفي عكسه \* أي في إمامة المسافر للمقيم \*  
 قصر المسافر واتم المقيم ويقول ندبا اتموا صلواتكم فاني مسافر ويبطل الوطن الأصلي  
 مثله لا السفر ووطن الإقامة مثله والسفر الأصلي \* الوطن الأصلي هو المسكن  
 ووطن الإقامة موضع نوى ان يستقر فيه خمسة عشر يوما او اكثر من غير ان يتخذ  
 مسكنا فاذا كان للانسان وطن أصلي ثم اتخذ موضعا آخر وطنا أصليا سواء كان بينهما  
 مدة السفر او لم يكن يبطل الوطن الأصلي الاول حتى لو دخله لا يصير مقيما الابنية  
 الإقامة لكن لا يبطل الوطن الأصلي بالسفر حتى لو قدم المسافر الوطن الأصلي  
 يصير مقيما بمجرد الدخول واما وطن الإقامة فانه يبطل بوطن الإقامة فانه اذا كان  
 له وطن إقامة ثم اتخذ موضعا آخر وطن إقامة وليس بينهما مدة سفر لم يبق  
 الموضع الاول وطن الإقامة حتى لو دخله لا يصير مقيما الا بالنية وكذا ان سافر  
 منه وكذا ان انتقل الى وطنه الأصلي \* والسفر وضده لا يغيران الفائتة \* أي  
 اذا قضى فائتة السفر في الحضر يقصر وان قضى فائتة الحضر في السفر ينتم \*

## باب صلوة الجمعة

شرط لوجوبها لالا دائها الإقامة بمصر والصحة والحرية والذكورة والعقل والبلوغ  
 وسلامة العين والرجل فتقع فرضا ان صلاها فاقد ها وان لم تجب عليه \* قوله فتقع  
 فرضا تفريع لقوله لا لادائها \* وشرط لادائها المصر او فناؤه \* اختلفوا في تفسير المصر فعند  
 البعض هو موضع له امير وقاض ينقذ الاحكام ويقيم الحدود وعند البعض هو موضع  
 اذا اجتمع اهل في اكبر مساجده لم يسعهم فاختر المصنف هذا القول فقال \* وما لا يسع  
 اكبر مساجده اهل مصر \* وانما اختار هذا دون التفسير الاول لظهور التواني  
 في احكام الشرع لا سيما في إقامة الحدود في الامصار \* وما اتصل به معد الاصالة

فناؤه \* مصالح المصر كركض الخيل وجميع العساكر والخروج للرمي ودفن الموتى  
وصلوة الجنائز ونحو ذلك \* وجازت بمنافى الموسم للخليفة اولامير الحجاز لالامير الموسم  
ولا بعرفات والسلطان او نائبه وقت الظهر والخطبة نحر تسبيحة قبلها في وقتها \* هذا  
هندابي حنيفة رح واما عندهما فلا بد من ذكر طويل يسمى خطبة وعند الشافعي رح  
لا بد من خطبتين يشتمل كل واحد منهما على التمجيد والصلوة والوصية بالتقوى والاولى  
على القراءة والثانية على الدعاء للمؤمنين \* والجماعة وهم ثلثة رجال سوى الامام فان  
نفر واقبل سجوده بدأ بالظهر وان بقي ثلثة او نفر وابعد سجوده اتمها والاذن العام ومن  
صلح اماما في غيرها صلح فيها \* اي ان ام الممسا فرا والمريض او العبد في الجمعة  
صحت خلافا لفر رح لانها ليست بواجبة عليهم قلنا اذا حضر واحد واصلوة  
الجمعة صارت فرضا عليهم \* وكرة ظهر معذورو مسجون بجماعة في مصر يومها \*  
لان الجمعة جامعة للجماعات فلا يجوز الا جماعة واحدة ولهذا لا تجوز الجمعة مند  
ابي يوسف رح بموضعين الا اذا كان مصر له جانبان فيصير في حكم مصرين  
كبغداد فيجوز رح في موضعين دون الثلثة وعند محمد رح لا بأس بان يصلي في  
موضعين او ثلثة سواء كان للمصر جانبان او لم يكن وبه يفتي ولما ذكر حكم المعذور  
علم منه كراهة ظهر غير المعذور بالطريق الاول \* وظهر من لا عذر له فيه قبلها \*  
قوله فيه اي في المصر \* ثم سعيه اليها والامام فيها يبطله ادركها اولا \* هذا عند  
ابي حنيفة رح واما عندهما فلا يبطل ظهره الا ان يقتدي \* ومدركها في التشهد او  
سجود السهو يتمها واذ اذن الاول تركوا البيع وسعوا واذ اخرج الامام حرم  
الصلوة والكلام حتى يتم خطبة واذ جلس على المنبر اذن ثانيا بين يديه واستقبلوه  
مستمعين ويخطب خطبتين بينهما فعدة قائما طاهرا واذ اتمت اقيمت وصلي  
الامام بالناس ركعتين \*



## باب العيدين

حبب يوم الفطر ان ياكل قبل صلوته ويسناك ويغسل وينظف ويلبس احسن ثيابه ويؤدي فطرته ويخرج الى المصلي غير مكبر جهرا في طريقه \* نفى التكبير بالجهر حتى لو كبر من غير جهر كان حسنا \* ولا يتنفل قبل صلاة العيد وشرط لها شروط الجمعة وجوبا واداء الا الخطبة \* افاد هذه العبارة ان صلاة العيد واجبة وهو رواية عن ابي حنيفة رح وهو الاصح وقد قيل انها منة عند ملأنا فان محمدا رح قال ميدان اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة فاجيب بان محمدا رح انما سماها منة لان وجوبها ثبت بالسنة \* وقتها من ارتفاع ذكاء الى زوالها ويصلي بهم الامام ركعتين يكبر الاولى احرار ويثنى ثم يكبر ثلثا ويقرأ الفاتحة وسورة ثم يركع مكبرا في الثانية يبدأ بالقراءة ثم يكبر ثلثا واخرى للركوم ويرفع يديه في الزوائد ويخطب بعدها خطبتين يعلم فيهما احكام الفطرة ومن فاتته مع الامام لم يقض \* اي ان صلى الامام ولم يصل رجل معه لا يقضي \* ويصلي فدا بعد لا بعده والاضحى كالفطر احكاما لكن ههنا ندب الامساك الى ان يصلي ولا يكرهه لاكل قبلها وهو المختار ويكبر جهرا في الطريق ويعلم في الخطبة تكبيرات التشريق والاضحى ويصلي بعد زواجره الى ايامها لا بعدها والاجتماع يوم مرفعة تشبها بالواقفين ليس بشيء \* اي ليس بشيء معتبر يتعلق به الثواب فان الوقوف في مكان مخصوص وهو عرفات قد عرف قربة اما في غيرها فلا \* وتجب تكبيرات التشريق وهو قوله ( الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد ) من فجر مرفعة عقيب كل فرض ادى بجماعة مستحبة \* احتراز من جماعة النساء وحدهن \* على المقيم بالمصر والمقتدبة برجل ومساقر مقتد بمقيم الى عصر العيد \* وقالوا الى مصر آخر ايام التشريق وبه يعمل ولا يدعه الموتى ولو ترك امامه \*

## باب صلوة الخوف

إذا اشتد خوف عدو وجعل الامام امة نحر العدو ووصلى باخرى ركعة ان كان مسافرا  
وركعتين ان كان مقيما ومضت هذه اليه \* اي ذهبت هذه الطائفة الى العدو \*  
وجاءت تلك فصلى بهم مابقي وسلم وحده وذهبت اليه \* اي ذهبت هذه الطائفة  
الى العدو \* وجاءت الاولى واتمت بقراءة ثم الاخرى بقراءة وفي المغرب يصلي  
بالاولى ركعتين وبالاخرى ركعة \* اعلم انه لم يذكر الفجر لكنه يفهم حكمه من حكم  
المسافر فبالعبارة الحسنه ما حررت في المختصر وهو قوله صلى باخرى ركعة في الثنائي  
وركعتين في غيره فالثنائي يتناول الفجر وظهر المسافر ومصره وعشاءه وغير الثنائي  
يتناول الثلاثي اي المغرب وظهر المقيم ومصره وعشاءه \* وان زاد الخوف صلوا ركبانا  
فرادين بايماء الى ماشاؤا ان مجزوا عن التوجه ويفسد ما القتال والمشي والركوب \*

## باب الجنائز

من للمحتضر ان يوجه الى القبلة على يمينه واختير الا متلقا ويلقن الشهادة فان  
مات يشد لحياه ويغمض عيناه ويحمر نخته وكفنه وترا ويوضع على التخت ويجرد  
ويستر عورته ويوضأ بلا مضمضة واستنشاق \* خلا فاللشافعي رح \* ويقاض عليه  
ماء مغلى بسدر او حرص والا فالقراخ \* اي وان لم يكن فالماء القراح \* ويغسل راسه  
ولحيته بالخطمي ثم يضجع على يساره ويغسل حتى يصل الماء الى ما يلي التخت  
ثم على يمينه كذلك \* وانما قدم الاضجاع على اليسار لتكون البداية في الغسل  
بجانب يمينه \* ثم يجلس مستندا وي مسح بطنه برفق وما خرج يغسل ولم يعد غسله  
ثم ينشف بثوب ولا يقص ظفره ولا يبرج شعرة \* خلا فاللشافعي رح \* ويجعل  
الحنوط على راسه ولحيته والكافور على مساحده وسنة الكفن له ازار وضميد ولفافة



واستحسن المتأخرون العمامة ولها درع وازار وخمار ولقافة وخرقة يربط بها نديا ما  
 وكفاية له ازار ولقافة ولها ثوبان وخمار\* الثوبان اللقافة والازار\* وتبسط اللقافة  
 ثم الازار عليها ثم يقمص ويوضع على الازار ثم يلف يسارا زاره ثم يمينه ثم اللقافة كذلك  
 وهي تلبس الدرع ويجعل شعرها ظفيرتين على صدرها فوقه ثم الخمار فوقه ثم الازار  
 تحت اللقافة ويعقد الكفن ان خيف انتشاره وصلوته فرض كفاية\* اى ان ادى البعض  
 مقط من الباقيين وان لم يود احديا ثم الجميع\* وهي ان يكبر رافعا يديه ثم لا يرفع  
 بعدها\* خلافا للشافعي رح\* ويشئى ثم يكبر ويصلى على النبي ص ثم يكبر ويدعو ثم  
 يكبر ويسلم ولا قراءة فيها\* خلافا للشافعي رح\* ولا تشهد ويقول في الصبي بعد الثالثة (اللهم  
 اجعله لنا فرطا اللهم اجعله لنا ذخرا اللهم اجعله لنا شافعا مشفعا\* اى اجرا يتقدمنا  
 واصل الغارط والغارط فيمن يتقدم الواردة كذا في المغرب المشفع الذي يعطى له  
 الشفاعة والدعاء للبالغين هذا (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا وصغيرنا  
 وكبيرنا وذكرنا واتنا اللهم من احببته منا فاحبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه  
 على الايمان) انما قال في الاول الاسلام وفي الثاني الايمان لان الاسلام والايمان  
 وان كانا متحدين فالاسلام ينسب من الانقياد فكانه دماء في حال الحيوة بالايمان  
 والانقياد واما عند الوفاة فقد دمي بالتوفي على الايمان وهو التصديق والافرار  
 واما الانقياد وهو العمل بغير موجود في حال الوفاة وبعده\* ويقوم المصلى بحذاء\*  
 صدر الميتم والاحق بالامامة السلطان ثم القاضي ثم امام الهى ثم الولي على  
 ترتيب العصبات ولا بأس بانه في الامامة فان صلى غيرهم بعيد الولي ان شاء  
 ولا يصلي غيره بعده ومن لم يصل عليه فدفن صلى على قبره ما لم يظن انه تفسخ\*  
 وقد قدر بثلاثة ايام\* ولم يجوز اكلنا متحسنا\* الاستحسان هو الدليل الذي يكون  
 في سبيل القياس الجلي الذي يعقب اليه الاتهام فالقياس ههنا ان يجوز اكلنا لانه

ليس بصلوة لعدم الاركان بل هو ماء والاستحسان انها صلوة من وجه لوجود التحريمة  
فلا يترك القيام من غير عذر احتياطاً \* وكرهت في مسجد جماعة ان كان الميت فيه  
وان كان خارجه اختلف المشايخ \* اختلف المشايخ بناء على ان ملة الكراهة عند البعض  
توهم تلويث المسجد فان كان الميت خارجه لا تكرر عندهم وعند البعض ان المسجد لا يثني  
الا للصلوات الخمس فالميت وان كان خارجاً تكرر عندهم ايضاً \* ومن ولد فمات  
ممي وغسل وصلي عليه ان استهل والا ادرج في خرقه ولم يصل عليه وغسل  
وهو المختار \* وفي ظاهر الرواية ان لا يغسل لكن المختار هو الاول ولم يعم \* صبي  
مبي فمات ان مبي بلا احد ابويه او مع احد هما فاسلم عاقل او احد هما صلي عليه  
والآل \* فانه ان مبي بلا احد ابويه يكون مسلماً تبعاً للدار فيصلي عليه وان مبي  
مع احد ابويه فتح لا يكون تبعاً للدار فان اسلم هو الحال انه عاقل فاملأه صحيح  
فيصلي عليه وان اسلم احدهما يكون مسلماً تبعاً لاحدهما فيصلي عليه والآل فلا  
اي ان مبي مع احد ابويه ولم يسلم احد ابويه ولا هو عاقل لا يصلي عليه فهذا  
يشمل ما اذا لم يعلم اصلاً او اسلم وهو غير عاقل \* كافر مات يغسله وليه الماعلم  
فصل النجس \* اي يصب عليه الماء على الوجه الذي ينحل النجاسات لا كما يغسل  
المسلم بالبداية بالوضوء وباللباس \* ويلفه في خرقه ويحفر حفرة ويلقيه فيها  
ومن في حمل الجنازة اربعة وان تضع مقدمها ثم مؤخرها على يمينك ثم مقدمها  
ثم مؤخرها على يسارك ويسرعون بها لا خبها وكرة الجلوس قبل وضعها وامشي  
خلفها احب ويحفر القبر ويلحد ويدخل فيه مما يلي القبلة ويقول واضعه بسم الله  
وعلى سنة رسول الله ويوجه الى القبلة ويحل العقدة \* اي العقدة التي على الكفن  
خيفة الانتشار \* ويسوي اللبن والقصب ويسجي قبرها بثوب لا قبره \* اي يغطي  
قبرها بثوب عند دفنها \* ويكره الاجر والخشب ويهاال التراب ويسنم القبر ولا يعظم \*



## باب الشهيد

هو كل طاهر بالغ قتل بحد يدة ظلما ولم يجب به مال او وجد ميتا جريحا في المعركة \*  
 فالطاهر احتراز من وجب عليه الغسل كالجنب والحائض والنفساء والبالغ احتراز  
 من الصبي وبالحد يدة احتراز من القتل بالمثل وظلما احتراز من القتل  
 حدا وقصاصا ولم يجب به مال احتراز من قتل وجب به مال والمراد ان المال  
 لا يجب بنفس هذا القتل فان الاب اذا قتل ابنه بحد يدة ظلما يكون الابن شهيدا لان المال  
 وان وجب فانه لم يجب بنفس هذا القتل وقوله او وجد ميتا فان من وجد ميتا جريحا  
 في المعركة فهو شهيد لان الطاهر ان اهل الحرب قتلوه ومقتولهم شهيد باي شيء قتلوه وانما  
 شرط الجراحة فيمن وجد في المعركة ليدل على انه قتل لاميت حتف انفه فالبحاصل  
 ان الشهيد من قتل بحد يدة ظلما ولم يجب به مال او من وجد ميتا جريحا  
 في المعركة سواء قتل بحد يدة او لا لكن في هذا التعريف نظروا انه لا يشمل ما اذا  
 قتله المشركون او اهل البغي او قطاع الطريق بغير الحد يدة فان قتلهم شهيد باي  
 آلة قتلوه فالتعريف الحسن الموجز ما قلت في المختصر وهو مسلم طاهر بالغ قتل  
 ظلما ولم يجب به مال ولم يرث من غير ذكر الحد يدة والوجدان في المعركة  
 فيشمل قتل المشركين واهل البغي وقطاع الطريق باي آلة قتلوه ويشمل الميت  
 الجريح في المعركة لانه مسلم مقتول ظلما ولم يجب بقتله مال واما مقتول غير هؤلاء  
 وهو مسلم قتله مسلم غير باغ وغير قاطع الطريق ومسلم قتله ذمي فانه انما يكون  
 شهيدا عند ابي حنيفة رح اذا قتل بحد يدة ظلما فلما قال ولم يجب به مال علم انه  
 مقتول بحد يدة لانه لو قتل بغير حد يدة لوجب المال عنده لان الدية واجبة عنده  
 في القتل بالمثل واما عندهما فلا احتياج الى ذكر الحد يدة لان المقتول بالمثل شهيد عندهما

ولم يجب بقتله مال بل الواجب قصاص عندهما وأما قوله ولم يرث فمبني  
فائدة \* فينزع منه غير ثوبه \* أي غير ثوب يختص بالميت كالغزو والحشو والقلنسوة  
والسلاح والخف \* ويزاد وينقص لينم كفته \* أي لو لم يكن معه ما يكون من جنس  
الكفن كازار ونحوه يزداد ولو كان ما ليس من جنسه ينقص \* ولا يغسل ويصلى  
عليه ويدفن بدمه وغسل صبي وجنب وحائض ونفساء ومن وجد قتيلًا في مصر  
لا يعلم قاتله \* فانه إذا لم يعلم قاتله غسل سواء علم ان قتله وقع بالحديدة أو بالعصا  
الكبرى والصغير لان الواجب فيه الدية والقصاص هكذا في الذخيرة ولم يذكر انه  
وجد في موضع تجب القصاصه اولا اقول ان المراد به انه وجد في موضع تجب القصاصه  
أما ان وجد في موضع لا تجب القصاصه كالشارع والجامع فان علم انه قتل بالحديدة  
لا يغسل لانه شهيد وان علم انه قتل بالعصا الكبرى ينبغي ان يغسل عند أبي حنيفة  
روح ان ليس شهيدا عنده خلافا لهما وان علم انه قتل بالعصا الصغير ينبغي ان يغسل  
اتفقا لان نفس القتل اوجب الدية لعدم وجوبها بعارض جهل القاتل لا يجعله  
شهيدا أما اذا علم القاتل فان علم ان القتل بالحديدة لم يغسل لانه شهيد وان علم  
انه قتل بالعصا الكبرى ينبغي ان يغسل عند أبي حنيفة روح خلافا لهما وان علم انه  
قتل بالعصا الصغير يغسل اتفاقا وقد قال في الهداية ومن وجد قتيلًا في المصر غسل  
لان الواجب فيه الدية والقصاصه فيحذف اثر الظلم الا اذا علم انه قتل بالحديدة ظلما  
اقول هذه الرواية مخالفة لما ذكر في الذخيرة لان رواية الهداية فيما اذا لم يعلم قاتله  
لانه هلل بوجوب القصاصه ولا قصاصه الا اذا لم يعلم القاتل ففي صورة عدم العلم  
بالقاتل اذا علم ان القتل بالحديدة ففي رواية الهداية لا يغسل لان نفس هذا  
القتل اوجب القصاص وأما وجوب الدية والقصاصه فلعارض العجز عن اخامة القصاص  
فلا يخرج هذا العارض من ان يكون شهيدا وأما في رواية الذخيرة فيغسل ومباركة



الذخيرة هذه وان حصل القتل بحديدة فان لم يعلم قاتله تجب الدية والقسم على اهل  
المحلة فيغسل وان علم القاتل لم يغسل مندنا في الذخيرة لم يعتبر نفس القتل فوجب  
الدية وان كان بالعارض اخرج من الشهادة وفي المن اخذ بهذه الرواية هذا اذا علم  
انه باى آلة قتل اما اذا لم يعلم فاقول يجب ان يغسل لانه لم يعلم ان موجب النفس هذا  
القتل ما هو فلم يمكن اعتباره فلا بد ان يعتبر ما هو الواجب في مثل هذا القتل سواء كان  
اصليا او هارضا لو اوجب الدية فلا يكون شهيدا \* او قتل بعدا وقصاص \* لان  
هذا القتل ليس بظلم \* او جرح وارث بان نام او اكل او شرب او مولى او اواة  
خيمة او نقل من المعركة حيا او بقى عافلا وقت صلاة او وصى بشيء فعل وصلى عليهم \*  
ارتث الجريم اى حمل من المعركة وبه رمق والارثث في الشرع ان يرتفق بشيء  
من مرافق الحيوة او ثبت له حكم من احكام الاحياء فاذا بقى عافلا وقت صلاة وجب  
عليه الصلاة وهذا من احكام الاحياء والايضاء ارتث مند ابى يوسف رح خلافا لمحمد رح  
\* وان قتل لبغى او قطع طريق يغسل ولا يصلى عليه \*

## باب الصلاة في الكعبة

صح فيها الفرض والنفل \* المذكور في الهداية خلافا للشافعى رح فيها والمذكور في  
كتب الشافعى رح الجواز اذا توجه الى جدار الكعبة حتى اذا توجه الى الباب وهو  
مفتوح ولا يكون ارتفاع العتبة بقدر مؤخرة الرجل لا يجوز وفي كتبه ايضا انه ان  
انهدمت الكعبة والعيان بالله يجوز الصلاة خارجها متوجها اليها ولا يجوز فيها الا اذا  
كان بين يديه متر او بقية جدار وهذا حكم عجيب لان جواز الصلاة خارجها على  
تقدير الانهدام يدل على ان القبلة اما ارض الكعبة او هواها فيجب ان يجوز فيها  
من غير اشتراط ان يكون بين يديه شيء مرتفع مثل مؤخرة الرجل \* ولو ظهر

الى ظهر امامه لامن ظهره الى وجهه \* لان هذا تقدم \* وكرد فوقها \* تعظيما للكعبة  
وفي الهداية انه لا يجوز عند الشافعي رح وفي كتبه انه لا يجوز الا ان يكون بين  
يديه شيء مرتفع \* اقتدوا متعلقين حولها وبعضهم اقرب من امامه اليها جاز  
لمن ليس في جانبه \* امل ان للكعبة اربعة جوانب بحسب جدرانها الاربعة فالواقف  
في الجانب الذي يكون الامام فيه اذا كان اقرب اليها من الامام يكون  
متقدما على الامام بخلاف الواقف في الجوانب الثلاثة الأخرى فان من هو اقرب  
الى الكعبة لا يكون متقدما على الامام \*

## كتاب الزكاة

هي لا تجب الا في نصاب حولي فاضل من حاجته الاصلية \* امل ان الزكاة  
لا تجب الا في نصاب تام والحول هو الممكن من الامتناء لاشتماله على الفصول  
الاربعة والغالب فيها تفاوت الامعار فاقيم مقام النماء فاذا يحكم عليه هذا هو  
المذكور في الهداية وفيه نظر لان هذا يقتضي انه اذا حال الحول على النصاب تجب  
الزكاة سواء وجد النماء او لم يوجد كما في السفر فانه اقيم مقام المشقة فيدار الرخصة  
عليه سواء وجد المشقة ام لا لكن ليس كذلك بل لا بد مع الحول من شيء آخر وهو الثمنية  
كما في الثمنين اى الذهب والفضة او الحوم كما في الانعام او نية التجارة في غير ما ذكرنا  
حتى لو كان له مبدل للخدمة او دارا للسكنى ولم ينو التجارة لا تجب فيهما الزكاة  
وان حال عليهما الحول ولا بد ان يكون فاضلا من حاجته الاصلية كالاطعمة  
والثياب واثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وور السكنى وسلاح  
بصنعها وآلات المحترفة والكتب لاهلها \* مملوك ملكا تاما \* اى رتبة ويدنا \* على  
حر مكلف \* اى عاقل بالغ مسلم \* فلا تجب على مكاتب \* لعدم الملك التام فان له



ملك اليد لا ملك الرقبة \* ومديرين مطالب من جهة صديقه \* لان ملكه غير حاصل  
عن الحاجة الاصلية وهي قضاء الدين وانما قيد بكونه طالبا من عبد حتى لو كان  
مطالباً من الله تعالى لا يمنع وجوب الزكاة كمن ملك نصيباً ببعضه مشغول بدين  
الله تعالى كالنذر او الكفارة او الزكاة تجب فيه الزكاة ولا يشترط لوجوب  
الزكاة فراغه من هذا الدين وقوله بقدر دينه متعلق بقوله فلا تجب اي  
لا تجب على المديون بقدر ما يكون ماله مشغولاً بالدين \* ولا في مال مفقود ومائت  
في بحر ومغصوب لا بينة عليه ومدفون في بركة نسي مكانه ودين جحده المديون  
حينئذ ثم اقر بعد ما صدقهم وما اخذ مصادرة ثم وصل اليه بعد سنين \* هذه الامثلة  
امثلة المال الضمار وعندنا لا تجب الزكاة في المال الضمار خلافاً للشافعي رح بناء  
على اشتراط الملك التام فهو مملوك رقبة لا يد او الخلاف فيما اذا وصل المال الضمار  
الى مالك هل تجب عليه زكاة السنين التي كان المال فيها ضمارة ام لا \* بخلاف  
دين على مقر ملي او معمر او مفلس او جاهل عليه بينة او علم به قاض \* فانه اذا وصل  
هذه الاموال الى مالكها تجب زكاة الايام الماضية \* ولا يبقى للتجارة ما اشتراه لها فنوي  
خذ منه ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها ما لم يبعه وما اشتراه لها كان لها لا ما ورثه  
وتويعا لها وما ملكه يهبة او وصية او نكاح او خلع او صلح من قود ونواه لها كان لها عند  
ابي يوسف رح لا عند محمد رح وقيل الخلاف على عكسه \* فالخاص ان ما مداه  
المعجزين والسوائم انما تجب فيه الزكاة بنية التجارة ثم هذه النية انما تعتبر اذا  
وجدت زمان حدوث سبب الملك حتى لو نوى التجارة بعد حدوث سبب الملك  
لا تجب فيه الزكاة بنية \* وهذا معنى قوله ثم لا يصير للتجارة وان نواه لها  
ثم لا بد ان يكون سبب الملك سبباً اختيارياً حتى لو نوى التجارة زمان تملكه  
بالتراث لا تجب فيها الزكاة ثم تلك السبب الاختياري هل يجب ان يكون شراؤه

أم لا فعند أبي يوسف روح لا وعند محمد روح تجب وقيل الخلاف على العكس فعند  
 أبي يوسف روح لا بد أن يكون شراء وعند محمد روح لا \* ولا إذا أداها بنية قربت به  
 أو بعزل قدر ما وجب وتصدق به بكل ماله بلا نية مسقط ويبعضه لا عند أبي يوسف روح \*  
 أي إذا تصدق بجميع ماله بلا نية الزكاة تسقط الزكاة وإن تصدق ببعض ماله  
 سقطت الزكاة المودى عند محمد روح خلافا لأبي يوسف روح حتى لو كان له مائتا  
 درهم فتصدق بمائة درهم تسقط عند محمد روح زكاة المائة الموداة وعند أبي يوسف  
 روح لا تسقط منه زكاة شيء أصلا \*

## باب زكاة الأموال

نصاب الأبل خمس والبقر المانئون والغنم أربعون سائمة نفى كل خمس من الأبل بخت  
 أو عراب شاة ثم في خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في ست  
 وأربعين حقة ثم في إحدى وستين جذوة ثم في ست وسبعين بنتا لبون ثم في إحدى  
 وتسعين حقتان إلى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة ثم في مائة وخمس وأربعين بنت  
 مخاض وحققتان ثم في مائة وخمسين ثلث حقائق ثم تسنانف نفى كل خمس شاة ثم في  
 خمس وعشرين بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في مائة وست وتسعين  
 أربع حقائق إلى مائتين ثم تسنانف إذا كفا في الخمسين التي بعد المائة والخمسين \*  
 أعلم أنه قد ذكرنا متنا فمن أحدهما بعد المائة والعشرين والآخر بعد المائة والخمسين  
 فبعد المائتين تسنانف استينافا مثل ما ذكر بعد المائة والخمسين حتى تجب في كل  
 خمسين حقة \* وفي ثلاثين بقرا أو جملها ما تباع أو تبيعة ثم في أربعين مسن أو مسنة \*  
 التبيع الذي تم عليه الحول والتبيعة أنشأ والمس الذي تم عليه الحولان والمسنة  
 أنشأ \* وفيما زاد يحضب إلى سنين وفيها ضعف ما في ثلاثين ثم في كل ثلاثين تباع وفي



كل أربعين مسنة \* أى فى ستين تبيعان الى تسع وستين ثم فى مبعين تبيع ومسنة  
ثم فى ثمانين محتان ثم فى تسعين ثلاثة اتبعة ثم فى مائة تبيعان ومسنة ثم فى مائة  
وعشرة تبيع ومحتان ثم فى مائة وعشرين أربعة اتبعة او ثلث مسنات ثم هكذا الى  
خمس النهاية \* وفى أربعين ضانا ومعزا شاة ثم فى مائة واحد عشرين شانان  
ثم فى مائتين وواحدة ثلث شياه ثم فى أربع مائة أربع شياه ثم فى كل مائة شاة ولا شيء  
فى بغل وحمار ليسا للتجارة ولا فى موامل وحوامل وعلوفه \* العوامل التى اعدت  
للعمل كاثارة الارض والحوامل التى اعدت لحمل الاثقال والعلوفه التى تعطى  
العلف وهى ضد البائنة \* ولا فى حمل وفصيل ومجمل الاتبعاء للكبير ولا فى ذكور  
البحيل منفردة وكذا فى اناها فى رواية وفى كل فرس من المختلط به الذكور والاناث  
مائة دينار او ربع عشر قيمته نصا با وجازد فع القيم فى الزكوة والكفارة والعشر  
والنذر ولا ياخذ المصدق الا الوسط وان لم يجد المسن الواجب ياخذ الادنى مع  
الفضل او الاعلى ويرد الفضل ويضم المستفاد فى وسط الحول فى حكمه الى نصاب  
من جنسه \* أى اذا كان له مائتا درهم وحال عليها الحول وقد حصل فى وسط  
الحول مائة درهم يضم المائة الى المائتين وقوله فى حكمه أى فى حكم المستفاد  
وهو وجوب الزكوة يعنى يعتبر فى المستفاد الحول الذى مر على  
الأصل ويمكن ان يرجع ضمير حكمه الى الحول \* والزكوة فى النصاب لا العفو \*  
فانه اذا ملك خمسا وثلثين من الابل فالواجب وهو بنت مخاض انما هو فى  
خمس وعشرين لافى المجموع حتى لو هلك مشرة بعد الحول كان الواجب على حاله \*  
وهلاك النصاب بعد الحول يسقط الواجب وهلاك البعض حصته ويصرف الهلاك  
الى العفو ولا ثم الى نصاب يلية ثم وثم الى ان ينتهى فبقى شاة لو هلك بعد الحول  
مشرورين من ستين شاة او واحدة من ست من الابل ونجب بنت مخاض لو هلك

خمسـة عشر من اربعين بعيرا \* اى يصرف الهلاك الى العفو ولا فان ام يجاوز الهلاك العفو فالواجب على حاله كالمذالين الاولين وهما هلاك مشربين من ستين شاة وواحد من ست من الابل وان جاوز الهلاك لعفو يصرف الهلاك الى النصاب الذى يلى العفو كما اذا هلك خمسـة عشر من اربعين بعيرا فالاربعة تصرف الى العفو ثم احد عشر يصرف الى النصاب الذى يلى العفو وهو ما بين خمس وعشرين الى ست وثلاثين حتى تجب بنت مخاض ولا نقول الهلاك يصرف الى النصاب والعفو حتى نقول الواجب في اربعين بنت لبون وقد هلك خمسـة عشر من اربعين وبقي خمسـة وعشرون فيجب نصف وثمان من بنت لبون ولا نقول ايضا ان الهلاك الذى جاوز العفو يصرف الى مجموع النصب حتى نقول تصرف اربعة الى العفو ثم يصرف احد عشر الى مجموع ستة وثلاثين اى كان الواجب في ستة وثلاثين بنت لبون وقد هلك احد عشر وبقي خمسـة وعشرون فالواجب ثلثا بنت لبون وربع تسع بنت لبون قانما قوله ثم ونم الى ان ينتهى فلم يذكر له فى المتن مثالا فنقول لو هلك من اربعين بعيرا عشرون فاربعة تصرف الى العفو واحد عشر الى نصاب يلى العفو وخمسـة الى نصاب يلى هذا النصاب حتى يبقى اربع شياه وقس على هذا اذا هلك خمسـة وعشرون او ثلثون او خمسـة وثلاثون \* والسائمة هى المكتفية بالرمى فى اكثر الحول \* الرمى بالكسر الكلاء \* اخذ البغاة زكوة السوائم والعشرو الخراج يفتى ان بعيد واخفية ان لم تصرف فى حقه لا الخراج \* احلم ان ولاية اخذ الخراج للامام وكذا اخذ الزكوة فى الاموال الظاهرة وهى مشرا الخراج وزكوة السوائم وزكوة اموال التجارة مادامت تحت حماية العاشر فان اخذ البغاة او سلاطين زماننا الخراج فلا عادة على المالك لان مصرف الخراج للمقاتلة وهم من المقاتلة لانهم يحاربون الكفار وان اخذوا الزكوة المذكورة فان صرفوا الى مصارفها



وهي مصارف الزكاة فلا إعادة على الملاك وأن لم يصرفوا إلى مصارفها فعليهم  
 الإعادة خفية أي يودونها إلى مستحقها فيما بينهم وبين الله تعالى وإنما قال يفتنى  
 أن يعبد واخفية احترام من قول بعض المشائخ أنه لا إعادة عليهم لأنهم لما تعلقوا على  
 المعلمين فحكمهم حكم الامام ضرورة ولهذا يصح منهم تفويض القضاء وإقامة الجمع  
 والأعياد ونحو ذلك والجواب من هذا أن ما ثبت بالضرورة يتقدر بقدرها يعني  
 نصب القضاء وإقامة ما هو من شعائر الاسلام ضرورة بخلاف الزكاة فإن الأصل  
 فيها الاداء غفية قال الله تعالى وإن تحفوها وتوتوها الفقراء فهو خير لكم ومن  
 قول بعض المشائخ ربح أنه إذا نوى بالدفع اليهم التصديق عليهم سقط عنهم فيما  
 عليهم من التبعات فقراء والشيخ الامام ابو منصور الماتريدي ربح زيف هذا  
 فإنه قال لا بد من اعلام المنصدق عليه وايضا لا خفاء في ان الزكاة عبادة محضة  
 كالصلوة فلا يتأدى الا بالنية الخاصة لله تعالى ولم توجد ثم اعلم ان العبارة المذكورة  
 في الهداية هذه والزكاة مصرفها الفقراء ولا يصرفونها اليهم وقيل إذا نوى بالدفع  
 النصدق عليهم سقط عنه وكذا الدفع الى كل سلطان جائز لأنهم بما عليهم من التبعات  
 فقراء والآول احوط فعليك ان تتأمل في هذه الرواية انه هل يفهم منها الاسقوط  
 الزكاة عن المظلوم فظلاله ودفعها للخرج عنه وهل لهذه الرواية دلالة على انه يجوز  
 للحوارج واهل الجور ان يأخذوا الزكاة ويصرفونها الى حوائجهم ولا يصرفونها  
 إلى الفقراء مبتدئين اللهم فقراء فانظر الى هذا الذي ادرج في الايمان وكنا آخرانه كيف  
 يتصحب بهذه الرواية فهو غلولة هراة اخذ العصور والزكاة بالصفة المعلومه بل  
 نفرض عليهم ذلك وحكم بكفر من انكره والصفة المعلومه ان يحرض الاموثة في  
 اخذ الخارج من الارض اخضا فامضا عنة فيضعموا على الملاك القيم ويأخذونها  
 مجبرين وهم يصرغونها كما هو مادة اهل الامراف والانبراف ولا شيء في مال

الصبي التغلبي وعلى المرأة ما على الرجل منهم \* تغلب بكر اللام ابو قبيلة والنسبة اليها  
تغلبى بفتح اللام استنبحا شالتوا الى الكسرتين وربما قالوا بالكسر هكذا في الصحاح  
وبنو تغلب قوم من مشركى العرب طالبهم عمر رض بالجزية فابوا وقالوا نعطي  
الصدقة مضافة فصولحو على ذلك فقال عمر رض هذه جزيتكم فسموها ماشئتم  
فلما جرى الصلح على ضعف زكاة المسلمين لا تؤخذ من صبيانهم وتؤخذ من نسوانهم  
كالمسلمين مع ان الجزية لا توضع على النساء \* وجازت نقد بمها الحول ولاكثر منه  
ولنصيب لذى نصاب \* والاصل في هذا ان المال النامي بسبب لوجوب الزكاة  
والحول شرط لوجوب الاداء فاذا وجد السبب يصح الاداء مع انه لم يجب فاذا  
وجد النصاب يصح الاداء قبل الحول واذا كان له نصاب واحد كمانتى درهم  
مثلا فيودى لاكثر من نصاب واحد حتى اذا ملك الاكثر بعد الاداء اجزاء ما ادى  
منه قبل اما ان لم يملك نصابا اصلا لم يصح الاداء \* وهو للذهب مشرون مثقالا  
وللعصاة مائتا درهم كل عشرة منها سبعة مثاقيل \* اعلم ان هذا الوزن يسمى  
وزن سبعة وهو ان يكون الدرهم سبعة اجزاء من الاجزاء التى يكون المنقال عشرة  
ملها اى يكون الدرهم نصف مثقال وخمس مثقال فيكون عشرة دراهم توزن سبعة  
مثاقيل والمنقال مشرون قيراطا والدرهم اربعة مشرقيراطا والقيراط خمس  
شعيرات \* وفي معموله وتبر \* ومرض تجارة قيمته نصاب من احدهما مقوما بالانفع  
للفقراء ربع مشر \* اى ان كان التقويم بالدراهم انفع للفقير قوم مرض التجارة  
بالدراهم وان كان بالذنانير انفع قومت بها \* ثم في كل خمس زاد على النصاب بحسابه \*  
اعلم ان الزكاة لا تجب في الكسور عندنا الا اذا بلغ خمس النصاب فاذا زاد على  
مائتى درهم اربعون درهما زاد في الزكاة درهم واذا زاد ثمانون درهما زاد درهما  
ولا شيء في الاقل \* وورق غلب بضمه فضة وما غلب بضمه يقوم ونقصان النصاب في



الحول مدر\* اى لو كان له في اول الحول عشرون دينارا ثم نقص في اثناء الحول  
 ثم تم في آخر الحول تجب الزكوة\* ويضم الذهب الى الفضة والعروض اليهما بالقيمة\*  
 هذا عند ابي حنيفة رح واما عندهما فيضم الذهب الى الفضة بالاجزاء حتى  
 لو كان له عشرة دنانير وتسعون درهما قيمتها عشرة دنانير تجب عنده لاعدتهما  
 واما اذا كان له عشرة دنانير ومائة درهم تجب باتفاقهم اما عندهما فللضم بالاجزاء  
 واما عند ابي حنيفة رح فمائة درهم ان كان قيمته عشرة دنانير فظاهر وان كانت اكثر  
 فكذلك الوجود نصاب الذهب من حيث القيمة فتجب الزكوة وان كانت اقل فتكرن  
 قيمة عشرة دنانير اكثر من قيمة مائة درهم ضرورة فتجب باعتبار وجود نصاب الفضة  
 من حيث القيمة\*

## باب العاشر

هو من نصب على الطريق لاخذ صدقة التجار وصدق مع اليمين من انكر منهم  
 تمام الحول او الفراغ من الدين او ادمى اداة الى فقير في مصرفي غير السوائيم\*  
 حتى اذا ادمى الاداء الى فقير في مصرفي السوائيم لا يصدق ان ليس له في السوائيم  
 الاداء الى الفقير بل ياخذ منه السلطان ويصرفه الى مصرفه\* او عاشر اخر ان وجد  
 في السنة\* اى اذا ادمى اداة الى ما شر آخر والجمال ان ما شر آخر موجود  
 في هذه السنة\* بلا اخراج البراءة\* اى لا يشترط ان يخرج البراءة من الآخر  
 بل يصدق مع اليمين\* وما صدق فيه المسلم صدق فيه الذمى لا الحربى الا في  
 قوله لامة هي ام ولدى\* اى اذا ادمى الحربى ان هذه الامة ام ولدى يصدق ولا  
 ياخذ منه شياً\* واخذ من المسلم ربع مشرو ومن الذمى ضعفه ومن الحربى العشر  
 ان بلغ ماله نصابا ولم يعلم قدر ما اخذ منها\* اى ان لم يعلم قدر ما اخذ منها اهل الحرب

إذا مَرَّثنا عليهم \* وأن علم أخذ مثله أن كان بعضاً لا كلاً \* أي أن علم قدر ما أخذ  
 منا أهل الحرب فعاشرنا يأخذ من الحربي مثل ذلك أن كان بعضاً حتى أنهم لو أخذوا  
 كل أموالنا فعاشرنا لا يأخذ كل أموال الحربي المأثرة \* ولا من قليله وإن اقرب باقي  
 النصاب في بيته \* القليل ما لا يبلغ النصاب \* ولا يأخذ شيئاً منه أن لم يأخذوا  
 شيئاً منا \* الضمير في لم يأخذوا راجع إلى أهل الحرب وأن لم يذكر هذا اللفظ \* ولو مشر  
 ثم مر قبل الحول أن جاء من داره عشر ثياباً ولا \* أي أن أخذ من الحربي  
 العشر ثم مر قبل الحول أن كان في المرة الثانية جاء من داره عشر ثياباً وإن كان  
 راجعاً من دارنا إلى داره لا يؤخذ منه شيء \* وعشر خمير ذمي لا خنزيرة  
 مربها أو باحدهما \* هذا عند أبي حنيفة رح وأما عند الشافعي رح لا يعشرهما  
 وعند زفر رح بعشر كل واحد وعند أبي يوسف رح أن مربها يعشرهما  
 فجعل الخنزير تبعاً للخمر وإن مربها الخمر منفردا يعشرها وإن مربها الخنزير منفردا  
 لا والفرق عندنا أن الخنزير من ذوات القيم فأخذ قيمته كأخذ الخمر من ذوات  
 الأمثال فأخذ القيمة لا يكون كأخذ العين \* ولا بضاعة ولا مضاربة \* أي أن مر  
 المضارب بمال المضاربة لا يؤخذ منه شيء \* وكسب مازون الأفيوم مد يون مع مولاه \*  
 أي أن مر عبد مازون فإن كان مديوناً لا يؤخذ منه شيء وإن لم يكن مديوناً فكسبه  
 ملك لمولاه فإن كان المولى معه تؤخذ منه الزكاة وإن لم يكن المولى معه لا تؤخذ \*

## باب الركاك

الركاك هو المال المركوز في الأرض مخلوقاً كان أو موضوعاً والمعدن ما كان مخلوقاً  
 والكنز ما كان موضوعاً \* معدن ذهب أو نحاس وجد في أرض خراج أو مشر خمس  
 وباقية للواجدان لم تملك أرضه ولا فلما لكها ولا شيء فيه إن وجد في داره وفي



أرضه روايتان ولا في لؤلؤ و منبر و غير و زوج وجد في جبل و كنز فيه سمة الا سلام  
 كاللقة و ما فيه سمة الكفر خمس و باقية للواجدان لم تملك أرضه والا فلا حصة  
 له \* اي للمالك اول الفتح \* و ركاز صحراء دار الحرب كله لمستامن وجد \* اي  
 اذا دخل تاجر بلاد الحرب بامان فوجد في صحرائها ركازا فكله \* وان وجد في دار  
 منها ردة الى مالها وان وجد ركاز متاعهم في ارض منها لم تملك خمس و باقية له \*

## باب زكاة الخارج

في عمل ارض مشرية او جبل و ثمره و ما خرج من الارض وان لم يباغ خمسة اوسق  
 ولم يبق منه و سقاء سيم او مطر مشر \* عشر مبتدأ و قوله في عمل ارض خبره و هذا  
 عند ابي حنيفة رح و اما عندهما و عند الشافعي رح ليس فيما دون خمسة اوسق صدقة  
 و الوسق متون صا ما و الصاع ثمانية ارطال و ايضا ليس عندهم في الخضروات  
 صدقة و لا فيما لم يبق منه صدقة و اعلم ان عند ابي حنيفة رح يجب في الخضروات  
 صدقة يوردها المالك الى الفقير لا انه ياخذها السلطان هكذا في الاسرار للقاضي الامام  
 ابي زيد الدبوسي \* الا في نحو حطب \* كالقصب و الحشيش \* و فيما مقي بغرب  
 اود الية نصف مشر بل ارفع مؤن الزرع \* اي تجب الوظيفة وهي مشر الكل او نصفه  
 لانه يرفع مؤن الزرع كاجر الحصاد و نحوه ثم تعطى الوظيفة وهي مشر الباقي او نصفه \*  
 و خمس تغلبى له ارض مشرية رجلاه و طفله و انثاء سواء وان اسلم او شراها مسلم  
 او ذمي \* اعلم ان العشر يؤخذ من اراضي اطفالنا فيؤخذ ضعف ذلك من  
 اراضي اطفالهم و لا يستطعنهم العشر المضاعف بالاسلام عند ابي حنيفة رح و كذا  
 عند محمد رح اما عند ابي يوسف رح فيؤخذ عشر واحد \* و اخذ الخراج من ذمي  
 لشري مشرية من مسلم و مشر من مسلم اخذ منه خمسة اوردت عليه لفساد البيع \*

اي ان اخذها من ذمي شفعة او اشترى الذمي من المسلم العشرية ثم ردت  
على المسلم لفساد البيع مادت مشرية كما كانت \* وفي دار جعلت بعتانا خراج ان كنت  
لذمي او لمسلم سقاها بمائه \* اي بماء الخراج \* وان سقاها بماء العشر وماء  
السما والماء والعين مشري وماء انهار وحفرها الا ما جم خراجي \* كنهر يزد جرد  
ونحوه \* وكذا سيحون وجميعون ودجلة والفرات عند ابي يوسف رح ومشري  
عند محمد رح ولا شيء في عين قبر ونقط في ارض عشرين في مرض خراج في حريمها  
الصالح للزراعة خراج لانها \* اي ان كان حريم العين صالحا للزراعة يجب  
فيه الخراج لافي العين \*

## باب المصارف

منهم الفقير وهو من له ادنى شيء والمسكين من لا شيء له وحامل الصدقة فيعطى  
بقدر عمله والمكاتب فيمن في فك رقبتة ومديون لا يملك نصابا فاضلا من دينه  
وفي سبيل الله تعالى وهو منقطع الغزاة عند ابي يوسف رح ومنقطع الحاج عند محمد رح  
وابن السبيل وهو من له مال لأمعة وللمزكي صرفها الى كلهم او الى بعضهم \* احراز من  
قول الشافعي رح ان عند الابدان يصرف الى جميع الاصناف فيعطى من كل صنف ثلثة  
لان اقل الجمع ثلثة ونحن نقول اذا دخل اللام على الجمع ولا يمكن حملها على المعهود ولا  
على الاستغراق يراد بها الجنس وتبطل الجمعية كما في قوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد  
فهي لا يراد العهد ولا الاستغراق لانه ان اريد هذا فلا بد ان يراد ان جميع الصدقات التي  
في الدنيا لجميع الفقراء الى آخره فلا يجوز ان يحرم واحد وليس هذا في ومع  
احد على انه ان اريد جميع الصدقات لجميع هؤلاء لا يجب ان يعطى كل صدقة  
جميع الاصناف ولا ان يعطى ثلثة من كل صنف فنصار كقوله الصدقة للفقير والمسكين  
الى آخره ولا يراد ان للصدقة مقسومة على هؤلاء لانها ان قسمت على الاصناف



فما أصابت الفقير لا شك أنه يطلق عليه اسم الصدقة فيجب أن يكون مقصودا أيضا  
 فيلزم التسلسل بخلاف ما إذا قال ثلث مالي للفقراء والمساكين فعلم أن المراد  
 بيان المصروف لا القسمة \* لا إلى بناء مسجد وكفن ميت وقضاء دينه وثمن ما يعتق \*  
 لأنه لا بد أن يملك أحد المستحقين فلذا قال في المختصر فيصرف إلى الكل أو البعض  
 تملكا \* ولا إلى من بينهما ولاد أو زوجية \* أي لا يعطى أصله وأن ملا وفرمه  
 وإن مغل ولا يعطى الزوج زوجته ولا الزوجة زوجها \* ومملوكة \* أي مملوك  
 المزكى \* وعبد اعتق بعضه وفضى ومملوكة \* أي مملوك الغنى والمراد غير المكاتب  
 أن يجوز أن يودي إلى مكاتب الغنى \* وطفله \* أي طفل الرجل الغنى \* وبني  
 هاشم \* وهم آل علي ومباس وجعفر وعقيل والحارث بن عبد المطلب رض \* ومواليهم \*  
 أي معتقى هؤلاء \* ولا إلى ذمي وجاز فغيرها إليه \* أي جاز أن يصرف إلى الذمي  
 صدقة غير الزكاة \* دفع إلى من ظن أنه مصرف فبان أنه عبده أو مكاتبه يعيدها  
 وإن بان ضناه أو كفره أو أنه أبوه أو ابنته أو هاشمي لم يعد خلا فالأى يوسف زح  
 وحسب دفع ما يغنيه من الأموال ليوم وكرة دفع مائتي درهم إلى فقير غير مدون  
 ونقلها إلى بلد آخر إلا إلى قريبه أو إلى أحوج من أهل بلدة \*

## باب صدقة الفطر

وهي من براود قيقه أو مويقه أو زبيب نصف صاع ومن تمر أو شعير صاع مما  
 يبيع فيه ثمانية أرطال من مسج أو عدس \* الصاع كيل يبيع فيه ثمانية أرطال فقدر  
 بثمانية أرطال من المسج وهو الماش أو من العدس وإنما قدر بهما لقلّة التفاوت بين  
 حبائهما عظما وصغرا وتخليلا واكتنازا بخلاف غيرهما من الحبوب فإن التفاوت  
 فيها كثير غاية الكثرة وأنني قد وزنت الماش والحنطة الجيدة المكتنزة والشعير وجعلتها

في المكبال فالماش اقل من الحنطة والحنطة الجيدة من الشعير فالمكبال الذي يملأ بثمانية ارطال من الممح يملأ باقل من ثمانية ارطال من الحنطة الجيدة المكتنزة فالاحوط فيه ان يقدر الصاع بثمانية ارطال من الحنطة الجيدة لانه ان قدر بالحنطة المكتنزة فكلما يجعل فيها ثمانية ارطال من مثل تلك الحنطة يملأ بها وان كان يملأ باقل من تلك الحنطة اذا كانت الحنطة متخلجة لكن ان قدر بالممح يكون اصغر من الاول ولا يسمع فيه ثمانية ارطال من انواع الحنطة فيكون الاول احوط ثم اعلم ان هذا الصاع هو الصاع العراقي واما صاع الحجازي فهو خمسة ارطال وثلاث رطل فالواجب عند الشافعي رح من الحنطة نصف صاع من الحجازي وعندنا نصف صاع من العراقي وهو منون على ان المن اربعون استاراً والامتار اربعة مثاقيل ونصف مثقال فالمن مائة وثمانون مثقالاً \* ومنوان برأجاز خلافاً لمحمد رح \* فان مندة لا بد ان يقدر بالكيل \* واداء البر في موضع يشترى به الاشياء احب وعند ابي يوسف رح اداء الدراهم احب وتجب على حر مسلم له نصاب الزكاة وان لم ينم \* وقد ذكرنا في اول كتاب الزكاة ان النماء بالحوول مع الثمنية او السوم او نية التجارة فمن كان له نصاب الزكاة اي نصاب فاضل من حاجته الاصلية فان كان من احد الثمنين او السوائم او مال التجارة تجب عليه الصدقة وان لم يحل عليه الحول وان كان من غير هذه الاموال كدار لا يكون المسكني ولا للتجارة وقيمتها تبلغ النصاب تجب بها صدقة الفطر مع انه لا تجب بها الزكاة \* وبه تحرم الصدقة \* اي هذا النصاب نصاب حرمان الزكاة ولا يشترط فيه النماء بخلاف نصاب وجوب الزكاة \* لنفسه وطفله فقيراً وخادماً مملوكاً ولو مدبراً او ام ولد او كافراً لا لزوجه وولده الكبير وطفله الغني بل من ماله ومكاتبه وصده للتجارة وعبد له ابق الا بعد صوده ولا لعبد او عبيد بين اثنين على احدهما \* هذا عند ابي حنيفة رح اما عندهما فتجب عليهما \* ولو بيع



بـخيار احدهما فعلى من يصير له بطلوع فجر الفطر فتجب لمن اسلم او ولد قبله \*  
 اى قبل الطلوع هذا عندنا اما عند الشافعى رح فتجب بغروب الشمس ليلة العيد  
 فمن اسلم فى الليلة او ولد فيها لا تجب عليه عند \* لامن مات فى ليلة \* خلافا للشافعى  
 رح فانه تجب عليه لانه ادرك وقت الغروب \* او اسلم او ولد بعده \* اى بعد  
 طلوع الفجر فانه لا تجب عليهما اجماعا اما عندنا فلانه لم يدرك وقت الطلوع  
 واما عنده فلانه لم يدرك وقت الغروب \* ولو قدمت جاز بلا فصل بين مدة ومدة  
 وندب تعجيلها ولو اخرت لا تسقط \*

## كتاب الصوم

وهو ترك الاكل والشرب والوطئ من الصبح الى الغروب مع النية وصوم رمضان  
 فرض على كل مسلم مكلف اداء وقضاء وصوم النذر والكفارة واجب وغيره انقل \*  
 ذكر فى الهداية ان صوم رمضان فريضة لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعلى فرضيته  
 انعقد الاجماع ولهذا يكفر جاحده والمنذور واجب لقوله تعالى وليوفوا نذورهم  
 وقيل فى الحواشى ان قوله تعالى وليوفوا نذورهم عام خص منه البعض  
 وهو النذر بالمعصية والطهارة وعيادة المريض وصلاة الجنازة فلا يكون قطعيا  
 فيكون واجبا اقول المنذور ان كان من العبادات المقصودة كالصلاة والصوم والحج  
 ونحو ذلك فلزومه ثابت بالاجماع فيكون قطعى الثبوت وان كان من الاجماع  
 ظنيا وهو العام المخصوص البعض فينبغى ان يكون فرضا وكذا صوم الكفارة لان  
 ثبوته بنص قطعى مريد بالاجماع فقول صاحب الهداية ان المنذور واجب يمكن  
 انه اراد بالواجب الفرض كما قال فى افتتاح كتاب الصوم الصوم ضربان واجب ونقل \*  
 وبصح صوم رمضان والنذر المعين بنية من الليل الى الضحوة الكبرى لا عندها

في الاصح \* اعلم ان النهار الشرعي من الصبح الى الغروب فالمراب بالضحوة الكبرى  
منصفته ثم لا بد ان تكون النية موجودة في اكثر النهار فيشترط ان تكون قبل الضحوة  
الكبرى وفي الجامع الصغير بنية قبل نصف النهار اي قبل نصف النهار الشرعي وفي  
مختصر القدوري الى الزوال والاول اصح \* وبنية مطلقه او بنية نفل واداء رمضان بنية  
واجب آخر الا في مرض او سفر بل مما توى والنذر المعين من واجب آخر نواه \* اي  
اداء رمضان يصح من واجب آخر الا في المرض او السفر فانه يقع من ذلك  
الواجب واذا نذر صوم يوم معين فنوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع من ذلك  
الواجب سواء كان مسافرا او مقبلا صحيا او مريضا وعبارة المختصر هذا ويصح اداء  
رمضان بنية قبل نصف النهار الشرعي وبنية نفل وبنية مطلقه وبنية واجب آخر الا  
في سفر او مرض وكذا النفل والنذر المعين الا في الاخير اي حكم النفل والنذر  
المعين حكم اداء رمضان الا في الاخير وهو الواجب الآخر \* والنفل بنية وبنية  
ملطقة قبل الزوال لا بعده وشرط للقضاء والكفارة والنذر المطلق التبييت والتعيين \*  
المراد بالتبييت ان ينوى من الليل \* وان ضم ليلة شك \* اي ليلة الاثنين من  
شعبان \* لا يصام غداها الانعلا ولو صامه لواجب آخر كره ويقع منه في الاصح \* اي  
يقع من الواجب الآخر في الاصح وتيل يقع نظرا لان غيره منه ي فلا يتاخر  
به الواجب \* ان لم يظهر رمضان بنية والافعه \* اي من رمضان فان صوم رمضان  
يتاخر بنية واجب آخر \* والتنفل فيه \* اي في يوم الشك \* احبها حماها ان وافق  
صوما يعتاده والا يصوم الخواص \* كالمفتي والقاضي \* ويفطر غيرهم بعد الزوال  
ولا صوم لو نوى ان كان الغد من رمضان فابا صائم منه والا فلا وكره لو نوى ان كان  
الغد من رمضان فابا صائم منه والافعه واجب آخر والافعه نفل \* اي لو نوى  
ان كان الغد من رمضان فابا صائم منه والافعه نفل \* فان ظهر رمضان بنية كان منه \*



لوجود مطلق النية \* والافعن نفل فيهما \* اى فيما قال والافعن واجب آخر وفيما قال والافعن نفل اما في الصورة الاولى فلانه متردد في الواجب الآخر فلا يقع منه فبقي مطلق النية فيقع من النفل وفي الثانية لوجود مطلق النية ايضا \* ومن رأى هلال صوم او فطر وحده يصوم وان رده قوله وان افطر قضى \* ذكر لفظ القضاء فقط لبيان انه لا كفارة عليه خلافا للشايعى رح \* وقيل لا دعوى ولفظ اشهد للصوم مع غيب خبر فرد بشرط انه مدل ولوقتنا وامرأة او محدودا في قذف تأثبا وشرط للفطر رجلان او رجل وامرأتان ولفظ شهد لا الدعوى وبلاغيم شرط جمع عظيم فيهما \* الجمع العظيم جمع يقع العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم تواطؤهم على الكذب \* وبعد صوم ثلثين يوما بقول مدلين حل الفطر وبقول مدل لا \* اى ان شهد واحد مدل بهلال رمضان وفي السماء عاة فصاموا ثلثين يوما لا يحل الفطر لان الفطر لا يثبت بقول واحد خلافا لمحمد رح فان الفطر منه يثبت بتبعية الصوم وكم من شىء يثبت ضمنا ولا يثبت قصدا \* والاضحى كالفطر \* اى في الاحكام المذكورة \*

## باب موجب الافساد

بفتح الجيم اى ما يوجب الافساد كالقضاء والكفارة \* من جامع او جوع في احد السبيلين او اكل او شرب فداء او دواء او احتجم فظن انه نظره فاكل ممدا قضى وكفر كالمظاهر \* اى كفارته مثل كفارة الظهار \* وهو \* اى التكفير \* بافساد صوم رمضان لا غير \* اى بافساد اداء صوم رمضان ممدا \* وان افطر خطاء \* وقوان يكون ذاكرا للصوم فافطر من غير قصد كما اذا مضى فدخل الماء في حلقه \* او مكرها او احتقن او اسنعت \* اى صب الدواء في الانف فوصل الى قصبة الانف \* او فطر في اذنه او دوى جايئة او آمة فوصل الى جوفه او دما فقه \* الجائفة الجراحة التى باغت الجوف

والأمة الشبهة التي بلغت أم الدماغ \* أو ابتلع حصاة أو استقاء ملاً فيه أو تسحرا أو افطر  
بطنه ليلاً وهو يوم أو اكل ناسياً وطن أنه افطره فاكل صمداً أو جومعت نائمة أو لم ينو  
في رمضان كله لا صوماً ولا فطراً أو أصبح غير ناو للصوم فاكل قضى فقط ولو اكل أو  
شرب أو جامع ناسياً \* أي غير ذا كره للصوم \* أو نام فاحتلم أو نظر فأنزل أو أدهن  
أو اكتحل أو اغتاب أو غلبه القىء أو تقيأ قليلاً أو أصبح جنباً أو صب في أحليله دهن أو  
في أذنه ماء أو دخل فبار أو دخان أو ذباب في حلقه لم يفطر والمطر والتلج يفسدان في  
الأصح ولو وطئ ميتة أو بهيمة أو في غير فرج \* وهو التقييد \* أو قبل أو لمس أن أنزل  
قضى وألا نلا اكل لحماً بين أسنانه مثل حمصة قضى فقط وفي أقل منها لا إلا  
إذا أخرجه وأخذ بيده ثم اكل \* التقييد بالآخذ باليد وقع اتفاقاً \* ولو بدأ باكل  
سمسمه ففسد إلا إذا مضغ \* فانه يتلاشى في فمه بالمضغ \* وفي كثير إذا عاد أو أعيد  
يفسد لا القليل في الحالين وعند محمد رح يفسد بأعادة القليل لا عوداً لكثير \* إذا عاد  
القيء فالمعتبر عند أبي يوسف رح الكثير أي ملاء القم وعند محمد رح يعتبر الصنع  
أي الأعادة ففي إعادة الكثير يفسد اتفاقاً وفي عود القليل لا يفسد اتفاقاً وفي إعادة القليل  
لا يفسد عند أبي يوسف رح خلافاً لمحمد رح وفي عود الكثير يفسد عند أبي يوسف  
رح لا عند محمد رح \* وكراهة له الذوق ومضغ شيء إلا طعام الصبي  
ضرورة والقبلة أن لم يأكل الكحل ود من الشارب والسواك ولو مشياً \*  
احتراز من قول الشافعي رح أنه منكره مشياً لأنه يزيل الخلوفاً \* وشيخ فأن عجز  
من الصوم يفطر ويطعم لكل يوم مسكيناً كالقطرة ويقضى أن قد روي حامل أو مريض  
خافت على نفسها أو ولدها أو مريض خاف زيادة مرضه والمسافر افطروا وقضوا  
بلائدية \* قيل حل الإفطار مختص بمرضعة أجرت نفسها للارضاع ولا يحل للوالدة  
أن لا يجب عليها الارضاع أقول لو كان حل الإفطار بناء على وجوب الارضاع فعقد



الاجارة لو كان قبل رمضان يحل لها الاططار لكن لو لم يكن قبل رمضان بل  
 توجرت نفسها في رمضان ينبغي ان لا يحل لها الاططار اذ لا يجب عليها الاجارة الا اذا  
 ادعت الضرورة اليها اما الوالدة فلا يحل لها الاططار الا اذا تعينت فحينئذ يجب  
عليها الارضاع فيحل لها الاططار \* وصدوم مسافر لا يضرة احب ولا قضاء ان مات  
 في سفره او مرضه \* اي لا تجب الغدية \* وان صبح او اقام ثم مات فدى عنه وليه  
 بقدر ما فات منه ان عاش بعده بقدره والا فبقدرهما \* اي بقدر الصحة ولا قامة فانه  
اذا فاتته عشرة ايام فاقام بعد رمضان خمسة ايام ثم مات او صبح بعد رمضان خمسة ايام  
ثم مات فعليه فدية خمسة ايام \* وشرط لها الايباء وبصبح من الثالث وفدية كل صلوة  
 كصوم يوم وهو الصحيح \* وعند البعض فدية صلوة يوم واحد كفدية صوم يوم \* ويقضى  
 رمضان وصلا وفصلا فان جاء آخر صامه ثم قضى الاول بلا فدية \* وعند الشافعي رح  
تجب الغدية \* ولا يصوم ولا يصلى عنه وليه ويلزم صوم نفل شرع فيه اداء  
 وقضاء \* اي يجب عليه اتمامه فان افسد فعليه القضاء \* الا في الايام المنهية \* وهي  
 خمسة ايام صيدا لفطر وصيدا الاضحى مع ثلثة بعده \* ولا يفطر بلا عذر في رواية \*  
اي اذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الاططار بلا عذر في رواية لانه ابطال العمل  
وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه \* ويباح بعذر ضيافة \* هذا الحكم يشمل  
المضيف والمضيف \* ويمسك بقية يومه صبي بلغ وكافر اسلم وحائض طهرت ومسافر  
 قدم ولا يقضى الا ولان يومهما وان اكلا فيه بعدا لنية \* اي اذا حدث هذه الامور  
في نهار رمضان يجب الامساك بقية اليوم لحرمة رمضان لكن لا قضاء على الصبي  
 الذي بلغ والكافر الذي اسلم لعدم الاهلية في اول اليوم فلم يجب الاداء فلا يجب  
 القضاء وان كان البلوغ والاسلام قبل نصف النهار فنويا الصوم ثم اكلا \* نوى المسافر  
العطر ثم قدم فنوى الصوم في وقتها صبح وفي رمضان يجب الا تمام عليه \* الضمير

في وقتها يرجع الى النية وفي صبح يرجع الى الصوم \* كما يجب الاتمام على مقيم ما فر  
 \* في يوم منه امكن لو انظر لا كفارة فيهما \* اى في قدوم المصافر ومفر المقيم \* وقضى اياما  
 اضى عليه فيها الا يوما حدث فيه او في ليلته \* لانه اذا اضى عليه اياما لم يوجد  
 منه النية فيما عدا اليوم الاول اما اليوم الاول فظاهر انه قد نوى الصوم فيه اقول  
 هذا اذا لم يذكر انه نوى ام لا اما اذا علم انه نوى فلا شك في الصحة وان علم انه لم ينو  
 فلا شك في عدم الصحة \* ولو جن كله لم يقض وان افاق بعضه قضى ما مضى سواء  
 بلغ مجنونا او ما قلنا ثم جن في ظاهر الرواية \* الجنون اذا استغرق شهر رمضان سقط  
 الصوم وان لم يستغرق لابل يجب عليه القضاء ولا فرق في هذا بين ما اذا بلغ مجنونا  
 او بلغ ما قلنا ثم جن وعند محمد ربح اذا بلغ مجنونا لا يجب عليه الصوم مع انه لا يكون  
 مستغرقا فان الجنون اذا اتصل بالصبي لم يجب الصوم وهذا الجنون يكون  
 مانعا فيكفي للمنع الجنون الضعيف وهو غير المستغرق اما اذا جن البالغ فانه  
 رافع للصوم الواجب فلا بد ان يكون جنونا قويا وهو المستغرق \* نذر بصوم يومى  
 العيد او ايام التشريق او بصوم السنة صبح وافطر هذه الايام وقضاها ولا مهدة ان صامها \*  
 فرقوا بين النذر والشروع في هذه الايام فلا يلزم بالشروع لانه معصية ويلزم بالنذر  
 ان لا معصية في النذر \* ثم ان لم ينوشيا ونوى النذر لا غير ونوى النذر ونوى  
 ان لا يكون يمينا كان نذرا فقط وان نوى اليمين ونوى ان لا يكون نذرا كان يمينا  
 وعليه كفارة يمين ان افطر وان نواهما ونوى اليمين \* اى من غير ان ينفى النذر \*  
 كان نذرا او يمينا \* حتى لو افطر يجب عليه القضاء للنذر والكفارة لليمين \* وعند  
 ابي يوسف ربح نذر في الاول ويمين في الثانى \* المراد بالاول ما اذا نواهما وبالثنائى  
 ما اذا نوى اليمين واعلم ان الاقسام ستة اما اذا لم ينوشيا ونوى كليهما ونوى  
 النذر بلانفى اليمين او مع نفيه ونوى اليمين بلانفى النذر او مع نفيه نفى الهماية



جعل اليمين معنى مجازيا والعلاقة بين النذر واليمين ان النذر ايجاب المباح فيدل على تحريم ضده وتحريم الحلال يمين لقوله تعالى لم تحرم ما حل الله لك الى قوله قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم فاذا كان اليمين معنى مجازيا يرد عليه انه يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فلندفع هذا قيل في كتب اصولنا ليس اليمين معنى مجازيا بل هذا الكلام نذر بصيغته يمين بموجبه والمراد بالموجب اللازم كما ان شراء القريب شراء بصيغته اعتاق بموجبه فيخطر بها الى ان اليمين لو كانت موجبة لثبت بلانية كشراء القريب بل هي معنى مجازي فالجواب من الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الجمع بينهما في الارادة لا يجوز وههنا ليس كذلك فان النذر لا يثبت بارادته بل بصيغته فان صيغته انشاء للنذر فيثبت النذر سواء ارادة اولم يرد مالم ينو انه ليس بنذر اما اذا نوى انه ليس بنذر يصدق فيما بينه وبين الله تعالى فان هذا امر لا مدخل فيه لقضاء القاضي والمعنى المجازي يثبت بارادته فلا جمع بينهما في الارادة \* وتفريق صوم الستة في شوال ابعد من الكراهة والنسبة بالنصارى \*

## باب الاعتكاف

هو سنة مؤكدة وهو لبث صائم في مسجد جماعة بنيته واقله يوم فيقضي من قطعه فيه \* اي اذا شرع في الاعتكاف فقطعه قبل تمام يوم وليلة فعليه القضاء خلافا لمحمد رح فان اقله ساعة مندة وقد حصلت \* ولا يخرج منه الا الحاجة الانسان او لجمعة وقت الزوال ومن بعد منزله عنه فوقتا يدركها ويصلي العن على الخلاف \* وهو ان يصلي قبلها اربعا وفي رواية ستا ركعتين تحية واربعاً منة وبعدها اربعا عند ابي حنيفة رح ومنا عندهما \* ولا يفسد بمكته اكثر منه \* فلو خرج ساعة بلا عذر فسد \* وياكل ويشرب وينام ويبيع ويشترى فيه بلا احضار مبيع لا فيه \* اي

لا يفعل غير المعتكف هذه الافعال في المسجد \* ولا يصمت ولا يتكلم الا بحمرو يبطله  
الوطؤ ولولبلا وناسيا ووطؤه في غير فرج او قبلة او لمس ان انزل والا فلا وان حرم  
والمرأة تعتكف في بيتها لو نذرا عنكاف ايام لزم بلبا ليها ولاء بلا شرطه وفي  
يومين بلبلتها وصح نية النهر خاصة \*

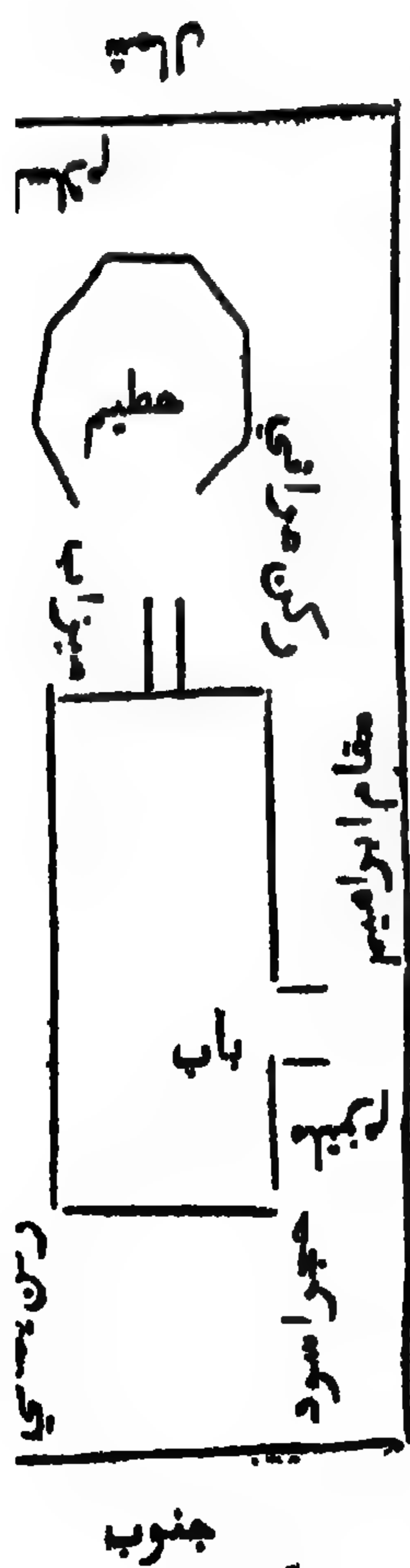
## كتاب الحج

أهلم ان الحج فريضة يكفر جا حده لكن اطلق عليه لفظ الوجوب و اراد الفريضة  
حيث قال \* يجب على كل حر مسلم مكلف صحيح بصير له زاد وراحلة فضلا مما  
لا بد منه ومن لفقة مباله الى حين عوده مع امن الطريق والزوج او المحرم للمرأة  
ان كان بينها وبين مكة مسيرة سفر في العمر مرة على الفور \* هذا عند ابي يوسف  
رح اءا عند محمد رح فعلى التراخي فزعم بعض ائمتا آخرين ان هذا الخلاف  
بينهما مبني على ان الامر المطلق عند ابي يوسف رح للفور وعند محمد رح لا وهذا  
غير صحيح لان الامر المطلق لا يوجب الفور باتفاق بينهما فمسئلة الحج مسئلة  
مبتدأة فقال ابو يوسف رح وجوبه بالفور احترازا عن الفوت حتى اذا اتى به  
بعد العام الاول كان اداء عنده وعند محمد رح وجوبه على التراخي بشرط ان  
لا يفوت حتى لو لم يود في العام الاول وادى في الثاني او الثالث يكون اداء  
اتفاقا ولو لم يود ومات يكون آتما اتفاقا فتمرة الخلاف انه ان اداء بعد العام الاول  
يا ثم بالتاخير عند ابي يوسف رح خلافا لمحمد رح \* فلوا حرم صبي فبلغ او عبد  
فعتق فمضى لم يود فريضة فلو وجد ن الصبي احرامه للفرض ثم وقف حازمته  
بخلاف العبد \* لان احرام الصبي لم يكن لازما لعدم الاهلية واحرام العبد لازم  
فلا يمكنه الخروج عنه بشروع في غيره \* وفريضة الاحرام والوقوف بعرفة وطواف



الزيارة وواجبه وقوف جمع \* وهو المزدلفة \* والسعي بين الصفا والمروة ورمي  
 الجمار وطواف الصدر للافاقى والخلق وغير هاتين وآداب واشهره شوال وذو القعدة  
 ومشر ذى الحجة وكرة احرامه له قبلها والعمرة سنة وهى طواف وسعى ولاولت  
 لها وجازت في كل السنة وكرهت في يوم عرفة واربعة بعدها ومبقات المدنى  
 ذو الحليفة والعراقى ذات عرق والشامى جحفة والنجدى قرن واليمنى يللم وحرم  
 تاخير الاحرام منها لمن قصد دخول مكة لا التقديم وحل لاهل داخلها دخول مكة  
 غير محرم فمبقاته الحل \* اى من هو داخل المواقيت لكنه خارج مكة فمبقاته  
 الحل اى خارج الحرم \* ولان سكن بمكة للحج الحرم وللعمرة الحل \* لان الحج في  
 صرفات وهى في الحل فاحرامه من الحرم والعمرة في الحرم فاحرامه من الحل ليتحقق  
 نوع سفر \* ومن شاء احرامه توطأ وفعله احب وليس ازار او رداء طاهرين وتطيب  
 وصلى شفعاً وقال المفرد بالحج (اللهم انى اريد الحج فيصره لى وتقبله منى) ثم  
 لبى بنوى بها الحج وهى لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك لبيك ان الحمد  
 والنعمة لك والملك لك لا شريك لك) ولا ينقص منها وان زاد جاز واذا لبى  
 ناويا فقد احرم فيتقي الرفث والفسوق والجدال \* الرفث الجماع او الكلام  
 الفاحش او ذكر الجماع بحضور النساء فقد روى ان ابن عباس رض لما انشد قوله \*  
 وهن يمشين بنا هميما \* ان يصدق الطير نك ليما \* قيل له اترفت وانت محرم  
 فقال انما الرفت ما خطوب به النساء والضمير فى هن يرجع الى الابل والهميس  
 صوت نعل اخفانها واللميس اسم جارية والمعنى نفعل بها ما نريد ان يصدق  
 النال والفسوق هى المعاصى والجدال ان يجادل رفيقه وقيل مجادلة المشركين فى  
 تقديم وقت الحج وتأخير \* وقتل صيد البر لا البحر والاشارة اليه والدلالة عليه  
 والتطيب وقلم الاظفار وستر الوجه والراس وفصل راسه ولحيته بالخطمى ونصبها

وحلق رأسه وشعر بدنه ولبس قميص وسراويل وقباء وعباءة وقلنسوة وخفين وثوب  
 صبغ بماله طيب الا بعد زوال طيبه لا الاستحمام والاستظلال ببیت ومحمل \*  
 المحمل بفتح الميم الاول وكسر الثاني وعلى العكس الهودج الكبير \* وشدهميان  
 في وسطه \* يعنى الهميان مع انه محيط لاباس بشده على حقوه \* واكثر التلبية منى  
 صلى او علا شرفا او هبط واديا اولقى ركانا او اسحر واذا دخل مكة بدأ بالمسجد  
 وحین رأى البيت كبر وهلل ثم استقبل الحجر الاسود وكبر وهلل ويرفع يده  
 كالصلوة واستلمه \* اى تناوله باليد او بالقبلة او مسحه بالكف من السلمة بفتح الحين  
 وكسر الهمزة وهى الحجر \* ان قدر خير مؤذن \* اى من غير ان يؤذى مسلما وبزاحمة \*  
 والابمس شيا فى يده ثم قبله وان عجز عنهما استقبله وكبر وهلل وحمد الله تعالى  
 وصلى على النبى \* طاف طواف القدوم ومن للانافى اخذ من يمينه  
 فيبدأ مما يلي الباب \* الضمير فى يمينه يرجع الى الطائف فالطائف المستقبل للحجر  
 يكون يمينه الى جانب الباب فيبدأ من الحجر ذاهبا الى هذا الجانب وهو الملتزم  
 اى ما بين الحجر الى الباب \* جا علا رداء تحت ابطه اليمنى ملعيا طرفه على كتفه  
 اليسرى \* وفى المختصر قلت مضطجعا ومعنى الاضطجاع هذا \* وراء الحطيم سبعة  
 اشواط \* الحطيم مشتق من الحطم وهو الكسر وهو موضع فيه الميزاب سمي بهذا لانه  
 حطم من البيت اى كسر وروى من مائشة رض انها نذرت ان فتح الله مكة على  
 رسول الله \* ان صلى فى البيت ركعتين فلما فتحت اخذ رسول الله \* مبيد ما  
 وادخلها الحطيم وقال \* صلى هنا فان الحطيم من البيت الان قومك فصوت  
 بهم النفقة فاخرجوه من البيت فلو لاحد ثان مهد قومك بالجاهلية لتقضت بناء  
 الكعبة واطهرت قواعد الخليل وادخلت الحطيم فى البيت والصقت العتبة على  
 الارض وجعلت له بايين با شرقيا وبها غربيا ولئن عشت الى نابل لانعلن ذاك





فلم يمش ولم يتفرغ لذلك الخلفاء الراشدون حتى كان زمن عبد الله بن الزبير  
 وكان يجمع الحديث منها فعمل ذلك وظهر قواعد الخليل وبنى البيت على قواعد  
 الخليل بمحض من الناس وادخل الحطيم في البيت فلما قتل كره الحجاج ان يكون  
 بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة واعاده على ما كان في الجاهلية  
 فلما كان الحطيم من البيت يطاف وراء الحطيم حتى لو دخل الفرجة لا يجوز لكن  
 ان استقبل المصلى الحطيم وحده لا يجوز لان فرضية التوجه ثبت بنص  
 الكتاب فلا يتأدى بما ثبت بخبر الواحد احتياطاً والاحتياط في الطواف ان  
 يكون وراء الحطيم \* ورمل في الثلاثة الاولى فقط من الحجر الى الحجر وهو ان  
يمشى سريعاً ويهز في مشيه الكتفين كالمبارزين الصفيين وذلك مع الاضطباع  
وكان سببه اظهار الجلالة للمشركين حيث قالوا اضناهم حتى يشرب ثم بقى الحكم  
بعد زوال السبب في زمان النبي عليه السلام وبعده \* وكما مر بالحجر فعل ما ذكر  
ويستلم الركن اليماني وهو حسن وختم الطواف باستلام الحجر ثم صلى شفعاً يجب  
بعد كل اسبوع عند المقام اوضيرة من المسجد ثم ما دام استلم الحجر وخرج فصعد  
الصفا واستقبل البيت وكبر وهلل وصلى على النبي عليه السلام ورفع يديه ودعا  
بما شاء ثم مشى نحو المروة ما بين الميئين الا خضرين وصعد فيها وفعل ما فعله  
على الصفا يفعل هكذا سبعة ابداء بالصفا ويختم بالمروة \* اى السعى من الصفا الى  
المروة شوط ثم من المروة الى الصفا شوط آخر فيكون بداية السعى من الصفا وختمه  
وهو السابع على المروة وفي رواية الطحاوي السعى من الصفا الى المروة ثم منها الى  
الصفا شوط واحد فيكون اربعة عشر شوطاً على الرواية الثانية ويقع الختم على الصفا  
والصحيح هو الاول \* ثم سكن بمكة محرماً وطاف بالبيت نفلاً ماشاء وخطب الامام  
ما سمع ندى الحجة وعلم فيها المناسك \* وهى الخروج الى منا والصلوة

والوقوف بعرفات والافاضة \* ثم التامع بعرفات ثم العادي مشربمنا ويفصل  
بين كل خطبتين بيوم ثم خرج فداة التروية \* وهي اليوم الثامن من ذي الحجة  
سمى بذلك لانهم يروون الابل في هذا اليوم \* الى منا ومكث بها الى فجر يوم  
عرفة ثم منها الى عرفات وكلها موقف الابل من مرة واذا زالت الشمس منه خطب  
الامام خطبتين كالجمعة وعلم فيها المناسك \* وهي الوقوف بعرفة والمزدلفة ورعى  
الجمار والنحر والحلق وطواف الزيارة \* وصلى بهم الظهر والعصر \* اى في وقت  
الظهر \* باذان واقامتين وشرط الامام والاحرام فيهما فلا يجوز العصر للمفرد في  
احدهما والامن صلى الظهر بجماعة ثم احرم الا في وقته \* هذا استثناء من قوله فلا يجوز  
العصر وانما خص العصر بهذا الحكم لان الظهر جائز لو قومه في وقته اما العصر  
فلا يجوز قبل الوقت الا بشرط الجماعة في صلاة الظهر والعصر وكونه محرما في كل  
واحد من الصلوتين \* ثم ذهب الى الموقف بعمل سن ووقف الامام على ناقته بقرب  
جبل الرحمة مستقبلا ودعا بجهد وعلم المناسك ووقف الناس خلفه بقربه  
مستقبلين ما معين مقوله واذا ضربت اتي مزدلفة وكلها موقف الا وادى  
محررونزل عند جبل قزح وصلى العشائين باذان واقامة \* ههنا جمع المغرب  
والعشاء في وقت العشاء \* واماد مغربا من اداة في الطريق او بعرفات ما لم يطلع  
الفجر لا بعده \* فانه ان صلى المغرب قبل وقت العشاء لا يجوز مندابي حنيقة  
ومحمد رح فيجب الامادة ما لم يطلع الفجر فان الحكم بعدم الجواز لا راي فضيلة  
الجمع وذا الى طلوع الفجر فاذا فات امكن الجمع سقط القضاء لانه ان وجب القضاء  
نظاما ان وجب قضاء فضيلة الجمع وذا لا يمكن ان لا مثل له واما ان وجب قضاء نفس  
الصلوة فقد اداه في الوقت فكيف يجب قضاءها \* وصلى الفجر بغلس ثم وقف ودعا  
بدهور واجب الاركن واذا امفرا تي بمناوره من جمرة العقبة من اطن الوادي سبعا



خذاً فأكبر بكل منها وقطع تلبينه بأولها ثم ذبح إن شاء ثم قصر وحلقه أفضل وحل له كل  
شيء إلا النساء ثم طاف للزيارة يوماً من أيام النحر سبعة بالأرمل ومعنى إن كان رمل  
وسعى قبل والأفعهما وأول وقته بعد طلوع فجر يوم النحر وهو فيه أفضل \* أي في يوم  
النحر \* وحل له النساء فإن أخذه منها كره \* أي من أيام النحر \* ووجب دم ثم اتى  
منا وبعد زوال ثاني النحر رمى الجمار الثالث بيد أيماني المسجد \* أي مسجد  
الخييف \* ثم بما يليه ثم بالعقبة سبعا وسبعاً وكبر بكل حصاة ووقف بعد رمي بعده رمي  
نقط \* أي يقف بعد الرمي الأول وبعد الثاني لا بعد الثالث ولا بعد رمي يوم النحر \*  
ود ما ثم فدا كذلك ثم بعده كذلك إن مكث وهو أحب وإن قدم الرمي فيه \* أي  
في اليوم الرابع \* على الزوال جازوله المرف قبل طلوع فجر اليوم الرابع \* النفر خروج  
الحاج من منا \* لا بعده \* فانه إن توقف حتى طلع الفجر وجب عليه رمي الجمار \*  
وجاز الرمي راكباً وفي الأوليين مشياً أحب لا بالعقبة \* الأوليان ما يلي مسجد الخييف ثم  
ما يليه \* ولو قدم نعله إلى مكة وأقام بمنا للرمي كره وإذا نزل إلى مكة نزل بالمحصب ثم طاف  
للصدر سبعة أشواط بالأرمل ومعنى وهو واجب الأعلى أهل مكة ثم شرب من زمزم وقبل العتبة  
ووضع صدره ووجهه على الملتزم \* وهو ما بين الحجر والباب \* وتشبث بالاستار مائة.  
ود ما مجتهداً ويكي ويرجع نفري حتى يخرج من المسجد ويسقط طواف القدوم ممن  
وقف بعرفة قبل دخول مكة ولا شيء عليه بتركه \* إذ لا يجب عليه شيء بترك السنة \* ومن  
وقف بعرفة سامة من زوال يومها إلى طلوع فجر يوم النحر وأجاز نائم أو غمي عليه  
وأهل عنه رفيقه أو جهل أنها صرفة صبح ومن لم يقف فيها فاته حجة نطاف وسعى وتحلل  
وقضى من قابل \* هذا لمن أحرم ولم يدرك الحج \* والمرأة كالرجل لكنها لا تكشف  
راسها بل وجهها ولو امدلت شيئاً عليه وجافته منه صبح ولا تلبى جهراً ولا تسمى  
بهن الملبين ولا تحلق بل تقصر وتلبس المحيط ولا تقرب الحجر في الزحام ويحضرها

لا يمتنع نمكا الا الطواف \* فانه في المسجد ولا يجوز للحائض دخوله \* وهو بعد ركنيه يسقط  
 طواف الصدر \* اى الحيض بعد الوقوف بعرفة وطواف الزيارة يسقط طواف الوداع واعلم  
 ان الاحرام قد يكون بسوق الهدى فاراد ان يمينه فقال \* من قلد بدنة نعل او نذر  
 اوجزاء صيدا ونحوه \* كالدماء الواجبة بسبب الجنابة في السنة الماضية \* يريد الحج  
 او بعث بها لمتعة \* اى بعث بالبدنة للتمتع \* وتوجه معها بنية الاحرام فنداحرم \*  
 المراد بالثقليد ان يربط فلا دة على عنق البدنة فيصير به محرما كما بالنلبية \*  
 ولو اشعرها \* اى شق منامها ليعلم انها هدى \* او جللها \* اى القى الجبل على  
 ظهرها \* او قلد شاة لا وكذا الوبعث بدنة وتوجه حتى يلحقها \* اى ان لم يتوجه  
 مع البدنة ولم يسقها بل بعثها لا يصير محرما حتى يلحقها فاذا لحقها يصير محرما  
 \* والبدن من الابل والبقر \* هذا عندنا واما عند الشافعي رح فالبدنة من الابل فقط

## باب القران والتمتع

القران افضل مطلقا \* اى افضل من التمتع والافراد \* وهوان يهل بحج وعمره  
 من الميقات معا \* الالهلال رفع الصوت بالنلبية \* ويقول بعد الصلوة \* اى بعد  
 الشفع الذى يصلى مرير الاحرام \* اللهم انى اريد الحج والعمرة فيسرهما لى وتقبلهما  
 منى ) وطاف للعمرة سبعة يرمى فى الثلاثة الاول ويسعى بلا حلق ثم يحج كما مرفان  
 اتى بطوافين وسعيين لهما كره \* اى يطوف اربعة عشر شوطا سبعة للعمرة وسبعة  
 لطواف القدوم للحج ثم يسعى لهما وانما كره لانه اخر المعى للعمرة وقدم طواف  
 القدوم \* وذبح للقران بعد رمى يوم النحر وان عجز صام ثلاثة ايام آخرها صرفة  
 وسبعة بعد حجة ايس شاء \* اى بعد ايام التشريق \* فان فانت الثلاثة تعين الدم  
 فان يوقف قبل العمرة بطلت \* اى العمرة \* وقضيت ووجب دم الرض وسقط



دم القران والتمتع افضل من الافراد وهو ان يحرم بعمره من الميقات في اشهر الحج  
ويطوف ويسعى ويحلق او يقصر ويقطع التلبية في اول طوافه \* اى في اول طوافه  
للعمره \* ثم احرم بالحج يوم التروية وقبله افضل وحج كالمفرد \* الا انه يرمل في طواف  
الزيارة ويسعى بعده لانه اول طوافه للحج بخلاف المفرد لانه قد سعى مرة ولو كان  
هذا المتمع بعد ما احرم للحج طاف وسعى قبل ان يروح الى منالم يرمل في طواف  
الزيارة ولا يسعى بعده لانه قد اتى بذلك مرة \* وذبح ولم تنب الا ضحية منه وان  
عجز صام كالقران وجاز صوم الثلاثة بعد احرامها لا قبله وتأخيرها احب \* اعلم ان  
اشهر الحج وقت لصوم الثلاثة لكن بعد تحقق العيب وهو الاحرام وكذا في القران لكن  
التأخير افضل وهو ان يصوم ثلاثة متتابعة آخرها عرفة \* وان شاء السوق وهو افضل  
احرم وساق هديه وهو اولى من قوده وقلد البدنة وهو اولى من التجليل \* اى التجليل  
جائز لكن التقليد اولى منه ولا يدل هذا على انه يصير بالتجليل محرما فانه قد مر قبيل هذا  
الباب انه لا يصير بالتجليل محرما بل لا بد من التلبية او فعل يقوم مقامهما والتقليد  
\* وكراهة الاشعار وهو شق منامها من الايسر وهو الاشبه \* اى الاشبه بالصواب فان النبى عليه  
السلام قد طعن في جانب اليسار قصد اوفى جانب الايمن اتفاقا وابو حنيفة رح انما كراهة هذا  
الصنع لانه مثله وانما فعله النبى عليه السلام لان المشركين كانوا لا يمتنعون من تعرضه الا  
بهذا وقيل انما كراهة اشعار اهل زمانه لمبالغتهم فيه حتى يخلف منه السراية وقيل  
انما كراهة اثاره على التقليد \* واعتبر ولا يتحلل منها \* اى من العمره وهذا عند سوق  
الهدى اما ان لم يسق الهدى يتحلل من احرام العمره كما مر \* ثم احرم للحج  
كما مر \* اى يوم التروية وقبله افضل \* وحلق يوم النحر وحل من احراميه  
والمكى يفرد فقط \* اى لا قران له ولا تمتع \* ومن اعتمر بالسوق ثم عاد الى بلدته  
فقد الم ومع السوق تمتع \* اعلم ان التمتع هو الترفق باداء النسكين الصعيين

في سفر واحد من غير ان يلم باهله الماما صحيحا بينهما فالذي اعتمر بلا سوق الهدى  
 لما عاد الى بلده صح المامه فيبطل تمتعه فقوله فقد الم ذكر الملزوم وارا د اللازم وهو  
 بطلان التمتع اما اذا ساق الهدى لا يكون المامه صحيحا لانه لا يجوز له التحلل  
 فيكون موده واجبا فلا يكون المامه صحيحا فان اعا د واحرم بالحج كان متمتعا \*  
 فان طاف لها اقل من اربعة قبل اشهر الحج واتمها فيها وحج فقد تمتع ولو طاف اربعة  
 هنا لا \* اي لو طاف اربعة قبل اشهر الحج لا يكون متمتعا \* كوفي حل من عمرته  
 فيها \* اي في اشهر الحج \* وسكن بمكة او بصرة وحج فهو متمتع \* لان السفر الاول  
 لم ينته برجوعه الى البصرة فصا ركانه لم يخرج من الميقات \* ولو افسدها ورجع  
 من البصرة وقضاها وحج لا \* لان حكم السفر الاول لما بقى بالرجوع الى البصرة  
 فصا ركانه لم يخرج من مكة ولا تمتع للساكن بمكة \* الا اذا الم باهله ثم اتى بهما \*  
 لانه لما الم باهله ثم رجع واتى بالعمرة والحج كان هذا انشاء سفر لا انتهاء السفر الاول  
 بالامام فاجتمع نسكان في سفر واحد فيكون متمتعا \* واي افسداته بلادم \* اي من اعتمر  
 في اشهر الحج وحج من مامه فايهما افسد مضى فيه لانه لا يمكنه الخروج من مهدة  
 الاحرام الا بالافعال وسقط دم التمتع لانه لم يترفق باداء النسكين الصحيحين في سفر واحد

## باب الجنایات

ان طيب محرم مضوا او خضب راسه بحناء او ادهن \* اي امتعمل الدهن  
 في مضونم الادهان ان كان بزيت خالص او بخل خالص يجب الدم عند ابي حنيفة رح  
 ومندهما تجب الصدقة وعندا لشافعي رح ان امتعمله في الشعر يجب الدم وان  
 امتعمله في غيره فلا شيء عليه واما الدهن المطيب كدهن البنفسج ونحوه فيجب الدم اتفاقا  
 للطبيب \* او لبس مخيطا او منورا راسه يوما او خلق ربع راسه او محاجمه او احدى ابطيه



او عائنته او رقبته او قضا اظفار يديه او رجليه في مجلس واحد او يد او رجل او طاف للقدم  
 او للصدر جنباً او للفرض محدثاً او افاض من عرفات قبل الامام او ترك اقل سبع  
 الفرض \* اي ترك ثلثة اشواط او اقل من طواف الزيارة \* وبترك اكثره بقى محرماً حتى  
 يطوف \* اي ان ترك اربعة اشواط او اكثر بقى محرماً حتى يطوف \* او طواف الصدر  
 او اربعة منه او السعى او الوقوف بجمع او الرمي كله او في يوم واحد او الرمي الاول او اكثره \*  
 وهو رمي جمرة العقبة يوم النحر \* او حلق في حل لحيج او صمرة \* فان الحلق اختص بمن  
 وهو من الحرم \* لا في معتمر رجع من الحل ثم قصر \* اي ان خرج المعتمر من الحرم  
 قبل التحلل ثم عاد اليه وقصر لا شيء عليه وانما خص المعتمر لان الحاج ان خرج  
 من الحرم قبل التحلل ثم عاد الى الحرم يجب عليه الدم \* او قبل او لم يشهوه  
 انزل اولاً \* اعلم ان قوله او قبل ليس معطوفاً على قوله ثم قصر بل هو معطوف على  
 قوله او حلق في حل \* او اخر الحلق او طواف الفرض من ايام النحر او قدم نسكاً على آخر \*  
 كالحلق قبل الرمي او نحر القارن قبل الرمي او الحلق قبل الذبح \* فعليه دم \* هذا جواب  
 الشرط وهو قوله ان طيب محرّم مضوا \* فيجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه \*  
 دم للحلق قبل او انه ودم لتأخير الذبح من الحلق وعندهما دم واحد وهو الاول  
 فقط \* وان طيب اقل من مضوا وستر راسه او لبس محيطاً اقل من يوم او حلق اقل  
 من ربع راسه او قص اقل من خمسة اظفاره او خمسة متفرقة او طاف للقدم او للصدر  
 محدثاً او ترك ثلثة من سبع الصدر او احدي جمار الثلث \* وهي ما يلي مسجد  
 الخيف او ما يليه او العقبة في يوم بعد يوم النحر \* او حلق راس غيره تصدق بنصف  
 صاع من بروان طيب او حلق بعذر \* اي ان طيب مضوا او حلق ربع راسه \* ذبح  
 او تصدق بثلثة اصوع طعام على ستة ما كين او صام ثلثة ايام ووطؤه ولو ناسياً قبل وقوف  
 فرض يفسد حجه ويمضي ويذبح ويقضى ولم يفرقاً \* اي ليس عليه ان يفرقها في قضاء

ما أفسداه وعند مالك رح يغارقها إذا أخرجا من بينهما ومندز فرح إذا أحرما ومند الشافعي  
رح إذا بلغا المكان الذي واقعها فيه \* وبعد وقوفه لم يفسد وتجب بدنة وبعد الحلق شاة وفي  
 عمرته قبل طوافه أربعة أشواط مفسد لها المضي وفيه وقضي وبعد أربعين ولم يفسد \*  
 أي وطؤه في عمرته قبل أن يطوف أربعة أشواط مفسد للعمرة فيجب المضي فيها والذبح  
 والقضاء وبعد أربعين أشواط يجب به الذبح ولا تفسد به العمرة \* فان قتل محرم صيدا أو دلا عليه  
 قاتله بداء أو هودا \* أي سواء كان أول مرة أو لا \* سهرا أو عمدا عليه جزاءه ولو سبعا \* أي  
 ولو كان الصيد سبعا \* أو مسنا نسا أو حماما سرولا أو دوا مضطرا إلى أكله وجزاءه ما قومه  
 عدلان في مقتله أو أقرب مكان منه \* أي أن لم تكن له قيمة في مقتله يقوم في  
 أقرب مكان من مقتله نكون له فيه قيمة \* لكن في السبع لا يزيد على شاة ثم له أن  
 يشتري به هديا ويذبحه بمكة أو طعاما ويتصدق على كل مسكين نصف صاع من  
 برا أو صاعا من تمر أو من شعير لا أقل منه أو صام عن طعام كل مسكين يوما وإن فضل  
 من طعام مسكين تصدق به أو صام يوما \* هذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف رح  
 وأما عند محمد والشافعي رح فإن كان للصيد مثل صورة يجب ذلك ففي  
 الطيب والضبع شاة وفي الأرنب منق وفي البربوع جفرة وفي النعامة بدنة وفي الحمار  
 الوحش فقرة وفي الحمام شاة والمنمسك في هذا الباب قوله تعالى ومن قتله منكم  
 متعمدا فجزاءه مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة  
 أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما الح فمحمد والشافعي رح يحملان المثل على  
 المثل صورة بدليل تفسير المثل بالنعم ونحن نقول المثل صورة في الضمانات لم يعهد  
 في الشرع إلا وإن يراد به المثل صورة ومعنى في المثلثات أو معنى وهو القيمة في غير  
 المثلثات أما البقرة فلم تعهد مثل الحمار الوحش وكذا البدنة للنعامة وكذا البواقي  
 فقوله من النعم أي كائن من النعم فالمعنى أن الواجب جزاء مماثل لما قتله وهو القيمة



كائن من النعم بان يشتري بتلك القيمة بعض النعم ثم قوله يحكم به ذوا عدل يوزن هذا  
 المعنى فان التقويم يحتاج الى راي العدول ولولا التقويم اولا كيف بنيت الاختيار بين  
 النعم والكفارة والصيام وايضا لو لم يكن له نظير من النعم فعند محمد والشافعي ربح  
 يجب ما يجب مندابي حنيفة ربح اولا فيحمل المثل على القيمة ولا دلالة للآية على هذا  
 المعنى \* ويجب بجرحه وتنف شعرة وقطع مضوة ما نقص وبتنف ريشه وقطع  
 قوائمه وكسر بيضه وكسره وخروج فرخ ميت وذبح الحلال صيد الحرم وحلبه  
 وقطع حشيشه وشجره غير مملوك ولا منبت قيمته الا ما جف \* اي يجب بتنف  
 ريشه الى آخره قيمة ففي تنف الريش وقطع القوائم يجب قيمة الصيد لا خراجه  
 عن حيز الا متناع وفي كسر البيض يجب قيمة البيض وفي كسره مع خروج فرخ  
 ميت يجب قيمة الفرخ حيا وفي الحلب قيمة اللبن وقوله ولا منبت اي ليس  
 مما ينبت الناس ولم ينبت احد بل ينبت بنفسه فتح ان لم يكن مملوكا فعليه قيمته  
 الا ما جف وان كان مملوكا وقد قطعه غير المالك فعليه مع وجوب تلك القيمة قيمة  
 اخرى للمالك سواء جف اولا وانما قلنا انه ليس مما ينبت الناس ولم ينبت احد حتى  
 لو كان مما ينبت الناس مادة فلا شيء عليه سواء انبت انسان او لادن كونه مما ينبت الناس  
 اقيم مقام الانبات فيسير الان مراماته في كل شجرة متعذرة فاذا اقيم مقام الانبات والانبات  
 مسبب للمالك فلا يتعلق به حرمة الحرم وان كان مما لا ينبت الناس مادة فان انبت  
 انسان فلا شيء عليه لما ذكرناه وان لم ينبت انسان ففيه القيمة فعلم من هذا ان  
 الاقسام اربعة ولا قيمة الا في قسم واحد وعلم ايضا ان التقيد بعدم الانبات ذكر لا فائدة  
 ففي الحكم مما عداه كما ذكرنا لكن التقيد بعدم المملوكية لم يذكر لا فائدة هذا المعنى  
 ان في صورة وجوب القيمة لو كان مملوكا فتلك القيمة واجبة مع انه يجب قيمة  
 اخرى بل ليفيد ان هذا الضمان واجب لا غير بسبب تعلق حرمة الحرم \* ولا صوم

في الأربعة \* أي لا صوم في ذبح الحلال صيد الحرم وحلبه وقطع حشيشه وشجره \*  
ولا يرمى الحشيش ولا يقطع إلا الأذن خرو بقتل قملة أو جرادة صدقة وإن قلت ولا شيء  
بقتل غراب وحذاء وعقرب وحية وفأرة وكلاب مقور وبعض وبرغوث وقرادة  
وسلحفات وسبع صائل وله ذبح الشاة والبقر والبعير والدجاج والبط الأهلى واكل  
ما جهاده حلال وذبحه بلا دلالة محرم وامره به ومن دخل الحرم بصيد ارسله ورد  
بيعه أن بقى \* أي رد البيع الذي أتى به بعد دخوله في الحرم أن بقى الصيد  
في يد المشتري \* والاجزى كبيع المحرم صيده \* أي رد بيعه أن بقى الصيد في  
يد المشتري والاجزى سواء بامره من محرم أو حلال \* لا صيد في بيته أو في قصص معه  
أن أحرم \* أي أن أحرم وفي بيته أو قصصه صيد ليس عليه أن يرسله لأن الأحرام لا ينافي  
مالكية الصيد ومحافظة بخلاف من دخل الحرم بصيد فان الصيد صار صيد الحرم فيجب  
ترك التعرض له \* ومن ارسل صيداً في يد محرم أخوان اخذه حلالاً ضمن والأفلاان قتل  
محرم صيد مثله فكل يجزى ورجع أخذه على قاتله وما به دم على المفرد فعلى القارن به دمان \*  
دم لحيته ودم لعمرته \* إلا بجواز الوقت غير محرم \* المراد بالوقت الميقات لأن الواجب  
عليه عند الميقات أحرام واحد \* ويثنى جزاء صيد قتله محرمان وانحد لو قتل صيد الحرم  
حلالاً \* فان ذلك جزاء الفعل والفعل متعدد وجزاء صيد الحرم جزاء المحل  
والمحل واحد \* باع المحرم صيداً أو شراء بطل ولو ذبحه حرم ولو اكل منه غرم قيمة  
ما اكل لا محرم لم يذبحه \* أي لو اكل محرم آخر لم يغرم \* ولدت ظبية أخرجت من  
الحرم وما تأخرهما \* أي الظبية والولد \* وإن أدى جزاء هاتم ولدت لم يجزه \* أي  
لم يضمن للولد \* إذا قى يريد الحج أو العمرة وجاوز وقته \* أي ميقاته \* ثم أحرم  
لزمه دم \* إنما قال يريد الحج أو العمرة حتى لو لم يرد شيئاً منهما لا يجب عليه  
شيء لمجاوزة الميقات وقوله ثم أحرم لا احتياج إلى هذا القيد فإنه لو لم يحرم يجزيه



عليه الدم ايضا فحق الكلام ان يقول جاوز وقته لزومه دم ويمكن ان يجاب عنه بأنه  
انما ذكر قوله ثم احرم ليعلم ان هذا الدم لا يسقط بهذا الاحرام بخلاف ما اذا عاد  
الى الميقات فاحرم فانه يسقط الدم حينئذ لانه تدارك حق الميقات ثم قوله \* فان عاد  
فاحرم \* معناه انه لو لم يحرم من الميقات فعاد الى الميقات فاحرم فانه يسقط الدم اتفاقا \*  
او محرما لم يشرع في نسك ولبى سقط دمه والا فلا \* اى ان احرم بعد المجاوزة  
ثم عاد الى الميقات قبل ان يشرع في نسك ملبيا سقط الدم عندنا خلافا لفرج فانه  
لا يسقط الدم عنده وانما قال لم يشرع في نسك حتى لو احرم وشرع في نسك ثم  
عاد الى الميقات ملبيا لا يسقط الدم اجما ما وانما قال ولبى احترازا من قولهما  
فان العود الى الميقات محرما كاف لسقوط الدم عندهما واما عند ابي حنيفة رح  
فلا بد من ان يعود محرما ملبيا \* كمكى يريد الحج ومنتمتع فرغ من عمرته وخرجا  
من الحرم واحرما \* تشبيه بالمسئلة المتقدمة في لزوم الدم فان احرام المكي  
من الحرم والمنتمتع بالعمرة لما دخل مكة واتى بالعمرة صار مكيّا واحرامه من  
الحرم فيجب عليهما دم لمجاوزه الميقات بلا احرام \* فان دخل كوفي في البستان  
لحاجته فله دخول مكة غير محرم ووقته البستان كالبستاني \* بستان بنى عامر  
موضع داخل الميقات خارج الحرم فاذا دخله لحاجة لا يجب عليه الاحرام  
لكونه غير واجب التعظيم فاذا دخله التحق باهله ويجوز لاهله دخول مكة غير  
محرم لكن ان اراد الحج فوقته البستان اى جميع الحل الذي بين البستان  
والحرم كالبستاني \* ولا شيء عليهما \* اى على البستاني وعلى من دخله \* ان احرمنا  
من الحل ووفقا بعرفة \* لانهما احراما من ميقاتيهما \* ومن دخل مكة بلا احرام  
لزومه او عمرة وصح منه لو حج مما عليه في عامه ذلك لا بعده ومن جاوز  
وقته فاحرم بعمرة وافعد ما مضى فيها وقضى ولا دم عليه لترك الوقت \* فانه

يُصِيرُ قَاضِيًا حَقَّ الْمِيقَاتِ بِالْأَحْرَامِ مِنْهُ فِي الْقَضَاءِ \* مَكِّي طَافَ لِعِمْرَتِهِ شَوَاطِفًا حَرَّمَ  
بِالْحَجِّ رَفْضَهُ وَعَلَيْهِ دَمٌ وَحَجٌّ وَعِمْرَةٌ \* الدَّمُ لِأَجْلِ الرِّفْضِ وَالْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ لِأَنَّهُ  
فَائِتُ الْحَجِّ وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ رَجٌّ وَأَمَّا مَنْدَهُمَا يَرْفُضُ الْعِمْرَةَ وَأَنَّمَا قَالَ طَافَ  
شَوَاطِفًا لِأَنَّهُ لَوْ طَافَ أَرْبَعَةَ أَشْوَاطٍ يَرْفُضُ أَحْرَامَ الْحَجِّ اتِّفَاقًا \* فَلَوْ أَنَّ مَهْمَا صَحَّ وَذَبَحَ \*  
لَأَنَّهُ أَتَى بِأَفْعَالِهِمَا لَكِنَّهُ مَنُهِى عَنْهُ وَالنَّهْيُ مِنَ الْأَفْعَالِ الشَّرْعِيَّةِ يَحْتَقِقُ الْمَشْرُوعِيَّةَ  
لَكِنْ يَجِبُ دَمٌ لِلنَّقْصَانِ \* وَمَنْ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَحَجَّ ثُمَّ أَحْرَمَ يَوْمَ النُّحْرِ بِأَخْرَافٍ  
حَلَقَ لِلأَوَّلِ لَزِمَهُ الْآخِرُ بِلَادَمٍ وَالْأَفْعَالُ مَعَ دَمٍ فَصَرَّاحًا \* أَيْ أَنَّ أَحْرَمَ بِالْحَجِّ وَحَجَّ  
ثُمَّ أَحْرَمَ يَوْمَ النُّحْرِ بِحُجَّةٍ أُخْرَى فِي الْعَامِ الْقَابِلِ فَإِنْ حَلَقَ لِلأَوَّلِ قَبْلَ هَذَا الْأَحْرَامِ  
لَزِمَهُ الْآخِرُ بِلَادَمٍ وَإِنْ لَمْ يَحْلُقْ أَزِمَهُ الْآخِرُ مَعَ دَمٍ \* وَمَنْ أَتَى بِعِمْرَةٍ إِلَّا يَحْلُقَ فَاحْرَمَ  
بِأُخْرَى ذَبَحَ \* لِأَنَّهُ جُمِعَ بَيْنَ أَحْرَامِي الْعِمْرَةِ وَهُوَ مَكْرُوهٌ فَلَزِمَهُ الدَّمُ \* أَفَاقِي  
أَحْرَمَ بِهِ ثُمَّ بَهَا لَزِمَ \* لِأَنَّ الْجُمُعَ بَيْنَهُمَا مَشْرُوعٌ لِلأَفَاقِي كَالْفَرَانِ \* وَتَبْطُلُ هِيَ  
بِالْوُقُوفِ قَبْلَ أَفْعَالِهَا لَا بِالتَّوَجُّهِ \* أَيْ بِالتَّوَجُّهِ إِلَى عِرْفَاتٍ \* فَإِنْ طَافَ لَهُ ثُمَّ  
أَحْرَمَ بِهَا فَمَضَى عَلَيْهِمَا ذَبَحَ \* لِأَنَّهُ أَتَى بِأَفْعَالِ الْعِمْرَةِ عَلَى أَفْعَالِ الْحَجِّ \* وَنَدَبَ  
رَفْضُهَا فَإِنْ رَفَضَ قَضَى وَارَاقَ وَإِنْ حَجَّ فَاهْلُ بِعِمْرَةٍ يَوْمَ النُّحْرِ أَوْ فِي ثَلَاثَةِ نَلْبِهِ لَزِمَهُ  
وَرَفَضَتْ وَقَضِيَتْ مَعَ دَمٍ \* إِنَّمَا لَزِمَتْهُ لِأَنَّ الْجُمُعَ بَيْنَ أَحْرَامِي الْحَجِّ وَالْعِمْرَةِ  
صَحِيحٌ \* وَإِنْ مَضَى عَلَيْهِمَا صَحَّ وَتَجِبَ دَمٌ فَائِتُ الْحَجِّ أَهْلُ بَيْتِهِ أَوْ بِهَا رَفَضَ وَقَضَى  
وَذَبَحَ \* أَيْ فَائِتُ الْحَجِّ إِذَا أَحْرَمَ بِحَجٍّ أَوْ عِمْرَةٍ يَجِبُ أَنْ يَرْفُضَ الْأَحْرَامَ وَيَنْحَلِلَ  
بِأَفْعَالِ الْعِمْرَةِ لِأَنَّ فَائِتُ الْحَجِّ يَجِبُ عَلَيْهِ هَذَانِ يَقْضَى مَا أَحْرَمَ بِهِ لِصِحَّةِ الشَّرْعِ  
وَيَذْبَحُ وَأَنَّمَا يَرْفُضُ أَحْرَامَ الْحَجِّ لِأَنَّهُ يَصِيرُ جَامِعًا بَيْنَ أَحْرَامِي الْحَجِّ فَيَرْفُضُ  
الثَّانِي وَأَنَّمَا يَرْفُضُ أَحْرَامَ الْعِمْرَةِ لِأَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ عِمْرَةٌ لِفَوَاتِ الْحَجِّ فَيَصِيرُ بِالْأَحْرَامِ  
جَامِعًا بَيْنَ الْعِمْرَتَيْنِ فَيَرْفُضُ الثَّانِيَةَ وَأَنَّمَا تَجِبُ عَلَيْهِ دَمٌ لِلنَّحْلِ قَبْلَ أَوَّلِهِ بِالرَّفْضِ \*



## باب الأحصار

أن أحصر المحرم بعدوا ومرض بعث المفرد ما والقارن دمين وعين يوما  
 يذبح فيه ولو قبل يوم النحر \* هذا عند أبي حنيفة رح وأما عندهما فإن كان محصرا  
 بالعمرة فكذا وإن كان محصرا بالحج لا يجوز الذبح إلا في يوم النحر \* وفي حل لا  
 وبذبحه يحل قبل حلق وتقصير وعليه أن حل من حج حج وعمرة ومن عمرة عمرة  
 ومن قرآن خجة ومرتبان وإذا زال أحصاره وأمكنه أدراك الهدى والحج  
 توجه ومع أحدهما فقط أنه أن يحل \* هذا عند أبي حنيفة رح فإنه يمكن أدراك  
 الحج بدون أدراك الهدى إذ منتهى يجوز الذبح قبل يوم النحر وأما عندهما  
 فيعتبر أدراك الهدى والحج لأن الذبح لا يجوز إلا في يوم النحر فكل من أدرك الحج  
 أدرك الهدى \* ومنعه من ركني الحج بمكة أحصار وعن أحدهما لا ومن مجزأ حج  
 صح ويقع منه أن دام عجزه إلى موته ونوى الحج عنه ومن حج من أمر به وقعه منه  
 وضمن ماله ما لا يجعله من أحدهما وله ذاك أن حج من أبويه \* أي منبرع يجعل  
 ثوابه عنهما \* ودم الأحصار على الأمر في ماله ميتا ودم القران والجناية على الحاج \*  
 أي أن أمر غيره أن يقرن منه فدم القران على المأمور \* وضمن النفقة أن جامع قبل  
 وقوفه لا بعده فإن مات في الطريق يحج من منزل أمره بثلاث ما بقي لا من حيث  
 مات \* أي إذا وصى أن يحج عنه فاحجوا عنه ثمان في الطريق فعند أبي حنيفة رح  
 يحج عنه بثلاث ما بقي فإن قصمت الوصي وعزله المال لا يصح إلا بالتسليم  
 إلى الوجه الذي عينه الوصي وأم يسلم إلى ذلك الوجه لأن ذلك المال قد ضاع  
 فينفذ وصيته من ثلث ما بقي وعند أبي يوسف رح ينفذ من ثلث الكل وعند  
 محمد رح أن بقي شيء مما دفع إلى الأول يحج به وإن لم يبق بطلت الوصية \*

الهدى من ابل وضم وبقر ولا يجب تعريفه \* اى الذهاب به الى مرفات وقيل  
المراد الاعلام كالتقليد \* ولم يجز فيه الاجازة التضحية وجاز الغنى في كل شيء  
الا في طواف فرض جنبا ووطؤه بعد الوقوف واكل من هدى تطوع ومنعة وقران  
فحسب وتعين يوم النحر لذبح الاخيرين وغيرهما متى شاء كما تعين الحرم  
للكل لا فقير له صدقة \* اى لا يتعين فقير الحرم لصدقة \* وتصدق بجله وخطاه  
وام يعط اجرة الجزار عنه ولا يركب الا ضرورة ولا يحلب لبنه ويقطعه بنضح ضرعه  
بماء بارد وما عطب او تعيب بفاحش \* اى ذهب اكثر من ثلث ذنبه او اذنه  
او مينه \* ففى واجبه ابدله والمعيب له وفى نغله لا شيء عليه وبحر بدنة النفل ان  
عطبت فى الطريق وصبغ نعلها بدمها وضرب به صفحة سناها لياكل منه الفقير  
لا الغنى ان شهدوا بوقومهم بعد وقته لا تقبل \* اى اذا وقف الناس وشهد قوم  
انهم وقفوا بعد يوم عرفة لا تقبل شهادتهم لان التدارك غير ممكن فيقع بين  
الناس فتنة كما اذا شهدوا عشية يوم يعتقد الناس انه يوم التروية برؤية  
الهلال فى ليلة يصير هذا اليوم باعتبارها يوم عرفة فانه لا تقبل الشهادة  
لان اجتماع الناس فى هذه الليلة متعذر ففى قبول الشهادة وقوم الفتنة \*  
وقبل وقته قبلت \* لفظ الهداية اعتبارا بما اذا وقفوا يوم التروية وقد كتب  
فى الحواشى شهد قوم ان الناس وقفوا يوم التروية اقول صورة هذه المسئلة  
مشكلة لان هذه الشهادة لا تكون الا بان الهلال ثم ير ليلة كذا او ليلة يوم الاثنين  
بل رأى ليلة بعده وكان شهر ذى القعدة تاما ومثل هذه الشهادة لا تقبل لاحتمال  
كون ذى القعدة تسعة وعشرين وصورة المسئلة ان الناس وقفوا ثم علموا بعد  
الوقوف انهم خلطوا فى الحساب وكان الوقوف يوم التروية فان علم هذا المغنى  
قبل الوقت بحيث يمكن التدارك فالامام يامر الناس بالوقوف وان علم ذاك



في وقت لا يمكن تداركه فبناء على الدليل الاول وهو تعذرا مكان التدارك ينبغي  
 ان لا يعتبر هذا المعنى ويقال قد تم حج الناس أما بناء على الدليل الثاني وهو ان  
جواز المقدم لا نظيره لا يصح الحج \* رمى في اليوم الثاني الا الاولى فان رمى  
 الكل فحسن وجاز الاولى وحدها \* اى ان رمى في اليوم الثاني الجمرة الوسطى  
 والثالثة ولم يرم الاولى فعند القضاء ان رمى الكل حسن وان قضى الاولى  
 وحدها جاز \* نذر حجا مشيا مشى حتى يطوف الفرض \* اى بعد طواف الزيارة  
 جاز له ان يركب \* اشترى جارية محرمة بالاذن له ان يحللها بقص شعرا وقلم  
 ظفر ثم يجمع وهو اولى من ان يحلل بجماع \* نقوله بالاذن متعلق بقوله  
 محرمة اى احرمت باذن المالك حتى لو احرمت بلاذنه فلا اعتبار له \*

## كتاب النكاح

هو عقد موضوع لملك المنعة اى حل امتناع الرجل من المرأة فالعقد هو ربط  
 اجزاء التصرف اى الايجاب والقبول شرعا لكن هنا اريد بالعقد الحاصل  
 بالمصدور هو الارتباط لكن النكاح هو الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط  
 وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر الايجاب والقبول اركان عقد النكاح لامورا  
 خارجية كالشروط ونحوها وقد ذكرت في شرح التنقيح في فصل النهى النكاح  
 كالبيع فان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين حسا يرتبطان ارتباطا  
 حكما فيحصل معنى شرعى يكون ملك المشتري اثر له فذلك المعنى هو البيع فالمراد  
 بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط الشرعى لان  
 البيع هو مجرد ذلك المعنى الشرعى والايجاب والقبول آلة له كما توهم البعض  
 لان كونهما اركاناً ينافى ذلك فلا شك ان له مالا اربعا فالعلة الفا ملبية هو المنع قدان  
 والمادية الايجاب والقبول والصورية هو الارتباط المذكور الذى يعتبر الشرع

وجوده والغائية المصالح المتعلقة بالنكاح وانما قلنا عقد موضوع لان البيع والهبة ونحوهما يثبت به ملك المنفعة لكن غير موضوع له فلماذا يصح البيع ونحوه في محل لا يحل الاستمتاع فيه بخلاف النكاح \* هو ينقذ بايجاب وقبول لفظهما ماض كزوجت وتزوجت او ماض ومستقبل كزوجني فقال زوجت وان لم يعلم ما معناه \* الانعقاد هو الارتباط الشرعي المذكور والمراد بالمستقبل الامر وقوله زوجني حذف مفعوله نحو وزوجني بنتك او نفسك واعلم ان زوجني ليس في الحقيقة ايجابا بل هو توكيل ثم قوله زوجت ايجاب وقبول فان الواحد يتولى طرفي النكاح بخلاف البيع فانه اذا قال بعني هذا الشيء فقال بعث لا ينقذ البيع الا ان يقول الآخر اشتريت فان الواحد لا يتولى طرفي البيع وذلك لان حقوق العقد ترجع الى العاقد في باب البيع واما في النكاح فحقوقه ترجع الى الزوج والزوجة لا الى العاقد فان العاقدان كان غيرهما فهو غير محض \* وقولهما داد وپذيرفت بلاميم بعد دادى وپذيرفتى \* اى اذا قيل للمرأة خويشتن را بزن بفان دادى فقلت داد ثم قيل للآخر بپذيرفتى فقال بپذيرفت بحدف الميم يصح النكاح \* كبيع وشراء \* اى اذا قيل للبائع فروختى فقال فروخت ثم قيل للمشتري خریدی فقال خرید يصح البيع \* لا بقولهما عندا الشهود مازن وشوئيم ويصح بلفظ نكاح وتزويج وهبة وتمليك وصدقة وبيع وشراء لا بلفظ الاجارة والاعارة والوصية \* لفظ المختصر هذا ويصح بلفظ نكاح وتزويج وما وضع لتمليك العين حالا هذا هو الضابط فلا يصح بلفظ الاجارة والاعارة لانهما لم يوضعا لتمليك العين ولا بلفظ الوصية لانها وضعت لتمليك العين لافي الحال فاللفظ الذى وضع لتمليك العين حالا اذا اطلق وتكون القرينة الدالة على ان الموضوع له غير مراد بان تكون الزوجة جرة ثبت المعنى المجازى وهو ملك المنفعة فان ملك العين بسبب ملك المنفعة



فيكون اطلاق لفظ السبب على المسبب وعند الشافعي رح لا ينعقد بهذه الالفاظ  
 وانعقاده بلفظ الهبة مختص بالنبي م لقوله تعالى خالصه لك من دون المؤمنين  
 ولنا قوله تعالى ان وهبت نفسها للنبي الآية مجاز والمجاز لا يختص بحضرة الرسالة  
 وقوله تعالى خالصه لك في عدم وجوب المهر واحللنا من خالصه لك اي  
 لا يميل لاحد نكاحين \* و شرط سماع كل واحد منهما لفظ الآخر وحضور حريين او  
 حريتين \* خلافا للشافعي رح اذ عندنا لا يصح الا بشهادة الرجال \* مكلفين  
 مسلمين سامعين معا لفظهما فلا يصح ان سمع متفرقين \* كما اذا نكح بحضور واحد  
 ثم قاب مو وحضر آخر فاعاد بحضوره \* وصح عندنا مقبين او محد ودين في  
 خذف ومندا عميين وابني الزوجين او ابني احدهما لكن لا يظهر بهما ان ادعى  
 القريب \* اي اذا نكح بحضور ابني الزوج فان ادعى هولم تقبل شهادة  
 ابنيه له اما اذا دعت المرأة تقبل شهادتهما لها وان نكح عند ابني الزوجة فان  
 ادعت لا تقبل شهادتهما لها وان ادعى الزوج تقبل \* كما صح نكاح مسلم ذمية  
 عند ذميين ولم يظهر بهما ان جحد \* فان شهادة الكافر على المسلم لا تقبل وان ادعى  
 المسلم تقبل له \* امر آخر ان ينكم صغيرته فكم عند فردان حضرا ابوها صح  
 والا فلا \* فان الاب اذا كان حاضرا ينتقل عبارة الوكيل الى الاب فصار كان الاب ما قد  
 والوكيل مع ذلك الفرد شاهدان \* كاب ينكم بالغة عند فردان حضرت صح \*  
 فصار كان البالغة ما قد والاب وذلك الفرد شاهدان وعبارة المختصر هذا والوكيل  
 شاهدان حضرموكة كالولي ان حضرت موليته بالغة \* وحرم على المرأة اصله وفرمه  
 واخته وبنتها وبنت اخيه وعمته وخالته وبنت زوجته ان وطئت وام زوجته وان  
 لم توطأ وزوجة اصله وفرمه \* لفظ المختصر هذا وحرم اصله وفرمه وفرع اصله القريب  
 وصاحبته اصله البعيد فالاصل القريب الاب والام وفرعهما الاخوة والاخوات

وبنات الاخوة والاخوات وان سفلت فيحرم جميع هؤلاء والاصل البعيد الاجداد  
والجدات فتحرم بنات هؤلاء الصبيحة اى العمات والحالات لاب وام اولاب  
اولام وكذا عمات الاب والام وعمات الجد والجدة لكن بنات هؤلاء ان لم تكن  
صلبية لا تحرم كبنات العم والعمة وبنات الخال والخالة \* وكل هذه رضاما \*  
هذا يشمل عدة اقسام كبنات الاخت مثلا تشمل البنت الرضامية للاخت النسبية  
والبنت النسبية للاخت الرضامية والبنت الرضامية للاخت الرضامية \* وفرع  
مزنية ومسمومة وماسة ومنظورة الى فرجها الداخل بشهوة واصلهن \* اما  
بشهوة عند البعض ان يشتهي بقلبه ويتلذذ به ففي النساء لا يكون الا هذا واما في  
الرجال فعند البعض ان ينتشر آله او يزداد انتشارا هو الصحيح \* ومادون تسع سنين  
ليست بمشتهاة وبه يفتى \* اعلم ان بنت تسع سنين او اكثر قد تكون مشتهاة وقد  
لا تكون وهذا يختلف بعظم الجثة وصغرها اما قبل ان تبلغ تسع سنين فالفتوى على  
انها ليست بمشتهاة \* والجمع بين الاختين نكاحا وعدة ولو من طلاق بائن ووطأ املك  
يمين وبين امرأتين ايتهما فرضت ذكر الم تحل له الاخرى \* عبارة المختصر  
هذا ويحرم نكاح امرأة وعدتها نكاح امرأة اخرى ايتهما فرضت ذكر الم تحل له  
الاخرى ووطئها ملكا وكذا وطؤها ملكا ووطأ الاخرى نكاحا وملكالا نكاحها فان  
نكحها لا يبطأ واحدة حتى يحرم الاخرى اى كون المرأة في نكاح رجل او في مدته  
ولو من طلاق بائن يحرم نكاح امرأة ايتهما فرضت ذكر الم تحل له الاخرى و  
ايضا يحرم وطأ هذه المرأة بملك يمين واما وطؤ احدى بملك يمين فيحرم  
وطأ الاخرى نكاحا وملك يمين لكن لا يحرم نكاحها حتى اذا نكحها لا يبطأ واحدة  
منهما حتى يحرم عليه الاخرى وهذا معنى ما قال المصنف رح \* فان تزوج اخية  
بامه ووطئها لا يبطأ واحدة منهما حتى يحرم احدى بملك يمين \* اما بازالة الملك من كلها



لو بعضها او بالتزويج \* وان تزوجها بعقدين ونسي الاولى فرق بينهما ولهما نصف  
 المهر لان النكاح الاخير باطل غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد فارق  
 الاولى قبل الوطى فيجب نصف المهر ولا يدري لمن هو فينصف بينهما وانما قال  
 بعقدين حتى لو تزوجها بعقد واحد بطل نكاحهما فلا يجب شي من المهر لا بين  
 امرأة وبنت زوجها لانهما \* لان بنت الزوج لو فرضت ذكرا كان ابن الزوج وهو  
 حرام اما المرأة الاخرى لو فرضت ذكرا لا تحرم عليه ملك المرأة \* وصح نكاح  
 الكتابية والصابية المومنة بنبي المقرة بكتاب لا ما بدء كواكب لا كتاب لها \* اعلم  
 ان نكاح الصابية يحل عند ابي حنيفة رح لا عندهما فقبل هذا الخلاف بناء على  
 تفسير الصابي فابو حنيفة رح زعم ان الصابي من اهل الكتاب فان كان كذلك  
 يجوز نكاح الصابية وهما زعمانه من عبدة الكواكب ولا كتاب لهم فلو كان كذلك  
 لا يحل نكاحها ثم مطف على نكاح الكتابية قوله \* ونكاح المحرم والمحرمة والامة  
 المسلمة والكتابية \* وفيه خلاف الشافعي رح بناء على ان التخصيص بالوصف  
 يوجب نفى الحكم مما عداه منده لا عندنا فقوله تعالى من فتيا تكمل الامومات ينفي  
 جواز نكاح الكتابية منده \* ولو مع طول الحرية \* المراد بطول الحرية القدرة على نكاحها  
 بان يكون له مهر الحرية ونفقتها وفيه خلاف الشافعي رح بناء على ان التعليق بالشرط  
 يوجب عدم منده عدم الشرط فقوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا دل على انه  
 لو كان له طول الحرية لم يجوز نكاح الامة اما عندنا فهو ساكت من هذا الحكم فبقي  
 الحكم على تقدير طول الحرية على الحل الاصلى وكذا في الامة الكتابية \* والحرية  
 على الامة واربع من حرائر واما فقط وللعبد نصفها وحل من زنا ولا توطأ حتى  
 تضع حملها ومنوطوءة سيدها وزان \* اي يجوز نكاح امة وطئها سيدها ولا يجب  
 على الزوج الاستبراء وكذا نكاح من وطئها رجل بالزنا ولا يجب على الزوج الاستبراء \*

ومن سميت الى محرمة \* اى اذ تزوج امرأتين بعد واحد واحد بهما محرمة عليه  
صم نكاح الاخرى \* لانكاح امته وسيدته والمجوسية والوثنية وخامسة في مدة رابعة \*  
هذا للحر واما للعبد فلا يجوز الثالثة في مدة الثانية \* وامة على حرة او في مدتها وحامل  
من مبي وحامل ثبت نسب حملها ولو هي ام ولد حملت من مبيها \* تزوج مسبية  
حامل لا يجوز النكاح لان حملها ثابت النسب وانما افردا بالذكر وان كانت داخلة  
تحت قوله وحامل ثبت نسب حملها لانه قد يشبه ان ولدا ثابت النسب ام لا  
فلا يعلم حكم نكاحها فافردا بالذكر وقوله ولو هي ام ولد انما قال كذلك ومثل هذا الكلام  
يستعمل في مقام يحتاج الى المبالغة لان الحامل التى ثبت نسب حملها اما منكوحة  
او مستولدة والمنكوحة هي الفراش القوي فلذنع توهم اختصاص هذا الحكم  
بالفراش القوي قال بطل نكاح حامل ثبت نسب حملها وان كان الفراش غير  
قوي وايضا قد ذكر ان نكاح موطوءة السيد صحيح فهذا المعنى اوهم صحة نكاح  
الحامل من السيد فانها موطوءة السيد فقال بطل نكاح حامل ثبت نسب حملها  
وان كانت هذه الحامل موطوءة السيد فان هذا المعنى يوجب صحة النكاح نعم  
ذلك بطل نكاحها باعتبار ثبوت نسب حملها \* ونكاح المنعة والموقت \* صورة  
المنعة ان يقول اتمتع بك كذا مدة بكذا من المال وصورة الموقت ان يقول  
تزوجتك بكذا الى شهر او عشرة ايام \*

## باب الولي والكفو

نفذ نكاح حرة مكنته ولو من غير كفو بلا ولي وله الامتناع هنا \* اى للولي  
الامتناع في غير الكفو \* وزوى الحسن من لبي حنيفة رح مدم جوازة \* اى  
مدم جواز النكاح من غير كفو \* وعليه فتوى ناصيخان \* اعلم ان الحرة العاقلة



البالغة ان ازوجت نفسها فعند ابي حنيفة و ابي يوسف رح ينعتقدون في رواية عن  
 ابي يوسف رح لا ينعتقد الا بولي وعند محمد رح ينعتقد موقوفا على اجازة الولي  
 وعند مالك والشافعي رح لا ينعتقد بعقارة النساء واما مسألة الكفو ففي ظاهر الرواية  
 النكاح من غير كفو ينعتقد لكن للولي الاعتراض ان شاء فسخ وان شاء اجاز وفي  
 رواية الحسن من ابي حنيفة رح لا ينعتقد \* ولا يجبر ولي بالغة ولو بكر \* اعلم ان  
 ولاية الاجبار ثابتة على الصغيرة دون البالغة وعند الشافعي رح ثابتة على البكر  
 دون الثيب فالبكر الصغيرة تجبر اتفاقا فالالثيب البالغة اتفاقا والبكر البالغة  
 لا تجبر عندنا وتجب عند \* والثيب الصغيرة تجبر عندنا لا عند \* ثم عندنا كل ولي فله  
 ولاية الاجبار وعند الشافعي رح الولي المجبر ليس الا الاب والجد \* وصمتها  
 وضحكها وبكاؤها بلا صوت اذن ومعه رد حين استيذانه او بعد بلوغ الخبر اليها  
 بشرط تسمية الزوج لا المهر فيهما هو الصحيح \* الضمير في صمتها راجع الى البكر  
 البالغة فان ائتمن بها الولي فسكت او ضحكت كان رضا واذا بلغ اليها خبر نكاحها  
 فسكت فهو رضا لكن بشرط تسمية الزوج حتى لو لم يذكر الزوج فسكوته لا يكون  
 رضا ولا يشترط ذكر المهر \* ولو استاذنها غير ولي اقرب فرضاها بالقول كالثيب \* اى  
 لو استاذنها الاجنبي او ولي بعيد فالرضا لا يكون الا بالقول كما في الثيب \*  
 والزائل بكارتها بوثبة او حيض او جراحة او تعيس اوزنا بكر حكما \* اى لها حكم  
 البكر في ان سكوتها رضا \* وقولها ردت اولى من قوله سكنت \* اى قال الزوج  
 للبكر البالغة بلغك خبر النكاح فسكت وقالت لا بل ردت فالقول قولها \* وتقبل  
 بينته على سكوتها ولا تحلف هي ان لم يقم البينة \* وهذا عند ابي حنيفة رح بناء على  
 انه لا يحلف في النكاح \* والولي انكاح الصغير والصغيرة ولو ثيبا \* هذا احتراز عن  
 قول الشافعي رح كما عر \* ثم ان زوجهما الاب او الجد لازم وفي غيرهما فيه ، الصغيران

حين بلغا وعلما بالنكاح بعده \* اى ان كانا عالمين بالنكاح فلهما الفسخ عند البلوغ  
 فان لم يكونا عالمين فلهما الفسخ حين علما بعد البلوغ وفيه خلاف الشافعي رح  
 فان تزويج غير الاب والجد قبل البلوغ لا يصح عنده لما ذكرنا ان الولى المجرى عنده  
 ليس الا الاب والجد \* وسكوت البكر رضا هنا \* اى عند البلوغ او العلم بالنكاح  
 بعد البلوغ \* ولا يمتد خيارها الى آخر المجلس وان جهلت به \* اى بالخيار فان  
 البكر اذا سكنت بعد البلوغ او العلم بناء على انها لم تعلم ان لها الخيار يبطل خيارها فان  
 سكوتها رضا ولا تعذر بالجهل والجهل ليس بعذر في حقها \* بخلاف المعتقة \* اى  
 اذا اصبحت الامة ولها زوج ثبت لها الخيار فان لم تعلم ان لها الخيار فجهلها عذر  
 لانها لم تتفرغ للتعلم بخلاف الحرائر فان طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة  
 وبا لتقصير لا تعذر فان قيل كلامنا في البكر حال بلوغها وهي قبل البلوغ غير  
 مكلفة بالشرائع قلنا اذا راقق الصبي والصبيبة فاما ان يجب عليهما تعلم الايمان  
 واحكامه او يجب على وليهما التعليم ولا ينبغي ان يترك احدى قال النبي ص مروا  
 صبيا نكم بالصلوة اذا بلغوا مبعوا واضربوهم اذا بلغوا عشرة \* وخيار الغلام والثيب  
 لا يبطل بلا رضا صريحا او دلالة \* الصريح ان يقول رضيت والدلالة ان يفعل  
 ما يدل على الرضاء كالقبلة واللمس واعطاء الغلام المهر وقبول الثيب المهر \*  
 ولا بقيا مهما من المجلس وشرط القضاء لفسخ من بلغ لا من عتقت \* فان في الاول  
 الزام الضرر على الزوج بخلاف فسخ المعتقة فانه منع زيادة الملك للزوج عليها  
 فان اعتبار الطلاق عندنا بالنساء فان اصبحت صارا ملكا عليها بثلاث تطليقات بعد  
 ما كان بتطليقتين ويكون الفسخ امتنا ما من هذا فلا يحتاج الى قضاء القاضي \*  
 وان مات احد هما قبل التفريق بلغ اولاورثه الآخر \* لصحة النكاح بينهما \* والولى  
 العصبة \* المراد العصبة بنفسه اى ذكر يتصل بالميت بلا توسط انثى اما العصبة بالغير



كالبنات اذا صارن عصبة بالابن فلا ولاية لها على امها المجنونة وكذا العصبة مع الغير  
 كالاخت مع البنت لا ولاية لها على اختها المجنونة \* على ترتيب الارث والحجب \*  
 اى قدم الجزء وان سفل ثم الاصل وان على ثم جزء الاصل القريب كالاخ ثم  
 بنوه وان سفلوا ثم جزء الاصل البعيد كالعَم ثم بنوه وان سفلوا ثم عم ابية ثم بنوه وان سفلوا  
 ثم عم جده ثم بنوه الاقرب فالاقرب ثم الترجيح بقوة القرابة اى قدم الاصلانى على العلاتى \*  
 بشرط حرية وتكليف واسلام في ولد مسلم دون كافر ثم الام ثم ذو الرحم الاقرب فالاقرب  
 ثم مولى الموالاة \* اى من لا وارث له ووالى غيره على انه ان جنى فارشه عليه  
 وان مات فميراثه له \* ثم قاض في منشورة ذلك \* اى كتب في منشورة ان له  
 ولاية التزويج \* والا بعد يزوج بغيبة الاقرب ما لم ينتظر الكفو الخاطب الخبر  
 منه وعليه الاكثر ومدة السفر عند جمع من المتأخرين \* اعلم ان لا بعد ولاية  
 التزويج عند غيبة الاقرب غيبة منقطعة وتفسيرها عند الاكثر ما ذكر وهو قوله  
 ما لم ينتظر اى مدة لم ينتظر الكفو الخاطب ثم عطف على قوله ما لم ينتظر قوله ومدة  
 السفر عند جمع من المتأخرين وعليه الفتوى \* وولي المجنونة ابنها ولو مع ابيةها \*  
 بناء على ما ذكر من ان الابن مقدم فى العصوبة على الاب \* وتعتبر الكفاءة فى  
 النكاح نسبا فقرش بعضهم كفؤ لبعض والعرب بعضهم لبعض \* اى العرب الذين  
 لم يكونوا من قرش بعضهم اكفاء لبعض اعلم ان كل من هو من اولاد نصر بن  
 كنانة قرش واما اولاد من هو فوق النصر فلا وانما خص الكفاءة فى النسب بالعرب  
 لان العجم ضيعوا انسابهم \* وفى العجم اسلا ما فذوا بوين فى الاسلام كفوء لذى  
 آباء فيه ومسلم بنفحة غير كفؤ لذى اب فيه ولا ذوا ب فيه لذى ابوين فيه وحرية  
 فليس عبدا ومعتق كفؤ الحرة اصلية لا معتق ابوة كفؤ الذات ابوين حرين  
 يوديانه فليس فاسق كفؤ البنت الصالح وان لم يعلن فى اختيار الفضلى رج \*

وعند بعض المشائخ الفاسق اذا لم يعلن يكون كفوء البنت الرجل الصالح \*  
 وما لا فالعاجز من المهر المعجل والنفقة ليس كفوا للفقيرة \* وانما قال للفقيرة لدفع  
 وهم من توهم ان الفقير يكون كفوا للفقيرة وكذا اللغنية با لطريق الاولى لان العجز  
 عن اداء المهر والنفقة الواجبين متحقق فيه مع زيادة التعبير \* والقادر عليهما  
 كفؤ لذات اموال مطبقة هو الصحيح \* لان المال فاد ورائح فلا يعتبر بعده الا  
 ان يكون بحيث لا يقدر على اداء الواجب وهو المهر والنفقة \* وحرفة فحائك او حجام  
 او كناس او دباغ ليس بكفؤ لعطار او بزاز او صراف به يفتى وان نكحت باقل من  
 مهرها \* اى من مهر مثلها \* فللولى الاعتراض حتى يتم او يفرق وقف نكاح  
 فضولى ونصولي على الاجازة \* اى يجوز ان يكون من جانب الزوج فضولى  
 ومن جانب المرأة نصولى فيتوقف على اجازتهما \* ويتولى طرفى النكاح واحد  
 ليس بفضولى من جانب \* اى يتولى واحدا لايجاب والقبول ولا يشترط ان يتكلم  
 بهما فان الواحد اذا كان وكىلا منهما فقال زوجها ايا كان كافيا وهو على اقسام اما ان  
 يكون اصيلا ووليا كابن العم يزوج بنت عمه الصغيرة او اصيلا ووكيلا كما اذا وكلت  
 رجلا بان يزوجه نفسه فزوجها من نفسه او وليا من الجانبين او وكيلا من الجانبين  
 او وليا من جانب ووكيلا من جانب ولا يجوز ان يكون الواحد فضولى كما اذا كان  
 اصيلا وفضوليا او وليا من جانب وفضوليا من جانب او وكيلا من جانب وفضوليا  
 من جانب او فضوليا من الجانبين \* وصح نكاح امه زوجها من امر بنكاح امرأة  
 لامره \* اى ان وكل ان يزوجه امرأة فزوجه امه صح \* وانكاح الاب والجد عند  
 عدم الاب الصغير والصغيرة بغيب فاحش فى المهر او من غير كفؤ لا لغيرهما \*  
 اى لا يصح لغير الاب والجد انكاح الصغير والصغيرة بغيب فاحش فى المهر او  
 من غير كفؤ اتفاقا وجوازا نكاحهما للاب والجد بالغيب الفاحش او من غير كفؤ



مذهب أبي حنيفة رح خلافا لهما أي لو فعل الابن أو العبد عند عدم الاب لا يكون  
 للصغير والصغيرة حق الفسخ بعد البلوغ وإن فعل غيرهما فلهما أن يفسخا بعد  
 البلوغ \* ولأنكاح واحدة من اثنين زوجها المأمور بواحدة للأم \* أي أن  
 امرأ آخران يزوجه امرأة فزوجه امرأتين بعقد واحد لا يصح نكاح كل واحدة  
 منهما أما إذا زوج بعقدين فالأول صحيح دون الثاني \*

## باب المهر

أقله عشرة دراهم \* هذا مندنا وأما عند الشافعي رح كل ما يصلح ثمنًا يصلح \* هرا  
 سواء كان عشرة دراهم أو أقل منها أو ما فوقها \* وتجب هي أن سمى دونها وإن  
 سمى غيره \* أي غير دون عشرة دراهم وهو ما العشرة أو ما فوقها \* فالسمي  
 عند الوطئ أو موت أحد ما ونصفه بطلاق قبل وطئ أو خلوة صحت \* أي الخلوة  
 الصحيحة سيجي \* تفصيلها فإن قلت لم لم يكتف بقوله قبل خلوة صحت فإنه إذا  
 كان قبل الخلوة الصحيحة كان قبل الوطئ قلت لا نسلم فإنه يمكن أن يكون قبل  
 الخلوة الصحيحة ولا يكون قبل الوطئ بان وطئ بلا خلوة صحيحة نحو أن وطئ  
 مع وجود المانع الشرعي كصوم شهر رمضان ونحوه \* وصح النكاح لا ذكر مهر  
 ومع نفيه وبخمر وخنزير وبهذا الدن من الخل فهو خمر وبهذا العبد فهو حر وبشوب  
 وبدابة لم يبين جنسهما وتعليم القرآن وبخدمة الزوج الحر لها مائة \* وإنما قيد بالحر  
 لأنه لو كان عبد اتجب الخدمة وسيجي \* وفي تزويج بنته أو اخته منه على تزويج  
 بنته أو اخته منه معاوضة بالعقدين \* أي صح النكاح في صورة تزويج بنته أو اخته  
 منه معاوضة وقوله معاوضة يمكن أن يكون تمييزا أو حالا من التزويج أي حال  
 كون التزويج تعويضا لهذا العقد بذاك العقد ولذلك العقد بهذا \* ولزم مهر مثلها

في الجميع عند وطئ أو موت \* اكتفى بذكر الوطئ ولم يذكر الخلوة لانه اراد  
 الوطأ حقيقة او دلالة نفى الخلوة دلالة الوطئ اقامة للداعي مقام المدعو وقوله  
 او موت اى موت الزوج او الزوجة وعبارة المختصر هذا وصح النكاح بلا ذكر مهر  
 ومع نفية وبشيء غير مال متقوم وبمجهول جنسه ويجب مهر المثل كما مر او صفته  
 فالوسط او قيمته اى صح النكاح بمجهول صفة فيجب الوسط او قيمته \* ومنفعة لا تزيد  
 على نصفه ولا تنقص من خمسة \* اى لا تزيد على نصف مهر المثل ولا تنقص من  
 خمسة دراهم \* وتعتبر بحاله في الصحيح \* لقوله تعالى على الموسع ندرة الآية وعند  
 الكرخى رح تعتبر بحالها \* وهى درع وخمار وملحفة بطلاق قبل الوطئ والخلوة \*  
 اى في الصور المذكورة وهى قوله بلا ذكر المهر الى آخره \* وفي خدمة الزوج العبد  
 لها هى \* اى تجب هى يعنى الخدمة في النكاح بخدمة الزوج العبد لها \* وللمفوضة  
 ما فرض لها ان وطئت او مات منها والمنعة ان طلقت قبل الوطئ \* المفوضة هى  
 التى سكنت نفسها بلا ذكر المهر او على ان لا مهر لها ثم ان تراضيا على مقدار فلها ذلك  
 المفروض ان وطئها او مات منها والمنعة ان طلقها قبل الوطئ وعند ابى يوسف رح  
 وهو قول الشافعى رح لها نصف المفروض \* وما زيد على المهر يجب ويستقط بالطلاق  
 قبل الوطئ وصح حطها عنه \* اى حط المرأة عن الزوج ولم يذكر مفعول الحط ليدل  
 على العموم كما في قوله فلان يعطى ويمنع فيدل على حط كل المهر وبعضه والزيادة  
 في صورة الزيادة على المهر \* وخلوة بلا مانع وطؤ حسا او شرعا او طبعيا كمرض  
 يمنع الوطأ \* هذا نظير المانع الحسى \* وصوم رمضان واحرام بفرض او نفل \*  
 هذا نظير المانع الشرعى \* وحيض ونعاس \* هذا نظير المانع الطبعي ولا يفي  
 ان يكون المانع الشرعى موجودا فيهما \* توكد \* اى توكد المهر فخلوة مبتدأ وتوكد  
 خبره واعلم ان اراد بالخلوة اجتماعهما بحيث لا يكون معهما ما قل في مكان



لا يطالع عليهما احد بغير ان نهما اولا يطالع عليهما احد لظلمة ويكون الزوج عالماً بانها  
 امرأته \* كخلوة محبوب او عنين او خصي او صائم قضاء في الاصح و نذر في  
 رواية ومع احدى الخمسة المتقدمة لا والصلوة كالصوم فرضاً ونفلاً \* اي لا تكون  
 الخلوة صحيحة مع الصلوة المفروضة كما في الصوم المفروض وتكون صحيحة مع  
 صلوة النفل كما في صوم النفل \* وتجب العدة في الكل احتياطاً \* اي في جميع  
 ما ذكر من اقسام الخلوة سواء وجد المانع كالمرض ونحوه او لم يوجد \* وتجب المنعة  
 لمطلقة لم توطأ ولم يسم لها مهر وتستحب لمن سواها الا لمن سمى لها وطلقت قبل  
 وطئ \* المطلقات اربع مطلقه لم توطأ ولم يسم لها مهر فتجب لها المنعة ومطلقة لم توطأ وقد  
 سمى لها مهر فهي التي لم تستحب لها المنعة ومطلقة قد وطئت ولم يسم لها مهر  
 ومطلقة قد وطئت وسمى لها مهر فتان تستحب لهما المنعة فالحاصل انه اذا  
 وطئها تستحب لها المنعة سواء سمى لها مهر او لا لانه او حشها بالطلاق بعد ما سلمت  
 اليه المعقود عليه وهو البضع فيستحب ان يعطيها شيئاً زائداً على الواجب وهو المسمى  
 في صورة التسمية ومهر المثل في صورة عدم التسمية وان لم يطأها ففي صورة التسمية  
 تاخذ نصف المسمى من غير تسليم البضع فلا يستحب لها شيء آخر وفي صورة عدم  
 التسمية تجب المنعة لانها لم تاخذ شيئاً وابتغاء البضع لا ينفك من المال \* وان  
 قبضت الفاسمى ثم وهبت له فطلقت قبل الوطئ رجع عليها بنصفه \* لانها قبضت  
 تمام المسمى ولم تجب الا النصف فتروى النصف والالف الذي وهبت له لم يتعين  
 انه الف المهر لان الدراهم والدنانير لا يتعين في العقود والفسوخ \* وان لم تقبضه  
 او قبضت نصفه ثم وهبت الكل او ما بقي او وهبت مرض المهر قبل قبضه او بعده لا \*  
 اي لا يرجع عليها بشيء وصور المسائل انها ان لم تقبض شيئاً ثم وهبت الكل  
 اي حطته من ذمة الزوج ثم طلقها قبل الوطئ فلا شيء له عليها لان حكم الطلاق

قبل الدخول ان يسلم له نصف المهر وقد حصل بل زيادة والمرأة لم تأخذ شيئاً  
 لقوده اليه بخلاف المسئلة الاولى وهى التى قبضت الفاسمي ثم وهبت له وطلقت  
 قبل وطئ وان قبضت نصف المهر ثم وهبت الكل له او وهبت الباقي ثم طلقها  
 قبل الوطئ فانه لا شئ عليها لما ذكرنا ولو كان المهر عرضاً فقبضته ثم وهبت له او  
 لم تقبضه فخطئه من ذمته ثم طلقها قبل الوطئ فلا شئ عليها اما في صورة عدم القبض  
 فلما مروا في صورة القبض فكذلك لانها وهبت العرض له فانتقض قبض المهر لان  
 العروض متعينة بخلاف المسئلة الاولى فان الدراهم غير متعينة \* وان نكح باللف  
 على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها او باللف ان اقام بها وبالفين ان اخرجها فان  
 وفي \* اى فيما نكحها على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها \* واقام \* اى فيما نكحها  
 باللف ان اقام وبالفين ان اخرج \* فلها الالف والالف مهر مثلها \* هذا عند ابي حنيفة  
 رح فعنده الشرط الاول صحيح دون الثانى وعندهما الشرطان صحيحان وعند  
 زفر رح كل منهما فاسد \* لكن فى الثانية لا يزاد على الفين ولا ينقص من الف \*  
 المراد بالثانية المسئلة الثانية وهى قوله او باللف ان اقام بها وبالفين ان اخرجها  
 فانه ان اخرجها يجب مهر المثل لكن ان كان مهر المثل اكثر من الفين لا تجب الزيادة وان  
 كان اقل من الف يجب الالف ولا ينقص منه شئ ولا تغايرهما على ان المهر لا يزاد على الفين  
 ولا ينقص من الف \* وان نكح بهذا او بذاتها مهر المثل ان كان بينهما والاخص لودونه  
 والاخر لو فقه \* اى ان نكح بهذا العبد او بذلك واحدهما اكثر قيمة من الآخر يجب  
 مهر المثل ان كان بين قيمتى العبدين ويجب العبد الاقل قيمة ان كان مهر المثل  
 دون قيمة هذا العبد ويجب العبد الاكثر قيمة ان كان مهر المثل فوق قيمته فعلم منه  
 انه اذا كان مهر المثل مساوياً لقيمة احدهما يجب هذا العبد \* ولو طلقت قبل  
 وطئ فنصف الاخص اجماها وان نكح بهذين العبدين واحدهما حر فلها العبد فقط



ان ساوي عشرة وان شرط البكارة ووجدتها نيبا لزمه الكل وصح امهار فرس وثوب  
 هروى بالغ في وصفه اولا ومكيل او موزون بين جنسه لاصفته ويجب الوسط  
 او قيمته وان بين جنس المكيل والموزون ووصفه فذاك ولا يجب شئ بلا وطن  
 في مقد فاسد وان خلا بها وان وطى فمهر المثل لا يزاد على ما سمي \* اي ان كان  
 مهرا لمثل مساويا للمسمى او اقل فمهر المثل واجب وان كان اكثر لا تجب الزيادة \*  
 ويثبت النسب ومدته من وقت الدخول عند محمد رح وبه يفتى \* اي ان كان  
 من وقت الدخول الى وقت الوضع ستة اشهر يثبت النسب وان كان اقل لا  
 وعند ابي حنيفة وابي يوسف رح يعتبر من وقت النكاح كما في النكاح الصحيح \*  
 ومهر مثلها مهر مثلها من قوم ابيها وقت العدد \* اي يثبت مهر مثلها ثم بينه بقوله  
 مهر مثلها فيراد بالاول المعنى المصطلح شرعا وباللثاني المعنى اللغوي اي مهر  
 امرأة مماثلة لها وهي من قوم ابيها ثم بين ما به المماثلة بقوله \* منا وجما لا وما لا  
 وعقلا ودينا وبلدا وعصرا وبكارة وثيابة فان لم توجد منهم فمن الاجانب لا مهر  
 امها وخالتها الا اذا كانتا من قوم ابيها \* اي اذا كانت امها وخالتها بنتى عم ابيها \*  
 وصح ضمان وليها مهرها ولو صغيرة فتطالب ايا شاءت ولو ادى الولي صح  
 ورجع على الزوج ان ضمن بامر والا فلا \* انما قال ولو صغيرة لانها اذا كانت  
 صغيرة فتطالب المهر ليس الاولياء فيتموهم انه لا يجوز الضمان لانه باعتراف الضمان  
 يكون مطالبا فيكون الشخص الواحد مطالبا ومطالب بالكن لا اعتبار لهذا الزعم لان حقوق  
 العقد هنا راجعة الى الاصيل فالولي صغير ومعبر بخلاف البيع فانه اذا باع الاب  
 مال الصغير لا يجوز ان يضمن الثمن لان الحقوق راجعة الى العاقد \* ولها منعه  
 من الوطى والمغربها والنفقة لو منعت \* اي لها النفقة على تقدير المنع \* ولو بعد  
 وطى او خلوة برضاها \* احترازا من قولها فانه اذا وطئها او خلاها مرة برضاها

لا يبقى لها حق المنع لأنها سلمت إليه المعقود عليه فلا يكون لها حق الاسترداد و  
لا بى حنيقة رج ان كل وطئة معقود عليها فتسليم البعض لا يوجب تسليم الباقى \* قبل  
اخذ ما بين تعجيله كلاً او بعضاً \* الطرف وهو قبل متعلق بقوله ولها منعه ثم  
قطف على قوله ما بين تعجيله قوله \* او قدر ما يعجل لمثلها من مثل مهرها صرفاً غير  
مقدر بالربع او الخمس ان لم يبين \* لفظ المختصر هذا او المعجل والموجل ان بينا  
فذاك والا فالمتعارف \* والسفر والخروج للحاجة وزيارة اهلها بلا اذنه قبل قبضه \*  
اي ولها السفر الى آخره قبل قبض المعجل \* لا بعده ولا لها المنع لقبض الكل في  
المختار \* اي ان لم يبين المعجل والموجل لا يكون لها ولاية منع النفس لاخذ  
كل المهر فهذا الحكم قد فهم مما تقدم فانه اذا قال او قدر ما يعجل الى قوله ان  
لم يبين فتقيد ولاية المنع بقدر المعجل يدل بطريق المفهوم على ان ليس لها المنع  
لقبض الزائد على هذا المعجل ولا خلاف في ان التخصيص بالذكر في الرواية  
يدل على نفي الحكم مما مداه لكن اراد النصريح بهذا البديل على انه مختلف فيه والمختار  
هذا فان المتأخرين اختاروا هذا البناء على المتعارف وان كان اصل المذهب ان  
لها ولاية المنع لاخذ كل المهر اذا لم يبين مقداره مهر المعجل والموجل لان المهر  
موضع البضع فما لم تقبض كل العوض لا يجب عليها تسليم البضع \* ولا لو اجل كله \*  
فانه لو اجل الكل فقد سقط حقها فلا يكون لها منع النفس لاخذه \* وله السفر بها بعد  
ادائه في ظاهر الرواية \* اي اداء ما بين تعجيله او قدر ما يعجل لمثلها في ظاهر  
الرواية \* وقيل لا وبه اثنى الفقيه ابو الليث رج وله ذلك فيما دون مدته \*  
اي له نقلها فيما دون مدة السفر \* وان اختلفا في المهر ففي اصله يجب مهر المثل  
اجماً \* اي ان اختلفا فقال احدهما لم يعم مهر وقال الآخر قد سمى فان اقام  
البينة فلا شك في قبولها وان لم يعم فعندهما يحلف فان نكل ثبت دعوى التسمية



وان حلف يجب مهر المثل وأما من دأبى حنيفة ربح ينبغي ان لا يحلف لانه لا يحلف  
في الكاح عنده فيجب مهر المثل \* وفي قدره حال قيام النكاح القول لمن شهد له  
مهر المثل مع بينة \* اى ان كان مهر المثل مساويا لما يدعيه الزوج او اقل منه فالقول  
له مع اليمين وان كان مساويا لما تدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها مع اليمين \*  
واي اقام بينة قبلت شهد مهر المثل له اولها \* وذلك لان المرأة تدمى الزيادة فان  
اقامت بينة قبلت وان اقام الزوج وحده تعطل ايضا لان البينة تقبل لدفع اليمين  
كما اذا اقام المودع بينة على رد الوديعة الى المالك تقبل \* وان اقاما فبينتهما ان شهد  
له وبينته ان شهد لها \* لان البينات شرعت لاثبات ما هو خلاف الظاهر واليمين  
شرعت لابقاء الاصل على اصله قال \* م البينة على المدعى واليمين على من انكر  
والاصل في النكاح ان يكون بمهر المثل فالذى يدعى خلاف ذلك فبينته اقوى \*  
وان كان بينهما تحالفا \* اى ان كان مهر المثل بين ما يدعيه الزوج والمرأة  
ولا بينة لاحدهما تحالفا \* فان حلفا او اقاما قضى به \* اى بمهر المثل فان حلفا  
قضى بمهر المثل وكذا ان اقام كل منهما البينة وان اقام احدهما فقط تقبل  
بينته ولم يذكر هذا القسم لظهوره وهذا الذي ذكرناه هو في حال قيام النكاح  
فاراد ان يبين الاختلاف بعد وقوع الطلاق فقال \* وفي الطلاق قبل الوطى حكم  
منعة المثل \* اى اذا كان منعة المثل مساوية لنصف ما يدعيه الرجل او اقل منه  
فالقول له وان كانت مساوية لنصف ما تدعيه المرأة او اكثر منه فالقول لها \* واي اقام  
بينة قبلت وان اقاما فبينتهما ان شهدت له وبينته ان شهدت لها وان كانت  
بينهما تحالفا \* فان حلفا تجب منعة المثل \* وموت احدهما كحيوتهم في الحكم  
وبعد موتهما ففي القدر القول لورثته وفي اصله لم يقص بشيء وقال لا قضى بمهر المثل  
وبه يفتى وان بعث اليها شيئا فقالت هو هدية وقال هو مهر فالقول له الا فيما

هي للاكل \* كالحبز بخلاف الحنطة \* فان نكح ذمي ذمية او حربي حربية منه \*  
 اى في دار الحرب \* بمينة او بلا مهر وذا اجازتهم \* اى والحال ان النكاح  
 بلا مهر يجوز عندهم فلا يجب شي وانما قال هذا لانه ان لم يجر هذا في دينهم او يجب  
 المهر عندهم لا يكون حكم المسئلة عدم وجوب المهر \* فوطئت او طلقت قبله او مات  
 فلا مهر لها وان نكحها بخمر او خنزير ممين ثم اسلم او اسلم احدهما فلها ذلك وفي  
 غير ممين فقيمة الخمر فيها \* اى في صورة الخمر \* ومهر المثل في الخنزير \* لان  
 الخمر عندهم مثلى كالخل عندنا ولا يحل اخذها فايجاب القيمة بكون اعراسها  
 من الخمر واما الخنزير فمن ذوات القيم عندهم كالشاة عندنا فايجاب القيمة  
 لا يكون اعراسه منه فيجب مهر المثل اعراسه من الخنزير \*

## باب نكاح الرقيق والكافر

نكاح القن والمكاتب والمدبر والامة وام الولد بلا اذن السيد موقوف ان اجاز  
 نفذ وان رد بطل فان نكحوا بالاذن فالمهر عليهم وبيع القن فيه لا الاخران \* اى  
 المكاتب والمدبر \* بل يسعيان وقوله طلقها رجعية اجازة لا طلقها او فارقتها \* اى  
 اذا تزوج عبد بغير اذن مولاه فقال المولى طلقها رجعية فهو اجازة لان الطلاق  
 الرجعى يقتضى سبق النكاح بخلاف طلقها اذ يمكن ان يكون المراد اتركها وهذا  
 المعنى اليق بالعبد المتمرد واما فارقتها فهو اظهر في هذا المعنى \* واذنه لعبد بالنيكاح  
 يعم جائزة وقاسده فيباع العبد لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه فوطئها \* وان لم يطق  
 اعبد في النكاح الفاسد لا يجب المهر \* ولو نكحها ثانيا واخرى بعدها صحيحا  
 وقف على الاجازة \* اى لو نكحها نكاحا ثانيا صحيحا او نكح امرأة اخرى بعد  
 تلك المرأة نكاحا صحيحا توقف على الاجازة لان الاجازة قد انتهت بذلك النكاح



الفاسد \* ولو زوج عبداً مديوناً له صح وسأوت غرماءه في مهر مثلها \* أى سأوت  
 المرأة غرماءه في مقدار مهر المثل أى ان بيع العبد يقسم ثمنه بين المرأة والغرماء  
 بالحصص فتأخذ بحصة مهرها ان كان المهر اقل من مهر المثل او مساوياً اما اذا كان  
 زائداً فلا تأخذ بحصة ما زاد بل يؤخر حقها الى استيفاء الغرماء ديونهم \* ومن  
 زوج امته تخدمه ويطأها الزوج ان ظفر بها ولا يجب التبوئة لكن لانفقة ولا سكنى الابهى \*  
 أى لا يجب على الزوج نفقتها وسكنائها الا بالتبوئة \* وهى ان يخلى بينها وبينه \* أى بين  
 الامة والزوج \* في منزله ولا يستخدمها \* أى المولى \* فان بواها ثم رجع صح \*  
 أى الرجوع \* وسقطت \* أى النفقة من الزوج برجوع المولى من التبوئة \*  
 ولو خدمته بلا استخدام لا \* أى ان خدمت المولى بلا استخدام مع وجود  
 التبوئة لا تسقط النفقة من الزوج والتبوئة مصدر بوأت منزلاً وبوأت له اذا حياأت له منزلاً  
 والمولى وان لم يهتء المنزل فالتبوئة تسند اليه باعتبار انه يمكن الزوج من ذلك \*  
 وله انكاح عبده وامته مكرها \* أى يزوج كل واحد بلا رضاه \* ولحرة قتلت نفسها  
 قبل الوطى المهر كله لا للمولى امة قتلها قبله \* أى قبل الوطى لانه مجل بالقتل اخذ  
 المهر فجوزى بالحرمان اما فى الصورة الاولى فالقائلة نفسها لا تأخذ شيئاً فكمل  
 المهر بالموت وانما قال قبل الوطى لان بعد الوطى المهر واجب فى الصورتين \*  
 وزوج الامة يعزل باذن سيدها \* فان العزل منع من حدوث الولد وهو ملك مولاه \*  
 وخبرت امة ومكاتبة متعت تحت حراً وعبداً \* فان كانت تحت العبد فلها الخيار  
 اتغافداً فعلاً لعلها روهوان تكون الحرة فراشا للعبدة وان كانت تحت الحر ففيه خلاف  
 الشافعى رخص هذا بناء على مسألة اعتبار الطلاق فانه عندنا بالنساء فلها الخيار منعا  
 لزيادة الملك عليها وعندنا بالرجال فام توجد ملة الفسخ وهو العار او زيادة الملك \*  
 امة نكحت بلا اذن فعنت نفذ ولم تحبر \* لانها قد رضيت \* وما سمي للسيد ولن

زاد على مهر مثلها لو وطئت بعنت وان عنتت اولافلها ومن وطئ امه ابنته فولدت فادما  
 ثبت نسبته وهي ام ولده ووجب على الاب قيمتها \* فان قوله م انت ومالك لا بيك  
 اوجب ولاية تملك الاب مال الابن عند الحاجة فقبل الوطني تصير ملكاله  
 لثلا يكون الوطو حراما فيجب قيمتها على الاب \* لامهرها \* لانه وطئ مملوكته \* ولا قيمة  
 ولدها \* لانه ولد في ملك الاب \* والجدا لا ب بعد موته فيه \* اي بعد موت الاب  
 في الحكم المذكور \* لاقبله \* اي لاقبل موت الاب \* وان نكحها صح \* اي ان نكح  
 الاب امه الابن صح \* ولم تصرام ولده ويجب مهرها لا قيمتها وولدها حرقا بته \*  
 اي بقرا به الابن فان الامه ملك الابن فيتبعها الولد فيعتق على اخيه لقوله م من  
 ملك ذارحم محرم منه عتق عليه \* وفسد نكاح حرة قالت لسيد زوجها عتقه مني  
 بال ففعل \* اي حرة تحت مبد قالت لسيد زوجها عتقه مني بال ففعل صح  
 الامر ويعتق الزوج على امرأته ويفسد النكاح خلافا لفرج فانه لا يعتق على المرأة  
 عنده لعدم الملك ونحن نقول الملك يثبت بالاقضاء فصا ر كما لو قالت بعه مني  
 بكذا ثم اعتقه مني وقول المولى اعتقت صا ر كما لو قال بعه منك ثم اعتقه منك  
 فلما ثبت الملك اقتضاء فسد النكاح ويورد عليه ان غاية ما في الباب انه صا ر كقوله  
 بع مبدك مني بال فقال الاخر بعث لا ينعقد البيع لان الواحد لا يتولى طرفي  
 البيع بخلاف النكاح وايضا الملك الذي يثبت بطريق الاقتضاء ملك ضروري  
 فيثبت بقدر الضرورة ولا ضرورة في ثبوته في حق النكاح حتى يفسد النكاح والجواب  
 من الاول ان البيع الثابت بالاقضاء مستغن عن القبول فانه قد عرف في اصول  
 الفقه ان المقتضى ليس كالمفوط بل هو امر ضروري فيسقط عن الاركان والشروط  
 ما يحتمل السقوط ومن الثاني ان الثابت بالاقضاء وان كان ضروريا ثبت  
 به لوازمه التي لا يحتمل السقوط كما صياتي في مسئلة الهبة ان الهبة الاقتضائية



لا بد لها من القبض فبطلان ملك النكاح من لوازم ثبوت ملك اليمين بحيث لا ينفك عنه \* والولاء لها \* لانه متق عليها \* ويقع من كفارتها لثبوت به \* اى لثبوت بهذا الاعتاق الاعتاق من الكفارة يقع من الكفارة \* وان قالت ذلك بلا بدل لم يفسد والولاء له \* اى للسيد وهذا عند ابي حنيفة رح وكذا عند محمد رح اما عند ابي يوسف رح فهذا الاول سواء فيثبت الملك هنا بطريق الهبة وتستغنى الهبة من القبض وهو شرط كما يستغنى البيع من القبول وهو ركن فنقول القبول ركن يحتمل السقوط كما في التعاطي اما القبض فلا يحتمل السقوط في الهبة بحال \* فان اسلم المتزوجان بلا شهود او في عدة كافر معتقدين ذلك اقرا عليه وان اسلم الزوجان المحرمان فرق بينهما والطفل \* سلم ان كان احدا بويه مسلما واسلم احدهما وكتايبى ان كان بين مجوسى وكتايبى \* لان الطفل يتبع خيرا لا بويين ديننا \* وفي اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر \* اى سواء كان مجوسيا او كتايبيا \* يعرض الاسلام على الآخر فان اسلم فهي له والا فرق وهو \* اى التفريق \* طلاق بائن لو ابى لالوا بت \* لان الطلاق لا يكون من النساء \* ولا مهرنا \* اى في اباؤها \* الا للموطوءة \* اما في صورة اباء الزوج فان كانت موطوءة فكل المهر وان لم تكن فنصفه لان التفريق هنا طلاق قبل الدخول \* ولو كان ذلك في دارهم \* اى اسلام زوج المجوسية او امرأة الكافر \* لم تبين حتى تحيض ثلثا قبل اسلام الآخر ولو اسلم زوج الكتائية فهي له وتبين بتباين الدارين لا بالسبى فلو خرج احدهما اليها مسلما واخرج محبيا بانت وان سبها معالا ومن هاجرت اليها بانت بلا مدة الا الحامل وارتداد كل منهما فمخ ما جل ثم للموطوءة كل مهرها واغبرها نصفه لو ارتد ولا شيء عليه لو ارتدت وبقي النكاح ان ارتد معها ثم اسلم معها وفسدان اسلم احدهما قبل الآخر \*

## باب القسم

يجب العدل فيه والبكر والنيب والجديدة والعتيقة والمعلمة والكتيبة سواء  
ولامة والمكاتبه وام الولد والمديرة نصف مال الحرة ولا قسم في السفر فيما فرقت  
شاء والقرعة اولى وان تركت قسمها لضررتها صح وان رجعت جاز \*

## كتاب الرضاع

يثبت بمصصة في حولين ونصف لا بعده امرمية المرضعة للرضيع وابوة زوج مرضعة  
لبنها منه له \* اى للرضيع فالحولان ونصف قول ابي حنيفة رح اما عند غيره  
فمدته حولان وعند الشافعى رح يثبت بخمس مصبات \* فيحرم منه ما يحرم من  
النسب الا ام اخته واخيه \* فان ام الاخت والاخ من النسب هى الام او موطوءة  
الاب وكل منهما حرام ولا كذلك من الرضاع وهى شاملة لثلاث صور الام  
رضا ما للاخت او الاخ نسبا والام نسبا للاخت او الاخ رضاعا والام رضا ما للاخت  
او الاخ رضا ما فان قيل قوله الام اخته ان اريد بالام الام رضا ما وبالاخت  
الاخت رضا ما لا يشمل ما اذا كانت احدهما فقط بطريق الرضاع وان اريد  
بالام الام نسبا وبالاخت الاخت رضاعا او بالعكس لا يشمل الصورتين الاخرتين  
قلنا المراد ما اذا كانت احدهما بطريق الرضاع اعم من ان يكون احدهما فقط  
او كل منهما \* واخت ابنة \* لان اخت الابن من النسب اما البنت واما الربيبة  
وقد وطئت امها ولا كذلك من الرضاع \* وجدة ابنة \* اى جدة الابن نسبا اما  
امه او ام موطوءته ولا كذلك من الرضاع \* وام عمه وعمته وام خاله وخالته \* اعلم  
ان ام هؤلاء نسبا اما موطوءة الجدا الصحيح او الجدا لغا مد ولا كذلك من الرضاع



ولا تنس الصور الثالث في جميع ما ذكرنا \* للرجل \* اى هذه النساء المذكورة  
لا تحرم للرجل اذا كانت من الرضاع \* واخا ابن المرأة لها رضاعا \* اى لا يحرم  
اخو ابن المرأة لها اذا كان من الرضاع واعلم ان هذا مكرر لانه ذكر ايام الاخ  
ولما كانت المرأة ام اخ الرجل كان الرجل اخا ابن تلك المرأة وعبارة المحتصر كانت  
كذلك فيحرم منه ما يحرم من النسب الا ام اولاد اصوله واخت ابنة وجدته  
فالاولاد الاصول الاخ والاخت والعم والعمة والخال والخالة فام هو علاه  
تحرم من النسب لا من الرضاع ثم غيرت العبارة الى هذا فيحرمان مع قومهما  
عليه كالنسب وفروعه والزوجان عليهما اى تحرم المرضعة وزوجها على الرضيع ويحرم  
قومهما على الرضيع كما في النسب وتحرم فروع الرضيع على المرضعة وزوجها وتحرم  
زوج الرضيع على المرضعة وزوجها اى الرضيع ان كان ذكر تحرم زوجته على زوج  
المرضعة وان كان الرضيع انثى يحرم زوجها على مرضعتها وضابطته في هذا البيت  
الفارسي \* از جانب شيرده هر خویش شوند \* واز جانب شيرخواره زوجان و فروع \*  
وتحل اخت اخيه رضاعا كما تحل نسبا كاخ من الاب له اخت من امه تحل لاخته  
من ابيه ورضيعا ندى كاخ واخت لا شارب لبن شاة وحكم خلط لبنها بماء اودواء  
اولبن اخرى او شاة بالغلبة وبطعام الحل \* اى حكم خلط لبنها بطعام الحل \*  
كما في لبن رجل \* اى اذا نزل للرجل لبن فشربه صبي لا يتعلق به حرمة  
لرضاع \* واحتقان صبي بلبنها وحرم بلبن البكر والميت وان ارضعت ضرثها  
رضيعة حرمتا \* على الزوج اى ان ارضعت امرأة ضرثها حال كون الضرعة رضيعة  
مرمتا على الزوج \* ولا مهر للكبيرة ان لم توطأ وللرضيعة نصفه ورجع به على المرضعة  
ان قصدت الفساد والانلا وجهته رجلا ن او رجلا وامرأتان \*

## كتاب الطلاق

احسنه طلقه فقط في طهر لا وطأ فيه وحسنه وهو السني طلقه لغير الموطوءة ولو في  
 حيض وللموطوءة تفريق الثلث في اطهار لا وطأ فيها فيمن تحيض واشهر في الآية  
 والصغيرة والحامل \* فقوله واشهر عطف على اطهار \* وحل طلاقهن عقيب الوطء  
 وبدعيه ثلث او ثنتان بمرة او مرتين في طهر لا رجعة فيه او واحدة في طهر وطئت  
 فيه او حيض موطوءة وتجب رجعتها في الاصح \* وعند بعض مشائخنا رح تستحب  
 وألم أن الطلاق بغض المباحات فلا بد أن يكون بقدر الضرورة فاحسنه الواحدة  
 في طهر لا وطأ فيه اما الواحدة فلا نها اقل وأما في الطهر فلا نه ان كان في الحيض  
 يمكن ان يكون لنفرة الطبع لا لاجل المصلحة وأما مدم الوطء فلتلا يكون شبهة العلق \*

فاذا طهرت طلقها ان شاء فان قال لموطوءته انت طالق ثلثا للسنه بلانية يقع عند كل  
 طهر طلقه \* لان الطلاق السني هذا \* وان نوى الكل الساعه صحت \* اي النية حتى  
 يقع الثلث في الحال خلا فالزهر رح لانه بدعي وهو ضد السني وعندنا الثلث دفعة  
 سني النوع اي وقوعها مذهب اهل السنه وعند الروافض لا يقع تمسك بقوله  
 تعالى الطلاق مرتان الآية فالثلث لا يقع الا بثلث مرات \* ويقع طلاق كل زوج عاقل  
 بالغ حرا وعبد ولو سكران \* اي وان كان الزوج سكران خلا فالشافعي رح \* واخرس  
 بإشارته المعهودة لاطلاق صبي ومجنون ونائم وسيد على زوجة عبده وطلاق الحرة  
 والامة ثلثة واثنان \* اي وطلاق الحرة ثلثة وطلاق الامة اثنان \* ولو زوجهما  
 خلا فهما \* فان اعتبار الطلاق عندنا بالنساء وعند الشافعي رح بالرجال فاذا  
 كان زوج الامة حرا فالطلاق عندنا اثنان وعند ثلثة وان كان زوج الحرة عبدا  
 فالطلاق عندنا ثلثة وعند اثنان \*



## باب ايقاع الطلاق

صريحه ما استعمل فيه دون غيره مثل انت طالق و طلقتك ويقع بها واحدة رجعية وان نوى ضدها \* اي ضد الواحد الرجعية وهي الواحدة البائنة او اكثر من الواحد ولفظ المختصر هذا ويقع به الرجعية ابدا اي سواء لم ينو او نوى واحدة رجعية او بائنة او اكثر من الواحد \* اولم ينو شيئا وفي انت الطلاق او انت طالق الطلاق او انت طالق طلاقا يقع واحدة رجعية ان لم ينو شيئا او نوى واحدة او اثنتين وان نوى ثلثا فثلث \* هذا في الحرة اما في الامة فثنتان بمنزلة الثالث في الحرة وقد ذكر في اصول الفقه ان لفظ المصدر واحد لا يدل على العدد فالثالث واحد اعتباري من حيث انه مجموع فتصح نيته وان لم ينو يقع الواحد الحقيقي اما الاثنان في الحرة فعدد محض لا دلالة للفظ الفرد عليه \* وبإضافة الطلاق الى كلها او الى ما يعبر به من الكل كانت طالق او راسك او رقبتك او عنقك او روك او بدتك او جسدك او وجهك او فرجك او الى جزء شائع كنصفك او ثلثك يقع الطلاق والى يدها او رجلها لا وكذا الظاهر والبطن هو الاظهر \* لانه لا يعبر بهما من الكل وعند البعض يقع \* ونصف طقة او ثلثها او من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة الى ثنتين واحدة \* فقوله واحدة مبتدأ خبره بنصف طقة \* وفي من واحدة الى ثلث او ما بين واحدة الى ثلث ثنتان وبتلثة انصاف طلقين ثلث وبتلثة انصاف طقة طلقان وقيل ثلث \* وجه الاول ان ثلثة انصاف طقة يكون طقة ونصفا فتكامل النصف فحصل طلقان وجه الثاني ان كل نصف يتكامل فحصل ثلث \* وفي انت طالق واحدة في ثنتين واحدة نوى الضرب أولا \* قالوا لان عمل الضرب في تكثير الاجزاء لا في زيادة المضروب \* وان نوى واحدة وثنيتين فثلث في الموطوءة وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثنيتين \* اي اذا قال

لغير الموطوءة أنت طالق واحدة في ثنتين ونوى واحدة وثلثين تقع واحدة كما إذا قال  
 لغير الموطوءة أنت طالق واحدة وثلثين تقع واحدة \* وإن نوى مع ثنتين فثلث  
 وفي ثنتين في ثنتين ونوى الضرب ثنتان وفي من هنا إلى الشام واحدة رجعية وينجز  
 الطلاق في مكة أو في مكة أو في الدار \* أي إذا قال أنت طالق بمكة أو في مكة فهو  
 تنجز \* وعلق في إذا دخلت مكة أو في دخولك الدار ويقع عند الفجر في أنت  
 طالق فدا أو في فدا وتصريح نية العصر في الثاني فقط \* فانه إذا قال أنت طالق فدا يقتضي  
 أن تكون المرأة موصوفة بالطلاق في كل الغد يقع عند الفجر ولا تصح نية العصر  
 كما إذا قال صمت السنة يدل على أنه صام كلها بخلاف صمت في السنة وفي قوله  
 أنت طالق في فدا يقتضي وقوع الطلاق في جزء من الغد وليس جزء منه أولى من الجزء  
 الآخر يقع عند الفجر لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح أما إذا نوى جزء معيناً تصح نيته \*  
 وعند أولهما في اليوم فدا أو فدا اليوم \* أي إذا قال أنت طالق اليوم فدا يقع في  
 اليوم وإن قال أنت طالق فدا اليوم يقع في الغد \* ولغا أنت طالق قبل  
 أن تزوجك وأنت طالق أمس لمن نكحها اليوم ويقع الآن فيمن نكح قبل أمس \* أي  
 إذا قال أنت طالق أمس لامرأة نكحها قبل أمس يقع في الحال إذا القدرة له على الإيقاع  
 في الزمان الماضي \* وفي أنت كذا ما لم أطلقك أو منى لم أطلقك أو منى ما لم أطلقك  
 وسكت يقع حالاً وفي أن لم أطلقك يقع في آخر عمره وإذا ما بلا نية مثل أن  
 عند أبي حنيفة رح وعندهما كمنى ومع نية الوقت أو الشرط فكنيته \* وهذا بناء  
 على أن إذا عند أبي حنيفة رح مشترك بين الطرفين والشرط وعندهما حقيقة في الطرفين  
 وقد يجيء للشرط بطريق المجاز نقول أنه إذا لم أطلقك بمعنى منى لم أطلقك كما  
 إذا قال طلقى نفسك إذا شئت فانه بمعنى منى شئت وعند أبي حنيفة رح لما كان  
 مشتركاً بين المعنيين ففي قوله إذا لم أطلقك أن كان بمعنى منى يقع في الحال



وَأَنْ كَانَ بِمَعْنَى أَنْ يَقَعَ فِي آخِرِ الْعَمْرِ فَوَقَعَ الشَّكُّ فِي وَقُومِهِ فِي الْحَالِ فَلَا يَقَعُ  
 بِالشَّكِّ وَأَمَّا مَسْئَلَةُ الْمَشِيئَةِ فَإِنَّ الطَّلَاقَ مُتَعَلِّقٌ بِمَشِيئَتِهَا فَإِنْ كَانَ إِذَا بِمَعْنَى أَنْ يَنْقَطِعَ  
 تَعَلُّقُهُ بِمَشِيئَتِهَا بِانْقِضَاءِ الْمَجْلَسِ وَأَنْ كَانَ بِمَعْنَى مَتَى لَمْ يَنْقَطِعْ فَلَا يَنْقَطِعُ  
 بِالشَّكِّ \* وَفِي أَنْتَ طَالِقٌ مَا لَمْ أَطْلُقْكَ أَنْتَ طَالِقٌ تَطْلُقُ بِالْآخِرَةِ \* أَيْ  
 أَنْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ مَا لَمْ أَطْلُقْكَ أَنْتَ طَالِقٌ تَطْلُقُ بِالْآخِرَةِ وَهِيَ قَوْلُهُ أَنْتَ طَالِقٌ  
 حَتَّى لَوْ قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ ثَلَاثًا مَا لَمْ أَطْلُقْكَ أَنْتَ طَالِقٌ تَقَعُ وَاحِدَةً \* وَالْيَوْمُ لِلنَّهَارِ  
 مَعَ فِعْلِ مَمْتَدٍّ وَلِلْوَقْتِ الْمَطْلُوقِ مَعَ فِعْلِ لَا يَمْتَدُّ فَعِنْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ لَيْلًا لَا يَتَخَيَّرُ فِي  
 أَمْرِكَ بِيَدِكَ يَوْمٌ يَفْدُمُ فُلَانٌ وَتَطْلُقُ فِي يَوْمٍ أَتَزَوَّجُكَ فَإِنَّتَ طَالِقٌ \* أَعْلَمُ أَنَّ الْيَوْمَ  
 إِذَا قُرُنَ بِفِعْلِ مَمْتَدٍّ يَرَادُ بِهِ النَّهَارُ وَإِذَا قُرُنَ بِفِعْلِ غَيْرِ مَمْتَدٍّ يَرَادُ بِهِ الْوَقْتُ  
 وَذَلِكَ لِأَنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ إِذَا تَعَلَّقَ بِالْفِعْلِ بِالْأَلْفِظِ فِي يَكُونُ مَعْيَارًا لَهُ كَقَوْلِنَا صَمِتَ  
 السَّنَةُ بِخِلَافِ قَوْلِنَا صَمِتَ فِي السَّنَةِ فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ مَمْتَدًّا كَالْمَرْبِ بِالْيَدِ كَانَ الْمَعْيَارُ  
 مَمْتَدًّا فَيَرَادُ بِالْيَوْمِ النَّهَارُ هَهُنَا وَأَنْ كَانَ الْفِعْلُ غَيْرَ مَمْتَدٍّ كَوُقُوعِ الطَّلَاقِ كَانَ الْمَعْيَارُ  
 غَيْرَ مَمْتَدٍّ فَيَرَادُ بِالْيَوْمِ الْوَقْتُ وَأَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ وَفَّقَ خَبِطٌ وَاضْطَرَّابٌ فِي أَنَّ الْمَعْتَبَرَ فِي  
 الْأَمْتِدَادِ وَحُدُودِ الْفِعْلِ الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ الْيَوْمُ أَوِ الْفِعْلِ الَّذِي أَضِيفَ إِلَيْهِ الْيَوْمُ فَالْمَذْكُورُ  
 فِي الْهَدَايَةِ فِي هَذَا الْفَصْلِ أَنَّ الْيَوْمَ يَحْمِلُ عَلَى الْوَقْتِ إِذَا قُرُنَ بِفِعْلِ لَا يَمْتَدُّ وَالطَّلَاقُ  
 مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ فَيَنْتَظِمُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَعْتَبَرَ الْفِعْلَ الَّذِي تَعَلَّقَ  
 بِهِ الْيَوْمُ وَهُوَ الطَّلَاقُ فِي قَوْلِهِ يَوْمٌ أَتَزَوَّجُكَ فَإِنَّتَ طَالِقٌ وَالْمَذْكُورُ فِي إِيْمَانِ الْهَدَايَةِ  
 أَنَّهُ إِذَا قَالَ يَوْمٌ أَكَلْتُ فَلَا يَأْتِي أَنَّ طَالِقٌ يَتَنَاوَلُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ لِأَنَّ الْيَوْمَ إِذَا قُرُنَ بِفِعْلِ  
 لَا يَمْتَدُّ يَرَادُ بِهِ مَطْلُوقُ الْوَقْتِ وَالْكَلَامُ لَا يَمْتَدُّ فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَعْتَبَرَ الْفِعْلَ الَّذِي  
 أَضِيفَ إِلَيْهِ الْيَوْمُ إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَإِنَّ كَانَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا غَيْرَ مَمْتَدٍّ كَقَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ  
 يَوْمٌ يَفْدُمُ زَيْدٌ يَرَادُ بِالْيَوْمِ مَطْلُوقُ الْوَقْتِ وَأَنْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا مَمْتَدًّا نَحْوَ أَمْرِكَ بِيَدِكَ

يوم اسكن هذه الدار يراد باليوم النهار وان كان الفعل الذي تعلق به اليوم غير ممتد والفعل الذي اضيف اليه اليوم ممتدا نحو انت طالق يوم اسكن هذه الدار او بالعكس نحو امرك بيدك يوم يقدم زيد ينبغي ان يراد باليوم النهار ترجيحاً لجانب الحقيقة وانما قلنا ان الطلاق غير ممتد لان المراد به ايقاع الطلاق فلا يقال ان كون المرأة طالقاً ممتد لان الطلاق اذا وقع فكون المرأة طالقاً امر مستمر فلا فائدة في تعلق اليوم به فيكون اليوم متعلقاً بايقاع الطلاق لا بكون المرأة طالقاً واعلم ان المراد بالامتداد امتداد يمكن ان يستوجب النهار لا مطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شك ان التكلم ممتد زماناً طويلاً لكن لا يمتد بحيث يستوجب النهار عادة \* وراجع في انت طالق ثنتين مع عتق سيدك لك لو اعتق \* رجل تزوج امة غيره فقال لها انت طالق ثنتين مع اعتاق مولاك اياك فاعتقها المولى فطلقت ثنتين فالزوج يملك الرجعة لان اعتاق المولى شرط للتطبيق فيكون مقدماً عليه فالعتق يكون مقدماً على وقوع الطلاق فيقع الطلاق وهي حرة فيصير طلاقها ثلثاً فيملك الزوج الرجعة فان قيل كلمة مع للقران قلنا جاءت للتأخير نحو ان مع العسر يهرأ \* وعند مجيء ضد بعد تعليق عتقها وتطبيقها بمجيئه لا خلافاً لمحمد رح \* يعني قال المولى اذا جاء الغد فانت حرة وقال الزوج اذا جاء الغد فانت طالق ثنتين فجاء الغد وقع العتق والطلاق ولا يملك الزوج الرجعة لان وقوع العتق مقارن لوقوع الطلاق فيقع الطلاق وهي امة بخلاف المسئلة الاولى فان وقوع الطلاق متوقف على وقوع العتق فاعتبر التقدم والتأخر بالرتبة وعند محمد رح يملك الرجعة لان العتق امر موقوف لان رجوعه الى الحالة الاصلية وهو امر مستحسن بخلاف الطلاق فانه ابغض المباحات فيكون في وقوعه بطوء وتأخير \* وتعتد كالحره \* بالاتفاق اخذاً بالاحتياط \* ويقع بافا منك بائن او عليك حرام ان نوى لا بافا منك طالق وان نوى وانت طالق



واحدة اولا او مع موتى او مع موتك والاطلاق بعدما ملك احدهما صاحبه او شخصه \*  
 لانه وقع الفرقة بينهما بملك الرقبة والطلاق يستدعي قيام النكاح \* وبانت طالق  
 هكذا يشير بالاصبع يقع بعده \* اي بعدد الاصبع والاصبع يوثق ويذكر \* ويعتبر  
 المنشورة لو اشار بظونها ولو اشار بظهورها فالمضمومة \* لانه اذا اشار بالاصبع  
 المنشورة فالعادة ان يكون بطن الكف في جانب المخاطب واذا عقد بالاصابع يكون  
 بطن الكف في جانب العاقد \* وبانت طالق بائن او انت طالق اشد الطلاق او افحشه  
 او اخبته او طلاق الشيطان او البدعة او كالجبل او كالنار او ملاء البيت او تلبية  
 شديدة او طويلة او مريضة بلانية ثلث واحدة بائنة ومعها ثلث \* قوله بلانية ثلث  
 يشمل ما اذا لم ينو مددا او نوى واحدة او ثنتين وهذا في الحرة واما في الامه فثنتان  
 بمنزلة الثلث في الحرة \* ومن طلقها ثلثا قبل الوطء وقع فان فرق بانت بالاولى  
 ولم تقع الثانية والثالثة ففي انت طالق واحدة وواحدة تقع واحدة ويقع بعدد قرن بالطلاق  
 لانه يبلغوا انت طالق لو كانت قبل ذكر العدد وبانت طالق واحدة قبل واحدة  
 او بعدها واحدة واحدة \* لان الواحدة الاولى وصفت بالقبلية فلما وقعت لم يبق للثانية  
 محل \* وبانت طالق واحدة قبلها واحدة او بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة ثنتان \*  
 اما في قبلها وبعد واحدة فلان الواحدة الاولى وهي التي يوقعها في الحال وصفت بالبعدية  
 فاقضت وقوع واحدة متقدمة عليها لكن لا قدرة له على الايقاع في الزمان الماضي  
 فيقع في الحال فتكون الواحدة الاولى والثانية متقارنتين واما في مع ومعها فظاهر \*  
 وفي الموطوءة ثنتان في كلها وفي انت طالق واحدة وواحدة ان دخلت الدار ثنتان  
 لو دخلت وواحدة ان قدم الشرط \* اي قال ان دخلت الدار فانت طالق واحدة  
 وواحدة فعند تقدم الشرط تقع واحدة وهذا في غير الموطوءة فان الواحدة الثانية تعلقت  
 بالشرط بواسطة الاولى فاذا وجد الشرط يقع بهذا الترتيب وهذا عند ابي حنيفة رح

وأما عند ما يقع ثنتان وتحقيقة في وصول الفقه في حروف المعاني \* وكتايبه ما  
لم يوضع له واحتمله وغيره فلا تطلق الابنية اودلالة الحال ومنها اعتدى واستبرى رحمك  
وانت واحدة وبها تقع واحدة رجعية ويباقيها كانت بائن بنة بتلة حرام خلية بوية  
حملك على غاربك الحقى باهلك وهبتك لاهلك مرحتك فارقتك امرك بيدك  
انت حرة تقنعى تخمري استبرى اغربى اخرجى اذهبي قومى ابتغى الازواج  
تقع واحدة بائنة ان نواها او ثنتين وثلاث ان نواه وفي اعتدى ثلاث مرات لونوى  
بالاول طلاقا وبغيره حبضا صدق وان لم ينو وبغيره شيئا فثلاث \* وعبارة المختصر وكتايبه  
ما يحتمله وغيره فنحو اخرجى واذهبي وقومى يحتمل ردا ونحو خلية بوية بنة حرام  
بائن يصلح سبا ونحو اعتدى واستبرى رحمك انت واحدة انت حرة اختارى امرك  
بيدك مرحتك فارقتك لا يحتمل الرد والسب ففى الرضاء يتوقف الكل على  
النية وفي الغضب الاولان وفي مذاكرة الطلاق الاول فقط والمراد بحالة  
الرضاء ان لا يكون حالة غضب ولا مذاكرة الطلاق فتح تتوقف الاقسام الثلاثة على النية  
وفي حالة الغضب يتوقف الاولان اى ما يصلح ردا وما يصلح سبا على النية ان نوى الطلاق  
يقع به الطلاق وان لم ينو لا يقع واما القسم الاخير وهو ما لا يصلح ردا ولا سبا يقع به الطلاق  
وان لم ينو وفي حال مذاكرة الطلاق يتوقف الاول اى ما يصلح ردا على النية اما  
الاخير ان وهما ما يصلح سبا وما لا يحتمل الرد والسب فيقع بهما الطلاق وان لم ينو \*

## باب التفويض

ولمن قبل لها طلقتى نفسك او امرك بيدك او اختارى بنية الطلاق تطليقها في مجلس  
علمت به وان طال \* قوله تطليقها مبتدأ ولان قيل خبره ثم عبر المجلس بقوله \*  
ما لم تقم او تعمل ما يقطع لا بعده \* اى لا يكون لها الاختيار بعد قيامها من المجلس



ولا بعد عدل ما يقطعه فان المجلس يتبدل باحد الامرين اما بالقيام او بفعل لا يكون  
من جنس ماضى \* وجلس القائمة واتكأ القاعدة وعود المنكته ودهاء الاب للشورى  
وشهود تشهد هم ووقف دابة هي راكتتها لا يقطع وملكها كببتها وسيردايتها كسرها \*  
حتى لا يتبدل المجلس بجري الفلك ويتبدل بعير الدابة \* وفي اختارى لا تصح نية  
الثلاث بل تبين بواحدة ان قالت اخترت نفسى او اختار نفسى وشرط ذكر النفس من  
احدهما وفي اختارى اختيارا لو قالت اخترت تبين \* اى ان لم يذكر احدهما النفس  
بل قال الزوج اختارى اختيارا تقع باثنته واحدة ان قالت اخترت \* ولو كرر اختارى  
ثلاثا فقالت اخترت اختيارا او اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة يقع ثلاث بلاية \*  
وهذا عند ابي حنيفة رح لانه اجتمع في ملكها الطلقات الثلاث بلا ترتيب كالمجتمع  
في المكان فاذا بطل الاولى والاوسطية والاخيرية بقى مطلق الاختيار فصار كما لو قالت  
اخترت \* ولو قالت طلقت نفسى او اخترت نفسى بتطبيقه بانت بواحدة \* ذكر في الهداية  
انه تقع واحدة يملك الرجعة وقيل هذا غلط وقع من الكاتب والصواب انه لا يملك  
الرجعة وقيل فيه روايتان احدهما انه تقع واحدة رجعية لان لفظها صريح والاخرى  
انها باثنته وهذا اصح \* ولو قال امرك بيدك في تطبيقه او اختارى تطبيقه فاخترت  
نفسها تقع واحدة رجعية ولو قال امرك بيدك ونوى الثلاث فقالت اخترت نفسى  
بواحدة او بمررة واحدة يقع ولو قالت طلقت نفسى بواحدة او اخترت نفسى  
بتطبيقه فواحدة باثنته ولو قال امرك بيدك اليوم وبعد غد لا يدخل الليل فيه حتى  
لو اختارت نفسها في الليل لا يقع الطلاق وبطل امر اليوم ان ردتته وبقي الامر بعد  
غد وفي امرك بيدك اليوم وغدا دخل الليل ولا يبقى الامر في غدا ان ردتته في يومها \*  
لان الليل يصيرتا معا هنا فيصير المجموع تفويضا واحدا وان ردتته في البعض بطل  
المجموع بخلاف الفصل الاول لانه يصير تفويضا فان اردت احدهما بقى الآخر \*

ولو قال طلقني نفسك ولم ينو ان يزوج واحدة فطلقت نفسها تقع رجعية وان طلقت  
ثلاثا ونواه صحيح ونية ننتين لا الا اذا كانت المنكوحة امة \* لانه واحد اعتباري في  
حقها لان قوله طلقني معناه افعلي فعل الطلاق فالطلاق مصدر وهو لفظ فرد يحتمل  
الواحد الا اعتباري وهو الثالث فلا يدل على العدد \* ويقع بائنت نفسي رجعية \*  
لانه قالت في جواب طلقني نفسك فليس لها ايقاع البائن بل مطلق الطلاق ففي  
قولها ابنت نفسي بطلت صفة الابانة وبقي مطلق الطلاق وهو رجعي \* وباخترت  
نفسى لا يقع \* لانه ليس من الفاظ الطلاق \* ولا يصح الرجوع من طلقني نفسك  
ويتقيد بالمجلس وفي طلقني ضررتك وطلق امرأتى خلاهما \* اى يصح منه الرجوع  
ولا يتقيد بالمجلس لان طلقني نفسك ليس بتوكيل بل هو يمين لانه تعليق الطلاق بتطبيقها  
واليمين تصرف لازم فلا يقبل الرجوع ثم هو تملك لا نها تعمل لنفسها فيتقيد  
بالمجلس واما طلقني ضررتك وطلق امرأتى فتوكيل فيقبل الرجوع ولا يتقيد  
بالمجلس \* وفي طلقني نفسك متى شئت لا يتقيد به \* اى بالمجلس \* وفي طلقها ان  
شئت يتقيد ولا يرجع \* اى قال لاحد طلق امرأتى ان شئت يتقيد بالمجلس  
لانه ملقه بمشيئته فصارت تملك لا توكيل لا يتقيد بالمجلس ولا يرجع منه كما في طلقني  
نفسك \* ولو قال لها طلقني نفسك ثلاثا فطلقت واحدة فواحدة ولا يقع شيء في  
عكسه \* اى لو قال لها طلقني نفسك واحدة فطلقت ثلاثا لا يقع شيء عند ابي حنيفة  
روح لانه فوض اليها ايقاع الواحدة قصد الا في ضمن الثالث وعندهما تقع واحدة \*  
ولو امرت بالبائن او الرجعي فعكست وقع ما امر به ولا يقع شيء في طلقني نفسك  
ثلاثا ان شئت لو طلقت واحدة وعكسه \* اى لو قال لها طلقني نفسك واحدة ان  
شئت فطلقت ثلاثا لا يقع شيء نفى الاول لا يقع شيء لان المراد ان شئت الثالث  
ولم توجد مشيئة الثالث وفي الثانية لا يقع شيء عند ابي حنيفة روح لان المراد طلقني



نفسك واحدة قصدية ان شئت ولم توجد مشيئة الواحدة قصدية عند هاتين  
واحدة \* ولا في انت طالق ان شئت فقالت شئت ان شئت فقال شئت \*  
لانه علق الطلاق بمشيئتها الموجدية في الحال ولم يوجد ذلك لانها علقته وجود  
مشيئتها بوجود مشيئته ولا علم لها بوجود مشيئته وذلك لان قوله انت طالق انشاء  
فهو ايقاع في الحال لكن بشرط مشيئتها فمشيئتها لا بد من وجودها في الحال  
ولم يوجد ذلك \* وان نوى الطلاق \* اى ان نوى الطلاق بقوله شئت قال  
في الهداية لانه ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليصير الزوج شائيا طلاقها والنية  
لا تعمل في غير المذكور حتى لو قال شئت طلاقك يقع اذا نوى لانه ايقاع مبتدأ  
لان المشيئة تنبى عن الوجود اقول اذا قال الزوج انت طالق ان شئت فمعناه  
ان شئت طلاقك فقالت شئت ان شئت اى شئت طلاقى ان شئت طلاقى  
فقال الزوج شئت اى شئت طلاقك فلما كان الطلاق مقدر ان يعمل النية فيه فيمكن  
ان يجاب عنه بان المقدر الطلاق الذى هو مفعول المشيئة وان قال الزوج شئت قدر له  
مفعول وهو الطلاق فهذا هو الطلاق الذى جعل مفعولا للمشيئة لا الطلاق الذى جعل  
جزاء للمشيئة وتقدير ذلك الطلاق لا يوجب الوقوع لانه علق الطلاق بمشيئتها مشيئة  
موجودة ولم توجد تلك المشيئة بل علقته المرأة بوجودها بوجود مشيئته وهو غير معلوم لها  
فاما اذا قال شئت الطلاق ونوى يقع لان مشيئته هذا انشاء مبتدأ وانما احتاج الى النية  
لانه يمكن ان يراد بالطلاق ما هو مفعول المشيئة فان نوى هذا يقع وان نوى طلاقا  
ابتدائيا يقع فلا بد من النية \* وكذا كل تعليق بمعدوم ويقع لو علق بموجود \*  
كما لو قالت شئت ان كانت السماء فوق الارض \* وفي انت طالق اذا شئت او  
اذا ما شئت او متى شئت او منما شئت لا يرتد الامر بردها \* لانه ملكها الطلاق في  
الوقت الذى شاءت فلم يكن تملكها قبل المشيئة حتى يرتد بالرد \* وتطلق متى

شئت واحدة لا فيروني كلما شئت لها ايقام واحدة ثم ونم \* لان كلمة كلما تعم الافعال  
 كما تعم الازمان \* لا التثنية جميعا ولا التثنية بعد زوج آخر \* فقوله ولا التثنية  
 بالرفع مطلق على الايقاع المضاف الى التثنية تقديره ليس لها ايقام التثنية جميعا  
 ولا التثنية \* وفي حيث شئت واين شئت يتقيد بالمجلس وفي كيف شئت تقع  
 رجعية وان لم تشأ المرأة فان شئت كالزوج بائنة او ثلثا وقع ما شئت وان نوت  
 ثلثا والزوج واحدة بائنة او بالقلب فرجعية وان لم ينوشأ فما شئت \* هذا قول  
 ابي حنيفة رح وحاصله ان الكيفية مفوضة اليها لا اصل الطلاق فتقع رجعية ان  
 لم تشأ المرأة اما ان شئت فان وافق مشيئته مشيئتها في البائن او الثلث وقع ما اتفقا  
 عليه وان خالفها تقع رجعية لانه لا بد من اعتبار مشيئتها لان الزوج فوض المشيئة  
 اليها ولا بد ايضا من اعتبار مشيئته لان مشيئتها مستفادة من الزوج فاذا تعارضتا ساقتنا  
 فبقي الاصل اى الواحدة الرجعية وان لم توجد مشيئة الزوج تعتبر مشيئة المرأة  
 في الكيفية واما عندهما فكما ان الكيفية مفوضة اليها فاصل الطلاق مفوض اليها  
 ايضا \* وفي كم شئت او ما شئت طلقت ما شئت في مجلسها لا بعده وان ردت  
 ارتدت في طلقت نفسك من ثلث ما شئت لها ان تطلق ما دونها لا ثلثا \* هذا عند  
 ابي حنيفة رح لان من للتبعيض وعندهما لها ان تطلق نفسها ثلثا فتكون من  
 للبيان قلنا لكل محتمل والبعض متيقن فيحمل عليه \*

## باب الحلف بالطلاق

شرط صحته الملك او الاضافة اليه فلا تطلق اجنبية قال لها ان كلمتك فانت كذا ان نكحها  
 فكلمها وتطلق بعد الشرط ان قال لزوجته كلمها \* لوجود الملك وقت التعليق \* او قال  
 لا اجنبية ان نكحتك فانت كذا فنكحها \* لوجود الاضافة الى الملك وعند الشافعي رح



لا يقع لقوله م لا طلاق قبل النكاح والجراد بالاضافة الى الملك تعليق الطلاق بالملك \*  
 والفاظ الشرط ان واذا واذا ما وكل \* نحو كل امرأة لي تدخل الدار فهي طالق \* وكلما  
 ومتى ومنما ففيها تنحل اليمين اذا وجد الشرط مرة الا في كلما فانه تنحل بعد الثالث \*  
 المراد بانحل اليمين بطلان اليمين بطلان التعليق \* فلا يقع ان نكحها بعد زوج  
 آخر الا اذا دخلت على الزوج نحو كلما تزوجتك فانت كذا \* فانه كلما تزوجها تطلق  
 وان كان بعد زوج آخر \* وزوال الملك لا يبطل اليمين وتنحل بعد الشرط مطلقا  
 وشرط للطلاق الملك \* فقوله مطلقا اي سواء وجد الشرط في الملك او في غير الملك فان  
 وجد في الملك تنحل اليمين الى جزء اي يبطل اليمين ويترتب عليه الجزء وان  
 وجد لا في الملك تنحل لا الى جزء اي يبطل اليمين ولا يترتب عليه الجزء لانعدام  
 المحل فانه قال ان دخلت الدار فانت طالق ثلثا فاراد ان تدخل الدار من غير  
 ان يقع الثالث فحيث ان يطلقها واحدة وتنقضي العدة فتدخل الدار حتى يبطل اليمين  
 ولا يقع الثالث ثم يتزوجها فان دخلت الدار لا يقع شيء لبطلان اليمين \* وان  
 اختلفا في وجود الشرط فالقول له الامع حجتها وفي شرط لا يعلم الا منها صدقت في  
 حقها خاصة ففي ان حضت فانت طالق وثلاثة وان كنت تحبين مذاب الله فانت  
 كذا وعنده حولو قالت حضت واحبه طلقت هي فقط وفي ان حضت يحكم بالجزء  
 بعد رؤية الدم ثلثة ايام من اوله \* اي ان قال ان حضت فانت كذا فبعد ما رأت الدم  
 ثلثة ايام يحكم بالجزء من اول الدم لانه تبين برؤية الدم ثلثة ايام انه حيض  
 فيحكم بعد الثلثة بوقوع الجزء في اولها \* وفي ان حضت حيضة لا يقع حتى تطهر \*  
 فان الحيضة هي الكاملة \* وفي ان صمت يوما فانت طالق تطلق حين ضربت من  
 يوم صامت بخلاف ان صمت \* فانه يقع على صوم سامة \* وان ملق طلقة بولادة ذكر  
 وطلقتين بولادة انثى فولدتها ولم يعد الاول طلقت واحدة قصاء وثنتين تنزها \*

اى ديانة يعنى فيما بينه وبين الله تعالى \* وانقضت العدة بوضع الحمل \* اى بالوضع  
 الثانى وانما لا يقع به طلاق آخر لان العدة تنقضى بالوضع قال الله تعالى واولات الاحمال  
 اجلهن ان يضعن حملهن ثم الوضع شرط لوقوع الطلاق فهو مؤخر من الوضع فتنقضى  
 العدة بالوضع فلا يقع بعده طلاق \* ولو علق الطلاق بشئين يمع ان وجد الثانى فى الملك  
 والا فلا \* ف قوله ان وجد الثانى فى الملك يشمل ما اذا وجد فى الملك او وجد الثانى فقط  
 فى الملك وقوله والا فلا يشمل ما اذا لم يوجد شئ منهما فى الملك او وجد الاول فى الملك دون  
 الثانى \* والتنجيز يبطل التعليق فلو علق الثالث بشرط ثم نجزا الثالث ثم مات  
 اليه بعد التحليل ثم وجد الشرط لا يقع شئ \* ومن علق الثالث بوطنى زوجته فاولج \*  
 اى حشغته حتى التقى المختانان \* ولبت فلا مقر لها عليه \* العقر مهر المثل وقيل هو  
 مقدار اجرة الوطنى لو كان الزنا حلالا \* وكذا لو علق متق امنه بوطنها ولم يصرم راجعاه  
 فى الرجعى فلو نزع ثم اولج يجب العقر وكان رجعة ولو قال انت طالق ان شاء الله تعالى  
 منصلا او ماتت قبل قوله ان شاء الله تعالى لم يقع ولو مات هو ينع لانه لم يتصل به الاستثناء \*  
 اى لو قال انت طالق فاخذ فى التكلم بان شاء الله تعالى فمات قبل تمامه \* وفي انت  
 طالق ثلثا الانتين تقع واحدة وفي الا واحدة ثنتان وفي الا ثلثا ثلث والله اعلم \*

## باب طلاق المريض

المريض الذى يصير فانيا بالطلاق ولا يصح تبرمه الا من الثلث من كان غالب  
 حاله الهلاك بمرض او غيره فمن اضنا بمرض وعجز عن اقامة مصالحه  
 خارج البيت وقد رفيه \* اى على اقامة مصالحه فى البيت \* ومن بازر رجلا  
 او قدم ليقتل قصاصا او رجما مريض \* اى على نحو الذى مر \* فلوان بان زوجته  
 وهو كذلك ومات بذلك السبب او بغيره ترث \* خلافا للشافعى زح واعلم ان



بالخلاف فيما اذا طلقها ثلثا لانه ان طلقها صريحا تراثا فاقا وكذا ان طلقها  
 بالكنايات اما عندنا فلان امرأة الفار تراثا واما عنده فلان الكنايات رواجع  
 وان خالها لا تراثا اتفاقا لانها رخصت بالفرقة وبقي الثلث فهو محل النزاع \*  
 وكذا طالبت رجعية طلقت ثلثا \* اى طلبت من المريض رجعية فطلقها ثلثا  
 تراثا عندنا \* ومبائنة قبلت ابن زوجها وهى فى العدة \* لانه وقعت البينونة باهانتها  
 لا بتقبيلها ابن الزوج \* ومن لا عنها فى مرضه \* اى قذفها فى مرضه فتلا عنها فوَقعت  
 الفرقة باللعان تراثا فان هذا ملحق بتعليق الطلاق بفعل لا بد للمرأة منه اذ لا بد  
 لها من الخصومة لدفع العار من نفسها \* او الى منها مريضا كذلك \* اى حلف  
 فى مرض موته ان لا يقربها اربعة اشهر فلم يقربها حتى مضت المدة ووقعت البينونة  
 ثم مات تراثا \* ومن قام بها خارج البيت مشتكيا او حم ومن هو محصور او فى  
 صف القتال او حبس بقصاص او رجم صحيح ان طلقت \* اى طلاقا باثنا \* وهو  
 كذلك لا تراثا وكذا المختلعة ومخبرة اختارت نفسها ومن طلقت ثلثا بامرها ولا  
 بامرها ثم صح \* اى صح من مرضه ثم مات لا تراثا \* ولو تصادق الزوجان على  
 ثلث فى حال الصحة ومضى العدة \* اى تصادقا فى مرضه هلى وقوع الطلاق  
 الثلث فى حال الصحة ومضى العدة \* ثم اقر لها بدين او وصى بشىء فلها الاقل  
 منه ومن الارث \* اى ان كان المقربة او الموصى به اقل من الارث فلها ذلك وان كان  
 الارث اقل فلها الارث واعلم ان حرف من فى قوله فلها الاقل منه ومن الارث  
 ليست صلة لافعل التفضيل اذ لو كان يجب ان يكون الواجب اقل من كل واحد  
 منهما وليس كذلك بل حرف من للبيان وافعل التفضيل استعمال باللام فيجب  
 ان يقال او من الارث لانه لما قال الاقل بين الاقل باحدهما وصلة الاقل محذوف  
 وهو من الاخر اى فلها احدهما الذى هو اقل من الاخر فيكون الواو بمعنى او ويكون

الواو على معناها لكن لا يراد بها المجموع بل يراد الاقل الذي هو الارث تارة والموصى  
 به اخرى فيكون الواو للجمع وهو ان الاقلية ثابتة فيهما لكن بحسب زمانين \*  
 كمن طلقت ثلثا بامرها في مرضه ثم اقر لها بدين او وصى \* فان لها الاقل من ذلك  
 ومن الارث في قولهم جميعا \* ولو علق الثلث بشرط ووجد في مرضه ان علقه بمجيء وقت  
 كرجب او فعل اجنبى ترث الا اذا علق في صحته وان علق بفعل نفسه ترث سواء كان  
 التعليق في مرضه او لا والفعل ماله منه بد كالكلام مع الاجنبى او لبدائه منه كاكل الطعام  
 وصلوة الظهر وكلام الابوين وان علق بفعلها فان كانا \* اى التعليق والفعل \*  
 في مرضه والفعل لها منه بد لا ترث وان لم يكن لها بد منه ترث وان كان \* اى التعليق \*  
 في صحته لا ترث الا فيما لا بد لها منه عند ابي حنيفة و ابي يوسف رح خلافا لمحمد  
 وزفر رح \* فانها لا ترث عندهما لانه لم يوجد من الزوج صنع في ابطال حقها بعدما  
 تعلق حقها بماله هذا عبارة الهداية ومعناها ان امرأة الفار انما ترث ان وجد من  
 الزوج في مرض موته صنع في ابطال حقها بعد ما تعلق حقها بماله بسبب المرض ولم يوجد  
 ذلك الصنع لان التعليق كان في صحته بل المرأة ابطلت حقها باتيانها بذلك الفعل  
 فجوابهما ان الفعل لا بد لها منه نهى مضطرة الى الاتيان به فصا رفعها مضافا  
 الى الزوج كما في الاكراه \* وفي الرجعى ترث في الاحوال اجمع وخص ارنها  
 بموته في مدتها \* اما اذا انتقضت مدتها ثم مات لا ترث اجماعا ومباراة المختصر  
 هكذا وان علق بينونتها بشرط ووجد في مرضه ترث ان علق بفعله او بفعلها ولا بد  
 لها منه او بغيرهما وقد علق في المرض فالجاء اصل ان التعليق ان كان بفعله ترث  
 مطلقا وان كان بفعلها ولا بد لها منه فكذلك الا انه ان كان التعليق في الصحة ففيه  
 خلاف محمد وزفر رح وان كان لها منه بد لا ترث وان علق بغير فعلها فان كان  
 التعليق في المرض ترث والا لا \*



## باب الرجعة

هي في العدة لا بعدد ما لمن طلعت دون الثلث \* اي في الحرة اما في الامة  
 فلا رجعة الا في الواحدة \* وان ايت بنحو راجعتك وبوطئها ومسها بشهوة  
 ونظرة الى فرجها بشهوة \* هذا عندنا واما عند الشافعي رح فلا تصح الا بالقول \*  
 وندب اشهاد علي الرجعة واما ملا مهابيا \* اي اعلام الزوج اياها بالرجعة \*  
 وان لا يدخل عليها حتى يستاذنها ان لم يقصد رجعتها ولو ادعى بعد العدة الرجعة فيها  
 وصدقته فهو رجعة وان كذبت فلا ولا يمين عليها عند ابي حنيفة رح \* فان الرجعة  
 من الاشياء التي لا يمين فيها عند ابي حنيفة رح \* وان قال راجعتك فقالت مضت  
 عدتي فلا رجعة \* اي ان كانت المدة مدة تحتمل انقضاء العدة فيها فالمرأة تصدق  
 في اخبارها بانقضاء العدة هذا عند ابي حنيفة رح اما عندهما فتصح الرجعة لانها  
 لما لم تخبر قبل الرجعة بانقضاء العدة فالظاهر بقاءها \* كما في زوج امة اخبر بعد العدة  
 بالرجعة فيها العيد ما تصدقه وكذب \* فان القول قولها عند ابي حنيفة رح واما  
 عندهما فالقول قول المولى \* او قال راجعتك فقالت مضت عدتي وانكرا \* اي  
 الزوج والعيد بمضي العدة \* وان انقطع دم آخر العدة لعشرة ايام تمت ولا قل  
 منها لاحني تغتسل او يمضي عليها وقت فرض او تيمم فتصلي ولونسيت غسل  
 مضور اجمع وفيما دونه لا \* اي نسيت غسل ما دون العضو فتح لا تصح الرجعة لانه  
 لا اعتبار لما دون العضو فكانها اغتسلت ومضت عدتها \* ولو طلق حاملا او من  
 ولدت منكرا وطأها فله الرجعة \* اي طلق امرأته وهي حامل فانكروا طأها فله الرجعة  
 اقول في قوله فله الرجعة تساهل لان وجود الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذا  
 ولدت لا قل من ستة اشهر من وقت الطلاق فاذا ولدت انتقضت العدة فلا يملك

الرجعة فيكون المراد بالرجعة الرجعة قبل وضع الحمل فيكون المراد انه ان راجع قبل وضع الحمل فولدت لاقل من ستة اشهر يحكم بصحة الرجعة السابقة ولا يراد انه يحل له الرجعة قبل وضع الحمل لانه لما انكر الوطأ والشرع لا يحكم بوجود الحمل وقت الطلاق بل انما يحكم اذا ولدت لاقل من ستة اشهر من وقت الطلاق فلم يوجد تكذيب الشرع قبل وضع الحمل فالصواب ان يقال ومن طلق حاملاً منكراً وطأها فراجعها فجاءت بولد لاقل من ستة اشهر صحت الرجعة واما مسألة الولادة فصورتها انه طلق امرأته التي ولدت قبل الطلاق منكراً وطأها فله الرجعة وانما تصح الرجعة في محثني الحمل والولادة مع انكاره الوطأ لان الشرع كذبه في انكاره الوطأ لان الولد للفراش • وان خلاها وانكر فلا • اي لا تصح رجعتها لانه انكر الوطأ ولم يوجد تكذيب الشرع انكاره فيكون انكاره حجة عليه وانما ينأ كذا مظهر بالخلاوة لانها سلمت اليه المعقود عليه لانه قبض المعقود عليه بان وطأها فان طلقها فراجعها فجاءت بولد لاقل من سنتين صحت • هذه المسئلة متعلقة بمسئلة الخلاوة صورتها انه خلاها بامرأته وانكر وطأها ثم طلقها فراجعها الى آخره فانها اذا ولدت لاقل من سنتين من وقت الطلاق يثبت نسب هذا الولد منه اذ هي لم تقربا نقضاء العدة والولد يبقى في البطن هذه المدة فلا بد من ان يجعل الزوج وطأ قبل الطلاق لا بعده لانه لو لم يطأ قبل الطلاق يزول الملك بنفس الطلاق فيكون الوطؤ بعد الطلاق حراما فيجب صيانة فعل المسلم منه فاذا جعل وطأ قبل الطلاق تصح الرجعة • ولو قال اذا ولدت فانت طالق فولدت ثم آخر بيطنين فهو رجعة • المراد بيطنين ان يكون بين الولادة الاولى والثانية ستة اشهر او اكثر اما اذا كان اقل يكون بيطن واحد وانما تثبت الرجعة لانها طلقت بالولادة الاولى ثم الولادة الثانية دامت على انه راجعها بعد الولادة الاولى ليكون الوطؤ حلالا اما اذا كانت الولادتان بيطنين



واحد لا تثبت الرجعة لان ملوك الولد الثاني كان قبل الولادة الاولى \* وفي كل ما  
ولدت فولدت ثلثة ببطون يقع ثلث والولد الثاني رجعة كالثلث وعليها لعدة  
بالحيض \* اى مدة الطلاق الثالث الذى وقع بالولادة الثالثة \* ومطلقة الرجعى  
تنزى \* ليرغب الزوج في رجعتها \* ولا يسافر بها حتى يشهد على رجعتها وله وطؤها \*  
هذا عندنا واما عند الشافعى ر ح لا يحل وطؤها مطلق الرجعى حتى يراجع  
بالقول وعندنا الوطء يصير رجعة \* ونكاح مبانة بلاث في مدتها وبعدها  
ولا تحل حرة بعد ثلث ولا امة بعد ثنتين حتى يطأها غيره بنكاح صحيح وتمضى  
مدة طلاقه او موته \* هذا عند الجمهور وعند معد بن المسيب لا يشترط وطء  
الزوج الثاني بل يكفى مجرد النكاح اسند لا بقوله تعالى حتى تنكح زوجا  
غيره ولنا حديث العسيلة وهو حديث مشهور تجوز الزيادة به على الكتاب  
فيكون التحليل بدون الوطء مخالفا للحديث المشهور حتى لو غشى القاصي  
به لا ينفذ \* والمراهق يحلل لاسيدها \* المراهق هو صبى قارب البلوغ ويجمع  
مثله ولا بد من ان يتحرك آله ويشنهي \* وكرة النكاح بشرط التحليل وتحلل الاول  
والزوج الثاني يهدم ما دون الثلث فمن طلق دونها ومات اليه بعد اخر ما دت  
بثلث خلا فالحمد ر ح والمبانة بثلث لو قالت حلت في مدة تحمله وغلب على طنه  
حدتها حلت الاول \* قيل اقل تلك المدة تسعة وثلاثون يوما لانه لا بد من ثلث  
حيض وطهرين فاقل مدة الحيض ثلثة ايام واقل الطهر خمسة عشر يوما \*

## باب الايلاء

وهو حلف بمنع وطئ الزوجة مدته \* اى مدة الايلاء \* فلا ايلاء لو حلف على اقل  
منها وهي للحرة اربعة اشهر وللامة شهران \* وحكمه طلقة بائنة ان يروا لكفارة

والجزء أن حنث \* فلو قال والله لا اقربك اولا اقربك اربعة اشهر \* الاول مويد  
والثاني موقت باربعة اشهر \* او ان قربتك فعلى حج او صوم او صدقة او فانت طالق  
او صدى حرف قد الى ان قربها في المدة حنث وتجب الكفارة في الحلف بالله تعالى  
وفي غيره الجزاء وسقط الايلاء والا بانث بواحدة \* اي ان لم يقربها بانث بطلقة  
واحدة \* وسقط الحلف الموقت لا المويد \* حتى لو كان الحلف موقتا باربعة اشهر  
ولم يقربها بانث بواحدة وسقط الحلف حتى لو نكحها فلم يقربها بعد ذلك لا تبين  
اما في الحلف المويد ان نكحها ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثانيا ثم ان نكحها  
ولم يقربها اربعة اشهر تبين ثالثا هذا معنى قوله \* فتبين باخرى ان مضت مدة  
اخرى بعد نكاح ثان بلا في \* ثم اخرى كذلك بعد ثالث \* فقوله بلا في \* اي بلا قربان \*  
وبقي الحلف بعد ثلث لا الايلاء فلو قربها كفر ولا تبين بالايلاء \* اي في الحلف  
المويد اذا وقع ثلث تطليقات من غير قربان بقي الحلف لانه لم يقربها ولم ينحل  
اليمين لكن لم يبق الايلاء فلو نكحها بعد الزوج الثاني وقربها تجب الكفارة لبقاء  
اليمين ولو لم يقربها لا تبين بالايلاء لانه لم يبق الايلاء وقوله وبقي الحلف بعد  
ثلث فيه تفصيل ان كان الحلف بالله يبقى الحلف حتى تجب الكفارة وان كان الحلف  
بغير طلاقها بقي الحلف وان كان بطلانها لا يبقى لان التنجيز يبطل التعليق \* وقوله  
والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد هذين الشهرين ايلاء بخلاف قوله بعد يوم والله  
لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين \* اي لو قال والله لا اقربك شهرين ومكث يوما  
ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لم يكن موليا لان في اليوم الاول كان  
حلفه على شهرين وفي اليوم الثاني كان حلفه على اربعة اشهر الا يوما واحدا \* وقوله والله  
لا اقربك سنة الا يوما وقوله بالبصرة والله لا ادخل الكوفة وامرأتها ولا ايلاء من  
مبائنه واجنبية نكحها بعد ذلك فاما مطلقة الرجعي فكانت زوجة واوجز من الفیء



بالوطي لمرض باحدهما او صغيرها او رقيقها او لمسيرة اربعة اشهر بينهما فغيوة قوله فثبت  
اليها فلا تطلق بعده لو مضت مدته وهو عاجز فان صح قبل مدته فغيوة بوطئه وانست  
على حرام ان نوى به الطلاق ببائنة وان نوى به الظهار او الثلث او الكذب فما نوى  
وان نوى التحريم او لم ينو شيئاً فابلاء وقيل هو كل حل على حرام وخرجه بدست  
راست كيرم بروي حرام طلاق بلا بينة للعرف وبه يفتي \*

## باب الخلع

لا باس به عند الحاجة بما يصلح مهر او هو طلاق بائن ويلزم به له وكراه اخذه  
ان نشز واخذ الفضل ان نشزت \* اي اخذ الفضل على ما دفع اليها من المهر \* ولو  
طلقها بمال او على مال وقع بائن ان قبلت ولزمها المال ولو خلع او طلق بخمر  
او خنزير لم يجب شيء ووقع بائن في الخلع ورجعي في الطلاق وان قالت خالعتني  
على ما في يدي او على ما في يدي من مال او من درهم ففعل ولا شيء في يدها لم يجب شيء  
في الاولى وترد ما قبضت في الثانية وثلاثة دراهم في الثالثة وان اختلعت على مبد لها  
ابق على براءتها من ضمانه تسلمه ان قدرت وقيمتها ان عجزت وان طلبت ثلثا  
بالف او على الف درهم فطلقها واحدة تقع في الاولى بائنة بثلاث الالف و  
في الثانية رجعية بلا شيء عندا بي حنيقة رج \* اما عندهما فيقع بائن بثلاث  
الالف فانها اذا قالت طلقني ثلثا بالف جعلت الالف موزا للثلث فاذا اطلقها واحدة  
يجب ثلث الالف لان اجزاء العوض منقسمة على اجزاء المعوض اما اذا قالت طلقني ثلثا  
على الف فكلمة على للشرط والطلاق يصح تعليقه بالشرط فابو حنيفة رج يحملها عليه واجزاء  
الشرط لا تنقسم على اجزاء المشروط وابي يوسف ومحمد رج حملاه على العوض بمعنى الباء  
كما في بيعت مبد بالف او على الف فالجواب ان البيع لا يصح تعليقه بالشرط فيحمل

على العوض ضرورة ولا ضرورة في الطلاق لصحة تعليقه بالشرط \* وان قال طلقى  
فحك ثلثا بالثلاث او على الف فطلقت واحدة لم يقع شيء \* لان الزوج لم يرض  
بالبينونة الا ان تسلم له الالف كلها ولم تسلم بخلاف قولها طلقنى ثلثا بالثلاث لانها لما  
رضيت بالبينونة بالثلاث فهي ارضى بالبينونة ببعضها \* ولو قال انت طالق ومليك  
الف او انت حرة ومليك الف فقبلنا او لا طلقت وصفت بلا شيء \* هذا عند  
ابى حنيفة رح وعندهما ان قبلت المرأة طلقت بالثلاث وان قبلت الامة عتقت بالثلاث  
وان لم تقبل لا يقع شيء فانهما جعلوا الواو في قوله ومليك للحال والحال بمنزلة  
الشرط واو حنيفة رح جعل الواو للعطف وتناصب الجملتين في كونهما اسميتين  
يدل على العطف فيكون اخبارا بان عليهما الالف فيقع بلا شيء \* والخلع معاوضة  
في حقها حتى يصح رجوعها \* اى اذا كان الايجاب منها قبل قبول الزوج يصح  
رجوعها \* وشرط الخيار لها \* هذا عند ابى حنيفة رح اما عندهما فلا يصح شرط الخيار  
لاحد فالطلاق واقع والبدل واجب \* ويقتصر على المجلس \* اى اذا كان الايجاب  
من قبلها لا بد من قبول الزوج في المجلس \* ويمين في حقه حتى انعكس الاحكام \*  
اى اذا كان الايجاب من جهته لا يصح رجوعه قبل قبول المرأة ولا يصح شرط الخيار  
له ولا يقتصر على المجلس اى يصح ان قبلت المرأة بعد المجلس وانما كان الخلع  
كذلك لان فيه معنى المعاوضة فان المرأة تبذل مالا لتسلم لها نفسها وفيه معنى اليمين  
فان اليمين بغير الله ذكر الشرط والجزاء فالخلع تعليق الطلاق بقبول المرأة وهذا  
من طرف الزوج فجعل من جانبه يمينا ومن جانب المرأة معاوضة \* وطرف العبد  
في العتاق كطرفها في الطلاق \* فيكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب المولى  
يمينا وهي تعليق العتق بشرط قبول العبد فيترتب احكام المعاوضة في جانب العبد  
لا في جانب المولى \* ولو قال طلقتك اس على الف فلم تقبلى وقالت قبلت



فالقول له ولو قال البائع كذلك فالقول للمشتري \* اى اذا قال البائع بعت هذا  
 العبد منك بالف درهم امس فلم تقبل وقال المشتري قبلت فالقول للمشتري ووجه  
 الفرق ان قول البائع بعت اقرار بقبول المشتري لان البيع لا يصح الا بالايجاب  
 والقبول فقوله فلم تقبل يكون رجوعاً عن اقراره بخلاف الخلع فانه يمين في حقه  
 فيمكن انفكاكه من البذل فلا يكون اقراراً بقبول المرأة فيكون القول قوله لانه  
 مسكر للخلع والمرأة تدميه \* ويسقط الخلع والمباراة كل حق لكل واحد منهما على الآخر  
 مما يتعلق بالنكاح \* فلا يسقط ما لا يتعلق بالنكاح كتمس ما اشترت من الزوج ويسقط  
 ما يتعلق بالنكاح كالمهر والنفقة الماضية اما نفقة العدة فلا تسقط الا بالذكر كذا في الذخيرة  
 والمهر يسقط من غير ذكره \* وان خلع الاب صبيته بما لها لم يجب عليها شيء وبقي  
 مهرها وتطلق في الاصح فان خلعها على انه ضامن صح وعليه المال وان شرط المال  
 عليها تطلق بلا شيء وان قبلت \*

## باب الظهار

هو تشبيه زوجته او ما عبر به عنها او جزء شائع منها بعضو يحرم نظره اليه من امضاء  
 محارمه بسبا او رضا ما كانت على كظهر امي او ارامك ونحوه او نصفك كظهر امي  
 او كبطنها او كعخذها او كفرجها او كظهر اخني او عمنى ويصير به مطاهراً ويحرم  
 وطؤها ودوامه حتى يكفر فان وطئ قبله \* اى قبل التكفير \* استغفر وكفر للظهار  
 فقط \* اى تجب كفارة الظهار ولا يجب شيء آخر للوطئ الحرام \* ولا يعود حتى  
 يكفر \* اى لا يطأها ثانياً حتى يكفر \* والعود الموجب للكفارة هو مزمنه على وطئها  
 وليس هذا الاظهاراً \* اى ما ذكر ليس الاظهاراً سواء نوى او لم ينو شيئاً ولا يكون  
 مطلقاً او ابلاء \* وفيه است على مثل امي او كامي ان نوى الكرامة او الظهار صحت \*  
 اى نيته \* ولن نوى الطلاق بانته وان لم ينو شيئاً لفا وبانت على حرام كامي

صبح ما نوی من طلاق اوظهار وانت علی حرام کظهر امیظهار لاغیر وان نوی طلاقا وایلاء  
 وخص الظهار بزوجه فلم یصح من امته ولا من نكحها بلا امرها ثم ظاهر منها ثم اجازت  
 وبانتن علی کظهر امی لنسبائه تجب لكل كفارة وهي عتق رقبة وجاز فیها المسلم والكافر\*  
 وفيه خلاف الشافعی رح وتحقیقه فی وصول الفقه فی حمل المطلق علی المقید\* والذکر  
 والانشی والصغیر والكبیر والاصم\* ای من یكون فی اذنيه وقرا ما من لا یسمع  
 اصلا ینبغی ان لا یجوز لانه فائت جنس المنفعة\* والا مور ومقطوع احدى یدیه  
 واحدى رجلیه من خلاف ومکاتب لم یورد شیأ وشرعی قریبه بنیه کفارته  
 واعتاق نصف عبده ثم باقیه لا فائت جنس المنفعة کالاممى ومجنون لا یعقل\*  
 احتراز من یجن ویفیک\* والمقطوع یداه او ابهاماه او رجلاه او ید ورجل من  
 جانب ولا مدبر ولا مکاتب ادى بعض بدله واعتاق نصف عبد مشترک ثم باقیه  
 بعد ضمانه\* لانه انتقص نصیب صاحبه فی ملكه ثم یتحول الی ملك المعتق  
 بالضمان وعندهما یجوز اذا کان المعتق مورا لانه یملك نصف نصیب صاحبه  
 بالضمان فکانه اعتق کله من الکفارة بخلاف ما اذا کان معسرا فان عندهما الواجب  
 السعایة فی نصیب الشریک فیکون اعتاقا بعوض\* ونصف عبده من تکفیره ثم  
 باقیه بعد وطن من ظاهر منها\* لان الاعتاق یجب ان یكون قبل المسیس وعندهما  
 یجوز لان اعتاق البعض اعتاق الكل عندهما\* وان هجز عن الاعتق صام شهرین  
 ولا یش فیهما شهر رمضان ولا خضمة نهی صومها وان افطر بعذر او بغيره او وطئها  
 فی شهرین لیلا همدا او یوما مهوا استأنف الصوم لا الاطعام ان وطئها فی خلاله\* وعند  
 ابی یوسف رح لا یستأنف الصوم لانه یجب ان یكون متتا بعامقدا علی المسیس  
 فالتتابع حاصل بقى ان التقديم علی المسیس غیر حاصل لکنه ان استأنف یكون الكل  
 صوخرا من المسیس ولولم یستأنف فبعضه مقدم علی المسیس فهذا اولی ولا یخصیفة



ومحمد رح انه يجب ان يكون مقدما على المسكين خاليامنه فالتقديم على المسكين  
 قد فات لكن خلوة من المسكين ممكن فتجب رعايته \* وان عجز عن الصوم اطعم  
 هو او نائبة متين مسكينا كالا قدر الفطرة او قيمته \* هذا عندنا واما عند الشافعي رح  
 لا يجوز دفع القيمة \* وان عداهم وغشاهم واشبعهم فيهما وان قل ما اكلوا  
 او اعطى من برا ومنوى تمر او شعير او واحد اشهرين جاز وفي يوم واحد  
 قدر الشهرين لا الا من يومه \* اى اعطى شخصا واحدا في يوم واحد قدر الشهرين  
 لا يجوز الا من هذا اليوم هذا مذهبنا واما عند الشافعي رح فلا بد من التملك كما  
 في الكسوة ووجه قولنا ما ذكر في اصول الفقه في دلالة النص ان الاطعام جعل الغير  
 طامعا وهو بالاباحة الى آخره \* وان اطعم متين مسكينا كالا صا ما من بر من ظهاريين  
 لم يصح الا من ظهاري واحد ومن افطار وظهر صبح \* هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح  
 واما عند محمد رح يجوز من الظهاريين وهما يقولان النية تعمل عند اختلاف  
 الجنسين كالا فطاروا لظهار لا عند اتحادهما فان الغت النية والصاع يصد كفارة  
 واحدة لان نصف الصاع من ادنى المقادير فالمودى وهو الصاع كفارة واحدة  
 جعلها للظهاريين فلا يصح \* كصوم لاربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين مسكينا او اعتاق  
 مبددين من ظهاريين وان لم يعين واحد الواحد \* لان الجنس في الظهاريين متحد  
 فلا يجب التعيين \* وفي اعتاق مبدد منهما او صوم شهرين له ان يعين لاي شاء وان  
 اعتق من قتل وظهر لم يجز من واحد \* وعند زفر رح لا يجز به من احدهما في  
 الفصلين وعند الشافعي رح يجعل من احدهما في الفصلين \* وكفر مبدطا هر  
 بالصوم فقط لاسيده بالمال منه \* لان الكفارة عبادة ففعل الآخر لا يكون فعلة \*

## باب اللعان

من قذف بالزنا زوجته العفيفة \* اى من فعل الزنا فخر متهمه به كمن يكون معها

ولد ولا يكون له ابن معروف وإنما اقتصر على كون الزوجة عفيفة ولم يقل والمرأة ممن  
يحد قاذفها كما قال في الهداية ولا شك أن العنة أعم من كونها ممن يحد قاذفها لأن اشتراط  
كونهما من اهل الشهادة يدل على الحررية والتكليف والاسلام فلا حاجة إلى قوله وهي  
ممن يحد قاذفها بل يكفي ذكر العفة وكل صلح شاهد أو هي وإن طالت به أي  
بموجب القذف لا من قاتل أبي أي امتنع عن اللعان خمس حتى بالامتناع أو يكذب  
نفسه فيحد فان لامن لا عنت ولا حبست حتى يلعن أو تصدده فيمنى نسب  
ولدها عنه لكن لا يجب عليها الحد بهذا التصديق \* فإن كان هو عبدا أو كافرا أو محدودا  
في قذف حد \* لأنه ليس من اهل اللعان لعدم اهلية الشهادة \* وإن صلح هو شاهدا  
وهي أمة أو كافرة أو محدودة في قذف أو صبية أو مجنونة أو زانية فلا حد عليه ولا لعان \*  
لأنها إن اتصفت بالزنا لا تكون عفيفة وإن اتصفت بغيره مما ذكر لا تكون أهلا للشهادة  
فلا حد على الزوج لعدم احصائها ولا لعان لعدم عفتها أو اهليتها للشهادة \* وصورتها  
أن يقول هو أو لا أربع مرات أشهد بالله أي صادق فيما رويتها به من الزنا وفي الخامسة  
لعنة الله عليه إن كان كاذبا فيما رماها به من الزنا من غير اليها في جميعه ثم تقول هي  
أربع مرات أشهد بالله أنه كاذب فيما رماني به من الزنا وفي الخامسة عصب  
الله عليها إن كان صادقا في ما رماني به من الزنا ثم يفرق التاضي بينهما وإن قذف  
بنفي الولد أو به وبالزنا ذكر فيه \* أي في اللعان \* ما قذف به ثم يفرق القاصي  
وينفي نسبه ويلحقه بامبوتبين بطلقة فان كذب نفسه وحد وحل له نكاحها \* لأنه  
لم يبق اللعان بينهما بقوله \* م امتلا عنان لا يجتمعان أبدا أي ما دامتا متلا عنين لأن  
جلة عدم اجتماعهما اللعان فلما بطل اللعان لم يبق حكمه وهو عدم الاجتماع \* وكذا  
أن قذف غيرها فحد أو رنت فحدت \* أي حل له نكاحها إن قذف غيرها بعد التلاعن  
فحد أو رنت بعد التلاعن فحدت فان بقاء اهلية اللعان شرط لبقاء حكمه \* ولا لعان



بقذف الآخر من نفى الحمل وان ولدت لاقل من ستة اشهر \* هذا عند ابي حنيفة  
 وزفر رح وعند ابي يوسف ومحمد رح يجب اللعان اذا ولدت لاقل من ستة اشهر  
 لانه ح تبين انه كان موجودا وقت النفى ولا يى حنيفة رح انه لا يتبين بوجود  
 الحمل وفيما اذا ولدت لاقل من ستة اشهر فيصير كانه قال ان كنت حاملا فحملك  
 ليس منى ثم تبين انها كانت حاملا والتذف لا يصح تعليقه \* وبزيت وهذا الحمل  
 منه تلاعنا ولا ينفى القاضى الحمل \* لان تلاعها كان بحسب قوله زنت لا ينفى  
 الحمل \* وان نفى الولد زمان التهنية او شراء آلة الولادة صم وبعده لا ولا من  
 في حاله \* اى حال النفى زمان التهنية وحال النفى بعد زمان التهنية \* وان نفى اول  
 توأمين واقربا لآخر حد \* لانه اكدب نفسه بدعوى الثانى لانها خلقا من ماء واحد \*  
 وفي عكسه لا من \* اى اقربا لاول ونفى الثانى لا من لانه قد فبنفى الثانى ولم يرجع  
 عنه \* وصح نسبهما منه في الوجهين \* لا من رائه باحدهما وهما خلقا من ماء واحد \*

## باب العنين

ان اقرا نه لم يصل اليها اجله الحاكم سنة قمرية في الصحيح \* وفي رواية الحسن من  
 ابي حنيفة رح انه يوجل سنة شمسية وفي ظاهرا لرواية سنة قمرية فالسنة الشمسية  
 مدة وصول الشمس الى النقطة التى فارقتها من فلک البروج وذلك في ثلثمائة  
 وخمسة وستين يوما وربع يوم والسنة القمرية اثنا عشر شهرا قمريا ومدتها ثلثمائة  
 واربعة وخمسون يوما وثلث يوم وثلث عشر يوم \* ورمضان وايام حيضها معها  
 لا مدة مرضه ومرضها فان لم يصل فيها فرق القاضى بينهما ان طلبته \* اى  
 ان طلبت المرأة التفريق \* وتبين بطلقة ولها كل المهر ان خلا بها وتجب العدة وان  
 اختلفا \* مطف على قوله ان اقرا فالمراد الاختلاف ابتداء لا بعد الناجيل \* وكانت

ثيبا او بكرة فنظرت النساء فقلن ثيب حلف فان حلف بطل حقها وان نكل  
او قلن بكر اجل ولو اجل ثم اختلفا فالتقسيم هنا كما مرو بطل حقها بحلفه حيث  
بطل ثمة كما لو اختارته وخبرت هنا حيث اجل ثمة \* اى لا يحلوا ما ان كانت ثيبا  
او كانت بكرة فنظرت النساء فقلن ثيب حلف فان حلف بطل حقها كما فى الاختلاف قبل  
التاجيل فان نكل خبرت المرأة وان قلن هى بكر خبرت ايضا وقوله كما لو اختارته  
فان المرأة ان اختارت زوجها بطل حقها فى طلب التفريق \* والخصى كالعين فيه \*  
اى فى التاجيل \* وفى المحبوب فرق حالا \* اى فى الحال \* بطلبها \* اذ لا فائدة فى  
تاجيله بخلاف الخصى فان الرطأ منه متوقع \* ولا يتخير احد هما بعيب الآخر \*  
خلافا للشافعى رح فى العيوب الخمسة وهى الجنون والجزام والبرص والقرن  
والرتق وعند محمد رح ان كان بالزوج جنون او جزام او برص فالمرأة بالخيار  
. وان كان بالمرأة لا لانه يمكن للزوج دفع الضرر عن نفسه بالطلاق \*

## باب العدة

هى لحره تحيض للطلاق والفسخ \* كالفسخ بخيار البلوغ وملك احد الزوجين  
الآخر وتقييلها ابن الزوج بشهوة وارقداد احدهما وعدم الكفاءة \* ثلث حيض  
كوامل \* افاد بقوله كوامل انه اذا طلقها فى الحيض لا يحتسب هذا الحيض من العدة \*  
كام ولد مات مولاه او اعتقها وموطوءة بشبهة \* كما اذا زفت اليه غير امرأته وهو  
لا يعرفها فوطئها \* او نكاح فاسد \* كالنكاح الموقت والمنعة \* فى الموت والفرقة \* يتعلق  
بالوطئ بالشبهة والنكاح الفاسد فان العدة فيهما ثلث حيض سواء مات الزوج  
او وقع بينهما فرقة \* ولمن لم تحض \* مطلق على قوله لحره تحيض \* لصغرا وكبرا  
او بلغت بالسن ولم تحض ثلثة اشهر \* اى العدة لحره لا تحيض لصغرو ونحوه للطلاق



والفمخ ثلثة اشهر \* وللموت اربعة اشهر وعشر \* قوله وللموت مطلق على قوله  
للطلاق والفمخ معناه العدة للحرة للموت اربعة اشهر وعشر \* ولامة تحيض حيضتان  
ولمن لم تحض او مات عنها زوجها نصف ما للحرة \* اى العدة لامة تحيض للطلاق  
والفمخ حيضتان ولامة لم تحض للطلاق والفمخ نصف ما للحرة اى شهر ونصف  
شهر واما للموت فنصف ما للحرة ايضا وهو شهران وخمسة ايام \* وللحامل الحرة  
او الامة \* فانه لا فرق في الحامل بين ان تكون حرة او امة \* وان مات عنها صبي  
وضع حملها \* اى وان كان زوجها الميت صبيا فعدها بوضع الحمل ومنسد  
ابى يرمف والشافعي رح مدتها مدة الوفاة لان العدة بوضع الحمل انما تجب  
لصيانة الماء وذلك في نابت النصب وهنا لا يثبت النسب من الصبي ولا بى حنيفة  
ومحمد رح ان قوله تعالى واولات الاجمال اجلهن ان يضعن حملهن نزل بعد  
قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر  
وعشر افيكون ناسخائه في مقدار ما يتناولن الايتان وهو حامل توفي عنها زوجها ان  
قيل المراد اولات الاجمال الثلاثى يثبت نسب حملهن قسنا لا نسلم بل اولات  
الاحمال الثلاثى وجبت عنهن العدة فعدهن ان يضعن حملهن \* ولمن حسب  
بعد موت الصبي عدة الموت \* لانها لما لم تكن حاملا وتنت موت الصبي فجهن  
عدة الموت \* ولان نسب في وجهيه \* اى فيما حبلى قبل موت الصبي او بعد \*  
ولا امرأة العار للمائى ا بعد الاجلين \* اى ان انقضت عدة الطلاق وهى ثلث حيض  
مثلا ولم تنقض عدة الموت فلا بد ان تتربص انقضاء عدة الموت وان انقضت عدة  
الموت ولم تنقض عدة الطلاق تتربص عدة الطلاق \* والمرجى ما للموت \*  
اعتقت في مدة رجعى كعدة حرة \* اى مدتها كعدة حرة \* وفي مدة بائن او موت  
كامنة \* اى مدتها كعدة امة \* واية رأت الدم بعد عدة الاشهر تسنانى بالحيض \*

اني اذا كانت الزوجة في سن الاياس اى خمسة وخمسين سنة فصاعدا وقد انقطعت  
 دمها فطلقها الزوج تعند بثلاثة اشهر فقبل انقضائها رأت الدم فعلم انها لم تكن آيسة  
 فتستأنف بالحيض قال في الهداية هو الصحيح وفي رواية ابي على الدقاق رح انها  
 فتنى رأت الدم بعد ما حكم باياسنها انه لا يكون حيضا ولا يبطل الاياس ولا يظهر ذلك  
 في فساد النكحة لانه دم في غير آوانه \* كما تستأنف بالشهور من حاض حيضه  
 ثم آيست \* اى انقطع دمها وهى في سن الاياس تستأنف بالشهور اقول الاستيناف  
 فشكل لانه لو ظهر ان عدتها بالاشهر من وقت الطلاق بالحيزة التى رأت قبل  
 الاياس مشتملة على الوقت فيجب ان يكون محسوبا من العدة من حيث انه  
 وقت \* وعلى معتدة وطئت بشبهة مدة اخرى وتداخلنا وحيض تراه منهما \* حيض  
 مبتدأ وتراه صفته ومنها خبره اى حيض تراه بعد الوطى بالشبهة وقد فهم هذا من  
 ان وطئت فعل ماض وتراه فعل مستقبل ومنها اى من العديتين واعلم ان هذا مذهبنا  
 اما عند الشافعى رح فيبتدأ خلان ان كان الرطو بالشبهة من الزوج وهى في عدته اما ان كان  
 من آخر فلا \* فاذا تمت الاولى دون الثانية يجب اتمامها \* صورته طلقها الزوج بائنا  
 او ثلثا فحاضت حيضة فوطئها غير الزوج بشبهة فعليها عدتان فالحيضة الاولى من العدة  
 الاولى وحيضتان بعدها تكرنان من العديتين فتمت العدة الاولى فتجب حيضة  
 رابعة لينم العدة الثانية \* وتنقضى مدة الطلاق والموت وان جهلت بهما \* اى  
 بتطبيق الزوج وموته \* ومبدأها عقبيهما \* اى عقيب الطلاق والموت \* وفي نكاح  
 فاسد عقيب تغريقه او عزمه ترك الوطى ولو قالت انقضت عدتى حلفت \* اى  
 ان قالت المرأة انقضت عدتى وكذبها الزوج فالقول قولها مع اليمين \*  
 ولو نكح معتدته من بائن وطلقها قبل الوطى فعليه مهر تام وعدة مستقبلة \* هذا عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف رح فان اثر الوطى في النكاح الاول باق وهو العدة نصار



كان الرطاً حاصل في هذا النكاح وعند محمد ربح يجب نصف المهر وانما المدة  
 الاولى فقط ولا عدة للطلاق الثاني لان الزوج طلبها قبل الوطء فيه وعند زفر ربح  
 لامة عليها اصلاً لان عدة الاولى منقطت بالتزوج ولم يجب بالنكاح الثاني  
 لدليل محمد ربح \* ولا عدة على ذممة طلقها ذمى \* هذا عند ابي حنيفة ربح اذا لم يكن  
 معتقداً هل الذمة ذلك وان كان معتقدهم ذلك يجب عدة وعندهما يجب مطلقاً \*  
 ولا حربية خرجت اليها مسلمة وتجد معتدة البائن والموت كبيرة مسلمة حرة اولاً \*  
 فقله اولاً مطلق على توله حرة وعند الشافعي ربح لا حداد على معتدة البائن \* بنكر  
 الربنة ولبس المزفر والمصفرو الحناء والطيب والدهن والكحل الا بعذر لا معتدة  
 العنق \* اى اذ امتق المولى ام ولده \* ونكاح فاسد \* لانه واجب الرفيع فلا تأسف  
 على فوته \* ولا تخطب معتدة الا تعريضاً ولا تخرج معتدة الرجعى والبائن  
 من بينها اصلاً \* لقوله تعالى ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجهن الاية \*  
 وتخرج معتدة الموتى في الملوين وتبيت في منزلها \* اذ لانفقة لها فتحتاج الى الخروج  
 بخلاف المطلقة لان النفقة اارة عليها \* وتعند في منزلها وقت الفرقة والموت والطلاق  
 الا ان تخرج او خافت تلف ما لها او الا نهدام او لم تجد كراء البيت ولا بد من منرة  
 بينهما في البائن وان ضاق المنزل عليهما فالاولى خروجه وكذا مع فسقه وحسن  
 ان تجعل بينهما قدرة على الحملولة \* اى ان تكون بينهما امرأة ثقة تحول بينهما \*  
 ولو ابانها او مات منها في سفر وليس بينها وبين مصرها مسيرة سفر رجعت وان كانت  
 تلك من كل جانب خبرت معها ولي اولاً والعود احمد وان كانت في مصر تعتد  
 ثمة ثم تخرج بمحرم \* اعلم ان الابانة والموت في السفر اما في غير موضع الإقامة  
 فان لم يكن بينها وبين مصرها اى الذى خرجت منه مسيرة سفر رجعت وان كانت  
 تلك من كل جانب خبرت بين الرجوع والتوجه الى المقصد سواء كان معها ولي

اولا لكن الرجوع اولى ليكون الاحتداد في منزل الزوج وذكرا لآمام المرخصى  
 رخ تختارا اقربهما بقى هنا فسمان احدهما ما اذ كان من كل جانب اقل من مسيرة  
 سفر يتبقى ان تحيرو على قياس قول المرخصى رخ تختارا اقربهما والثاني ما اذا  
 كان بينهما وبين مصيفا مسيرة سفر وبينها وبين المقصد اقل تتوجه الى المقصد  
 واما في موضع الإقامة وهو ما قال وان كانت في مصر اى وان كانت في مصر حين  
 ايلها او مات منها فان لم يكن معها ولي تعتد منه ولا تخرج منه بدون الولي وان كان  
 معها ولي فكذلك عند المحضية رخ لان خروج المعتدة حرام وان كانت المائة اقل  
 من مدة السفر ومنه هنا محل الخروج لان نفس الخروج مباح دفعا لوحشة الفرقة  
 وانما الحرمة للسفر وقد ارتفعت لوجود الولي ثم لما جاز الخروج مندهما فالى اى  
 الجانبين تتوجه فينبغى ان يكون الحكم على التفصيل الذى مر والله اعلم بالصواب \*

## باب النسب والحضانة

من قال ان نكحتها هي طالق فنكحها فولدت لنصف سنة منذ نكحها الزمة ونسبه ومهرها \*  
 لانه لا يبعد ان الزوج والزوجة وكلا بالنكاح فالو كيان نكحها في ليلة معينة والزوج وطئها  
 في تلك الليلة ووجد العلوق ولا يعلم ان النكاح مقدم على العلوق او موخر فلا بد من الحمل  
 على المقارنة هي ان الزوج ان علم انه لم يكن على هذه الصفة وان لم يطأها في تلك الليلة فهو قادر  
 على البعان فلما لم ينق الولد باللعان فليس علينا نفيه من الفراش مع تحقق الامكان فنثبت  
 نسبه منه ولزومه المهر \* وينبت نسب ولد معتدة الرجعي وان جاءت به لاكثر من سنتين  
 ما لم تقر بانقضاء العدة \* لاحتمال العلوق في العدة وجواز كون المرأة ممتدة الظهر  
 اما لو اقرت بانقضاء العدة ثم ولدت وبين الطلاق والولادة اكثر من سنتين لا يثبت  
 النسب على ما باتى انه انما يثبت اذا كان بين المادتين اقل من نصف سنة \* وبانت



في الأقل وراجع في الأكثر \* أي إذا كان بين الطلاق والولادة أقل من سنتين  
بانت لان الحمل على ان الوطأ المعلق كان في النكاح اولى من الحمل على كونه  
في العدة على ان الرجعة امر حادث فلا يثبت بالشك أما اذا كان بين الطلاق  
والولادة أكثر من سنتين فلا بد من ان يحمل على ان الوطأ في العدة فتثبت الرجعة \*  
ومبتوتة ولدت لأقل منهما \* ومبتوتة بالجر عطف على معتدة الرجعي أي يثبت  
نسب ولد المطلقة طلاقاً بائناً لأقل من سنتين من وقت البينونة الى وقت الولادة لا مكان  
العلوق في زمان النكاح \* وان ولدت لتمامهما لا الأبدعوة ويحمل على وطئها بشبهة  
في العدة \* أي ان جاءت لتمام سنتين من وقت الفرقة لم يثبت لان الحمل حادث  
بعد الطلاق فلا يكون منه لان وطأها حرام وقوله إلا بدعوة لانه التزمه وله وجهه بان  
وطئها بشبهة في العدة \* ومراعاة آتت به لأقل من تسعة اشهر وتسعة لا \* ومراعاة  
بالجر عطف على مبتوتة أي يثبت نسب ولد المطلقة مراعاة آتت بولد لأقل من تسعة  
اشهر من وقت الطلاق والمراد بالمراعاة صبغة نجامع مثلها وهي في من يمكن ان تكون  
بالغة أي تسع سنين صاعداً ولم يظهر فيها علامة البلوغ وإنما اعتبر تسعة اشهر لان  
ثلاثة اشهر مدة عدتها وستة اشهر أقل مدة الحمل وإنما اعتبر أقل مدة الحمل ههنا  
واكثر مدة الحمل في البالغة لان النسب يثبت بالشبهة لا بشبهة الشبهة ففي البالغة  
شبهة الوطئ زمان النكاح او العدة ثابتة وحقيقة الوطئ في احد هذين الزمانين توجب  
ثبوت النسب فكذا شبهته وأما في المراهقة فشبهة الرطبي في النكاح او في العدة وهي  
ثلاثة اشهر ثابتة ثم حقيقة الوطئ في احد هذين الزمانين لا يوجب ثبوت النسب  
لعدم تحقق البلوغ فالبلوغ وهو امر حادث يضاف الى اقرب الاوقات وهو ستة  
اشهر الى وقت الولادة فهذا مذهب ابي حنيفة ومحمد رحم وأما عند ابي يوسف رحم  
فان كان الطلاق رجعياً فالسبعة وعشرين شهراً لان ثلاثة اشهر مدة عدتها وستان

اكثر مدة الحمل وان كان الطلاق باثنا فالى منتين لانها معتدة يحتمل ان تكون  
 حاملا ولم تقرها نقضاء العدة فصارت كالكبيرة \* ومعتدة اقرت بمضى العدة وولدت  
 لاقل من نصف سنة ولنصفها لا \* لانها لما ولدت لاقل من نصف سنة من وقت  
 الطلاق ظهر كذبها بيقين فبطل اقرارها اما ان ولدت لنصف سنة او اكثر من وقت  
 الطلاق لا يثبت النسب لانا لا نعلم بطلان الاقرار ثم لفظ المعتدة يشمل كل معتدة \*  
 ومعتدة ظهر حبلها او اقرار الزوج به او ثبت ولادتها بحجة تامة \* اى يثبت نسب  
 ولد معتدة اذ عت ولادته وانكرها الزوج وقد كان قبل الولادة حبل ظاهرا واقر  
 الزوج بالحبل او شهد على الولادة رجلان او رجل وامرأتان بان دخلت المرأة  
 بيئا ولم يكن معها احد ولا في البيت شيء والرجلان على الباب حتى ولدت فعلمتا  
 الولادة برؤية الولد او سماع صوته وانما قيد بالحجة بالنامة حتى لا يثبت بشهادة  
 امرأة واحدة على الولادة خلافا لهما فالاحاصل ان عند ابي حنيفة ر ح ان كان  
 للمعتدة حبل ظاهرا واقر الزوج به تثبت الولادة بشهادة امرأة واحدة وان لم يوجد  
 الحبل الظاهرا واقرار الزوج به لا بد من الحجة التامة وعندهما يثبت بشهادة امرأة  
 واحدة \* او ولدت لاقل من منتين واقر الورثة بها \* اى ان كانت العدة مدة وفات  
 والمدة بين الموت والولادة اقل من منتين اعلم ان لفظ الوقاية وقع بالواو في قوله  
 واقر الورثة بها والمذكور في الهداية يقتضى كلمة اولان عبارة الهداية هكذا ويثبت نسب  
 ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفات وبين منتين فقوله ما بين الوفات ظرف  
 للولد فالولد بمعنى المولود اى يثبت نسب من ولد في وقت بين الوفات وبين  
 منتين ثم اورد هذه المسئلة فان كانت معتدة من وفات فصدقها الورثة بولادتها  
 ولم يشهد على الولادة احد فهو ابنة فعلم من هاتين المسئلتين ان احدهما كاف وهو  
 كون المدة اقل من منتين او اقرار الورثة فان قيل ان اقرار الورثة والمدة بين الوفات



والولادة منتان او اكثر لا اعتبار لافرارهم وانما يعتبر اقرارهم اذا كانت المدة اقل من سنتين فالواجب كلمة الواو قلنا احدهما كاف اى المدة او الافرار اى اذا كانت المدة اقل من سنتين يثبت النسب وان لم يعلم المدة بين الوفات والولادة فم ان اقرار الورثة يعتبر اقرارهم فيجب ان تغير عبارة الوقاية الى هذا النمط او تثبت ولادتها بحجة تامة او علم انها ولدت بعد وفاته لاقل من سنتين او لم يعلم واقرار الورثة به في قوله او لم يعلم الى آخره يشمل ما اذا لم يعلم انه ولد قبل الموت او بعده وعلى تقدير العلم بان ولادته بعد موت الزوج لا يعلم انه ولد لاقل من سنتين او لعنتين او اكثر لكن اقرار الورثة ان هذا الولد ولد مورثهم فاذا اقروا بذلك فالذى اقر ان لم يكن ممن تصح شهادته لعدم نصاب الشهادة او عدم العدالة يعتبر اقراره في الارث في حقه فقط وان صح شهادته يثبت نسبه مطلقا اى في حق المقر وفي حق غيره \* ومنكوحة اتت به لثنته اشهر \* اى من وقت النكاح \* اقربه الزوج او مکت \* فان ثبوت نسب ولد المنكوحة لا يحتاج الى الافرار \* فان جحد ولادتها يثبت بشهادة امرأة فتلا منا ان نفاه \* اى بعد ما ثبت ولادتها بشهادة امرأة نفى الولد اى قال ليس منى \* ولاقل منها لا يثبت \* مطلقا قوله لثنته اشهر فانه اذا كان بين النكاح والولادة اقل من ستة اشهر لا يكون منه \* فان ولدت وادعت نكاحا منذ ستة اشهر والزوج الاقل صدقت بلا يمين عند ابي حنيفة رح \* لان الظاهر شاهد لها بان الولد من النكاح لامن الحفاح \* ولو ملق طلائها بولادتها فشهدت امرأة بها لم يقع \* هذا عند ابي حنيفة رح وعندهما يقع لان الولادة تثبت بشهادة امرأة ثم يثبت الطلاق بالتبعية وله ان الولادة تثبت ضرورة فيقدر بقدرها فلا يتعدى الى الطلاق وهو ليس تبعالها لان كلا منهما يوجد بدون الآخر \* وان اقر بالحبل ثم ملق \* اى ملق طلائها بولادتها فقالت قد ولدت وكذبها الزوج \* يقع بلا شهادة \* هذا عند ابي حنيفة رح وعندهما تشترط شهادة القابلة لانها

تدفع حنته فلا بد من الحجة وله أن اقراره بالحبل اقرار بما بغضى اليه وهو الولادة \*  
واكثر مدة الحمل سنتان واقلها ستة اشهر ومن يكح امه فطلقها فشاها فان ولدت لاقل  
من ستة اشهر منذ شراها لزمه والا فلا \* لانه اذا كان بين الشراء والولادة اقل من ستة  
اشهر كان العلوق سابقا على الشراء فهو ولد منكوحه فيلزم بلاد حوة اما اذا كانت المدة  
سنة اشهر او اكثر فالولد ولد مملوك لان العلوق امرحادث فيضاف الى اقرب  
الافاوت فلا يلزم بلاد حوة \* ومن قال لامته ان كان في بطنك ولد فهو منى فشهدت  
على الولادة امرأة فهي ام ولده او لطفل \* مطلق على قوله لامته \* هو ابني ومات  
فقلت ام الطفل هو ابني وانا زوجته . ثانه \* اى يرث الطفل وامه من المقر لان  
السئلة فيما اذا كانت المرأة . عروفة بالحرية وبكونها ام الطفل فلا سبيل الى بنوة  
الطفل له الا بنكاح امه نكاحا صحيحا لانه هو الموضع للحل \* وان قال وارثه انت  
ام ولده وجهلت حريتها لا ترث \* اى ام الطفل ويرث الطفل \* والحضانة للام  
بلا جبرها طلقت اولاً ثم لامها وان علت ثم لام ابية ثم لاخته لاب وام ثم لام ثم لاب  
ثم لخالته كذلك \* اى لاب وام ثم لام ثم لاب فان الخالة اخت الام فاختها لاب  
وام اولى ثم اختها لام ثم لاب وذلك لان الاصل في هذا الباب الام فالقراءة من  
جهتها قدمت على القراءة من طرف الاب \* ثم ممتنه كذلك \* اى لاب وام ثم لام  
ثم لاب فان العمة اخت الاب فتقدم اخته لاب وام ثم لام ثم لاب \* بشرط حرينهن فلاحق  
لامته وام ولد فيه \* اى فى الولد \* والذمية كالمعلمة حتى يعقل ديناً \* اى فى ولد المسلم وفى  
الهداية مالم يعقل ديناً او يخاف ان يالف الكفر وقوله او يخاف يجب بالجزم وهو يخف  
لانه مطلق على المجزوم بلم لان المعنى مالم يخف وهذا القيد لم يذكر فى الوقاية وتجب  
رعايته لان تألف الكفر قد يكون قبل تعقل الدين فاذا خيف انه تألف الكفر بنزع  
عنها \* وبنكاح غير محرم منه يسقط حقها \* اى فى الحضانة \* وبمحرم لا كام نكحت منه



وجدة مجدة \* اى جدة نكحت جده فهذا من باب العطف على معمولي ما ملين  
 والمجور ومقدم \* ويعود الحق بزوال نكاح سقط به ثم العصابات على ترتيبهم لكن لا تدفع  
 صبية الى عصابة غير محرم كمولى العنافة وابن العم ولا فاسق ما جن \* اى الذى  
 يعلم الناس الهيل \* ولا يخبر طفل \* خلافا للشافعي رح \* والام والجدة احق بالابن حتى  
 ياكل ويشرب ويلبس ويستنجي وحده \* قدره الخصاص رح بسبع منين \* وبالبنات  
 حتى تحيض ومن محمد رح حتى تشتهى \* وهو المعتمد لفساد الزمان \* وغيرهما  
 حتى تشتهى \* اى غير الام والجدة احق بالبنات حتى تشتهى \* ولا تسافر مطلقة  
 بولدها الا الى وطنها الذى نكحها فيه وهذا لام فقط \* اى السفر المذكور

## باب النفقة

يجب هي والكسوة والسكنى على الزوج ولو صغيرا لا يقدر على الوطى للعرس مسلمة  
 كانت او كافرة كبيرة كانت او صغيرة نوطاً \* حتى لو لم توطأ كان المانع من جهتها  
 فلم يوجد تسليم البضع فلا تجب عليه النفقة بخلاف ما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر  
 على الوطى فان المانع من جهته \* بقدر حالها ففى الموسرين نفقة اليسار وفي المعسرين  
 نفقة العسار وفي الموسر والمعسر ومكسه بين الحالين \* هذا عندنا واما عند الشافعي رح  
 فالمعسر حال الزوج \* ولو هي في بيت ابيا او مرضت في بيت الزوج لا للناشئة خرجت  
 من بيته بغير حق \* احتراز عن خروجها بحق كما لو لم يعطها المهر المعجل فخرجت  
 من بيته \* ومحبوسة بدنس ومريضة لم تزف ومعصوبة كرها وحاجة لامعه ولو كانت  
 معه فلها نفقة الحصر لا السفر ولا الكراء وعليه موسر نفقة خادم واحد لها فقط \* هذا عند  
 ابي حنيفة ومحمد رح واما عند ابي يوسف رح فعليه نفقة خادمين احدهما لمصالح  
 الداخل والاخر لمصالح خارج البيت وهما يتولان الواحد يقوم بهما \* لا معصرا في

الأصح \* احترا <sup>الرجل</sup> من قول محمد ر ح فان عنده نجيب على المعسر نفقة الخادم \*  
 ولا يفرق بينهما لعجزة عنها وتومر بالاستدانة عليه \* اى تو مريبان تستقرض عليه  
 وتصرف الى نفقتها حتى ان غنى الزوج يودى قرضها وهذا عندنا اما عند الشافعى ر ح  
 فالقاضى يفرق بينهما لانه لما عجز عن الامساك بالمعروف يموب القاضى منابه  
 فى التسريح بالاحسان واصحابنا ر ح لما شاهدوا الضرورة فى التفريق لان دفع الحاجة الدائمة  
 لا يتيسر بالاستدانة والظاهر انها لا تجد من يقرضها وغنى الزوج فى المال امر متوهم  
 استحسنوا ان ينصب القاضى نائبا شافعى اما ذهب يفرق بينهما \* ومن فرضت  
 لعسارة فايستمرتم نفقة يسارة ان طلبت وتسقط نفقة مدة مضت الا اذا سبق فرض قاص  
 اورضيا بشىء فتجب لما مضى ما دام احيين فان مات احدهما او طلقها قبل قبض  
 سقط المقرض الا ان الاستدانت بامر قاض \* هذا عندنا واما عند الشافعى ر ح فلا تسقط  
 بالموت بل تصير دينا عليه \* ولا تسترد معجلة مدة مات احدهما قبلها \* اى اذا  
 عجلت نفقة مدة كسنة اشهر مثلا فمات احدهما قبلها كما اذا مات عند مضى شهر  
 لا يسترد منها شىء عند ابى حنيفة وابى يوسف ر ح لانها صلة اتصل بها القبض فبالموت  
 سقط الرجوع كما فى الهبة وعند محمد والشافعى ر ح تختص نفقة ما مضى وهو شهر  
 للزوجة ونفقة خمسة اشهر تسترد لانها عوض عما تستحقه عليه بالاحتباس \* ونفقة  
 عرس القن عليه يباع فيها مرة بعد الاخرى وفى دين غيرها يباع مرة \* صورته صبد  
 تزوج امرأة باذن المولى بفرض القاضى النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فبيع  
 بخمسمائة وهى قيمته والمشتري عالم ان عليه دين النفقة يباع مرة اخرى بخلاف  
 ما ان كان هذا الف عليه بسبب آخر فبيع بخمسمائة لا يباع مرة اخرى \* ويجز  
 سكناها فى بيت ليس فيه احد من اهلها ولو ولده من غيرها الا برضاها وبيت مفرد  
 من دار له خلق كفاها وله منع والديها وولدها من غيره من الدخول عليها \*



بناءً على أن البيت ملكه له المنع من الدخول فيه \* لا من النظر إليها وكلاهما منى  
 شاء وأوفيل لا منع من الخروج إلى الوالدين ولا من دخولهما عليها كل جمعة  
 وفي محرم عيبرهما كل سنة هو الصحيح وعرض نفقة مرس الغائب وطعنه  
 وأبويه في مال له من جنس حقهم فقط \* كالدراهم والدنانير والطعام والكسوة  
 التي تلبسها هي بخلاف ما إذا لم يكن من جنس حقهم كالعروض التي يحتاج  
 إلى بيعها لتصرف إلى نفقتها \* وعند مودع أو مديون أو مضارب أن أقرب  
 وبالنكاح أو علم القاضي ذلك ويكفلها \* أي يأخذ منها كفيلاً \* ويحلفها على أنه  
 لم يعطها النفقة \* الضمير في أنه ضمير الغائب \* لا باقاة بينة على النكاح \* أي لا يفرض  
 القاضي النفقة باقاة البينة على النكاح \* ولا إن أم يخلف ما لا قامت بينة عليه \*  
 أي على النكاح \* ليفرض القاضي عليه ويأمرها بالاستدانة عليه ولا يقضى به \*  
 أي بالنكاح لأنه قضاء على الغائب \* وقال زفر راج يفرض بالنفقة لا بالنكاح \* ومثل  
 القضاة اليوم على هذا الحاجة \* ولطلق الرجعي والبائن والمعرفة بلا معصية  
 كخيار العتق والبلوغ والتفريق لعدم الكفاءة البعثة والسكنى \* أي ما دامت في  
 العدة وفي معتدة البائن خلاف الشافعي راج له حديث فاطمة بنت قيس ولنارد  
 مريض الله عنه \* لا لمعتدة الموت والمعرفة بمعصية كالردة وتقبيل ابن الزوج  
 وردة معتدة الثلث تسقط لا تمكينها ابنه \* لأنه لا أثر للردة والتمكين في الفرقة  
 لأنها قد ثبتت قبلها فلا يسقطان النفقة إلا أن المرتدة نجس لتوب ولا نفقة  
 للمحبوسة بخلاف الممكنة ابن الزوج \* ونفقة الطفل فقيراً على أبيه \* إنما قال فقيراً  
 حتى لو كان غنياً فهي في ماله \* ولا يشركه أحد كنفقة أبويه وعمره \* أي لا يشركه  
 أحد في نفقة طفله كما لا يشركه أحد في نفقة أبويه وعمره \* وليس على أمه أرضاً  
 إلا إذا تعينت \* بأن لا يوجد من ترضعه أولاً يشرب لبن غيرها \* ويستاجر الأب

من ترصعه عندها \* اى اذا لم تتعيب الام \* ولو استاجرها منك وحته او معتدته من  
رجعى لترصعه لم يجز وفي المبتوتة روايتان \* اعلم ان قوله تعالى والوالدات يرضعن  
اولادهن اوجب الارضاع على الامهات ثم قوله تعالى لا تكلف نفس الا وسعها لا تضار  
والدة بولدها ولا مولود له بولده اوجب دفع الضرر من الامهات والآباء فان امتنعت  
والاب لا يتضرر باستيجار المرصعة لا بجمر الام لان الظاهر ان امتناعها للعجز لان  
اشفاق الامومية تدعى على انها لا تمنع الا للعجز فاذا اقدمت عليه وتطلب الاجرة  
لا تعطى لانه ظهر قدرتها فالاتيان بالواجب لا يوجب لاجرة على ان الشرع لم يوجب  
للمرصعة الا النفقة قال الله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف نكل  
من ياخذ النفقة وهى المنكوحة ومعتدة الرجعى لا تعطى شيئا آخر للارضاع واما  
المبتوتة فكذا في رواية واما على الرواية الاخرى فان الزوج قد اوحشها بالابانة فلا يرجى  
منها المسامحة والمساهلة فصارت كما بعد العدة واما تجوز الاجارة بعد العدة لان  
النفقة غير واجبة لها فتجب الاجرة لقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الآية \*  
ولا رضاعه بعد العدة اولابنه من غيرها صح \* اى الاستيجار لارضاع ولده الذى  
منها بعد ما طلقها وانقضت عدتها والاستيجار لارضاع ابنه الذى من غيرها صح  
م سواء كانت المستاجرة في نكاحه او في العدة او بعد العدة \* وهى \* اى الام \* احق  
من الاجنبية الا اذا طلبت زيادة اجرة ونفقة البنت بالغة والابن زمنا على الاب  
خاصة وبه يفتى \* انما قال هذا لان على رواية الخصاص والحسن رح تجب اثلاثا  
ثلاثا على الاب وثلاثا على الام وهذا اذا لم يكن لهما مال حتى لو كان  
مال النفقة في مالهما \* وعلى المومر يسارا لفطرة نفقة اصوله الفقراء بالسوية بين  
الابن والبنت ويعتبر فيها القرب والجزئية لا الارث ففى من له بنت وابن ابن كلهما  
على البنت وفي ولد بنت واخ على ولدها \* مع ان الارث نصفان بين البنت وابن



الابن والارث كله للاخ ولاشيء لولد البنت لانه من ذوى الارحام \* ونفقة كل ذي  
 رحم محرم صغيرا وانثى بالغة فقيرة او ذكر من او اعمى على قدر الارث ويجبر عليه  
 ويعتبر فيها اهلية الارث لاحقيقته \* وانما قال هذا لان نفقة هؤلاء انما تجب لقوله تعالى  
 وعلى الوارث مثل ذلك فينبغي ان لا تجب الا على الوارث فقال المعتبر اهلية الارث  
 لاحقيقته وذلك لان حقيقة الارث لا تعلم الا بعد الموت فمن له خال وابن عم  
 يمكن ان يموت ابن العم اولا ويكون الارث للمحال فاعتبر الاهلية مع اهلية الارث \*  
 نفقة من له اخوات متفرقات عليهن اخما ما كثرته ونفقة من له خال وابن عم  
 على المحال ولا نفقة مع الاختلاف دينا الا للزوجة والاصول والفروع \* ثم بعد هذا  
 يحسن زيادة هذه العبارة ولا على الفقير الا لها والفروع ولا لغنى الا لها وعبارة المختصر  
 قد غيرتها الى هذه العبارة وحاصلها ان النفقة لا تجب على الفقير الا للزوجة والفروع  
 ولا تجب للغنى الا للزوجة اما غير الزوجة فان كان غنيا لا تجب له النفقة على احد \*  
 وباع الاب عروضا ابنة لا عقارة لنفقته لا لدين له عليه سواها \* اى لا يبيع الاب  
 مال الابن لدين سوى النفقة له على الابن قالوا لان للاب ولاية حفظ مال الابن  
 وبيع المنقولات من باب الحفظ لا بيع العقار لانه محصن بنفسه فاذا باع المنقول  
 فالتمن من جنس حقه وهو النفقة فيصرفه اليها قلت الكلام في انه هل يحل بيع  
 العروض لاجل النفقة لا في البيع لاجل المحافظة ثم الاتفاق من الثمن على ان العلة  
 لو كانت هذا الجواز البيع لدين سوى النفقة لعين هذا الدليل بل العلة ان الاب ولاية  
 تملك مال الابن عند الحاجة كما في استيلاء جارية الابن فيكون له ولاية بيع  
 عروض الابن لبقاء نفعه وانما لا يلى بيع العقار لانه معد للانتفاع به مع بقاءه  
 وهو الزراعة وولاية الاب نظرية ولا نظري في بيع العقار بل بيعه احجاف فمصلحة  
 الابن ابقاءه والانتفاع به \* ولا للام بيع ماله لنفقته \* لان تملك مال الابن مخصوص

( ١٧٧ )

بالاب لقوله \* انت ومالك لايبك ولانه ليس للام ولاية التصرف في مال الابن \*  
 وضمن مودع الابن الغائب لو انفقها على ابويه بلا امر قاض لا الابوان لو انفق ماله  
 عندهما واذا قضى بنفقة خيرا العرس ومضت مدة سقطت \* لان نفقة هؤلاء انما  
 تجب كفاية للحاجة فاذا مضت المدة حصلت الكفاية وقد نقل من جامع الكبير  
 للبزدوى رح ان هذا اذا طالت المدة بعد الفرض اما اذا قصرت فلا تسقط وقد رواه القصير  
 فيما دون الشهر \* الا ان يا ذن القاضى بالاستدانة وفعلت \* اى يا ذن القاضى  
 يا لاستدانة فاستدانته فم يصير دينا على الغائب \* ونفقة المملوك على سيده فان  
 ابنى كسب وانفق وان عجزا مربيعة \*

## كتاب العتاق

هو يصح من حر مكلف بصريح لفظه بلانية كانت حرا ومعتق او عتيق او اعتقتك  
 او محررا وحررتك او هذا مولاي او يا مولاي \* لفظ المولى مشترك احد معانيه  
 المعتق وفي العبد لا يليق الا هذا المعنى فيعتق بلانية \* اوراسك حر ونحوه مما مبره  
 من البدن وبكنايته ان نوى كلامك لي عليك ولا سبيل ولا رق \* وانما كان لا ملك  
 لي عليك كناية لانه يحتمل عدم الملك بالبيع ونحوه او بالاعتاق وكذا لا سبيل لي  
 اليك اى الى التصرف فيك او الى الانتفاع بك وكذا لا سبيل لي عليك اى لا ملك لي  
 عليك فان الملك هو الطريق المودى الى التصرف والانتفاع واما الارق لي عليك  
 فاعلم ان الرق هو مجزى شرعى يثبت في الانسان اثر الكفر وهو حق الله تعالى واما  
 الملك فهو اتصال شرعى بين الانسان وبين شىء يكون مطلقا لتصرفه فيه وحا جزا  
 من تصرف الغير فيه فالشىء يكون مملوكا ولا يكون مرقوقا لكن الانسان لا يكون  
 مرقوقا الا وان يكون مملوكا فالرق في الابتداء يكون سببا للملك فقوله لارق لي عليك

•  
 (٥)  
 فيعتق



أطلق الرق وأراد به الملك \* وخرجت من ملكي وخليت سبيلك ولا منه قد  
 أطلقتك وبهذا ابني للأصغر والأكبر \* وإنما جاء بلفظ الباء في قوله وبهذا ابني ليعلم  
 أنه مطلق على قوله وبكنايته ولولم يذكر حرف الباء أو هم أنه مطلق على أمثلة الكناية  
 نحو لا ملك لي عليك إلى آخره فيلزم ح أنه كناية وليس كذلك فإن المقر له أن كان يولد  
 مثله لمثله وهو مجهول النسب يثبت نسبته منه ويكون حراً وإن لم ينو أن لم يكن كذاك  
 يكون هذا اللفظ مجازاً من الحرية فيعتق وإن لم ينو لأن المجاز متعين ولو كان كناية  
 يحتاج إلى النية وفي الأكبر سنا منه خلاف أبي يوسف ومحمد ربح وقد بالغت في  
 تحقيق هذه المسئلة في فصل المجاز من كتاب التنقيح وحاصله أن إمكان المعنى  
 الحقيقي لا يشترط لصحة المجاز كإطلاق الأسد على الإنسان الشجاع فلا يشترط إمكان  
 النية لصحة المجاز وهو الحرية \* لا بيا ابني ويا أخى \* لأن المقصود بالنداء استحضار  
 المنادي بصورة الاسم من غير قصد إلى المعنى وإذا لم يكن المعنى مقصوداً لا يثبت  
 مجازة وهو الحرية بخلاف يا حراً لأنه صريح لا يحتاج إلى قصد المعنى \* ولا سلطان لي  
 عليك \* أي لا يدلي عليك فيمكن أن يكون \* دا ولا يكون عليه يد كما كتب \*  
 ولفظ الإطلاق وكنايته مع نية العتق \* فانه إذا قال لامته أنت طالق ونوى العتق  
 لا تعتق مندنا ومنه الشافعي رج تعتق لأن الامتاق هو إزالة ملك الرقبة والإطلاق إزالته  
 ملك المنعة فيجوز إطلاق كل واحد منهما على الآخر مجازاً قلنا المجاز لفظ يذكر  
 ويراد به لازمه وإزالة ملك المنعة لازم لإزالة ملك الرقبة فانه إذا اعتق منه يزول  
 ملك المنعة ولا لزوم على العكس فيجوز المجاز من أحد الطرفين وهو أن يذكر  
 الحرية ويراد بها الإطلاق لا على العكس \* وأنت مثل الحر بخلاف ما أنت الأحر ومن  
 ملك ذار رحم محرم منه أو اعتق لوجه الله تعالى أو للشيطان أو للصنم أو مكرها أو  
 مكران أو أضاف متقه إلى ملك أو شرط ووجد متق \* قوله ذار رحم أي ذاق ربه بسبب

الزحم وقوله محرم صفة ذابجره للجوار وقوله الى ملك نحو ان ملكك عبدان هو  
 حرا وشرط ووجد نحو ان قدم فلان فعبدى حرا فوجد الشرط عتق لكن بشرط ان يكون  
 العبد في ملكه وقت التعليق كما عرفت في الطلاق وقوله عتق اى عتق عليه ليكون  
 ضمير عليه راجعا الى المبتدأ وهو من \* كعبد لحريي خرج اليها مسلما والحمل يعتق  
 بعنق امه لاهى بعنقه \* واعلم ان الحمل يعتق بعنق الام لا بطريق التبعية بل بطريق  
 الاصله حتى لا ينجر ولأء الى موالى الاب وهذا اذا ولدت بعد منتهى الاقل من ستة اشهر \*  
 والولد يتبع امه في الملك والرق والعتق وفروعه \* اى ان كانت الام في ملك زيد  
 فالولد المولود في ملك زيد يكون ملكا له وان كانت الام مشركه كان الولد مشتركا  
 على سهام الام وان كانت الام مرفوقة فالولد المولود حال رقيتها يكون مرفوقا وكذا  
 يتبعها في العتق وفروعه كالكتابة والتدبير فعنق الولد بتبعية الام انما يكون اذا كان بين  
 العتق والولادة ستة اشهر او اكثر فتح ينجر الولاء الى مولى الاب فعلم انه لا تكرار \*  
 وولد لامه من زوجها ملك لسيدها وولدها من مولاها حرة \*

## باب عتق البعض

وان اعتق بعض عبده صح ومعنى فيما بقى وهو كالمكاتب بل ارد الى الرق لومجز  
 وقال اعتق كله \* هذا بناء على ان العتق لا يتجزى بل لا تفارق فكذا الاعتاق عندهما  
 لانه اثبات العتق كالكسر مع الانكسار فيلزم من عدم تجزى اللازم وهو العتق عدم تجزى  
 ملزومه وهو الاعتاق لكن ابو حنيفة رح يقول الاعتاق ازالة الملك لانه ليس للمالك  
 الا ازالة حقه وهو الملك والملك متجز فكذا ازالته فاعتاق البعض اثبات شطرا لعله  
 فلا يتحقق المعلول الا وان يتحقق تمام العلة وهو ازالة الملك كله \* ولو اعتق شريك حظه  
 اعتقه الآخر واستعباده او ضمنه باعتق موصرا \* اى حال كون المعتق موصرا \* قيمة



حظه \* الضمير يرجع الى الآخر \* لامعسرا والولاء لهما ان اعتق او استسعى والمعتق  
ان ضمنه ورجع به \* اى بالضمنان \* على العبد وقال له ضمانه ضيا \* اى للآخر تضمنين  
المعتق مندهما حال كونه ضيا \* والسعاية فقيرا فقط والولاء للمعتق \* لان اعتناق  
البعض اعتناق الكل \* ولو شهد كل شريك بعنق الآخر معنى لهما في حظهما والولاء  
لها وقال معنى للمعسرين لا للموسرين \* لان على اصلهما الضمان مع البمار والسعاية  
مع العسار فان كانا معسرين تجب السعاية وان كانا موسرين فلا سعاية ولا ضمان ايضا  
لان كل واحد يدعى اعتناق الآخر والآخر ينكر ولا بينة \* ولو تعا لفايسار اسعى للموسر  
لا لصد \* لان متفه يثبت بقولهما ثم الموسرين ان حقه في السعاية والمعسر يزعم انه  
لاحق له في السعاية لان المعتق موسر ولا يقدر على اثبات الضمان لان شريكه منكر  
فلا شيء له اصلا فان قلت ينبغي ان لا تجب السعاية في شيء من الاحوال لان العتق  
انما يثبت باقرار كل منهما باعتناق شريكه والشريك منكر فصارا اقرارا كل واحد  
منهما انشاء للعتق فلا تجب السعاية قلت العبدان كذب كل واحد منهما فيما زعم  
لا يثبت متفه وان صدقه فتصدق كل واحد منهما يكون اقرارا بوجوب السعاية له  
على اصل ابي حنيفة رح واما على اصلهما فتصدق به الموسرين لا يكون اقرارا  
وتصدق به المعسرين يكون اقرارا وكذا تصدق به الموسران كان شريكه معسرا \*  
ووقف الولاء في الاحوال \* اى حال يسارهما وعسارهما ويسار واحدهما وعسار  
الآخر لان كل واحد منهما منكر اعتناقه فيتوقف الولاء الى ان يتفقا على اعتناق احدهما \*  
ولو طلق احدهما متفه بفعل فداوا الآخر بعدمه مضمي وجهل شرطه متق نصفه ومعنى  
في نصفه لهما وعند محمد رح معى في كله \* لان المقضى عليه بسقوط السعاية مجهول  
فلا يمكن القضاء على المجهول فلنا نصف السعاية ما قط بيقين وكل واحد من الشريكين  
يقول لصاحبه ان النصف الباقي هو نصيبى والساقط نصيبك فينصف بينهما \*

ولا عتق في عبيدین \* ای اذا قال رجل ان دخل فلان الدار فغدا فعبدته حر و قال  
 الآخر ان لم يدخل فلان الدار فغدا فعبدته حر فمضى ولم يد رانه دخل او لا لا يعتق  
 شيء من العبيدین لان المقضى عليه بالعتق والمقضى له مجهولان ففحشت الجهالة \*  
 ومن ملك ابنه مع آخر بشراء او هبة او وصية او اشترى نصف ابنه من سيده او علق  
 عتقه بشراء نصفه ثم اشتراه مع آخر عتق حصته ولم يضمن لم الشريك حاله  
 أولا \* ای لم الشريك انه ابن لشريكه اولم يعلم \* كما لو ورثناه \* ای لا يضمن الاب  
 نصيب الشريك في الصور المذكورة كما لا يضمن الاب اذا ورث هو وشريكه ابنه  
 وصورته ماتت امرأة ولها عبد هو ابن زوجها فتركت الزوج والاخ فورث الاب  
 نصف ابنه فعتق عليه لا يضمن حصته اخيه اتفاقا لان الارث ضروري لا اختيار للاب  
 في ثبوته \* واعتقه الاخر او سعى له \* ای لما لم يكن للشريك ولاية التضمين بقي له  
 احد الامرین اما الاعتاق او السعاية \* وقال في غير الارث ضمن نصو قيمته فنيا وسعى  
 له فقيرا \* لان شراء القريب اعتاق فان كان موصرا يجب الضمان وان كان معسرا  
 معى العبد وابو حنیفة رح يقول انه رضى بافساد نصيبه فلا يضمنه كما اذا اذن  
 باعتاق نصيبه حيث شاركه في ملة العتق وهو الشراء وان جهل فالجهل لا يكون  
 مذرا \* وان اشترى نصفه ثم الاب باقية فنيا ضمن له او سعى وخالف فيها \* ففي  
 هذه الصورة لم يرض الشريك بافساد نصيبه فيخبر وعندهما لا تجب سعایته لان  
 المعتق فني \* ولود برة احد الشركاء واعتقه الآخر وهما موصران ضمن الساكت  
 مد برة لامعتقه والمد برة معتقه ثلثة مدبرا لاما ضمنه \* هذا عند ابي حنیفة رح وذلك  
 لان التدبير متجز منده كالاعتاق فيقتصر على نصيبه لكنه افسد نصيب شريكه  
 فاحدهما اختارا اعتاق حصته فتعين حقه فيه فلم يبق له اختيار امر آخر كالتضمين  
 وغيره ثم للساكت توجه ميبا ضمان ای ضمان التدبير والاعتاق لكن ضمان التدبير



ضمان المعاوضة لانه قابل للانتقال من ملك الى ملك وضمان المعاوضة هو الاصل  
فيضمن المدبر ثم للمدبر ان يضمن المعتق ثلث قيمة العبد مدبر لو قيمة المذبر ثلثا  
قيمه قتالان المنافع ثلاثة انواع الوطؤ والاستخدام والبيع فبالندبير فالت بيع  
ولا يضمن المدبر المعتق الثلث الذي ضمنه العاكت مع ان ذلك الثلث صار ملكا  
للمدبر بسبب الضمان لانه ملكه باداء الضمان ملكا مستندا وهو ثابت من وجه  
دون وجه فلا يظهر في حق التضمين واما الاولاء فثلثا للمدبر وثلثه للمعتق \*  
وقالوا ضمن مدبرة لشريكه موصرا او معصرا \* لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسار  
والعسار بخلاف ضمان الاعتاق اذ هو ضمان جنائية \* ولو قال هي ام ولد شريكي  
وانكرت خدمه يوما وتوقف يوما \* هذا عند ابي حنيفة رح وذلك لان المقر قران  
لاحق له عليها فمواخذ باقراره ثم المنكر يزعم انها كما كانت فلاحق له عليها الا في  
نصفها واما عندهما للمنكر ان يحتسب الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لانه لما  
لم يصدقه صاحبه انقلب اقراره عليه كانه امتولد ما فتعتق بالسعاية \* ولا قيمة لام ولد  
خلا يضمن غنى امتقها مشتركة \* اعلم ان ام الولد غير متقومة عند ابي حنيفة رح وعندهما  
متقومة حتى لو كانت ام ولد مشتركة بين شريكين امتقها احدهما وهو موصر لا يضمن  
عند ابي حنيفة رح وعندهما يضمن \* ولو قال لعبد ين عنده من ثلثه له احد كما حر  
فتخرج واحد ويخل آخر فاعاد ومات بلا بيان عتق من ثبت ثلثه اربعة ومن كل  
من غيره نصفه وعند محمد رح ربع من دخل ومن غيره كما قال \* لان الايجاب  
الاول دائر بين الخارج والثابت فينصف بينهما ثم الايجاب الثاني دائر بين الثابت  
والداخل فينصف بينهما فالنصف الذي اصاب الثالث شاع فيه فما اصاب النصف  
الذي عتق بالايجاب الاول لغاوما اصاب النصف الفارغ وهو الربع بقي فتق  
من الثالث ثلثة اربعة واما من الداخل فيعتق ربعه عند محمد رح لان هذا الايجاب

لما اوجب عتق الرّبع من الثابت فكذا من الداخل لانه متنصق لينهما وهما يقولان  
 المانع من عتق النصف يحتض بالثابت ولا مانع في الداخل فيعتق نصفه \* وان  
 قاله مريضاً ولم يجز وارث جعل كل مبد سبعة كسهما عتق عندهما وعتق ممن ثبت  
 ثلثه ومن كل من غيره سهمان وعند محمد رح كل ستة كسهما عتق عنده وعتق ممن  
 خرج سهمان ومن ثبت ثلثه ومن دخل مهم وسعى كل في باقيه على القولين  
 ويصح الثالث والثلاثان \* ولو قال ذلك في مرض الموت ولم يجز وارث ولا مال له  
 سوى العبيد الثلاثة وقيمتهم مساوية جعل كل مبد سبعة عندهما كسهما العتق لان  
 مخرج الكسور اربعة لانه يعتق من الثابت ثلثة ارباع وهي ثلثة من اربعة ومن  
 الخارج النصف وهو اثنان من اربعة ومن الداخل كذلك فصار المجموع سبعة  
 بطريق العول من اربعة الى سبعة وعند محمد رح يعتق من الداخل اربعة وهو  
 واحد من اربعة فيعول الى ستة فعندهما يجعل سهام العتق وهي سبعة ثلث المال  
 ويجعل كل مبد سبعة لان قيمة كل مبد تساوي ثلث المال فيعتق من الخارج اثنان  
 وهو السبعان ويسعى في خمسة اسباع قيمته وكذا الداخل واما الثابت فيعتق منه  
 ثلثة وهي ثلثة اسباعه ويسعى في اربعة اسباع قيمته وعند محمد رح يجعل سهام  
 العتق وهي ستة ثلث المال فكل مبد يجعل ستة فيعتق من الخارج اثنان وهو ثلث  
 الستة ويسعى في ثلثي قيمته ومن الثابت ثلثة وهي نصف الستة ويسعى في النصف  
 ومن الداخل واحد وهو السدس ويسعى في خمسة اسداس قيمته فلو كان قيمة كل  
 مبد اثنين واربعين درهما وهي الثلث فكل المال مائة وستة وعشرون فعندهما  
 يعتق من الخارج السبعان اي اثناعشر ويسعى في خمسة اسباعه وهي ثلثون وكذلك  
 الداخل ويعتق من الثابت ثلثة اسباعه وهي ثمانية عشر ويسعى في اربعة  
 اسباعه وهي اربعة وعشرون وعند محمد رح يعتق من الخارج من اثنين واربعين



ثلثها وهو اربعة عشر ومن الثابت نصفه وهو واحد وعشرون ومن الداخل منه  
وهو مبعوث فمجموع سهام العتق على القولين اثنان واربعون وهو ثلث المال وسهام  
السعاية اربعة وثمانون وهي ثلثا المال \* ولو طلق كذلك قبل وطئ سقط ربع مهر  
من خرجت وثلاثة اثمان من ثبتت وثمن من دخلت \* اى ان كانت له ثلث  
زوجات مهرهن على السواء نطلقهن قبل الوطئ على الصفة المذكورة فبالايجاب  
الاول سقط نصف مهر الواحدة متصفا بين الخارجة والثابتة فسقط ربع مهر كل واحدة  
ثم بالايجاب الثانى سقط الربع متصفا بين الثابتة والداخله فاصاب كل واحدة  
الثمن فسقط ثلثة اثمان مهر الثابتة بالايجاب بين وسقط ثمن مهر الداخله وانما فرضت  
المسئلة فى الطلاق قبل الوطئ ليكون الايجاب الاول موجبا للبينة فما اصابه  
الايجاب الاول لا يبقى محلا نلايجاب الثانى فيصير فى هذا المعنى كالعتق ثم قال  
بعض المشايخ رح هذا قول محمد رح خاصة وقيل هو قولهما ايضا فعلى هذه الرواية  
لا بد لهما من الفرق بين العتق والطلاق وهو ان الايجاب الاول فى العتق والطلاق  
اوجب التنصيف بين الخارج والثابت فلما مات قبل البيان نبين ان فى صورة  
العتق كما تكلم صار متصفا بينهما لان الاصل فى الانشاءات ان يثبت حكمها مفارنا  
للتكلم بها الا ان يمنع مانع ففى العتق ارادة الخارج تعارضها ارادة الثابت فالايجاب  
الاول يوزع بينهما حتى صار كل واحد معتق البعض وهذا عند ابي حنيفة رح او  
يصير مترددا بين الحرية والرقية كما كتب وهذا عند ابي يوسف رح فالايجاب  
الثانى لا يمكن ان يراد به الاخبار للكذب فيكون انشاء فلا بد من المحل فالداخل  
كله محل فيعتق نصفه والثابت لو كان كله محلا يعتق بهذا الايجاب نصفه فاذا كان  
نصفه محلا يعتق منه رבעه واما فى الطلاق فلا يمكن ان يكون كل منهما مطلقة  
البعض لان مطلقة البعض مطلقة كلها فلم يتنصف الايجاب الاول فالمطلقة اما الخارجة

ولاعتق في عبدين \* اى اذا قال رجل ان دخل فلان الدار غدا فعبدته حر وقال  
الآخر ان لم يدخل فلان الدار غدا فعبدته حر فمضى ولم يد رانه دخل اولا لا يعتق  
شيء من العبدين لان المقضى عليه بالعتق والمقضى له مجهولان ففحشت الجهالة \*  
ومن ملك ابنه مع آخر بشواء او هبة او وصية او اشترى نصف ابنه من سيده او معلق  
عتقه بشراء نصفه ثم اشتراه مع آخر عتق حصته ولم يضمن علم الشريك حاله  
اولا \* اى علم الشريك انه ابن لشريكه او لم يعلم \* كما لو ورثناه \* اى لا يضمن الاب  
نصيب الشريك في الصور المذكورة كما لا يضمن الاب اذا ورث هو وشريكه ابنه  
وصورته ماتت امرأة ولها عبد هو ابن زوجها فتركت الزوج والاخ فورث الاب  
نصف ابنه لعتق عليه لا يضمن حصته اخيهما اتفاقا لان الارث ضرورى لا اختيار للاب  
في ثبوته \* واعتقه الاخر او سعى له \* اى لما لم يكن للشريك ولاية التضمين بقى له  
احد الامرين اما الاعتاق او السعاية \* وقال في غير الارث ضمن نصف قيمته فنيا وسعى  
له فقيرا \* لان شراء القريب اعتاق فان كان مومرا يجب الضمان وان كان معسرا  
معى العبد وابو حنيفة رح يقول انه رضى بافساد نصيبه فلا يضمنه كما اذا اذن  
باعتاق نصيبه حيث شاركه في علة العتق وهو الشراء وان جهل فالجهل لا يكون  
عذرا \* وان اشترى نصفه ثم الاب باقيه فنيا ضمن له او سعى وخالف فيها \* ففي  
هذه الصورة لم يرض الشريك بافساد نصيبه فيخبر وعندهما لا تجب سعائه لان  
المعتق ضني \* ولو دبره احد الشركاء واعتقه الاخر وهما مومران ضمن الساكت  
مدبرة لامعتقه والمدبر معتقه ثلثة مدبرا لاما ضمنه \* هذا عند ابي حنيفة رح وذلك  
لان التدبير متجز عند كالا مناق فيقتصر على نصيبه لكنه افسد نصيب شريكه  
فأخذها اختارا مناق حصته فتعين حقه فيه فلم يبق له اختيارا من آخر كالتضمين  
وغيره ثم للساكت توجه مبيها ضمان اى ضمان التدبير والاعتاق لكن ضمان التدبير



ضمان المعاوضة لانه قابل للانتقال من ملك الى ملك وضمان المعاوضة هو الاصل  
 فيضمن المدبر ثم للمدبر ان يضمن المعتق ثلث قيمة العبد مدبر او قيمة المدبر ثلثا  
 قيمته قتالان المنافع ثلاثة انواع الوطو والاستخدام والبيع فبالندبير فات البيع  
 ولا يضمن المدبر المعتق الثلث الذي ضمنه المالك مع ان ذلك الثلث صار ملكا  
 للمدبر بسبب الضمان لانه ملكه باداء الضمان ملكا مستندا وهو ثابت من وجه  
 دون وجه فلا يظهر في حق التضمين واما الولاء فثلثاه للمدبر وثلثه للمعتق \*  
 وقالوا ضمن مدبرة لشريكه موصرا او معسرا \* لانه ضمان تملك فلا يختلف باليسار  
 والعسار بخلاف ضمان الاعناق اذ هو ضمان جنائية \* ولو قال هي ام ولد شريكي  
 وانكر تخدومه يوما وتوقف يوما \* هذا عند ابى حنيفة رح وذلك لان المقران  
 لاحق له عليها فيواخذ باقراره ثم المنكر يزعم انها كما كانت فلاحق له عليها الا في  
 نصفها واما عند مالك المنكران بمنسعي الجارية في نصف قيمتها ثم تكون حرة لانه لما  
 لم يصدقه صاحبه انقلب اقراره عليه كانه امتولد ما فتعتق بالسعاية \* ولا قيمة لام ولد  
 خلا يضمن غنى اعتقها مشتركة \* اعلم ان ام الولد غير متقومة عند ابى حنيفة رح وعندهما  
 متقومة حتى لو كانت ام ولد مشتركة بين شريكين اعتقها احدهما وهو موصر لا يضمن  
 عند ابى حنيفة رح وعندهما يضمن \* ولو قال لعبد ين عنده من ثلثة له احد كما حر  
 فخرج واحد ودخل آخر فاماد ومات بلا بيان متق ممن ثبت ثلثة ارباعه ومن كل  
 من غيره نصفه وعند محمد رح ربع من دخل ومن غيره كما قالا \* لان الايجاب  
 الاول دائر بين الخارج والثابت فينصف بينهما ثم الايجاب الثاني دائر بين الثابت  
 والداخل فيتنصف بينهما فالنصف الذي لصاب الثالث شاع فيه فما اصاب النصف  
 الذي متق بالايجاب الاول لغاوما اصاب النصف الفارغ وهو الربع بقي فعتق  
 من الثالث ثلثة ارباعه واما من الداخل فعتق ربعة عند محمد رح لان هذا الايجاب

لما اوجب عتق الرثع من الثابت فكذا من الداخل لانه متنصف بينهما وهما يقولان  
 المانع من عتق النصف يختص بالثابت ولا مانع في الداخل فيعتق نصفه \* وان  
 قاله مريضاً ولم يجز وارث جعل كل عبد سبعة كسهام عتق عندهما وعتق ممن ثبت  
 ثلثه ومن كل من فبره سهمان وعند محمد ربح كل ستة كسهام عتق عنده وعتق ممن  
 خرج سهمان وممن ثبت ثلثه ومن دخل سهم وسعى كل في باقيه على القولين  
 ويصح الثلث والثلثان \* ولو قال ذلك في مرض الموت ولم يجز وارث ولا مال له  
 سوى العبيد الثلاثة وقيمتهم مساوية جعل كل عبد سبعة عندهما كسهام العتق لان  
 مخرج الكسور اربعة لانه يعتق من الثابت ثلثة ارباع وهي ثلثة من اربعة ومن  
 الخارج النصف وهوانثان من اربعة ومن الداخل كذلك فصار المجموع سبعة  
 بطريق العول من اربعة الى سبعة وعند محمد ربح يعتق من الداخل ربعة وهو  
 واحد من اربعة فيعول الى ستة فعندهما يجعل سهام العتق وهي سبعة ثلث المال  
 ويجعل كل عبد سبعة لان قيمة كل عبد تساوي ثلث المال فيعتق من الخارج اثنان  
 وهو السبعان ويسعى في خمسة اسباع قيمته وكذا الداخل واما الثابت فيعتق منه  
 ثلثة وهي ثلثة اسباعه ويسعى في اربعة اسباع قيمته وعند محمد ربح يجعل سهام  
 العتق وهي ستة ثلث المال فكل عبد يجعل ستة فيعتق من الخارج اثنان وهو ثلث  
 الستة ويسعى في ثلثي قيمته ومن الثابت ثلثة وهي نصف الستة ويسعى في النصف  
 ومن الداخل واحد وهو السدس ويسعى في خمسة اسداس قيمته فلو كان قيمة كل  
 عبد اثنين واربعين درهما وهي الثلث فكل المال مائة وستة وعشرون فعندهما  
 يعتق من الخارج السبعان اي اثنا عشر ويسعى في خمسة اسباعه وهي ثلثون وكذلك  
 الداخل ويعتق من الثابت ثلثة اسباعه وهي ثمانية عشر ويسعى في اربعة  
 اسباعه وهي اربعة وعشرون وعند محمد ربح يعتق من الخارج من اثنين واربعين



ثلثها وهو أربعة مشر ومن الثابت نصفه وهو واحد وعشرون ومن الداخل شدة  
وهو مبعة فمجموع سهام العتق على القولين اثنان واربعون وهو ثلث المال وسهام  
السعاية اربعة وثمانون وهي ثلثا المال \* ولو طلق كذلك قبل وطئ سقط ربع مهر  
من خرجت وثلاثة اثمان من ثبتت وثمن من دخلت \* اى ان كانت له ثلث  
زوجات مهرهن على السواء فطلقهن قبل الوطئ على الصفة المذكورة فبالايجاب  
الاول سقط نصف مهر الواحدة متنفذا بين الخارجة والثابتة فسقط ربع مهر كل واحدة  
ثم بالايجاب الثانى سقط الربع متنفذا بين الثابتة والداخلة فاصاب كل واحدة  
الثلث فسقط ثلاثة اثمان مهر الثابتة بالايجاب بين وسقط ثمن مهر الداخله وانما فرضت  
المثلة في الطلاق قبل الوطئ ليكون الايجاب الاول موجبا للبينة فما اصابه  
الايجاب الاول لا يبقى محلا للايجاب الثانى فيصير في هذا المعنى كالعتق ثم قال  
بعض المشايخ رح هذا قول محمد رح خاصة وقيل هو قولهما ايضا فعلى هذه الرواية  
لا بد لهما من الفرق بين العتق والطلاق وهو ان الايجاب الاول في العتق والطلاق  
اوجب التنصيف بين الخارج والناثب فلما مات قبل البيان نبين ان في صورة  
العتق كما تكلم صار متنفذا بينهما لان الاصل في الانشاءات ان يثبت حكمها مقارنا  
للتكلم بها الا ان يمنع مانع ففى العتق ارادة الخارج تعارضها ارادة الثابت فلايجاب  
الاول يوزع بينهما حتى صار كل واحد معتق البعض وهذا عند ابى حنيفة رح او  
يصير مترددا بين الحرية والرقية كالمكاتب وهذا عند ابى يوسف رح فالايجاب  
الثانى لا يمكن ان يراد به الاخبار للكذب فيكون انشاء فلا بد من المحل فالداخل  
كله محل فيعتق نصفه والثابت لو كان كله محلا يعتق بهذا الايجاب نصفه فاذا كان  
نصفه محلا يعتق منه ربعة واما في الطلاق فلا يمكن ان يكون كل منهما مطلقة  
البعض لان مطلقة البعض مطلقة كلها فلم يتنصف الايجاب الاول فالمطلقة اما الخارجة

وهذا ممدوح قيمة العين لتعذر الوصول الى البدل فهنا كما في تلك الصورة  
وانما تجب قيمة العين عنده لان العين بدل شيء ليس بمال وهو العتق والعتق  
لا قيمة له فتجب قيمة العين ولهما ان العين بدل نفس العبد فصاركما اذا باع  
عبد اجارية لمات العبد ثم فسخا العقد في الجارية تجب قيمة العبد \* وفي اعتقها  
بالف على ان تزوجنيها ان فعل وابتعت ولا شيء على امره \* اي قال رجل  
لاخر اعتق امك بالف على بشرط ان تزوجنيها فاعتقها المولى وابت الجارية الزوج  
فلا شيء على الامر لان اشترط البدل على الغير لا يجوز في العتق \* ولو ضم منى قسم  
على قيمتها ومهرها وتجب حصه القيمة \* اي لو قال اعتق امك منى بالف وباقي  
المسئلة بحالها فانه يقع الامتناع من الامر بطريق الاقتضاء كما عرفت فيقسم الالف على  
قيمتها ومهر مثلها فرضنا ان قيمتها الف ومهر مثلها خمس مائة فيقسم الالف على الف  
وخمس مائة فتلنا الالف حصه القيمة وثلاثة حصه مهر المثل فوجب عليه اداء ثلثي  
الالف الى المولى وسقط منه ثلث الالف لانه قابل الالف بالرقبة شراء وبالبضع  
نكاحا فسلم له الرقبة دون البضع فوجب حصه ما سلم له ولم يجب حصه ما لم يسلم  
له \* فلو نكحت فحصه مهرها مهرها في وجهيه \* هذا الذي ذكرنا انما هو على  
تقدير الاباء اما اذا لم تاب ونكحته فمهرها حصه مهر المثل من الالف وهو ثلث  
الالف فيما فرضناه وقوله في وجهيه اي فما لم يقل منى وفيما قال منى \*

### باب التدبير والاستيلاء

من اعتق من دبر مطلقا باذامت فاستحرا وانت حر عن دبر منى او است مدبر  
او دبرتك او ان مت الى مائة سنة وطلب موته قبلها فمدبر \* فقوله من اعتق  
مبتدأ وخبره مدبر وا علم انه قال في الهداية ان التدبير اثبات العتق من دبر وانما  
فسره بهذا رعاية لموضع اشتقاق التدبير فلماذا قال في المتن من اعتق من دبر وانما



قال مطلقا احترازا من المقيد فالمطلق ان يعلق العتق بموت مطلق او مقيد بقيد يكون  
الغالب وقومه والمقيد ان يعلقه بموت مقيد بقيد لا يكون كذلك عادة نحو ان مت  
في مرضى هذا فهو حر فقوله ان مت الى مائة سنة وهو ابن ثمانين سنة مثلا وان كان  
في الصورة مقيدا فهو في المعنى مطلق لان الغالب ان يموت قبل هذه المدة فقوله  
ان مت الى مائة سنة يكون بمنزلة قوله ان مت فيكون في حكم المطلق وقوله ان  
ت الى مائة سنة تقديره ان مت في وقت من هذا الزمان الى مائة سنة ثم شرع  
في حكم المدبر فقال \* لا يباع ولا يوهب ويستخدم ويستاجر والامة توطأ وتنكح \* هذا  
صدبا واما عند الشافعي ر ح فيجوز انتقاله من ملك الى ملك \* فان مات سيده  
عتق من ثلث ماله وسعى في ثلثيه ان لم يترك غيره وفي كله ان استغرق دينه \*  
لانه لما كان ايجابا بعد الموت كان له حكم الوصية \* وبيع ان قال له ان مت في سغرى  
او مرضى هذا او الى سنة او نحوها مما يمكن غالبا وعتق ان وجد شرطه كعتق المدبر \*  
فقوله وبيع اى صح بيعه وكذا جميع ما يوجب الانتقال من ملك الى ملك وقوله  
مما يمكن غالبا اى مما لا يكون وقومه واجبا في الغالب ذكر الامكان واراد التردد \*  
وامه ولدت من سيدها او من زوج فملكها صارت ام ولد وحكمها كالمدبرة الا انها  
تعتق عند موته من كل ماله ولم تسع لدينه ولا يثبت نسب ولدها الا ان يقربه فان  
اقر فولدت آخر يثبت نسبة بلا دموه وانتفى بنفيه \* اعلم ان الفراش اما ضعيف  
او متوسط او قوي فالضعيف هي الامة فلا يثبت نسب ولدها الا بدموه سيدها  
فاذا ادعى صارت ام ولد وهي الفراش المتوسط ويثبت نسب ولدها بلا دموه  
لكنه ينتفى بنفيه والفراش القوى هي المنكوحة فيثبت نسب ولدها بلا دموه  
ولا ينتفى بالنفى بل يجب اللعان \* وام ولد النصراني اذا اسلمت تسعى في قيمتها  
وتعتق بعدها \* اى بعد السعاية \* ان مرض عليه الاسلام فاي يوهى بحالها ان مرض

فاسلم \* اى تكون ام ولد له كما كانت \* فان ادعى ولد امة مشتركة \* اى بين المدعى وبين آخر \* يثبت نسبه منه وهى ام ولد \* وضمن نصف قيمتها ونصف مقرها لا قيمة ولدها \* لانه لما استولد الجارية يثبت النسب فى النصف لمصادفة ملكه فيثبت فى الباقي ضرورة ان النسب لا يتجزى لان الولد لا يتعلق من مائين فيلزم تملك الباقي فيجب عليه نصف قيمتها وايضا نصف مقرها لحرمة الوطى بخلاف وطى جارية الابن فان قوله عليه السلام انت ومالك لا يبيك لا يراد به المعنى الحقيقي وهو ان يكون ملكا للاب ضرورة كونه ملك الابن يدل عليه قوله \* م انت ومالك لا يبيك فيراد به المعنى المجازى وهو حل الانتفاع فتصير قبيل الوطى ملكا للاب ليكون الوطى حلالا فلا يجب العقرو في مسئلتنا وقع الوقاع في محل بعضه ملك الغير ولا سبب لحل الوطى فيحرم فيجب العقر والملك يثبت ضرورة ثبوت النسب منه فيثبت قبيل العلوق لكن بعد ابتداء الوطى فلا يجب قيمة الولد \* وان ادعى معا بهومنها \* خلافا للشافعى رح فان منده يرجع الى قول القائف وهو الذى ينبع آثار الآباء فى الابناء \* وهى ام ولد لهما وعلى كل نصف مقرها وتقاصا ويرث من كل ارث ابن \* لان المقربواخذ باقراره \* وورثا منه ارث اب \* لان الاب احدهما لكنه غير معلوم فيوزع ميراث الاب عليهما \* وان ادعى ولد امة مكاتبه لزمه عقرها ونسب الولد وقيمته \* لانه وطى معنمدا على الملك فيكون ولده ولد المغرور وهو ثابت النسب وهو حر بالقيمة \* لا الامة \* اى لا تصير الامة ام ولد له اذ لا ملك له فيها حقيقة \* ان صدقة مكاتبه \* اى انما يثبت النسب ان صدق المكاتب المولى وعند ابي يوسف رح لا يشترط تصديق المكاتب للمولى \* والا لا يثبت نسبه الا اذا ملكه يوما \* اى ان لم يصدق المكاتب المولى لا يثبت النسب الا اذا ملك المولى الولد يوما \*



## كتاب الايمان

اليمين تقوى الخبر بذكر الله أو التعليق وهي ثلث \* اى الايمان النى اعتبرها الشرع ورتب عليها الاحكام ثلث وانما قلنا هذا لان مطلق اليمين اكثر من الثلث كاليمين على الفعل الماضى صادقا ومنينا بترتب الاحكام عليها ترتب المواخذه على الغموس وعدمها على اللغو والكفارة على المنعقدة \* فحلفه على فعل او ترك ماض كان باعدها غموس \* يمكن ان يراد بالفعل مصطلح النجاة او مصطلح اهل الكلام وهو المصدر اعم من ان يكون قائما بالعقلاء او بالجمادات نحو والله لقد هبت الريح فان قلت اذا قيل والله ان هذا حجر كيف يصح ان يقال هذا الحلف على الفعل قلت يقدر كلمة كان او يكون ان اريد فى الزمان الماضى او المستقبل والمراد بالترك عدم الفعل وقوله كان با حال من الضمير فى قوله فحلفه ثم بين حكم الغموس بقوله \* يا ثم به \* ثم مطف على قوله كان با قوله \* او طانا انه حق وهو صده لغو \* ثم بين حكمه بقوله \* يرجى منه \* ثم مطف على فعل او ترك قوله \* وعلى آت منعقد \* الاحسن ان يقال وآت منعقد بلا كلمة على ليكون معطوفا على ماض فانه ان ذكر لفظ على يكون معطوفا على فعل او ترك ثم لا بد ان يقدر لغوه آت موصوف وهو فعل او ترك فيكون فيه اطناب مع وجوب تقدير ما ليس بمذكور ولو اسقط لفظة على حتى يكون مطفافا على ماض ففيه ايجاز بلا احتياج تقدير شىء غير ملفوظ فان قلت الحلف كما يكون على الماضى والآتى يكون على الحال ايضا فلم يذكره وهو من اى قسم من اقسام الحلف قلت انما لم يذكره لمعنى دقيق وهو ان الكلام يحصل اولا فى النفس فيعبر عنه باللسان فالأخبار المتعلقة بزمان الحال اذا حصل فى النفس فيعبر عنه باللسان فاذا تم التعبير باللسان فقد اليمين فزمان الحال صار ما نصيبا بالنسبة الى زمان انعقاد

اليمين فاذا قال كتبت لابد من الكتابة قبل ابتداء التكلم واذا قال صوف اكتب لابد من الكتابة بعد الفراغ من التكلم بقى الزمان الذى من ابتداء التكلم الى آخره فهو زمان الحال بحسب العرف وهو ماض بالنسبة الى آن الفراغ وهو آن انعقاد اليمين فيكون الحلف عليه الحلف على الماضى \* وكفر فيه فقط ان حنث \* انما قال فقط احترازاً من مذهب الشافعى ربح من الكفارة فى الغموس \* ولو سهوا او كرها حلف او حنث \* يعنى تجب الكفارة وان كان الحلف بطريق السهو او بالاكراه خلافاً للشافعى ربح وقال فى الهداية القاصد فى اليمين والمكسرة والنامى سواء والمراد بالنامى الماهى وهو الذى حلف من غير قصد كما يقال الا تاتينا فقال بلى والله من غير قصد اليمين وكذا ان كان الحنث بطريق السهو والاكراه تجب الكفارة لان الفعل الحقيقى لا يعدمه السهو والاكراه وكذا الاضماء والجنون فتجب الكفارة بالحنث كيفما كان \* والقسم بالله او باسم من اسمائه كالرحمن والرحيم والعق او بصفة يحلف بها من صفاته كعزة الله وجلاله وكبريائه وعظمته وقدرته لا بغير الله كالنبي والقرآن والكعبة ولا بصفة لا يحلف بها من صفاته صرفاً كرحمته وعلمه ورضاءه وفضبه وسخطه وعذابه وقوله لعمر الله وايم الله وعهد الله وميثاقه واقسم واحلف واشهد وان لم يقل بالله وعلى نذر او يمين او عهد وان لم يضاف الى الله وان فعل كذا فهو كافر وان لم يكفر حلقه بماض او آت وسوكنى خورم بخداى قسم \* فقوله لعمر الله مبتدأ وقسم خبره والمراد بقاء الله تقديره لعمر الله قسمى وقوله ايم الله قد قيل هو جمع يمين حذف النون منه خفة لكثرة استعماله تقديره ايم الله يمينى وقيل هو من ادوات القسم كالواو وعهد الله بالجربوا مطوعة بحرف القسم وقوله وان لم يكفر انما قال هذا لانه ملق الكفر بالفعل المذكور فيكون قسماً بسبب التعليق فعدم الكفر بذلك بالفعل دل على عدم صحة التعليق فلا يصح القسم فعدم الكفر لما اوهم عدم صحة



القسم فلدفع هذا الوهم قال انه قسم وان لم يكفروا انما يكون قسما لانه لما علق  
 الكفر بذلك الفعل فقد حزم الفعل وتحريم المحلل يمين وقوله ملقه بما من  
 او ات اى لا يكفر بهذا القول سواء علق الكفر بفعل ماض او مستقبل وعند البعض  
 ان ملقه بفعل ماض يكفر لان التعليق بفعل يعلم انه قد وقع تنجيز لكن الصحيح  
 انه لا يكفر ان كان يعلم انه يمين فان كان عنده انه يكفر بالحلف يكفر فيهما \*  
 وحقا وحق الله وحرمة وسو كنه خورم بخداى يا بطلاق زن وان فعله فعليه  
 فضبة او مسخطة او لعنته او انا زان او سارق او شارب خمر او آكل ربا او حروف  
 القسم الواو والباء والتاء وتضمز كالله افعله وكفارته عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين  
 كما مر في الظهار او كموتهم لكل ثوب يستمرامة بدنه فلم يجز العراويل فان مجز عنها  
 وقت الاداء \* اى مجز من الاشياء الثلاثة وقت ارادة الاداء \* صام ثلاثة ايام ولاء  
 ولم تجز بلا حنت \* التكفير قبل الحنت لا يجوز عندنا حتى لو كفر قبل الحنت ثم  
 حنت تجب الكفارة خلافا للشافعى رج فعنده اليمين سبب الكفارة والحنث شرط  
 وجوب الاداء فيجوز التقديم عليه وعندنا الحنت سبب لان اليمين انعقدت للبر  
 والكفارة على تقدير الحنت فلا يكون اليمين سببا لها فالحنث سبب واليمين شرط  
 فلا تقدم على الحنت وخلاف الشافعى رج في الكفارة المالية فانه يمكن ان يثبت  
 نفس الوجوب لا وجوب الاداء كما في الثمن ونفس وجوبه يتعلق بالمسأل  
 وجوب الاداء بالفعل قلنا المال غير مقصود في حقوق الله تعالى فالكفارة المالية  
 وغير المالية على سواء على ان نفس الوجوب ينفك من وجوب الاداء في العبادات  
 البدنية فنفس الوجوب يتعلق بالهيئة الحاصلة للعبادات وجوب الاداء يتعلق  
 بايقام تلك الهيئة على ما حققناه في شرح التنقيح \* ومن حلف على معصية كعدم الكلام  
 مع ابويه حنت وكفر ولا كفارة في حلف كاتروا ان حنت مسلمان من حرم ملكه

لا يحرم وان استباحه كفر \* اى ولن مامل به معاملة المباح كفر لان تحريم الحلال  
يمين لقوله تعالى قد فرض الله لكم تحلة ايمانكم على ان اليمين ان كان على فعل  
وجودى فهو ايجاب المباح وان كان على مدمى فهو تحريم الحلال \* ومن نذو  
مطلقا \* اى غير معلق بشرط نحو لله على صوم هذا اليوم \* او معلقا بشرط يريد ان كان  
قدم فائبي فوجد ونى و بمالم يرد ان زنيته ونى او كفر هو الصحيح \* انما قال  
هذا احترازا من القول الاخر وهو وجوب الوفاء سواء علقه بشرط يريد ان لا يريد ان  
كان هذا صحيحا لانه اذا علقه بشرط لا يريد نفيه معنى اليمين وموانع لكنه بظاهره  
نذر في تخير اقول ان كان الشرط امرا حراما كان زنيته مثلا ينبغي ان لا يتخير لان التخير  
تخفيف والحرام لا يوجب التخفيف \* ومن وصل ان شاء الله تعالى بحلفه بطل \*

## باب الحلف بالفعل

من حلف لا يدخل بيانا يحنت بدخول صفة لا الكعبة او مسجدا وبيعة او كعبة  
او دهلزا و طلة باب دار \* لان البيت موضع اعد للبيتوته فالصفة ثبت لاهذه المواضع \*  
كما في لا يدخل دارا فدخل دارا خربة \* حيث لا يحنت \* وفي هذه الدار يحنت  
ان دخلها منه دمة صحراء او بعد ما بنيت اخرى او وقف على سطحها وقيل في مرفنا  
لا يحنت به \* اى بالوقوف على العظم \* كما لو جعلت مسجدا او حاما او بيتا  
او بيتا او دخلها بعد هدم الحمام \* حيث لا يحنت لانها لم تبق دارا اصلا \* وهكذا  
البيت ودخله منه دما صحراء او بعد ما بنى بيتا آخر \* فانه لا يحنت لزوال اسم البيت  
واملم انهم قالوا في لا يدخل هذه الدار فدخلها منه دمة انه يحنت لان اسم الدار يطلق على  
الخربة فهذه العلة توجب الحنت في لا يدخل دارا فدخل دارا خربة ثم فرقهم بان الوصف  
في الحاضر لغو فرقوا لان معناه انه اذا وصف المثار اليه بصفة نحو لا يكلم هذا الشاب



فكلمه شيخا يحنت لان الوصف بالشباب صار لغوا وفي قولنا لا يدخل هذه الدار او لا يدخل دارا اين الوصف حتى يكون لغوا في احدهما غير لغوي الآخر ثم هذا المعنى يوجب الحنت في لا يدخل هذا البيت ومدمه في لا يدخل بيتا ان دخله منه ما صحراء لان البيتوتة وصف فيلغوي المشار اليه فزوال اسم البيت ينبغي ان لا يعتبر في المشار اليه ثم قالوا في لا يدخل هذه الدار قد دخلها بعد ما بنيت حماما انه لا يحنت لانه لم يبق دارا اقول لفظ الدار في الدار المعمورة غالب الاستعمال وقد يطلق ايضا على المنهدمة فاذا قيل لا يدخل دارا فالاولى ان يراد الدار المعمورة وايضا وجوب صرف المطلق الى الكامل اوجب ارادة المعمورة واذا قيل لا يدخل هذه الدار فانهدم بناءها فصحة اطلاقها على المنهدمة ترجحت بالاشارة فيحنت ان دخلها منهدة وان بنيت دارا اخرى يحنت بدخولها ايضا اما لو جعلت حماما او بستانا فلا يحنت لانه زال منها اسم الدار بالكلية واما البيت فلا يطلق الا على موضع اعد للبيتوتة فاذا خرب لم يصح اطلاق البيت عليه اصلا ولا يقال ان البيتوتة وصف والوصف في المشار اليه لغو لان البيت اسم جنس مع انه مشتق من البيتوتة وليس اسم صفة كالشباب ونحوه فاسم الاشارة اذا دخل في الصفات يكون الوصف لغوا نحو لا يكلم هذا الشاب فكلمه شيخا يحنت اما ان دخل في اسماء الاجناس وان كانت مشتقة نحو واللله لا يشرب هذه الخمر فلا بد من بقاء حقيقتها حتى لو تخلل فشرب لا يحنت ولو حلف لا يشرب هذه الخمر الحلو فشرب بعد ما صار مرا يحنت فا حفظ هذا البحث فانه مزلة الاقدام \*

---

او هذه الدار فوق في طاق باب لوا خلق كان خارجا ولا يسكنها وهو ما كنها

---

اولا يلبسه وهو لا يركبه وهو راكبه فاخذ في النقلة ونزع ونزل بلامكث \*

اي اذا حلف لا يسكن هذه الدار وهو ما كنها فلا بد من ان ياخذ في النقل بلامكث حتى لو مكث ساعة يحنت وهذا من دنا واما عند زفر رج يحنت لوجود السكني

وان قل قلنا اليمين شرعت للبر فزمان تحصيل البر يكون مستثنى وكذا في لا يلبسه  
وهو لابس ولا يركبه وهو راكبه \* اولا يدخل ففقد فيها \* فانه لا يحنت به فان الدخول  
هو الانتقال من الخارج الى الداخل فلا يحنت بالملك بخلاف السكنى واللبس  
والركوب فانه في حال الملك ما كن ولا بس وراكب فمن قولنا وقيل في حرفنا  
لا يحنت الى هنا الحكم عدم الحنت \* الا ان يخرج ثم يدخل \* هذا استثناء مفرغ  
من قبيل الظرف فان قوله الا ان يخرج معناه الا الخروج ثم المصدر يقع حينئذ  
اتينك خفوق النجم اى وقت خفوقه فتقدير الكلام في قوله لا يدخل ففقد لا يحنت  
في وقت الا وقت خروجه ثم دخوله \* وفي لا يسكن هذه الدار لا بد من خروجه  
بأهله ومناحه اجمع حتى يحنت بوند بقى \* هذا عند ابي حنيفة رح واما عند  
ابي يوسف رح فيعتبر نقل الاكثر واما عند محمد رح فيعتبر ما يقوم به كدخلائته  
قالوا هذا احسن وارفق بالنام \* بخلاف المصر والقرية \* فانه لا بشرط نعل الاهل  
والمنام \* وحنث في لا يخرج لو حمل واخرج بامر لا ان اخرج بلامره اما مكرها  
او راضيا ومثله لا يدخل انما ما وحكما \* فالاقسام ان يخرج بامر وان يخرج بلا  
امر اما مكرها او راضيا والحكم الحنت في الاول وعدمه في الآخر \* ولا في  
لا يخرج الا الى جنازة ان خرج اليها ثم الى امر آخر \* فانه لا يحنت لان خروجه  
لم يكن الا الى الجنازة \* وحنث في لا يخرج الى مكة فخرج بردها ورجع \* لان الخروج  
الى مكة قد تحقق \* لا في لا ياتيها حتى يدخلها \* اى لو حلف ان لا ياتي مكة لا يحنت  
حتى يدخلها \* وذهابه كخروجه في الاصح \* اى لو حلف لا يذهب الى مكة فالاصح انه  
مثل لا يخرج الى مكة وعند البعض هو مثل لا ياتي مكة والاول اصح لقوله تعالى  
انى ذاهب الى ربي اى متوجه اليه واما الوصول فليس في ومعه \* وفي لا ياتي  
مكة ولم ياتها لا يحنت الا في آخر حياته \* لانه يحتمل عدم الايمان \* وحنث في



ليا تينه خدا ان استطاع ان لم ياته بلا مانع كمرض او سلطان ودين بنية الحقيقة \*  
 اى ان قال عنيت الامطاعة الحقيقية وهى القدرة النامة التى يجب صحتها  
 صدور الفعل فهى لا تكون الامقارنة للفعل يصدق ديانة لا قضاء لانها تطلق فى العرف  
 على ملامة الاسباب والآلات فالمعنى الآخر خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء \* وشرط  
 للبر فى لا تخرج الا باذنه لكل خروج اذن \* لان تقديره لا تخرج الا خروجاً ملصقاً باذنه  
 فالمستثنى هو الخروج الملتصق بالاذن فما سواه بقى فى صدر الكلام \* لافى الا ان اذن \*  
 اى ان قال لا يخرج الا ان اذن لا يشترط لكل خروج اذن لان الا ان للغاية مثل الى  
 ان فاذا اذن مرة انتهى الحرمة ويمكن ان يراد الا وقت اذنى بان يجعل المصدر حيناً  
 فيجب لكل خروج اذن والجواب انه اذا اذن مرة فخرج ثم خرج مرة اخرى بلا اذن  
 فعلى التأويل الاول لا يحسن وعلى الثانى يحسن فلا يحسن بالشك \* وللحسن فى ان  
 خرجت وان ضربت فانت طالق لم يرد خروج او ضرب مبدئياً فورا \* اى شرط للحسن  
 فى ان خرجت وان ضربت فعلمها فورا \* وفى ان تغديت بعد تعال تغدى معه \*  
 اى شرط للحسن فى ان تغديت تغدى معه \* وكفى مطلق التغدى ان ضم اليوم \*  
 اى كفى للحسن مطلق التغدى ان قال ان تغديت اليوم فانه لو كان جواباً بكفى قوله  
 ان تغديت فلما زاد اليوم علم انه كلام مبدئى فيحسن بمطلق التغدى فى هذا اليوم  
 ولا يشترط للحسن التغدى معه \* ومركب الماذون ليس لمولاه فى حق الحلف الا اذا  
 لم يكن عليه دين مستغرق ونواه \* اى ان حلف لا يركب دابة زيد فركب دابة مبدئياً  
 الماذون فان كان عليه دين مستغرق لرقبته وكعبه لا يحسن لان هذه الدابة ليست  
 لزبد وان لم يكن عليه دين مستغرق فان نوى بدابة زيد دابته الخاصة لا يحسن  
 وان نوى دابة هى ملك زيدا من ان تكون خاصة له او تكون دابة مبدئياً الماذون  
 لا يحسن وقال ابو يوسف رح يحسن فى الوجوه كلها اذا نواه وقال محمد رح يحسن

وان لم ينو \* ويتقيد الاكل من هذه النخلة بثمرها \* لان المعنى الحقيقي مهجور  
حما \* وهذا البر باكله قضا \* هذا عند ابي حنيفة رح خلافا لهما بناء على ان اللفظ  
ان كان له معنى حقيقى محتعمل ومعنى مجازى متعارف فابو حنيفة رح  
يرجع المعنى الحقيقى وهما يرجحان المعنى المجازى فالمراد عندهما اكل باطنه  
مجازا فيحنت باكله سواء كان بالقضم او غيره فيعملان بعموم المجاز \* وهذا الدقيق  
باكل خبزه فلا يحنت لو استغه كما هو \* اى يحنت باكل ما يتخذ منه كالحبزو نحوه  
لان المعنى الحقيقى مهجور فيراد المجازى \* واكل الشواء باللحم لا الباذنجان والجزر  
والطبيخ بما طبخ من اللحم والراس براس يكبس في التناير ويباع في مصره \* عملا  
بالعرف فان الايمان مبنية عليه \* والشحم بشحم البطن \* هذا عند ابي حنيفة رح  
واما عندهما يتناول شحم الظهر ايضا \* والخبز بخبز البر والشعير لا خبزا لارز ببلدة  
لا يعناد فيه والعاكهة بالتعاح والمشمش والبطيخ لا العنب والرمان والرطب والقناء  
والخيار \* هذا عند ابي حنيفة رح وعندهما العنب والرمان والرطب فاكهة \* والشرب  
من نهرا لكرم منه فلا يحنت لو شرب منه باناء \* هذا عند ابي حنيفة رح فان من  
عنده لا ابتداء الغاية وعندهما للتبعيض اى لا يشرب من مائه \* بخلاف الحلف  
من مائه وتحليف الوالى رجلا ليعلمه بكل دأمراتى البلدة بحال ولايته \* اى  
يقيد تحليف الوالى رجلا ليعلمه بكل مفعلاتى البلد بحال ولايته \* والضرب  
والكموة والكلام والدخول عليه بالحيوة لا الغسل \* اى ان حلف ليضربن زيدا  
يقيد بحال حيوته ولو حلف لافعلن زيدا لا يتقيد بحال حيوته \* والقريب بما دون  
الشهر \* اى يقيد القريب بما دون الشهر \* فى ليقضين دينه الى قريب والشهر بعهد  
وما اصطبح به فادام وكذا الملح لا الشواء \* فى المغرب قال ابن الانبارى رح الادام  
ما يطيب الخبز ويصلحه ويتلذذه الاكل وهو يعم المائع وغير المائع واما الصبغ



( ٢٠٠ )

فمختص بالمائع وهو ما يغمص فيه الخبز ويلون به \* ولا يحنت في لا ياكل من هذا  
 البسر فاكل رطبة او من هذا الرطب او اللبن فاكله تمرا او شيرا او بسرا فاكل رطبا \*  
 اى لا يحنت في لا ياكل بسرا فاكل رطبا واعلم انه لا فرق بين قولنا لا ياكل من هذا  
 البسر فاكل رطبا وبين قولنا لا ياكل بسرا فاكل رطبا بناء على ان البسر والرطب من  
 اسماء الاجناس فاذا صار رطبا صار ماهية اخرى كما بينا في لا يدخل بيتا \* او لحم فاكل  
 سمكا \* اى لا يحنت في لا ياكل لحم فاكل سمكا \* او لحم او سمكا فاكل اليه ولا في لا يشترى  
 رطبا فاشترى كباسة بسر فيها رطب وحنث لو حلف لا ياكل رطبا او بسرا او لا بسرا  
 فاكل مذنبا \* اى حلف لا ياكل رطبا فاكل مذنبا او حلف لا ياكل بسرا فاكل مذنبا  
 او حلف لا ياكل رطبا ولا بسرا فاكل مذنبا حنث صدا بهى حنيفة رح لان المذنب  
 بعضه رطب وبعضه بسر فمن اكل البسر والرطب وقال في الهداية ان صندهما  
 اذا حلف لا ياكل رطبا لا يحنت بالبسر المذنب واذا حلف لا ياكل بسر لا يحنت  
 بالرطب المذنب وقد قال في المغرب البسر اذنب وقد ذنب اذا بدأ الارطاب  
 من قبل ذنبه وهو ما سفل من جانب القمع والعلاقة ولا شك ان الارطاب  
 ليس الا من جانب واحد وهو الذى ليس عليه القمع والعلاقة فهذا الجانب  
 هو الذنب اذا عرفت هذا فكيف يصح ما قال في الهداية ان الرطب المذنب ما يكون  
 في ذنبه قليل بسر والبسر المذنب على العكس اى ما في ذنبه قليل رطب فاقول  
 اصناف التمر التى رأيناها من تمر بغداد وفارس وكرمان يبدأ ارطابها من الجانب  
 الذى ليس عليه القمع ففى غير هذه البلاد ان كان ابتداء الارطاب من طرف القمع  
 فما قال صاحب الهداية يكون صحيحا وان لم يكن الارطاب من جانب القمع  
 فوجه صحته ان الرطب المذنب ما يكون اكثره رطبا والبسر المذنب ما يكون اكثره  
 بسرا ثم لما كان البسر من طرف القمع فراس البسر ما يلى القمع وذنبه الطرف الآخر

ولما كان الرطب هو الطرف الآخر لرأس الرطب طرفه الحاد وذنبه طرف القمع فهذا وجه صحته \* أولا يأكل لحما فاكل كبدا او كرشا او لحم خنزيرا و انسان \* قبل لا يحنت باكل الكبد والكرش في عرفنا لانهما في عرفنا لم يعد الحما واما لحم الخنزير والا نمان فهما لحم حقيقة فيحنت بهما \* والغداء الاكل من طلوع الفجر الى الظهر والعشاء منه الى نصف الليل والسحور منه الى الفجر وفي ان لبست او اكلت او شربت ونوى عينا لم يصدق اصلا \* اى نوى ثوبا معينا او طعاما معينا او شرا با معينا لم يصدق قضاء ولا ديانة لان المنفى ما فيه اللبس ولا دلالة له على الثوب الا اقتضاء والمقتضى لا عموم له فلا يصح فيه نية التخصيص \* ولو ضم ثوبا او طعاما او شرا با دين \* اى صدق ديانة لا قضاء لان اللفظ عام فنية التخصيص خلاف الظاهر فلا يصدق في القضاء \* وتصور البر شرط صحة الحلف خلافا لابي يوسف رح فمن حلف لا شربن ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او كان فصب في يومه لا يحنت \* اعلم ان امكان البر شرط صحة الحلف عند ابي حنيفة ومحمد رح سواء كان الحلف بالله تعالى او بالطلاق او بالعناق وعند ابي يوسف رح ليس بشرط فان حلف والله لا شربن الماء الذى في هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه او حلف ان لم اشرب الماء الذى في هذا الكوز اليوم فامرأته طالق ولا ماء فيه لا يحنت عندهما وعند ابي يوسف رح يحنت وان حلف وكان فيه ماء فارىق في اليوم فالحكم ما ذكر \* وان اطلق فكذا في الاول دون الثانى \* اى ان لم يقل اليوم لا يحنت فيما لم يكن في الكوز ماء عندهما خلافا لابي يوسف رح وان كان فصب يحنت اجما عا وذلك لانه اذا لم يكن في الكوز ماء فالبر غير ممكن سواء ذكر اليوم او لا وان كان فيه ماء فان ذكر اليوم فالبر انما يجب عليه في الجزء الاخير من اليوم فاذا صب لم يكن البر متصورا وان لم يذكر اليوم فالبر انما يجب عليه اذا فرغ من التكلم لكن موصوفا بشرطان لا يفوته في مدة



مرة والبر متصور عند الفراغ من التكلم فانهقد اليمين وعند أبي يوسف روح يحنث  
 في الكل ففي الوقت بعدمضي الوقت وفي غير الوقت يحنث في الحال \* وفي ليصعدن  
 السماء اوليقلبن هذا الحجز بها اوليقتلن فلانا عالما بموته انهقد اليمين لتصور البر  
 وحنث للعجز وان لم يعلم فلا \* وفيه خلاف زفر روح فعنده لا ينعقد اليمين لكون البر  
 مستحيلا عادة قلنا هذه الامور ممكنة في ذاتها فيكفي هذا لانعقاد اليمين ويحنث  
 في الحال بلا توقف الى زمان الموت للعجز مادة وانما قلنا عالما بموته لانه يح يرا د قتله  
 بعد احياء الله تعالى وهو ممكن غير واقع فينعقد اليمين ويحنث في الحال اما اذا  
 لم يكن عالما بموته فالمراد القتل المتعارف ولما كان ميتا كان القتل المتعارف ممتنعافصار  
 كمسئلة الكوز \* ومد شعرها وخنقها وعضها كضربها وقطن ملكه بعد ان لبست  
 من فذلك فهدى فغزلته ونسج ولبس هدى \* قطن مبتدأ وهدى خبره ومعنى  
 الهدى ما يهدى الى مكة ليتصدق وعندهما ان كان القطن ملكه يوم الحلف فغزلته  
 ونسج ولبس يجب ان يهدى الى مكة وان لم يكن القطن ملكه يوم الحلف لا \* وخاتم  
 ذهب حلي لا خاتم فضة وعندهما مقد لو لو لم ير صرع حلي وبه يفتى ومن حلف  
 لا ينام على هذا الفراش فنام على قرام فوقه حنث لا من جعل فوقه فراشا آخر \* لان  
 القرام تبع للفراش لا الفراش الآخر \* او حلف لا يجلس على الارض فجلس  
 على بساط او حصير فوقه \* حيث لا يحنث لانه لم يجلس على الارض \* ولو حال  
 بينه وبينها لباسه حنث \* لانه جلس على الارض ولباسه تبع له \* كمن حلف  
 لا يجلس على هذا السرير فجلس على بساط فوقه \* لان الجلوس على السرير لا يعتاد  
 بدون ان يجعل عليه بساط فالجلوس على البساط جلوس على السرير \* بخلاف  
 جلوسه على سرير آخر فوقه \* فان الجلوس على السرير لاخر لا يكون جلوسا على  
 ذلك السرير \* ولا يفعله يته على الا بدو يفعله على مرة \* اعلم ان قوله لا يفعله هذا

في العرف ملب لقوله يفعله وقوله يفعله واقع على مرة نقوله لا يفعله يكون للابد \*  
 وبعلى المشى الى بيت الله تعالى او الى الكعبة بحج او عمرة مشيا ودم ان ركب  
 ولا شىء بعلى الخروج او الذهاب الى بيت الله تعالى او المشى الى الحرم \*  
 هذا عند ابى حنيفة رح وآما عند ابى يوسف ومحمد رح فيلزمه حج او عمرة  
 مشيا \* او المسجد الحرام او الصفا والمروة ولا يعتق عبد قبل له ان لم احج العام  
 فانت حر فشهد ابن حنيفة بكوفة \* هذا عند ابى حنيفة وآما عند ابى يوسف رح وآما  
 عند محمد رح يعتق لانه قامت شهادتهما على امر معلوم وهو التضيعة بكوفة  
 ومن ضرورته عدم الحج وهو شرط العتق وقالوا هذا شهادة على النفي والشهادة  
 على النفي غير مقبولة فنقول النفي الذي يحيط به علم الشاهد هو مثل الاثبات  
 على ما بين في اصول الفقه في الترحيم \* وحنت بصوم سامة بنية في لا يصوم  
 لا لو ضم يوما او صوما حتى يتم يوما \* فان قلت الصوم الشرعى هو صوم اليوم  
 واللفظ اذا كان له معنى لغوي ومعنى شرعى يحمل على المعنى الشرعى قلت الشرع  
 قد اطلقه على ما دون اليوم في قوله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل فالصوم التام صوم يوم  
 فاد اقال لا اصوم يوما او لا اصوم صوما يراد به الصوم التام \* وبركعة في لا يصلى  
 لا بما دونها ولو ضم صلوة نبشفع لا باقله وبولد ميت في ان ولدت فانت كذا وعنتي  
 الحى في ان ولدت فهو حر ان ولدت ميتا ثم حيا \* هذا عند ابى حنيفة رح وآما  
 عندهما فلا يعتق لان اليمين انحلت بولادة الميت قلنا لم تنحل لان قوله ان ولدت  
 المراد به الحى بقرينة قوله فهو حر فان الميت لا يمكن حرته \* وفي ليقضين دينه  
 اليوم وقضاه زيوفا وبنهرجة او مستحقة او باعة به شيا وقضيه بر ولو كان ستوفة او  
 رصا صا او ذهب له لا \* سيجى في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الزيف ما يرد  
 بيت المال والبنهرجة ما يرد التجار والستوفة ما غلب عليه غشه فالزيف والبنهرجة



ما يكون الفضة خالصة على الغش حتى يكون من جنس الدراهم لكن يرد للغش  
وفي المغرب قبل الزيف دون البهجة في الرداءة لانه يرد بيت المال والبهجة  
ما يرد التجار \* وفي لا يقبض دينه درهم دون درهم حنث بقبض كله متفرقا لا ببعضه  
دون باقية او كله بوزنين لم يتخللها الا عمل الوزن ولا في ان كان لي الا مائة فكذا  
ولا يملك الا خمسين \* هذا بناء على ان الاستثناء عندنا تكلم بالباقي بعد الثنيا  
وليس الاستثناء من النفي اثباتا فان قوله ان كان لي الا مائة فكذا معناه ليس لي الا  
مائة فهو لنفي ما فوق المائة واما اثبات المائة فغير لازم عندنا \* ولا في لا يشم ريحانا  
ان شم وردا او ياسمينا \* لان الريحان ما لا ساق له والورد والياسمين لهما ساق \*  
والبنفسج والورد على الورق \* اي ورق الورد دون اعجاز الورد التي عليها الورق \*

## باب الحلف بالقول

وحنث في حلف لا يكلمه ان كلمه نائما بشرط ايفائه وفي الا باذنه \* اي حنث  
في حلف لا يكلمه الا باذنه \* ان اذن ولم يعلم به فكلمه \* لان الاذن اطلاق  
فان اذن ولم يعلم فهذا لا يكون اذنا وعند ابي يوسف رح لا يحنث لان الاذن  
هو الاطلاق \* وفي لا يكلم صاحب هذا الثوب فباعه فكلمه وفي لا يكلم هذا الشاب فكلمه  
شيئا \* لان الوصف المذكور لا يصلح مانعا من التكلم فيراد الذات \* وفي هذا حران  
بعته او اشتريته ان عقد بالخيار \* اي اذا قال ان بعته فهو حر فباعه على انه بالخيار  
يعتق لانه لم يخرج من ملكه وقد وجد الشرط وهو البيع ولو قال ان اشتريته فهو حر  
فشراء على انه بالخيار اعتق اما على اصلهما فلانه دخل في ملك المشتري واما على  
اصل ابي حنيفة رح فلانه علق العتق بالشراء فكانه قال بعد الشراء بالخيار فهو حر  
فيعتق \* وفي ان لم ابعه فكذا فاعتق او دبر \* اي قال ان لم ابعه فكذا اي امرأته طالق

فأعتقه أو دبره طلقت امرأته لأن الشرط وهو عدم البيع قد تحقق \* وبه عمل وكيله  
في حلف النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح من دم عمد والهبة والصدقة  
والقرض والاستقراض والأيداع والاستيداع والإعارة والاستعارة والذبيح وضرب  
العبد وقضاء الدين وقبضه والبناء والضيافة والكسوة والحمل \* فإن الوكيل في هذه  
العقود مغير محض حتى إن الحقوق ترجع إلى الأمر فكان الأمر فعل بنفسه \* لا في  
حلف البيع والشراء والإجارة والاستيجار والصلح عن مال والخصومة والقسمة وضرب  
الولد \* لأن العقد صدر من الوكيل حتى إن الحقوق ترجع إليه ولم يصدر من الموكل  
فلا يحنث والفرق بين ضرب العبد وضرب الولد أن الضرب فعل حسي لا ينتقل  
من أحد إلى آخر إلا إذا صح التوكيل وصحة التوكيل يكون في الأموال فيصح  
في العبد دون الولد \* ولا في لا يتكلم فقرأ القرآن أو سبح أو هلل أو كبر في الصلوة أو  
خارجها \* هذا عندنا فإنه لا يسمى متكلما عرفا وشرعا وعند الشافعي رح يحنث  
وهو القياس لأنه كلام حقيقة \* ويوم اكلمه على الملوين \* قال لامرأته أنت طالق يوم  
اكلم فلانا فهو على الليل والنهار لما مر في باب إيقاع الطلاق أن اليوم إذا قرن بفعل  
غير ممتد يراد به مطلق الوقت \* وصح نية النهار \* لأنه مستعمل فيه أيضا وعند  
أبي يوسف رح يصدق ديانة لأقضاء لأنه خلاف المتعارف \* وليلة اكلمه على الليل والأ  
أن للغاية كحتى ففي أن كلمته إلا أن يقدم زيد أو حتى حنث أن كلمه قبل قد ومنه  
لأن كلمه بعده وفي لا يكلم عبده أو صديقه أو امرأته أو لا يدخل داره أن زالت  
أضافته وكلمه لا يحنث في العبد أشار إليه بهذا أولا وفي غيره أن أشار به هذا  
حنث والا فلا \* حلف لا يكلم عبدا فلا أن أو حلف لا يكلم عبدا فلا أن هذا إذا زالت أضافته  
أي لم يبق عبدا له فكلمه لا يحنث أما أن لم يشرف ظاهرا أو أشار فلا أن العبد  
لحقوط منزلته لا يعادي لذاته بل لمعنى في المضاف إليه فالإضافة تكون معتبرة فإذا



زالت لا يحنث وأن حلف لا يكلم صديق فلان أو قال صديق فلان هذا أو حلف  
 لا يدخل دار فلان أو قال دار فلان هذه فلم يبق الصداقة وباع الدار فكلمه ودخل  
 الدار ففي صورة عدم الإشارة لا يحنث لان الاضافة معتبرة وفي صورة الإشارة  
 يحنث لان هذه الاشياء يمكن ان تهجر لذاتها فاذا كانت الذات معتبرة كان الوصف  
 وهو كونه مضيا فاما الى فلان في الحاضر لغوا \* وحين وزمان بلانية نصف سنة نكرا و  
حرف \* لقوله تعالى توتى اكلها كل حين باذن ربها \* ومعها مانوى والدهر لم يدر  
منكرا \* قال ابو حنيفة رح لا ادري ما الدهر ومندهما نصف منه مثل لا اكلم حيننا \*  
وللا بد معرنا وايام منكرة ثلاثة وايام كثيرة والايام والشهور والسنون عشرة وفي اول  
عبد اشتريته حران اشترى عبدا متق \* اى لا يحتاج الاولى الى شراء عبد آخر \*  
واين اشترى عبدين ثم آخر فلا أصلا \* لان الاول فرد لا يكون غيره من جنسه  
ما بقا عليه ولا مقارناله ولم يوجد \* فان ضم وحدة متق الثالث \* اى قال اول  
عبد اشتريته وحدة حرنا شترى عبد بن ثم آخر متق الثالث لانه اول عبد شراء  
وحده \* وفي آخر عبدان اشترى عبدا فمات لم يعتق \* قال آخر عبد اشتريته حر  
فا شترى عبدا فمات المشتري لا يعتق هذا ولا يتوهم انه اذا مات يكون ذاك العبد  
آخر لان الآخر لا بد له من اول ولم يوجد \* فان اشترى عبدا ثم آخر ثم مات  
متق الآخر يوم شترى من كل ماله وصنדהما يوم مات من ثلث ماله \* لان الاخرية  
تحققت بالموت فيعتق عند الموت من ثلث ماله وله ان بالموت تبين انه كان آخر  
عند الشراء فيعتق في ذلك الوقت \* ولا يصير الزوج فارا وعلق الثلث به خلافا  
لهما \* والضمير في به يرجع الى الآخر وصورة المسئلة رجل قال آخر امرأة اتزوجها  
طالق ثلثا فتزوج امرأة ثم اخرى ثم مات طلقت عند ابي حنيفة رح عند الزوج  
فلا يصير فارا ولا ترث عنده وعندهما تطلق عند الموت فيصير فارا فترث \* وبكل

عبد بشرني بكذا فهو حر عتق اول ثلثة بشروه متفرقين والكل ان بشروه معا وسقط  
بشراء ابية لكفارته هي \* اى الكفارة هذا عندنا واما عند زفر والشافعي رح لا تسقط  
 فالجاءل ان النية لابد ان تكون مقارنة لعللة العتق وهما جعللا القرابة علة العتق  
 والملك شرطا ونحن جعلنا على العكس لان الشرع جعل شراء القريب امنا فاذا  
 اشترى اباه بنية الكفارة كانت النية مقارنة لعللة العتق وعندهما لا حيث جعل  
القرابة علة \* لا بشراء عبد حلف بعنقه \* اى قال ان اشتريت هذا العبد فهو حر فشراء  
 بنية الكفارة لا تسقط الكفارة لان علة العتق اليمين والشراء شرط فلانكون النية مقارنة  
 للعللة يرد عليه انه قد ذكر في اصول الفقه ان التعليق مندنا يمنع العلية فاذا وجد الشرط  
 يصير المعلق ملحق فتكون النية مقارنة لعللة العتق \* ومستولدة بنكاح ملق منها من  
كفارته بشرائها \* قوله ومستولدة عطف على عبد اى لا بشراء مستولدة وصورتها ان  
 يقول لامته استولدها بالنكاح ان اشتريتك فانت حرة من كفارة يميني فاشترها  
 تعنى لوجود الشرط ولا يجزيه من الكفارة لان حريتها مستحقة بالاستيلاد \* وتعنى  
بان تسريت امته فهي حرة من تسراها وهي ملكه يوم حلف لامس شراها فتسراها \*  
 لان هذه الامته لم تكن في ملكه زمان الحلف ولم يضاف عتقها الى الملك او ميبه وفيه  
 خلاف زفر رح \* وبكل مملوك لى حرامهاث اولاده ومدبروه وعبيده لا مكاتبوه  
الابنيتهم \* لانه لا يملكهم بدا \* وبهذا حرا وهذا هو العبيده عتق بالشهم وخير في الاولين  
كالطلاق \* كانه قال احدهما حر وهذا فان قلت بل هو كقوله هذا حرا وهذا ان قلت قد  
 اجيب منه في شرح التنقيح بجوابين فان شئت فطالعه \* ولام دخل على رجل يقع  
من غيره كبيع وشراء واجارة وخطابة وصباغة وبناء يقتضى امره ليخصه به  
فلم يحسب في ان بيعت لك ثوبا ان باعه بلا امره ملكه اولا \* اراد بدخوله على رجل  
 تعلقه به ففي قوله ان بيعت لك ثوبا فعبيده حرا فاللام متعلق بالبيع فيقتضى اختصاص



البيع بالمخاطب والفعل لا يختص بغير الفاعل الا بالامراى التوكيل ولهذا اقتضى الامر \* وان دخل على عين او فعل لا يقع من غيره كاكل وشرب ودخول وضرب الولد اقتضى ملكه فحدث في ان بعث ثوباً لك ان باع ثوبه بلا امره \* هذا نظير دخول الام على العين وهو الثوب اما نظير دخوله على فعل لا يقع من غيره فقوله ان اكلت لك طعاما او شربت لك شرابا اقتضى ان يكون الطعام او الشراب ملك المخاطب كما في قوله ان اكلت طعاما لك فانه وان كان متعلقا بالاكل صورة فهو في المعنى متعلق بالطعام واما ضرب الولد نحو ان ضربت لك الولد فعبدته حر فاقضاء الملك فيه غير ممكن الا ان يراد بالملك الاختصاص \* وفي كل مرسى فكذا بعد قول مرسته نكحت على طلقته هي وصح نية غيرها ديانة \* فانه يقال هذا الكلام ارضاء لها فيكون المراد غير هالاهى لكن هذا خلاف الظاهر لان كلمة العموم فلا يصدق قضاء \*

## كتاب الحدود

الحد عقوبة مقدرة يجب حقا لله تعالى فلا تعزير ولا قصاص حد \* اما التعزير فلعدم التقدير واما القصاص فلانه حق ولي القصاص \* والزنا وطؤ في قبل خال من ملك وشبهته \* كمعتدة البائن او الثلث \* ويثبت بشهادة اربعة بالزنا لا بوطي او جماع فيسألهم الامام عنه ما هو وكيف هو اين زنى ومتى زنى ومن زنى \* اما السؤال عن الماهية فلان بعض الناس يطلقونه على كل وطئ حرام وايضا قد اطلقه الشارع على غير هذا الفعل نحو العيان تزنيان واما عن الكيفية فلانه قد يقع الوطؤ من غير النداء الخنانيين واما من اين فلان الزنا في دار الحرب لا يوجب الحد واما من متى فلان التقادم لا يوجب الحد واما عن المزية فلانه قد يكون في وطئها شبهة \* فان بينوه وقالوا رأينا وطأها في فرجها كالميل في الكحلة وعدلوا سرا وعلنا حكم به \* ثم عطف

على قوله بشهادة اربعة قوله \* وبإقراره اربعاً \* اى اربع مرات \* في اربعة مجالس  
رده كل مرة ثم ماله كما مر \* اعلم ان قوله رده كل مرة تسامح لانه بدل على ان الامام  
 يرده اربع مرات وليس كذلك بل الامام يرده ثلث مرات فاذا اقر مرة رابعة لا يرده  
 بل يقبله فيسأله كما مر قبل قيل الا في السؤال من متى لانه انما يسأل عنه احترازاً  
 من التصادم وهو يمنع الشهادة لا الاقرار وقيل يسأل من متى ايضا لاحتتماله في زمان  
 الصبي \* فان بين حبيب تلقينه برجوعه بلعلك لمست او قبلت او وطئت بشبهة فان  
 رجع قبل حده او في وسطه خلى والاحد وهو للمحصن \* اى لحر مكلف مسلم وطى  
بنكاح صحيح \* وهما بصفة الاحصان \* اى وطى حال كونهما بصفة الاحصان اى الامور  
التي ثبت بها الاحصان ما عدا الرطى كانت حاصلة فبيل هذا الرطى فاذا وجد الرطى  
 ثم جميع ما ثبت بها الاحصان فقوله وهو للمحصن مبدأ وخبره قوله \* رجمه في  
 قضاء حتى يموت يبدأ به شهوده فان ابوا او غابوا او ماتوا سقط ثم الامام ثم الناس  
 وفي المقر يبدأ الامام ثم الناس وغسل وكفن وصلى عليه ولغير المحصن جلده مائة  
 وسطاً بسوط لا ثمرة له \* في المغرب الثمرة العذبة وهي ذنبه وقيل العقدة قال والاول  
 اصح وفي الصباح ثمرة السياط فقد اطراها \* وينزع ثيابه الا الازار ويعرق على  
 بدنه الاراسه ووجهه وفرجه قائماً في كل حد بلامد \* اى من غير ان يلقى على الارض  
ويمد رجلاه وقيل ان يمد الضارب يده فوق رأسه وقيل ان يمد السوط على العضو  
بعد الضرب \* وللعبد نصفها ولا يحد سيدة بلاذن الامام \* هذا مندنا خلافاً للشافعي  
 رح \* ولا ينزع ثيابه الا الفرو والحشو وتحذجالسة وجازا لعفر لها لاله ولا جمع بين  
 جلد ورجم ولا جلد ونفى الا سيامة \* هذا مندنا وعند الشافعي رح يجمع في البكر بين  
 الجلد والنفي وهو تغريب عام \* ويرجم مريض زنى ولا يجلد حتى يبرأ وحامله  
 زنت ترجم حين وضعت وتجلد بعد النفاس \*



## باب وطني يوجب الحد أولا

الشبهة دارية للحد \* اعلم ان الشبهة ضربان في الفعل وفي المحل فشرع في  
الضرب الاول بقوله \* وهي في الفعل يثبت بظن غير الدليل دليلا فلا يحد الجاني  
ان ظن انها تعمل له في وطني امة احد ابويه وصره ومسيده والمرتهن المرهونة في الاصح  
والمعتدة بثلاث وبطلاق على مال وباعتناق ام ولده \* اعلم ان اتصال الاملاك بين  
الاصول والفروع قد يوهم ان للابن ولاية وطني جارية الاب كما في العكس وضمني  
الزوج بمال الزوجة المستفاد من قوله تعالى ووجدك مائلا فاضني اى بمال  
خذ بجة رضى الله عنها قد يورث شبهة كون مال الزوجة ملكا للزوج واحتياج  
العبيد الى اموال المولى اذ ليس لهم مال ينتفعون به مع كمال الانبساط بين ممالك  
مولى واحد مع انهم معذورون بالجهل مظنة لاستفادهم حل وطني اماء المولى ومالكية  
المرتهن المرهونة ملك يد قد توهم حل وطني المرهونة وبقاء اثر النكاح وهو العدة لا يبعد  
ان يصير سببا لان يشبه عليه حل وطني المعتدة بثلاث والمعتدة بطلاق على مال والمعتدة  
بالامتناع حال كونها ام ولد ثم شرع في الضرب الثانى من الشبهة بقوله \* وفي المحل  
بقيام دليل نافي للحرمة ذاتا فلم يحد وان اقرب بحرمتها عليه في وطني امة ابنه ومعتدة  
بالكنايات والبائع المبيعة والزوج الممهور قبل تسليمهما والمشاركة \* الدليل الثاني  
للحرمة قوله \* انت ومالك لايبك وقول بعض الصحابة رضى الله عنهم ان الكنايات  
رواجع وكون المبيعة في يد البائع بحيث لو هلكت ينتقض البيع دليل الملك وكون  
المهر صلة اى غير مقابل بمال دليل عدم زوال الملك كالهبة والملك في الجارية المشتركة  
دليل حل الوطني فمعنى قوله نافي للحرمة ذاتا انا لو نظرنا الى الدليل مع قطع النظر  
عن المانع يكون منافيا للحرمة \* فان ادعى النسب يثبت في هذه لافى الاولى \* اى  
في شبهة المحل لافى شبهة الفعل \* وحد بوطني امة اخيه وعمه واجنبية وجدها على فراشه

وان كان هو اعمى وذميمة زنى بها حربى وذمى زنى بحربية لا الحربى والحربية \*  
يعنى الداخلين دارنا بامان وذلك لانه ان كان هذا فى دار الحرب لا يجب الحد وعند  
ابى يوسف رح يحدون جميعا وعند محمد رح ان زنى الحربى لاحد وقوله وذميمة  
عطى على الضمير المستتر فى حد وهذا جائز لوجود الفاصلة \* ولا من وطئ اجنبية زنت  
اليه وقلان هى مرسك وعليه مهرها ومحرمة نكحها \* عطى على قوله اجنبية وهذا عند  
ابى حنيفة رح فانه جعل النكاح شبهة فى دوى الحد \* او بهيمة او اتى فى دبر \* هذا عند  
ابى حنيفة رح اما مندهما وعند الشافعى رح فى احد قوليه يحد حد الزنا لانه فى معنى  
الزنا لانه قضاء الشهوة فى محل مشتهى على سبيل الكمال على وجد تمحض حراما وله  
انه ليس بزنا فان الصحابة رضى الله عنهم اختلفوا فى موجه من الاحراق وهدم الجدار  
والتكيس من مكان مرتفع باتباع الاحجار فعند ابى حنيفة رح يعزربا مثال هذه  
الامور \* او زنى فى دار حرب او بغى \* هذا عندنا خلافا للشافعى رح \* ولا بزنا غير  
مكلى بمكفة اصلا \* اى لا على هذا ولا على هذه وعند زفر والشافعى رح تحدهى \*  
وفى مكسه حد هو فقط ولا ان اقروا حد به والاخر بنكاح وفى قتل امه بزنا يجب  
الحد والقيمة والخليفة لا يحد \* لانه صاحب الحق نيابة عن الله تعالى \* ويفتص  
ويؤخذ بالمال \* لان من له الحق هو الوارث والمالك \*

## باب شهادة الزنا والرجوع عنها

من شهد بحد متقادم قريبا من امامه لم تقبل الا فى قذف \* فان حد الفذف فيه  
حق العبد وهو لا يسقط بالتقادم \* وضمن السرقة \* اى ان شهدوا بالسرقة المتفادمة  
ينبت الضمان لانه حق العبد وهو لا يستط بالتقادم وعند الشافعى رح تقبل \* وان  
اقربه حد \* اى ان اقرب بالحد المتقادم حد الا فى الشرب على ما يأتى لان المانع من  
قبول الشهادة انه قد هيجهته على الشهادة مداوة هادئة وهذا المعنى لا يوجد فى الاقرار \*



وتتقدم الشرب بزوال الربح ولغيره بمضي شهر فان شهدوا بزنا وهي فائبة حد  
وبسرقه من فائب لا \* لشرطية الدعوى في السرقة دون الزنا على ما ياتي الفرق  
في كتاب السرقة ان شاء الله تعالى \* ولو اختلف اربعة في زاويتي بيت او اقرب زنا  
وجهلها حد \* اذا لتوفيق ممكن بان يكون ابتداء الفعل في زاوية وانتهاءه في زاوية  
اخرى وجهل المقر لا يضره ان لو كانت امرأته او ام ولده لا يخفى عليه \* فان شهدوا  
كذلك او اختلفوا في طوعها او بلد زناه او اعق حجتاه في وقته واختلفا في بلده او شهدوا  
بزنا وهي بكر او هم فسقة او هم شهود على شهود لم يحدا حد وان شهد الاصول ايضا  
بعد هم \* واعلم ان في هذه الصور لا يحدا حد لا المشهود عليهما بالزنا ولا الشهود بسبب  
القذف فقله وان شهدوا كذلك اى شهدوا وجاهلوا الموطوءة لا حد على المشهود عليه  
لاحتمال ان تكون المرأة زوجته او امته ولا على الشهود لوجود اربعة شهداء وان  
شهد اربعة وقال اثنان منها كانت طائعة واثنان منها كانت مكرهة فلا حد عليهما عند  
ابى حنيفة رح وعندهما يحد الرجل لاتفاق الاربعة على زناه لا المرأة للاختلاف في  
طوعها وله ان الفعل المشهود به ان كان واحدا فبعضهم كاذب لان الفعل الواحد  
لا يكون بطوعها وكرها وان لم يكن واحدا فلا نصاب للشهادة على كل منهما ولا يحدا  
الشهود لوجود العدد وان شهد اربعة بزناه واختلفوا في بلد زناه فلا حد عليهما لما مر ولا  
على الشهود خلا فالزفر رح لوجود العدد وان شهد اربعة بزناه في وقت معين في  
بلد معين واربعة اخرى بزناه في ذلك الوقت في بلد آخر فلا حد عليهما لان  
شهادة احد الفريقين مردودة لتيقن كذبه ولا رجحان لاحدهما فيرد الجميع ولا على  
الشهود لاحتمال صدق احد الفريقين بره عليه انه يحتمل ان يكون كل واحد منهما  
كاذبا والظاهر هذا لما مر من تيقن كذب احدهما وعدم رجحان احدهما فيكون صدق  
احدهما محتملا احتمالا بعيدا ثم على تقدير صدق احدهما يحتمل ان يكون الصادق

هذا الفريق المعين او ذلك الفريق ففي صدق كل واحد احتمال الاحتمال وهو شبهة الشبهة فلا اعتبار لها فاقول وانما لا يحد الشهود لوجود اربعة شهداء شهادة كل فريق ان لم توجب حدا على المشهود عليه فلا اقل من ان توجب تهمة يندرونها الحد من الفريق الآخر وان نظرت امرأة واحدة فقالت هي بكر تثبت بشهادتها البكارة فيندرو حد الزنا ولا يثبت حد القذف لشرطية الرجال واذا كانوا فسقة يندرو الحد ولا يحد بالشهود لان الفسقة اهل الشهادة فوجدت شهادة الاربعة وان كانوا شهودا على شهود لم يحد لان في شهادتهم زيادة شبهة لان الكلام اذا تداولته اللسنة يتطرق اليه زيادة ونقصان ثم ان جاء الاصول فشهدوا على ذلك الزنا بعينه بعد شهادة الفروع لم يحد ايضا لان شهادتهم قدرت من وجه يرد فروعهم والشهادة اذا ردت مرة في حادثة لا تقبل فيها ابدا وهذا ضعيف لان رد شهادتهم لمعنى يختص بها لا يعمرى الى الاصول لعدم ذلك المعنى في شهادتهم ويمكن ان يقال انما ترد شهادة الاصول لانهم صعدوا الى اثبات الزنا بامر غير مشروع فلا تكون شهادتهم حسبة الله تعالى بل سعيًا الى اشاعة الفاحشة لعداوة او نحوها فتد شهادتهم لهذه التهمة \* وان شهدوا جميعا او محدودين في قذف او ثلثة او احدى محدود او عبدا ووجد كذا بعد الحد حدوا \*

لعدم اهلية الشهادة او عدم النصاب فيجب الحد لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة الآية \* وارش جرح جلدة درودية وجمه في بيت المال \* اى شهد الشهود بالزنا والزانى غير محصن فجلد فجرحه الجلد ثم ظهر احد الشهود عبدا او محدودا في قذف فارش الجلد درصد اى حنيفة رح وقال في بيت المال لان فعل الجلد ينتقل الى القاضى وهو مامل للمسلمين فالغرامة في مال المسلمين وله ان الفعل الجارح لا ينتقل الى القاضى لانه لم يامر بالجرح فيقتصر على الجلد ثم هو لا يضمن لئلا يمتنع الناس من الاقامة معانته



للفرامة وان شهدوا الزاني محض فرجم ثم ظهر احد هم عبدا او نحوه فدية الرجم  
 في بيت المال \* واى رجع من الاربعة بعد رجم حد \* اى حد الراجع فقط حد  
القذف وعند زفر رح لا يحد لانه ان كان قاذف حتى نقد سقط بالموت وان كان قاذف  
 ميت فهو مرجوم بحكم القاضي فلا يجب الحد قلنا هو قاذف ميت لان شهادته  
 بالرجوع انقلبت قد فافصار قاذفا بعد الموت ولم يبق مرجوما بحكم القاضي لانفساخ  
 الحكم بانفساخ الحجّة \* وغرم ربع الدية \* هذا عندنا وعند الشافعي رح يقتص بناء  
 على اصله في شهود القصاص كما قال في الديات \* وقبله حدوا فقط \* اى اى رجع  
من الاربعة حد جميع الشهود حد القذف ولا يحد المشهود عليه فان كان الرجوع بعد  
 الحكم فعند محمد رح حد الراجع فقط ولا يحد الباقيون لتأكد شهادتهم بالقضاء قلنا  
ينفسخ القضاء وان كان الرجوع قبل الحكم فعند زفر رح حد الراجع فقط \* ولا شيء  
على خامس رجع فان رجع آخر حد او غرما ربع دية \* فان المسئلة فيما اذا كان  
 الرجوع بعد الرجم والمعتبر بقاء من بقي لا رجوع من رجع وقد بقي ثلثة ارباع  
 النصاب \* وضمن الدية من قتل المأمور برجمه \* اى امر بالرجم فقتله بطريق آخر \*  
او زكى شهود الزنا فرجم فظهروا عبدا او كفارا فيهما \* اى في مسئلة القتل والتزكية  
والضمان على المزكين في قول ابى حنيفة رح وعندهما لا ضمان عليهم بل في بيت  
 المال \* وبيت المال ان لم يزك فرجم \* اى ضمن بيت المال اذا شهد الشهود بالرجم  
فلم يزكوا فرجم فظهروا عبدا او نحوه ذلك \* وان شهدوا بزنا واقرؤا بنظرهم مدا قبلت \*  
اى شهادتهم لانه يباح لهم النظر لتحمل الشهادة \* وزان انكروا طأ مرسه وقد  
 ولدت منه او شهد باحصانه رجل وامرأتان رجم \* هذا عندنا خلافا لثوري والشافعي  
 رح فشهادة النساء لا تقبل عند الشافعي رح وزفر رح جعل الاحصان شرطا  
 في معنى العلة فلا تقبل فيه شهادة النساء \*

## باب حد الشرب

هو كحد القذف ثمانون سوطا للحر ونصفها للعبد بشرب الخمر ولو قطرة فمن اخذ به ريحه  
وان زالت لبعد الطريق او سكران زائل العقل بنبيذ النمر او اقربه مرة \* اى بشرب  
الخمر او بالسكر بالنبيذ \* او شربه رجلا ن وعلم شربه طوما يحد صاحبا فان اقربه او شهد  
عليه بعد زوال الريح او تقياها او وجد ريحها منه \* اى علم الشرب بان تقياها او وجد  
ريح الخمر منه بلا اقرار او شهادة \* او رجوع من اقرار شرب الخمر او السكر او اقر سكران لا  
اعلم ان في الاقرار بعد زوال الريح لا يحد خلافا لمحمد رح فان التقادم عنده لا يمنه  
الاقرار كما في مائر الحدود واما لا يحد عندهما لان حدا لشرب انما يثبت باجماع  
الصحابة رضي الله عنهم وبدون رأى ابن مسعود رضي الله عنه لا يتم الاجماع وقد  
قال فان وجدتم رائحة الخمر فاجلدوه فبدون الرائحة لا يحد عنده فلا اجماع فلا دليل  
على وجوب الحد واعلم ان السكر عند ابي حنيفة رح في حق وجوب الحد ان لا يعرف  
شبا حتى الارض من السماء وفي حق حرمة الاشربة ان يهذى ومندهما ان يهذى  
مطلقا واليه مال اكثر المشائخ رح وعند الشافعي رح ان يظهر اثره في مشيته وحركته  
واطرافه \* ولو ارتد هو لا تحرم عليه عرسه \* اعلم ان الاحكام الشرعية كصحة الافراد  
والطلاق والعناق جارية عليه زجراله لكن ارتداده لا يثبت لانه امر حقيقي امتقادي  
لا حكمي فعند عدم العقل لا يثبت اعتقاده الكفر ولما لم يصح ارتداده لا يثبت توابعه  
كفسخ النكاح \* ونزع ثوبه و فرق جلده كما في الزنا \*

## باب حد القذف

من قذف محصنا \* اى حراما كلفا مسلما عفيفا من الزنا \* بصريحه او بزنا في الجبل \*  
معناه زنيته في الجبل فانه كما جاء ناقصا جاء مهموزا ايضا ومنده محمد رح لا يحد لان



المهور هو الصعود أو مشترك والشبهة دارية للحد قلنا حالة الغضب ترجع ذلك \* أولست  
لابيك أولست بابن فلان أبيه في غضب \* أي قال لست بابن زيد الذي هو أبو المقذوف  
فقوله أبيه لفظ المصنف رح لالفظ القاذف وقوله في غضب يتعلق بالالفاظ الثلاثة ولست  
لابيك في غير الغضب يحتمل المعاتبة \* أو بيا ابن الزانية لمن أمه ميتة محصنة حدان  
طلب هو \* ليس المراد ان الطلب مقصور على المخاطب فانه ان طلبت ابوها حد ايضا \*  
لا بلست بابن فلان جده أو بنسبته اليه أو إلى خاله أو عمه أو ربه \* أي زوج أمه فالحداب  
مجازا فلو نفى بوته لا يحد وكذا النسبة اليه وهكذا الخال والعم والراب \* وقوله يا ابن  
ماء السماء ويانبطى لعربي \* اذ لا يراد بهما نفى النسب بل التشبيه فيما يوصفان به \*  
والطلب بقذف الميت للوالد والولد وولده ولو محروما \* هذا عندنا وأما عند الشافعي رح  
فحق الطلب لكل وارث فان حد القذف يورث عنده وعندنا لا بل يثبت لمن يلحق به  
العار بنفى النسب وقوله وولده يشمل ولدا لبنت عندهما خلافا لمحمد رح وقوله ولو  
محروما كولد الولد مع وجود الولد والكافر والعبد خلافا لفر رح وكالقاتل \* ولا يطالب  
احد سيده وأباه بقذف أمه وليس فيه ارث وعتق واعتياض منه \* هذا عندنا وعند  
الشافعي رح يجري فيه الارث ونحوه بناء على ان حق العبد فيه فائب بناء على  
الاصل المشهور وهو ان حق العبد يغلب على حق الله تعالى اذا اجتمع الاحتياج للعبد  
واعتفاء الله تعالى ونحن نغلب فيه حق الله تعالى لان حق العبد هو دفع العار راجع  
إلى حق الله تعالى ايضا لان النسبة إلى الزنا إنما تكون سببا للعار لان الله تعالى  
حرمه \* فان قال يا زاني فردة بلا بل انت حد اولو قال لعمره يا زانية فردت به  
حدت ولا لعان \* لانها قد فت الزوج فتحد وقذفه اياها لا يوجب الحد بل اللعان  
وهي لم تبق اهلا لللعان ثم لا بد من تقديم الحد لانه اقوى لانه ان قدم يسقط اللعان  
لانها لم تبق اهلا له وان قدم اللعان لا يسقط الحد وانما وجب تقديمه يقدم ويهبط اللعان \*

وبزنيته بك هدرا \* اى قال لزوجته يا زانية فردت بقولها زنيته بك هدرا لان قول المرأة يحتمل ان يكون تصد يقاله يعنى زنيته بك قبل النكاح ويحتمل ان يكون ردا يعنى ان وجد منى زنى فهو ليس الانمكينى اياك لاني ما كنت غيرك وتمكينى اياك ليس بزنى فلا يكون لها دعوى اللعان لاحتمال المعنى الاول ولا احد عليها لاحتمال المعنى الثانى \* ولا عن ان اقرب ولد فنفى وحدان مكس \* لان النسيب يثبت باقراره ثم بالنفى يصير قاذفا فيجب اللعان اما ان نفاه ثم اقربه فقد اكذب نفسه فيجب الحد \* والولدان له \* اى ولد اقربه ثم نفاه وولد نفاه ثم اقربه يثبت نسبهما منه لاقراره \* ولا شيء بليس بابني ولا بابنك \* لانه نفى الولادة ولا يجب به شيء \* ولا حد بقذف من لها ولد لا اب له او لامنت بولد \* انما قال بولد لانها لو لامنت بدون الولد فبقذفها يجب الحد والفرق بينهما انه وجد في الاول اشارة الزنا وهى الولد المنفى ولم توجد في الثانى \* ولا بقذف من وطئ حراما لعينه كوطئ في غير ملك من كل وجه او من وجه كامة مشتركة او وطئ مملوكة حرمت ابدًا كالامة التى هي اخته رضاعا ولا بقذف من زنت في كفرها ومكاتب مات من وفاء \* اى لا حد بقذف مكاتب مات وترك ما لا يفي ببذل الكتابة لان الحد انما يجب بقذف الحر وفي حرية هذا المكاتب اختلاف الصحابة رض \* وحد بقذف من وطئ حراما لغيره كوطئ عرسه حائضا او وطئ مملوكة حرمت موقته كامة مجوسية او مكاتبه \* فان حرمة الاولى موقته الى زمان الاسلام والثانية الى زمان العجز وعند ابى يوسف رح وطؤ المكاتبه يسقط الاحصان \* كمجوسى نكح امه فاسلم ومستمنا قد فمسلمهما \* اى حد بقذف مجوسى كذا او هذا عند ابى حنيفة رح خلافا لهما فان عنده لنكاح المحارم حكم الصحة فيما بينهم خلافا لهما وقوله ومستمنا بالرفع مطلق على الضمير المستتر في هذه وكفى حد لجنايات اتحد جنسهما فان اختلف لاه



هذا عندنا وعند الشافعي رح ان اختلف المذنب او المذدوف به وهو الزنا كما اذا قذف  
زيد او عمرو او قذف زيدا بزني ثم بزني آخر لا يتداخل اما اذا قذف زيدا بزني واحد وكرر  
هذا القذف يتداخل وهذا بناء على ان حق العبد فيه غالب عنده اما عندنا لما كان حق الله  
تعالى غالبا يتداخل اذ المقصود الانزجار اما اذا اختلفت الجنايات فالمقصود  
من كل واحد غير المقصود من الآخر فلا يتداخل \*

## فصل التعزير

وهو تاديب دون الحد واصله من العز بمعنى الرد والردع \* اكثره تسعة وثلثون سوطا  
واقلة ثلث \* لان التعزير ينبغي ان لا يبلغ الحد وقل الحد اربعون وهي حد العبيد في  
القذف والشرب وابو يوسف رح اعتبر حد الاحرار وهو ثمانون ونقص منها سوطا  
في رواية وخمسة في رواية \* وصح حبسه مع ضربه وضربه اشد ثم للزنا ثم للشرب  
ثم للقذف \* قالوا يحصل الانزجار بالتعزير وحد الزنا ثابت بالنص وحد الشرب  
ثبت باجماع الصحابة رضي الله عنهم وسببه متيقن وسبب حد القذف محتمل  
لا احتمال الصدق اقول حد القذف ثابت بالنص وهو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين  
جلدة وحد الشرب قيس على حد القذف \* ومزور بقذف مملوك او كافر بزنا ومسلم  
ببئاسق باكابر يا خبيث يا سارق يا فاجر يا مخنت يا خائن بالوطي بازنديق بالاص  
ياديوث يا قرطبان يا شارب الخمر يا اكل الربوا يا ابن القحبة يا ابن الفاجرة انت  
تاوي الصدوص انت تاوي الزواني يا من يلعب بالصبيان يا حرام زاده لا بيا  
همار يا خنزير يا كلب يا تيس يا قرد يا هجام يا ابنه وابوه ليس كذلك يا مواجريا  
بغايا ناكس يا ضحكة يا سخرة ومن حد او مزلومات هدرمه ولو مزر زوج عرسه لا \*  
قبل القحبة من يكون همته الزنا فلا حد اقول القحبة في العرف افحش من الزانية

لان الزانية قد تفعل مرارا وتانى منه والتحبة من نجاهه به بالاجرة والفاجرة تكون  
بكل معصية فلا حد به ولفظ حرام زاده معناه المتولد من الوطى الحرام وهو اعم من  
الزنا كالوطى حالة الحيض لكن فى العرف لا يراد ذلك بل يراد ولد الزنا وكثيرا  
ما يراد به الجربزا المحب فلهذا لا يجب الحد واما ما جرى يستعمل فيمن يواجر اهله  
للزنا لكن معناه الحقيقى المتعارف لا يؤذن بالزنا يقال اجرت الاجير مواجرة اذا  
جعلت له على فعله اجرة ولفظ بغا من شتم العوام يتفوهون به ولا يعرفون ما يقولون  
والضحكة بوزن الصفرة من يضحك عليه الناس وبوزن الهمزة من يضحك على  
الناس وكذا السحرة ونحوه واعلم ان الالفاظ الدالة على القبائح لا تعد ولا تحصى  
فالواجب ان يذكر لها ضابط يعرف به احكام جميعها فان قول قد صرنت ان نسبة المحسن  
الى الزنا توجب حد القذف فنسبة غير المحسن كالعبد والكافر اليه لا توجب الحد  
لانحطاط درجتهم ابل توجب التعزير لاشاعة الفاحشة ونسبة المحسن الى غير الزنا  
لا توجب حد القذف فهل توجب التعزير ام لا فان نسبة الى فعل اختيارى يحرم  
فى الشرع ويعد عارا فى العرف يجب التعزير والا لا الا ان يكون تحقير الاشراف وانما  
قلنا الى فعل اختيارى احترازا من الامور الخلقية فلا تعزير فى با حمار لان معناه  
الحقيقى غير مراد بل معناه المجازى كالبليد مثلا وهو امر خلقى وكذا الفرد يراد به  
قبيل الصورة والكلب يراد به سبب الخلق الا ان يقال لانسان شريف النفس كعالم  
او ملوى او رجل صالح فانهم اهل الاكرام فيعزروا هانتهم بخلاف الارزال اذ يتفوهون  
بامثال هذه الكلمات كثير اولا يبالون من ان يقال لهم وانما قلنا يحرم فى الشرع  
احترازا من افعال اختيارية لا تحرم فى الشرع مع انه يعد عارا فى العرف كاللحجام  
ونحوه يراد به دنى الهممة وكذلك يقال بالفارسية يا ماكس ان قيل للاشراف عزز  
ولغيرهم لا الاترى ان الموقية لا يبالون بافعال فيها الخسة والدناءة وانما قلنا



يعد عارا في العرف احترازا من افعال اختيارية تحرم شرها ولا يعد عارا في العرف  
كلعب النرد والغناء واعمال الديوان في زماننا ثم كيفية التعزير وكميته يفوضان الى  
رأى الامام فيرامى مظم الجناية وضعرها وحال القائل والمقول فيه \*

## كتاب السرقة

ركنها الاخذ خفية ومحلها مال محرر مملوك وهو شرط \* فان محل الفعل شرط للفعل لكونه  
بخارجا عنه محتاجا اليه \* ونصابها قدر عشرة دراهم مضروبة \* اعلم ان المال المذكور  
مقدر بالنصاب وهو مقدار عشرة دراهم مضروبة من فضة وعند الشافعى ربع دينار  
ذهب وعند مالك ربع ثلاثة دراهم \* وحكمها القطع فان سرق مكلف حرا وعبد قدر النصاب  
محررا بلا شبهة \* احترازا عما يكون في الحرز شبهة كما اذا سرق من بيت ذى رحم محرم  
\* بمكان كبيت او صندوق او بحافظ كجالس في طريق او مسجد عنده ماله واقربها مرة \*  
هذا عند ابي حنيفة ومحمد ربع وعند ابي يوسف ربع لا بد ان يقر مرتين  
قياسا على الزنا فان كل اقرار بمثابة شاهد واحد قلنا انما يشترط الاربعة في الزنا بالنص  
على خلاف القياس فما سواه بقى على الاصل وهو ان المرأ مواخذ باقراره \* او شهد رجلان  
وما لهما الا امام كيف هي وما هي ومنى هي واين هي وكم هي ومن سرق وبيناها  
قطع \* يسأل مما هي لانه ربما يتوهم انه لا يحتاج الى الخفية كما في السرقة الكبرى اى  
قطع الطريق ومن كيف كانت هذه السرقة ليعلم انه اخرج او ناول من هو خارج  
ومن متى كانت ليعلم انها متقدمة ام لا ومن اين كانت اى في دار الاسلام او دار  
الحرب وكم هي ترجع الى السرقة والمراد المسروق فيسأل عن الكمية ليعلم ان المسروق  
كان نصابا ام لا ومن سرق ليعلم انه من ذى رحم محرم ام لا \* فان شارك جميع  
فيها واصاب كلا \* اى كل واحد \* قدر نصاب قطعوا وان اخذ بعضهم \* اى مع ان

الاخذ صدر من بعضهم فقط \* وقطع بالساج والقنا والابنوس والصندل والفصوص  
الخضر والياقوت والزبرجد واللؤلؤ والانا والباب متخذين من الخشب \* انما  
حدث هذه الاشياء لانها من جنس الخشب والحجر المباحين في الصحاري والجبال  
فينوهم انه لا قطع فيها \* لا بنافة يوجد مباحا في دارنا كخشب وحشيش وقصب  
وسمك وصيد وزرنيخ ومغرة ونورة ولا بما يفسد مريعا كلبن ولحم وفاكهة رطبة  
ونمر على شجر وبطين \* هذا عند ابي حنيفة ومحمد روح واما عند ابي يوسف روح  
يقطع في كل شيء الا في الطين والتراب والعرقين وعند الشافعي روح لا يمنع القطع  
كون الشيء مباح الاصل كالحطب ولا كونه رطبا كالفواكهة ولا كونه متعرضا للفساد  
كالمرقة ولنا قول مائشة رض كانت اليد لا تقطع في عهد رسول الله هم في الشيء  
النافه اي الحقيق وقوله هم لا قطع في الطير وقوله هم لا قطع في نمر ولا شجر \*  
وزرع لم يحصد \* لعدم الحرز \* ولا في اشربة مطربة وآلات لهو وطين من  
ذهب او فضة وشطرنج ونرد \* لانه يقول اخذته للاراقة والكر \* وباب مسجد \*  
لعدم الاحراز خلافا للشافعي روح \* ومصنف \* لانه يقول اخذته للقراءة خلافا  
لابي يوسف والشافعي روح \* وصبي حر \* لانه ليس بمال \* ولو محليين \* يرجع الى  
المصنف والصبي فان الحلبة تبع وعند ابي يوسف روح ان بلغت الحلبة النصاب  
يقطع \* ومبدود فتر الا الصغير ود فتر الحساب \* لان اخذ العبد الكبير يكون فصبا  
او خداما لا سرقة والمقصود من الد فتر ما فيه وهو ليس بمال واما د فتر الحساب  
فالمقصود منه المال وهو لا يسرق لفائدة غير مالية \* ولا في كلب وفهد وخيانة وخلص  
ونهب ونبس ومال عامة \* كمال بيت المال \* ومال له فيه شركة ومثل حقه حالا  
او موجلا \* اي كان له على آخر د راهم سواء كانت حاله او موجلة فسرق مثلها \*  
ولو بمزبد \* لانه بمقدار حقه يصير شريكا \* وما قطع فيه وهو بحاله \* اي لا يقطع بسرقة



شيء قطع فيه مرة ثم وصل الى مالكه ثم سرقة والحال انه لم يتغير من حاله وهذا عندنا  
واما عند ابي يوسف والشافعي رح يقطع لقوله عم فان عاد فاقطعوه ولنا ان عصمة  
المسروق قد سقطت على ماياتي في مسئلة القطع مع الضمان ثم اذا عاد المسروق الى  
مالكه فالعصمة وان مادت فشبهة سقوطها اسقطت القطع وقوله عم فان عاد اي الى  
المعرفة لا الى المسروق لثلا يعارض دليل سقوط العصمة على انه مطعون طعنه الطحاوي \*

فان تغير فسرق قطع ثانيا كعزل قطع فيه فنسج فسرق ولا ان سرق من ذي رحم  
محرم منه \* سواء كان المال ماله او مال اجنبي للشبهة في الحرز \* بخلاف ماله  
من بيت غيره \* فانه اذا سرق مال ذي رحم محرم من بيت اجنبي يقطع لوجود  
الحرز \* ومال مرضعة \* سواء سرق من بيتها او من بيت غيرها فانه يقطع خلافا  
لابي يوسف رح لان الرضاع فلما يشتهر فلا انبساط ولا يكفي الاذن بالدخول شرما  
فانه متحقق في الاخت رضاعا مع انه يقطع \* ولا من زوج وعرس ولو من حرز  
خاص له \* انما قال هذا لان فيه خلاف الشافعي رح \* ولا من سيده او عرسه او زوج

سيده ولا من مكاتبه ومضيفه ومعنم وحمام وبيت اذن في دخوله \* فان كان الاذن  
نهارا فسرق ليل لا يقطع واعلم ان الحرز بالحافظ لا اعتبار له عند وجود الحرز بالمكان فاذا  
سرق في الحمام شيء وله حافظ فلا قطع لان الحمام حرز وقد اختل بالاذن بالدخول  
ولا اعتبار بالحافظ فيه فلا قطع بخلاف الحافظ في المسجد فلان المسجد ليس بحرز فاعتبر  
الحافظ \* او سرق شيئا ولم يخرج من الدار ودخل بيئا وناول من هو خارج \*  
هذا عندنا واما عند الشافعي وابي يوسف رح ان اخرج يده وناول غيره فعليه القطع  
وان ادخل الآخريده وناوله واخذ فعليه القطع وفي النخيرة ان وضع فيما بين الداخل  
والخارج فاخذه الآخر ففي رواية لا يقطع وفي رواية يقطع يدهما \* او نقيب بيتا مادخل  
يده فيه واخذ شيئا \* هذا عندنا وعند ابي يوسف رح يقطع كما في الصندوق فلما ليس

يُهْتَكُ الْحَرَزُ عَلَى الْكَمَالِ بخلاف الصندوق لان الممكن ليس الا هذا \* أو طرصرة  
خارجة من كم غيره \* هذا يشمل ما اذا كانت الصرة غير الكم او نفس الكم بان جعل  
الدرهم في الكم وربطها من خارج فبقي موضع الدراهم وهو شيء من الكم خارج  
ما في الكم فاذا طر لا يجب القطع واعلم انه اذا كانت الصرة نفس الكم ياتي باربع صور  
لانه اما ان جعل الدرهم في داخل الكم والرباط من خارج او جعلها على خارج الكم  
والرباط من داخل وعلى التقديرين اما ان طر او حل الرباط فان طر والرباط من خارج  
فلا قطع وهو ما مر قبل التقسيم وان طر والرباط من داخل وذلك بان يدخل يده  
في الكم فيقطع موضع الدراهم فيخرج الدراهم مع الظرف فاخذ الدرهم من الكم  
فيقطع للاخذ من الحرز وان حل الرباط وهو خارج قطع لانه اذا حل الرباط يبقى  
الدرهم في الكم فلا بد من ان يدخل يده في الكم فياخذ الدرهم وان حل الرباط و  
هو داخل لا يقطع لانه ادخل يده في الكم فحل الرباط فيبقى الدرهم خارج الكم فاخذها  
من خارج ومندأبي يوسف رح يقطع في الوجوه كلها لان الكم حرز \* او سرق جملاً  
من قطار او حملاً و قطع ان حفظه ربه \* فان القائد والسائق والراكب لا يقصدون  
الا قطع المسافة دون الحفاظ حتى لو كان هناك حافظ قطع سارق الحمل والحمل \*  
او نام عليه \* فان النوم على الحمل او بقرب منه حفظ له \* او شق الحمل واخذ منه  
شيئاً \* فان الجوالق حرز \* او ادخل يده في صندوق غيره او كفه او جيبه \* المراد ادخال  
اليدين في الكم للاخذ لا لحل الرباط كما مر \* او اخرج من مقصورة دار فيها  
مقاصير الى صحنها او سرق رب مقصورة من اخرى فيها \* اراد موضعاً كمدرة  
او نحوها فيها حجرات يسكن في كل منها انسان لا تعلق له بالحجرة التي يسكن فيها  
غيره لا كالدار التي صاحبها واحد وبيوتها مشغولة بمتاعه وخدامه وبينهم انبساط \*  
او القى شيئاً من حرز الطريق ثم اخذه او حملاه على حمار فساقه واخرجه من الحرز \*



هذا عندنا وأما عند الشافعي زح يقطع سواء أخذه لو تركه في الطريق وعند زفر رح لا قطع في الالتقاء ولا في الحمل فان الالتقاء ليس باخراج كمنالة من هو خارج وكما اذا التقى ولم يأخذ قلنا إذا لم يطرء عليه يد حقيقة كان في حكم يده فتم بالاخذ بعد الخروج بخلاف مسئلتى المناولة وعدم الاخذ وفي مسئلة الحمل مير الدابة يضاف اليه \*

## فصل

يقطع يمين السارق من زنده وتحسم ثم رجله اليسرى ان عاد فان عاد  
ثالثا لا ويسجن حتى يتوب \* اما السجن فقط واما مع التعزير عند بعض مشائخنا  
وعند الشافعي رح يقطع يده اليسرى ثم رجله اليمنى لقوله \* م من سرق فاقطعوه  
فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه فان عاد فاقطعوه ومذمبنا ماثور من ملي رض  
ولرکان الحديث صحيحا لما خالفه ولما اخذ الصحابة رضي الله عنهم بقوله والطحاوي  
قد طعن في الحديث او هو محمول على السيامة \* فان كان يده اليسرى او ابهامها  
لواصبعها او رجله اليمنى مقطوعة او شلاء او ردة الى ما لكه قبل الخصومة او ملكه  
بهبة او بيع او نقصت قيمته من النصاب قبل القطع او سرق ناد من ملكه او احد  
المارقين وان لم يبرهن او لم يطالب ما لكها وان اقر هو بها فلا قطع \* لانه لو قطعت  
اليمنى وقوة البطش فائتة في اليسرى يلزم تفويت جنس المنفعة وهو في الحقيقة  
اهلاك وكذا ان كانت الرجل اليمنى مقطوعة او شلاء لانه اذا لم يكن للانسان يد  
ورجل في طرف واحد فهو لا يقدر على المشي اصلا واما من الطرفين فيضع العصا  
تحت ابطه فيكون قائما مقام الرجل الغائبة واذا ارد المسروق الى ما لكه قبل الخصومة  
لا يمكن الدعوى فلا يظهر السرفة وعند ابي يوسف رح يقطع وانما قال ملكه بهبة  
ليعلم ان المراد الهبة مع القبض وعند زفر والشافعي رح يقطع وكذا في نقصان القيمة

يقطع مندهما وإنما لا يقطع عندنا لأن النصاب لما كان شرطا يكون شرطا عند ظهور السرقة وهو حال القضاء وقد ذكر في كتبنا أنه لا يندفع القطع عند الشافعي رح بمجرد دعوى السارق أن المسروق ملكه لأنه لا يعجزه راق من ذلك فيؤدي إلى سد باب الحمد لكن في الوجيز ذكر خلاف هذا وملل بأنه صار خصما في المال فكيف يقطع بخلاف غيره وقوله أولم يطالب مالكيها وإن أقر هو بها فلا قطع أي أن لم يطالب مالك السرقة أي المسروق فلا قطع وإن أقر السارق بالسرقة لأنه لما كان الدعوى شرطا لا بد من مطالبة المدعى \* فإن سرقا وقاب أحدهما فشهدا على سرقتهما قطع الآخر و قطع بخصومة ذي يد حافظة كمودم وفاصب وصاحب ربوا \* أي باع دينارا بدينارين وقبضهما مسرقا من يده \* ومستعير ومستاجر ومضارب وقابض على سوم الشراء ومرتهن وبخصومة المالك من سرق منهم \* أعلم أن الدعوى شرط لظهور السرقة ولقطع اليد وأن كان من حقوق الله تعالى لأنه لا شك أن المسروق منه أمر بحقيقة الحال من الشهود وكذا من السارق المقر إذ يمكن أن يكون ملكا للسارق بطريق الإرث أو ملكا لذي رحم محرم وهو غير عالم به فغى ترك المسروق منه الدعوى وكذا في غيبته مظنة عدم وجوب القطع أما ضيعة المزنينة وإن كان فيها توهم أنها لو كانت حاضرة أدعت أمرا يسقط الحمد فلا اعتبار به لأن المزنينة راضية بالزنا فتكون منهمة في دعوى ما يسقط الحمد فهذا هو الفرق الذي وعدته في باب شهادة الزنا ثم عطف على الضمير المستكن في قوله وقطع قوله \* لا من سرق من سارق قطع \* أي لا يقطع بطالب المالك والسارق لو سرق من سارق بعد القطع لما سبأني من سقوط عصمته \* وقطع مبدأ سرقة وردت إلى مالكيها \* هذا عند أبي حنيفة رح من غير تفصيل وعند زفر رح لا يقطع من غير تفصيل لأن أقرار العبد بالحدود والقصاص لا يصح عنده وإن كان ماذونا فإن الأذن لم يتناولهما أما في رد المال فإن كان ماذونا يصح غير



المال وان كان محمورا لا واما عندهما فان كان ماذ ونا يقطع ويرد المال وان كان محمورا  
 فالمعروق ان كان ها لا يصح اقراره لان الواجب ليس الا القطع واقراره به محمور  
 وان كان قائما فعند ابي حنيفة رح يقطع ويرد المعروق ومند ابي يوسف رح يقطع  
 ولا يرد المعروق ومند محمد رح لا يقطع ولا يرد فنقول لزم رح ان اقراره بما يوجب  
 تلف نفسه او اعضائه وان كان يتضرر به المولى فهو غير منهم فيه لان ضرورة فرق ضرر  
 المولى وان تخالف في صدر ك ان خبت نفوس بعض المماليك يصل الى غاية يوثرون  
 اهلاك نفوسهم ليتضرر به مواليتهم لذلك شىء نادر لا يصلح ان يبنى عليه الاحكام  
 ثم بعد ذلك الاصل عند محمد رح رد العين والقطع تبع له لشرطية الدعوى وثبوت المال  
 بلا قطع من غير عكس واقرار العبد المحمور با لمال لا يصح فلا يثبت تبعه وهو القطع  
 قلنا القطع ليس تبع الرد العين لان رد المال ضمان المحل والقطع جزاء الفعل فاي يوسف  
 رح لم نجعل احدهما تبعا للآخر فيعتبر اقراره في حق نفسه وهو القطع لا في حق المولى  
 وهو رد المال واو حنيفة رح جعل الفعل اصلا لان المحال كالشروط \* وما قطع به ان  
 بقى رد والا لا يضمن وان اتلف \* انما قال وان اتلف احترازا من رواية الحسن  
 من ابي حنيفة رح انه يجب الضمان في الاستهلاك ومند الشافعى رح يضمن في الهلاك  
 والاستهلاك فعنده القطع والضمان يجتمعان لان الضمان بناء على مصمة المال ونحن  
 نقول بانتقال العصمة الى الله تعالى معناه ان المال كان معصوما حقا للعبد فاذا ورد  
 عليه السرقة اوجب الشارع الحد وهو حق الشرع فالجناية وردت على حق الشرع  
 ففي حالة السرقة صار المال معصوما حقا للشرع فلم يبق معصوما لحق العبد فلا يجب  
 الضمان \* ولا يضمن من سرق مرات فقطع بأكملها او بعضها شيئا منها \* المعروق منهم  
 ان حضر واحنى كان القطع للكل لا يضمن لاحد اصلا وان حضر البعض حنى قطع  
 لاجلهم فكذلك امند ابي حنيفة رح واما عندهما يعتبط ضمان من قطع لاجله \* ولا ناطع

يسار من امر بقطع يمينته بسرقة ولو عمدا وقطع من شق ما سرق في الدار ثم اخرجته \*  
وانما يقطع اذا بلغ المشقوق نصاب السرقة وعند ابي يوسف رح لا يقطع لان الثوب  
صار ملكا للسارق بسبب الخرق الفاحش لهما ان الاخذ ليس ميبا للملك وانما  
نقول بالملك ضرورة اداء الضمان لئلا يجتمع البدلان في ملك شخص واحد ومثله  
لا يورث الشبهة \* لامن سرق شاة فذبحها ما خرج \* لان السرقة تمت على اللحم و  
لا قطع فيه \* ومن جعل ما سرق دراهم او دنانير قطع وردت \* هذا عند ابي حنيفة رح  
واما عندهما لا يجب ردها لان الصنعة متقومة عندهما فصارت شيئا آخر \* فان حمرة فقطع  
فلا رد ولا ضمان وان سوده رد \* اي ان سرق ثوبا وصبغه احمر فقطع لا يجب رد الثوب  
وان هلك فلا ضمان وعند محمد رح يوخذ الثوب ويعطى ما زاد الصبغ وان سوده رد عند  
ابي حنيفة رح لكون السواد نقصانا فلا ينقطع حق المالك وكذا عند محمد رح كما في الحمرة  
فان الصبغ لا يقطع حق المالك وعند ابي يوسف رح لا يرد فان السواد زيادة كالخمرة \*

## باب قطع الطريق

من قصده معصوما على معصوم \* اي حال كون القاصد معصوما اي مسلما او ذميا \*  
فاخذ قتل اخذ شيء وقتل حبس حتى يتوب \* اي يظهر فيه سيماء الصالحين \* وان اخذ  
مالا يصيب كل واحد منه نصاب السرقة قطع يده ورجله من خلاف وان قتل بلا اخذ  
قتل حدا لا قصاصا \* اي هذا القتل بطريق الحد لا بطريق القصاص فذكر ثمرة هذا  
بقوله \* فلا يعفوه ولي وان قتل واخذ مالا قطع ثم قتل او صلب او قتل او صلب حيا \*  
فقوله او قتل مطلق على قطع اي ان شاء قطع ثم قتل او صلب وان شاء قتل او صلب حيا  
من غير قطع \* ويبعج برمح حتى يموت \* البعج شق البطن \* ويترك ثلاثة ايام وما اخذه  
قتل لا يضمن \* اي اذا قتل فاطع الطريق فلا يجب ضمان ما تلف كما في السرقة



الصغرى \* وبقتل احدهم حدا \* اى ان ياشرا القتل احدهم يجب الحد على الجميع \*  
وحجرو مصالهم كسيف فان جرح واخذ قطع وهد رجرحه وان جرح فقط او قتل ممدا  
فتاب \* اى تاب قبل ان يؤخذ \* او كان منهم غير مكلف او ذورحم مسحوم من المارة  
او قطع بعض المارة على البعض او قطع الطريق ليلا او نهارا بمصر او بين مصرين  
فلا حد وللولي قوده او ارشه او مغوه \* اى في الصور المذكورة لا يجب الحد  
بل ان كان القتل ممدا فللولي القعود وان كان غير عمد فالدية ويكون للولي  
العفو وعند ابي يوسف رح اذا كان بعضهم غير مكلف اى صبيا او مجنونا فباشر  
العلاء يحد الباقرن اما في المصر او بين المصرين اذا كانا قريبين كالكونة والحيرة  
بحيث يلحقه الغوث غالبافيه خلاف الشافعي رح وعند ابي يوسف رح اذا قاتلوا  
نهارا بسلاح حدوا وكذا في الليل سواء كان بالسلاح او غيره \* وفي الخنق دية ومن اعتاده  
قتل به سياسة \* الخنق من صور القتل بالثقل وفيه القصاص عند غيرنا يحنق رح \*

## ب الجهاد

هو فرض كفاية بداء \* اى ابتداء وهوان يبتدأ المسلمون بمحاربة الكفار \* ان قام به  
بعض سقط من الباقيين فان تركوا اثموا الا على صبي وعبد وامرأة واعمي ومقعذ  
واقطع وفرض عين ان هجموا فتخرج المرأة والعبد بلا اذن \* فانه اذا هجم الكفار  
على نغر من النغور يصير فرض عين على من كان يقرب منه وهم يقدررون على الجهاد  
واما على من وراءهم فاذا بلغ الخبر اليهم يصير فرض عين عليهم اذا احتيج اليهم بان خيف  
على من كان يقرب منهم بانهم عاجزون عن المقاومة او بان لم يعجزوا ولكن تكاسلوا  
ثم وثم الى ان يصير فرض عين على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا هذا نظير صلوة  
الجنائز تصير فرضا على جيرانه دون من هو بعيد عن الميت فان قام بها الاقربون

أو بعضهم مقط من الكل وان بلغ الى الأبعد ان الأقربين ضيعوا حقه على الأبعد ان  
 يقوم بها فان ترك الكل فكل من بلغ اليه خبر موته يصير أنما \* وكرة الجعل مع فيء  
 وبدونه لا \* الجعل ما يجعل للعامل على عمله والمراد انه ان كان في بيت المال شيء  
 لا يجعل الامام على ارباب الاموال شيئا من غير طبيب انفسهم ليتقوى به الغزاة أما  
 اذا لم يكن فيه شيء فيفعل ذلك \* فان حوصروا \* اى الكفار بان حاصروهم المعلومون \*  
 دعو الى الاسلام فان ابوا فالى الجزية فان قبلوا فلهم ما لنا وعليهم ما علينا \* اعلم انه  
 لا يراد هذا الحكم على العموم حتى يدل على انه يجب عليهم من العبادات وغيرها  
 ما يجب علينا لان الكفار لا يخاطبون بالعبادات عندنا وأما عند من يقول بانهم  
 مخاطبون فالذمى وغيره في ذلك سواء وعند قبول الجزية لانهم بالعبادات  
 كما نأمر المسلمين بل يراد انه يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم اذا تعرضنا لدوائهم  
 واموالهم او تعرضوا لدوائنا واموالنا ما يجب لبعضنا على بعض عند التعرض وذلك  
 لان قبل قبول الجزية كنا نتعرض لدوائهم واموالهم وكانوا يتعرضون لدوائنا و  
 واموالنا فقبول الجزية ليس الا لزال هذا التعرض يويد ذلك انهم جعلوا الدليل  
 على هذا الحكم قول علي رضى الله عنه انما بذلوا الجزية ليكون دوائهم كدوائنا  
 واموالهم كاموالنا \* ولا يقاتل من لم تبلغه الدعوة وندبت \* اى الدعوة اى  
 ندب تجديد الدعوة \* لمن بلغته فان ابوا \* اى من الجزية \* حاربوا بمنجنيق  
 وتحريق وتغريق ورمى ولو معهم مسلم وتروى به بنيتهم لا ينبت وقطع شجر  
 وافساد زرع بلا قدر وغلول ومثلة \* قال في الهداية القدر الحيانة ونقض العهد و  
 قد قال في الحرب خدمة فتشبهه على الناس التفرقة بين العدو وبين خدمة الحرب  
 فاقول مادام الحرب قائمة لا يحرم الخداع بان يريهم ان الانصار بهم في هذا اليوم  
 حتى امنوا فنجارهم فيه او نذهب الى صوب آخر حتى خدوا فقاتلهم بيدنا ونهرو



ذلك بخلاف ما اذا جرى بيننا وبينهم قرار على ان لا نعتارب في هذا اليوم حتى  
امنوا فانه لا تجوز المجاورة لان هذا استيمان ومهد فالجارية نقض العهد وهذا ليس  
من خدام الحرب بل خدام في حال السلم فيكون غدا والغلول السرقة من المغنم  
والمثلة اسم من مثل به يمثل مثلا كقتل يقتل قتلا اي نكل به معناه جعله نكالا وعبرة  
لغيره مثل قطع الامضاء وتسمويد الوجه يقال مثل بالقتيل اي قطع انفه ومثله  
العرنين نسخت بقوله م لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا وفي المثلة تغيير خلق الله  
تعالى فيحرم \* وقتل غير مكلف وشيخ فان واعى ومقعد وامرأة الا ملكة او  
او مقاتلا منهم او ذامال يحث به او ذاراي في الحرب واب كافر بداء فيقتله غير  
آبنة \* اي لا يقتل الابن الاب الكافر ابتداء وهو احتراز مما اذا قصد الاب قتله  
بحيث لا يمكن دفعه الا بقتله فانه لا بأس بقتله وقوله فيقتله بالنصب اي لان يقتله  
غيره فالفعل المضارع ينتصب بان مقدرة بعد الفاء اذا كان ما قبلها ميبا لما بعدها اي بعد  
عدة اشياء منها النفي فينبغي ان يصير عدم قتل الابن اباء سببا لقتل غير الابن اباء بان  
يشغله ويلبته ليحبيء آخر فيقتله \* واخراج مصحف وامرأة الا في جيش يوم من عليهم  
وصولحوا ان خير او يوخذ منهم مال ان لنا به حاجة ونبذ ان هو انفع فقتلوا \* لفظ  
كان مضمرا في قوله ان خير او ان لنا به حاجة ونبذ ان هو انفع النبذ نقض المصالحة  
مع اخبارهم بذلك \* وقبل نبذ لو خانوا ابتداء \* اي قتلوا قبل نبذ ان بدؤوا بالخيانة \*  
وصولح المرتد بلا مال ولارد ان اخذنا \* يعني يجوز لنا ان نصالح المرتد ولا نعجل  
في قتله لان اسلامه مرجو لكن لا نأخذ منه شيئا لانه يكون جزية ولا يجوز اخذ الجزية  
من المرتد لكن لو اخذنا لارد اليه لانه مال غير معصوم \* ولا يباع سلاح وخيل  
وحديد منهم ولو بعد صلح وصح امان حروحة فان كان شرا نبذ وادب ولغا امان  
الذم واسيروا جرمهم ومن اسلم ثم لم يهاجر اليها وصبي ومبد الا ما دونين

ومجنون \* المراد بالامير معلم اسير في يد الكفار والتاجر تاجر معلم معهم \*

## باب المغنم وقسمته

قسم الامام بين الجيش ما فتح منوة او اقرأه عليه بجزية وخراج \* قوله او اقرأه مطف  
 على قوله قسم الامام ثم مطف على احد الامرين وهو قسم او اقرأه قوله \* وقتل الاسارى  
 او استرقهم او تركهم احرار اذمة لنا \* اى ليكونوا هل ذمة لنا \* ونفى منهم وفداهم \* المن ان  
 يترك الاسير الكافر من غير ان ياخذ منه شيئا والفداء ان يترك وياخذ منه مالا او اميرا مسلما  
 منهم في مقابلته نفى المن خلاف الشافعى رح واما الفداء فقبل ان تضع الحرب اوزارها  
 يجوز بالمال لا بالاسير المسلم وبعده لا يجوز بالمال باجماع علماءنا وبالنفس لا يجوز مند  
 اى حنيفة رح ويجوز عند محمد رح وعن ابي يوسف رح روايتان وعند الشافعى  
 رح يجوز مطلقا \* وردهم الى دارهم وعقود ابة يشق نقلها وذبحت وحرقت وقسمه  
 صغنم ثمة الا ايداعا فيرد ههنا فيقسم ورد \* ومدد لحقهم ثمة كمقاتل فيه \* اى في المغنم \*  
 لا سوقى لم يقاتل ولا من مات ثمة \* لانه بالا حراز يصير ملكا لنا وعند الشافعى رح  
 يصير ملكا باستقرار هزيمة الكفار فمن مات بعد ذلك يورث نصيبه \* ويورث قسط  
 من مات هنا وحل لنا ثمة طعام وملف وحطب ودهن وسلاح به حاجة بلا قسمه  
 لا بعد الخروج منها ولا بيعها وتمولها ورد الفضل الى المغنم ومن اسلم ثمة عصم نفسه  
 وطفله \* لانه صار مسلما تبعا \* ومالا معه او اودعه معصوما \* اى مالا وضعه امانة  
 عند مسلم او ذمى \* لاولده كبيرا وعمره وحملها وعقارة \* لان العقار من جملة  
 دار الحرب وهو في يداهل الدار ففيه خلاف الشافعى رح \* وعبد مقاتلا وماله مع حربى  
 بغصب او ودعة ويعتبر وقت المجاوزة \* اى يعتبر لاستحقاق مهم الفارس والراجل  
 وقت مجاوزة الحرب وهو الباب الواسع على السكة والمضيق من مضايق الروم



والمراد ههنا مدخل دار الحرب وعند الشافعي رح يعتبر وقت شهود الواقعة \* فمن  
 دخل دارهم فارسا فنفق فرسه \* اى مات فشهد الواقعة راجلا \* فله سهمان سهم فارس  
 ومن دخل راجلا فاشترى فرسا فله سهم سهم راجل \* هذا عندنا امامنا عند الشافعي رح  
 فعلى العكس وسهم الفارس عند اربعة امهم \* ولا يسهم الالفرس \* اى فرس واحد فعلم  
 من هذا انه لا يسهم للبغل والراحلة \* ولا لعبد وصبي وامرأة وذمي ورضخ لهم \* الرضخ  
 اعطاء القليل والمراد ههنا اقل من سهم الغنيمة \* والخمس للمسكين واليتيم وابن  
 الصبيل وقدم فقراء ذوى القربى عليهم ولا شىء لغنيهم وذكر الله تعالى للتبرك  
 وسهم النبى هم مقط بموته كالصفى \* هذا عندنا امامنا عند الشافعي رح فيقسم على  
 خمسة اسهم سهم الرسول هم للخليفة وعندنا سقط بموته كما سقط الصفى فانه كان النبى  
 هم ان يصطفى لنفسه شىء من الغنيمة وسهم ذوى القربى لهم اى لبنى هاشم وبني  
 المطلب اعلم ان النبى هم وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن  
 عبد مناف وكان لعبد مناف اربعة بنين هاشم والمطلب وعبد شمس ونوفل ولما  
 قسم رسول هم فنانهم خير قسم خمس ذوى القربى بنى بنى هاشم وبني المطلب  
 وكان عثمان من اولاد عبد شمس وجبير بن مطعم من اولاد نوفل كلما رسول الله هم  
 فقال لا نكر فضل بنى هاشم لمكانك الذى وضعتك الله فيهم ولكن نحن واصحابنا  
 من بنى المطلب اليك فى النسب سواء فما بالك اعطينهم وحرمتنا فقال هم انهم  
 لم يغارقونى فى الجاهلية ولا فى الاسلام وشك بين اصابعه فالشافعي رح يقسم كما  
 قسم النبى هم ونحن نقول له على رسول الله هم بصحبته ونصرتهم اياه فلم يبق  
 بوفاته هم فيستحقون بعد وفاته هم بالفقر حيث قال موضحكم منها بخمس الخمس  
 ولما كان موضحا من الزكاة نستحق من يستحق الزكاة وقد نقل ان الخلفاء الراشدين  
 كانوا يقسمون على نحو ما قلنا وكان يمررض يعطى فقراء هم \* ومن دخل دارهم

فاذا غار خمس الامن لاصعة له ولا اذن \* لان الخمس انما يؤخذ من الغنيمة والغنيمة  
 ما اخذ من الكفار فها وهذا بالمنعة فان لم يكن له منعة لكن وجد اذن الامام فهو في  
 حكم المنعة لان الامام بالاذن التزم نصرتة \* وللأمام ان ينقل وقت القتال حناه بقول  
 من قتل قتيلا فله سلبه \* التنفيل اعطاء شيء زائد على مهم الغنيمة والتركيب يدل  
 على الزيادة قوله من قتل قتيلا فله سلبه مما قتيلا لقربه الى القتل \* اولسرية جعلت  
 لكم الربع بعد الخمس \* اى بعد ما رفع الخمس جعلت لكم ربع الباقي اولسرية ونحو  
 ذلك \* لا بعد الاحراز ههنا \* اى بدار الاسلام لانه صار ملكا للغانمين \* الامن الخمس  
 وسلبه مامعه حتى مركبه وما عليه وهو لكل ان لم ينقل \* خلافا للشافعي رح فان  
 السلب منده للقاتل ان كان من اهل ان يعهم له وتدفنته مقبلا لقوله عليه السلام من  
 قتل قتيلا فله سلبه ونحن نحمل هذا على التنفيل لا على وضع الشريعة \*

## باب استيلاء الكفار

اذا سبى بعضهم بعضا واخذوا ما لهم او غير انداليهم او غلبوا على ما لنا واحرزوه  
 بدارهم ما كوه \* هذا عندنا واما عند الشافعي رح لا يملك الكفار ما لنا بالاستيلاء لما ذكر  
 في اصول الفقه ان النهي من الافعال الحسية يوجب القبح لعينه والقبح لعينه لا يغيد  
 حكما شرعيا وهو الملك قل انما يملكون لا استيلاء هم على مال غير معصوم في زعمهم  
 وليس لنا ولاية الالزام فسقط النهي في حق الدنيا ادا العصمة انما كانت ثابتة مادام  
 محرزا بدارنا لنيقن التمكن من الانتفاع فاذا زال الاحراز سقط العصمة \* لا حرنا  
 ومدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا ومبدنا آبقا وان اخذوه \* انما قال ولن اخذوه لان الخلاف  
 فيما اخذوه وفهروه وقيدوه ففي هذه الصورة لا يملكونه عند ابي حنيفة رح خلافا  
 لهما لكن ان لم ياخذوه فها لا يملكونه اتفاقا لهما ان عصمته كانت لحق المولى وقد



زالت فقد صار مباحا وقع في ايديهم وله ان العصمة التي كانت لحق المولى لما زالت ظهرت  
 مصمته التي قد كانت باعتبار الالهية فصار بمنزلة الاحرار فلا يملكونه \* ونملك  
 بالغبلة حرهم وما هو ملكهم ومن وجد منا ماله \* اى في يد الغانمين بعد ما غلبنا  
 عليهم ولم يذكر هذا لانه يفهم من قوله \* اخذه بلاشئ ان لم يقسم \* اى بين الغانمين \*  
 وبالقيمة ان قسم وبالثمن ان شراء منهم تاجروا ان اخذوا رش عينه مفتوعة \* اى ان فقت  
 عينه في يد التاجر فاخذوا رشه فالمالك القديم ياخذ منه بكل الثمن ان شاء ولا يحط من  
 الثمن شئ بازاء ما اخذ من الارش \* فان اسر عبد فبيع ثم كذا فللمشتري الاول اخذه  
 من الثانى بثمانه ثم لسيدة اخذه منه بثمانين وقبل اخذ الاول لا \* عبد اسر من زيد  
 فاشتراه عمرو بمائة ثم اسر من عمرو فاشتراه بكر بمائة فعمر وياخذه من بكر بمائة  
 ثم ياخذه زيد من عمرو بمائتين لانه قام على عمرو بمائتين ولولم ياخذه عمرو فليس  
 لزيد ان ياخذه من بكر لان بكر اشترى عبدا اسر من عمرو بعد ما اشتراه عمرو فلو  
 اخذه زيد من بكر لضاع الثمن الذى اعطاه عمرو فلا ياخذه زيد قبل اخذ عمرو \*  
 فلوا بق بمناخ فاخذهما الكفار فشراهما منهم رجل اخذ العبد مجانا وغيرة بالثمن \*  
 لماصرا نهم لا يملكون العبد الا بق \* ومتى عبد مسلم شراء مستامن ههنا وادخله دارهم \*  
 هذا عند ابى حنيفة رح وعندهما لا يعتق لان الواجب ان يحبر فى دارنا على بيعه وقد  
 زال اذ لا يد لنا عليهم فبقى عبدا فى ايديهم قلنا اذا زالت ولاية الجبر اقيم الاعتاق مقامه  
 تجلبصا للمسلم من ايدى الكفار \* كعبد لهم اسلم ثمة فجاءنا او ظهرنا عليهم \*

## باب المستامن

هو يشمل مسلما دخل دارهم بامان وكافر ادخل دارنا بامان \* لا يتعرض تاجرنا ثمة  
 لدمهم وما لهم الا اذا اخذ ملكهم ماله او حبيبه او غيره بعلمه وما اخرجته \* اى بطريق

التعرض \* ملكه ملكا حراما فيصدق به \* انما يملكه لانه ظفر بمال مباح وانما كان  
 حراما للغدر \* فان ادانه حربى \* اى باشر تصرفا اوجب الدين في ذمة التاجر \*  
 او ادان حربيا او فصب احدهما من الآخر وجاءا هنا لم يعض لاحدهما بشيء \* لانه  
 لا ولاية لنا على المستامن \* وكذا لو فعل ذلك حربيان وجاءا مستاميين \* لانه لا ولاية  
 لنا عليهما \* فان جاءا مسلمين قضى بينهما بالدين لا الغصب \* لان الادانة وقعت  
 صحيحة لتراضيهما بخلاف الغصب لانه لا تراضى ولا عصمة \* فان قتل مسلم مستامن  
 مثله ثمة عمدا او خطأ ودى من ماله وكفر للخطأ \* لانه لم يجب القصاص وقت القتل  
 لتعذر الاستيفاء لانه بالمنعة فتجب الدية لوجود العصمة في ماله لا على العاقلة اذا لوجب  
 عليهم بامتنار النصر والتقصير في الصيانة الواجبة عليهم وقد سقط ذلك بتبائن الدارين \*  
 وفي الاسيرين كفر فقط في الخطأ \* اى لا يجب شيء الا الكفارة في الخطأ عند ابي حنيفة  
 رح وعندهما تجب الدية في العمد والخطأ لان العصمة لا تبطل بالاسر كما لا تبطل  
 بالاستيذان وله ان الاسير صار تبعا لهم بتهودهم اياهم فيبطل الاحراز فسقط العصمة المقومة  
 وهى ما يوجب المال عند التعرض فلم تجب الدية لافى العمد ولا فى الخطأ لكن العصمة  
 الموثمة وهى ما يوجب الاثم عند التعرض باقية فيجب الكفارة في الخطأ \* ولا يمكن  
 حربى هنا سنة وقيل له ان اقامت هنا سنة او شهرا نضع عليك الجزية فان رجع قبل  
 ذلك \* جزاء الشرط محذوف اى فيها او نحوه \* والا فهو ذمى لا يترك ان يرجع \*  
 اى ان لم يرجع قبل المدة المضروبة فهو ذمى واعلم ان من لا مساس له بالعربية  
 يتوهم ان الاللا متثناء ولم يعلم انه كلمة ان مع لا ادغم احدهما فى الاخرى \*  
 كما لو اشترى ارضا فوضع عليه خراجها \* اى ان اشترى المستامن ارضا  
 خراج فوضع عليه خراجها يصير ذميا لانه اذا التزمه التزم المقام فى دارنا  
 ولا يصير ذميا بمجرد الشراء لانه ربما يشتري للتجارة \* وعليه جزية سنة من وقت



وضع الحراح او نكحت حربية ذميا ههنا وفي مكسة لا \* اي ان نكح الحربي ذمية  
 لا يصير الزوج ذميا اذ يمكن ان يطلق فيرجع بخلاف الاول حيث صارت تبعا  
 للزوج \* فان رجع المستامن الى داره حل دمه فان اسرا وظهر عليهم فقتل سقط دين  
 كان له على معصوم \* اي مسلم او ذمي \* وافيء ودية له عنده \* اي صار فيا كل  
 ودية له عند معصوم في دارنا \* وان مات او قتل بلا غلبة عليهم فهما لورثته \* اي دين  
 كان له على معصوم وودية له عنده وذلك لان الامان باق في ماله فيرد عليه ان كان  
 حيا وعلى ورثته ان مات او قتل بلا غلبة لكن لو قتل بعد ما ظهر نام عليهم صار ما له ضئيلة  
 يتبعيته \* حربي هناوله ثمة عرس واولاد وودية مع معصوم وغيره فاسلم هنائم ظهر عليهم  
 فكله فيء \* اما العرس والاولاد الكبار فلعدم التبعية واما غير ذلك فلانه ليست في يده فاسلامه  
 لا يوجب عصمته \* وان اسلم ثمة فجاء فظهر عليهم فطفله حر مسلم وودية مع معصوم  
 له وغيره فيء \* فقوله ودية مبتدأ ومع معصوم صفة وله خبره اي للحربي الذي  
 اسلم \* ومن اسلم ثمة وله ورثة هنالك فقتله مسلم فلا شيء عليه الا كفارة الخطاء \*  
 اي له ورثة مسلمون في دار الحرب فان كان القتل عمدا فلا يجب شيء وان كان خطأ  
 لا يجب الا الكفارة وعند الشافعي رح يجب القصاص في العمد والدية في الخطاء \*  
 واخذ الامامية دية مسلم لا ولي له \* اي مسلم قتل خطأ ولا ولي له \* ومما من  
 اسلم ههنا من ما قلة قاتله خطأ \* اي جاء حربي بايمان فاسلم ولا ولي له فقتل خطأ  
 فالامام باخذ الدية من ما قلة قاتله \* وقتل واخذ الدية في عمد ولا يعفو \* اي ان كان القتل  
 عمدا فالامام بالخيار اما ان يستوفي القود او ياخذ الدية لكن ليس له ولاية العفو \*

## باب الوظائف

ارض العرب وما اسلم اهلها وفتح منوة وقسم بين جيشنا والبصرة عشرة واهلها

وصافته منوة واقراهله عليه اوصا لبحم خراجية \* ارض العرب ما بين العذيب الى  
 اقصى حجر باليمن بمهرة الى حد الشام وسواد عراق العرب ما بين العذيب الى عقبة  
 حلوان ومن النعلبية ويقال من العلت الى عبادان \* وموات احبي يعتبر بقربه  
 وخراج وضعه عمر رضى الله عنه على السواد لكل جريب ببلعة الماء صاع من براوشعير  
 ودرهم ولجريب الرطبة خمسة دراهم ولجريب الكرم او النخلة متصلة ضعفا ولما  
 هو اكرعفران وبستان ما يطبق \* الجريب ستون ذراعا في سنين ذراعا وفي كتب  
 الفقه ذراع الكرباس سبع قبضات وذراع المساحة سبع قبضات واصبع قائم وعند الحساب  
 الذراع اربعة وعشرون اصبعاً والاصبع ستة شعيرات مضمومة بطون بعضها الى بعض \*  
 ونصف الخارج قاية الطاقة ونقص ان لم تطق وظيفتها ولا يزدان اطاقت عند ابي يوسف  
 رح وجاز عند محمد رح ولاخراج لو انقطع الماء من ارضه او غلب عليها او اصاب الذرع  
 آفة ويجب ان مطلقها مال الكها ويبقى ان اسلم المالك او شراها معلوم ولا مشرفي خارج  
 ارضه \* اى ارض الخارج وهذا عندنا وعند الشافعي رح يجب \* ويتكرر العشر  
 بتكرار الخارج \* بخلاف الخارج فانه لا يتكرر واعلم ان الخارج نومان خارج  
 موظف وهو الوظيفة المعينة التى توضع على الارض كما وضع عمر رضى الله عنه  
 على سواد العراق وخراج المقاسمة كربع الخارج وخمسه ونحوهما فالذى لا يتكرر  
 هو الموظف اما خارج المقاسمة فهو يتكرر كالعشر \*

## فصل الجزية

اعلم ان الجزية نومان جزية وضعت بالتراضى فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق  
 وجزية يبتدأ الامام وضعها اذا غلب عليهم \* ما وضعت بصلح لا تغير وحين غلبوا واقروا  
 على املاكهم توضع على كتابى ومجوسى ووثنى مجمى ظهر غناه \* فيه خلاف الشافعي رح



فانه لا توضع عليه منده \* لكل سنة ثمانية واربعون درهما \* ياخذ في كل شهر اربعة دراهم \*  
وعلى المتوسط نصفها وعلى فقير يكسب ربعها \* وعند الشافعي رح يوضع على كل  
حالم وحالة دينار الفقير والعنى سواء \* لا على وثني عربي فان ظهر عليه فقره وطفله  
فيء ولا مرتد ولا يقبل منهما \* اى من الوثني العربي والمترد \* الا الاملا م والسيف \*  
وعند الشافعي رح يسرق مشركوا العرب \* ولا على راهب لا يخالط \* وعند ابى يوسف  
رح وهو رواية محمد من ابى حنيفة رح توضع ان كان قادرا على العمل \* وصبي  
وامرأة ومملوك واممى وزمن \* وعند ابى يوسف رح تجب اذا كان له مال \*  
وفقير لا يكسب \* وعند الشافعي رح تجب \* وتسقط بالموت والاملا م \* خلافا للشافعي  
رح فيهما \* وتتداخل بالنكر \* هذا عند ابى حنيفة رح خلافا لهما \* ولا تحدث بيعه  
وكنيسة هنا ولهم اعادة المنهدمة وميزا الذمي منافي زيه ومركبه وسرجه وسلاحه فلا  
يركب خيلا ولا يعمل بسلاح ويظهر الكسبيج \* وهو خيط غليظ بقدر الاصبع من  
الصوف يشده الذمي على وسطه وهو غير الزنار من الابرسم \* ويركب على سرج  
كاف وميزت نساؤهم في الطريق والحمام ويعلم على دونهم لثلا يستغفر لهم ونقض  
هده ان غلب على موضع الحربنا اولحق بدارهم وصار كمرتد في الحكم بموته بلحاقه  
لكن لو اسرى سرق والمترد يقتل لا ان امتنع من الجزية اوزنى بمسلمة او قبلها او سب  
النبي م \* وعند الشافعي رح سب النبي م هو نقض العهد \* ويؤخذ من مال  
بالفي تغلبى وتغلبية ضعف زكوتنا ومن مولا الجزية والخراج \* خلافا لفر رح  
فانه يؤخذ منه ضعف زكوتنا وهو الخمس في الاراضى ونصف العشر في غيرها مما  
يجب فيه الزكوة \* كمولى القرشي \* فانه يؤخذ منه الجزية والخراج فقوله م مولى  
القوم منهم انما يعمل به في حرمة الصدقة فيجعل مولى الهاشمي كالحاشمي في هذا  
الحكم لان الحرمات ينبت بالشبهات \* ومصرف لجزية والخراج ومال التغلبى

وهديتهم للامام وما اخذ منهم بلا جرب مصالحنا كسدد نفور وبناء فطرة وجمر \* الفطرة  
 ما يكون مركبا والجمر خلافه مثل ان يعد السفن \* وكفاية العلماء والقضاة والعمال  
 ورزق المقاتلة وذرا ربيهم ومن مات في نصف السنة حرم من العطاء \* فانه صلة  
 فلا يملك تهل القبض ويسقط بالموت واهل العطاء في زماننا القاضي والمفتي والمدرس \*

## باب المرتد

من ارتد والعيان بالله عرض عليه الاسلام وكشفت شبهته فان استمهل حبس ثلثة  
 ايام فان تاب والاقبل \* اى ان تاب فيها وان لم يتب قتل ومعنى فيها اى  
 فبالخصلة الحسنة اخذ وكلمة الامعنا وان لا وليست للاستثناء \* وهى \* اى التوبة \*  
 بالتبرى عن كل دين سوى دين الاسلام او عما انتقل اليه وقتله قبل العرض ترك  
 ندب بلا ضمان \* لانه يستحق القتل بالارتداد وعند الشافعى رح يجب ان يمهل  
 الامام ثلثة ايام ولا يحل قتله قبل ذلك \* ويزول ملكه عن ماله موقوفا فان اسلم  
 عاد وان مات او قتل او لحق بدارهم وحكم به عتق مدبرة وام ولده وحل دين عليه \*  
 فانه في حكم الميت فالدين الموجل يصير حالا بموت المديون وعند الشافعى رح  
 بقى ماله موقوفا كما كان \* وكسب اسلامه لو ارثه المسلم وكسب رده فيء \* هذا  
 عند ابي حنيفة رح وعندهما كلاهما لو ارثه المسلم وعند الشافعى رح كلاهما فيء \*  
 وقضى دين كل حال من كسب تلك \* اى دين حال الاسلام يقضى من كسب  
 حال الاسلام ودين حال الردة من كسب حال الردة \* وبطل نكاحه وذبحه وصح  
 طلاقه واستيلاده \* فانه قد انفسخ النكاح بالردة فتكون المرأة معتدة فان طلقها يقع وكذا  
 اذا ارتدا معا فطلقها ما سلا معا فانه لم ينفسخ النكاح فيقع الطلاق \* وتوقف معاوضته  
 وبيعه وشراؤه وهبته واجارته وتدبيره وكتابته ووصيته ان اسلم نقد وان مات او



قتل او لحق بدارهم وحكم به بطل \* اعلم ان النكاح والذبح باطلاق اتفاقا والطلاق  
 والاستيلاء صحيحان اتفاقا والمفاوضة موقوفة اتفاقا والباقي موقوف عند ابي حنيفة ر ح  
 ونافذ مندهما \* فان جاء مسلما قبل الحكم فكانه لم يرتد وان جاء بعده وماله مع  
 ورثته اخذه ولا تقتل مرتدة \* خلافا للشافعي ر ح \* ونحبس حتى تسلم وصح  
 تصرفها وكسبها لورثتها فان ولدت امة فادماة فهو ابنه حر ايرثه في المسلمة مطلقا  
 ان مات او لحق بدارهم وكذا في النصرانية الا اذا جاءت به لاكثر من نصف  
 حول منذ ارتد \* قوله مطلقا اي سواء كان بين الارتداد والولادة اقل من  
 ستة اشهر او اكثر لان الولد يتبع خيرا لا بوس دينا فيتبع الام فيكون مسلما والمسلم  
 يرث المرتد واما اذا كانت الام نصرانية فان كان بين الارتداد والولادة اقل من ستة اشهر  
 يرث وان كان اكثر من ستة اشهر لا يرث لان الولد يتبع الاب هناك لان الاب  
 يجبر على الاسلام فيكون اقرب الى الاسلام من النصرانية \* وان لحق بماله \*  
 اي لحق بدار الحرب مع ماله \* فظهر عليه فهو فيء فان رجع فليحق بماله \* اي لحق  
 بدار الحرب بلامال وحكم القاضي بالحقاق ثم رجع ثم لحق بدار الحرب مع  
 ماله \* فظهر عليه فهو لوارثه قبل قسمته \* اي قبل قسمته بين الغانمين لان القاضي  
 اذا حكم بلحاقه فكان الوارث كالملك القديم فكان اولى \* فان قضى بعد مرتد لحق  
 لابنه فكاتبه فجاء مسلما فبدلها والولاء للاب \* العبد مضاف الى المرتد ولحق صفة  
 للمرتد اي لحق بدار الحرب ولابنه متعلق بقضى فكاتبه اي كاتبه الابن فجاء اي  
 فجاء الاب المرتد وانما كان البديل للاب والولاء له لان الكتابة وقعت جائزة والابن  
 خليفة الاب فاذا جاء الاب مسلما صار الابن كالوكيل من الاب فالبديل له والعنق  
 واقع عنه \* ومن قتله مرتد خطاء فليحق او قتل فديته في كسب الاسلام \* لان الدية  
 لا تكون على العاقلة لعدم النصر فتنكون في ماله فعند ابي حنيفة ر ح تكون في كسب

الاملام لان كعب الردة فيء وعندهما في الكعبين \* ومن تطعم يده عمدا فارتد  
والعياذ بالله ومات منه اولحق فجاء مسلما فمات منه ضمن القاطع نصف  
الدية في ماله لو ارته \* لان القطع حل محلا معصوما والعراية حلت محلا  
غير معصوم فاعتبر القطع لا السراية فيجب نصف الدية وانما تجب في ماله لان  
العمد لا يتحملة العاقلة وانما لا يجب القصاص لوجود الشبهة وهو الارتداد وقوله  
اولحق اي لحق بدار الحرب ففرض به \* وان اسلم ههنا فمات ضمن كلها \* اي فمات  
من ذلك القطع وانما يجب كل الدية لكونه معصوما وقت القطع وكذا وقت السراية  
هذا عند ابي حنيفة وابي يوسف رح وعند محمد رح يجب النصف ههنا لان الارتداد  
اهدر السراية فلا ينقلب بالاسلام الى الضمان \* مكاتب ارتد فلحق باخذ بماله فقتل فبدلها  
لمسيدة وما بقي لو ارته زوجان ارتدا فلحقا فولدت هي ثم الولد فظهر عليهم  
فالولدان فيء والاول يجبر على الاسلام لا ولده \* وفي رواية الحسن رح يجبر واد  
الولد ايضا وهذا بناء على ان ولد الولد لا يتبع الجد في الاملام في ظاهر الرواية ويتبعه  
في رواية الحسن رح \* وصح ارتداد صبي يعقل واسلامه ويجبر عليه ولا يقتل ان ابي \*  
هذا عندنا وعند الشافعي وزفر رح لا يصح ارتداده ولا اجماله ولنا ان مليا رضى الله  
عنه اسلم في صباه وصح النبي م م اسلامه وافتخاره بذلك مشهور حيث قال  
علي رضى الله عنه \* سبقتكم على الاسلام طرا \* غلاما ما بلغت آوان حلمي \*

## باب البغاة

قوم معلمون خرجوا من طاعة الامام د ماهر الى العود وكشف شهنهم فان تحيزوا  
مجتمعين حل لنا قتالهم بداء \* اي انحازوا يعني مالوا الى فئة من المعلمين  
ليستعينوا بهم واجتمعوا واتخذوا حيزا اي مكانا واجتمعوا فيه حل لنا قتالهم بداء خلافا

١ معلمون النبي احي وصبري \* وحرقة سبيل الشهداء هي  
٢ وجهلن الذي يفتحي ويصحي \* يعاير مع السلام فله ان احي  
٣ وابنت محمد سكتي وهرهي \* مشرب لهما بل هي واخي  
٤ وسبعا احمد والي منيسا \* فمن منكبر له مهر كسوتي



للشافعي رح فان قتل المسلم لا يجوز ابتداءً وتحسن نقول الحكم يدار على دليله  
 وهو تسكروهم واجتباهم فان صبر الامام الى ان يبدو واقر بما لا يمكن دفع شرهم \*  
ويجهز على جريحهم \* اجهز على الجريح اي اتم قتله وفيه خلاف الشافعي رح ايضا \*  
 وتتبع مولاهم ان لهم فيئة \* اي ان كان لهم فيئة وفيه خلاف الشافعي رح ايضا \*  
 ومن لافلا \* اي من لا فيئة له لا يجهز عليهم حال كونه جريحاً ولا تتبعه حال كونه  
 مولياً لانه لا يخاف ان يلحق بالفيئة فلا ضرورة في قتله فلا يقتل لكونه مسلماً \* ولانسبى  
 ذريتهم ويعبس مالهم الى ان يتوبوا وتستعمل ملاحهم وذيولهم عند الحاجة \* خلافاً  
 للشافعي رح \* ولا يجب شئ يقتل باغ مثله ان ظهر عليهم \* لان ولاية الامام منقطعة  
 منهم \* وان غلبوا على مصر فقتل رجل من اهله آخر منه فظهر عليهم قتل به \*  
 هذا اذا لم تجر البغاة في ذلك المصرا حكمهم فتح لا تنقطع ولاية الامام من ذلك المصرا  
 فيجري احكامه \* وباغ قتل ما دلا مدماً حقيقته يرثه \* هذا عند ابي حنيفة ومحمد رح  
 وعند ابي يوسف والشافعي رح لا يرث الباغي العادل سواء ادعى حقيقته او اقر الباغي انه  
 على الباطل \* كعكسه \* كما يرث العادل الباغي \* فان اقر انه على الباطل لا \* اي ان اقر  
 الباغي انه على الباطل لا يرثه \* وبيع السلاح من رجل ان علم انه من اهل الفتنة كره والا فلا \*

## كتاب اللقيط

رفعه احب وان خيف هلاكه يجب كاللقطة وهو حر الا بعجزة رقة ونفقته وجنابته في  
 بيت المال وارتته له ولا يؤخذ من اخذه ونسبه ممن ادعاه ولورجلين او ممن يصفى  
 منهما علامة به \* اي لو ادعى رجلان نسبه فان وصف احدهما علامة في جسده وكان  
 في ذلك صادقا فالنصب منه والا فهما سواء ثم عطف على قوله ولورجلين قوله \*  
 او مبداً وكان حراً \* اي ان كان المدعى مبداً ثبت نصبه منه لكن اللقيط يكون

حرالان الاصل في دارالمسلمين الحربة \* اوزميا وكان معلما ان لم يكن في مفهم \*  
 اى في مقرالذميين \* وزميا ان كان فيه \* اى كان ذميا ان ادعى نسبة ذمى  
 وقد وجد في مقر اهل الذمة \* وما شد عليه له صرف اليه باصر قاض وقيل بدونه  
 وللملنقط قبض هبته وتسليمه في حرفة لا انكاحه وتصرف ماله ولا اجارته في الاصح \*

## كتاب اللقطة

هى امانة ان اشهد على اخذه ليردها على ربها والا ضمن ان جحد المالك اخذه للرد \*  
 اعلم ان الواجد ان اقرانه اخذها لنفسه ضمن بالاجماع وان لم يقرب هذا فان اشهد  
 انه اخذه للرد لا يضمن وان لم يشهد ضمن عند ابي حنيفة ومحمد رح وعند ابي  
 يوسف رح لا يضمن بل القزل قوله في انه اخذه للرد والاشهاد ان يقول من سمعتموه  
 ينشد لقطة فدلوه على فقوله والا ضمن اى ان لم يشهد انه اخذه للرد ضمن \* وعرفت  
 في مكان وجدت وفي المجمع مدة لا تطلب بعدها في الصحيح \* قوله وعرفت اى  
 يجب تعريعه والمراد بالتعريف ان ينادى انى وجدت لقطة لا ادرى مالها فليأت  
 مالها وليصفها لاردها عليه واختلفوا في مدة التعريف والصحيح انها غير مقدرة  
 بمدة معلومة بل هى مفوضة الى رأى الملنقط فيعرفها الى ان يغلب على ظنه انها  
 لا تطلب بعد ذلك وقدرها محمد وما لك والشافعى رح بحول من غير فصل \*  
 سواء اخذت من الحل او الحرم \* هذا احتراز من قول الشافعى رح فانه يقول  
 لقطة الحرم يجب تعريفها الى ان يجىء صاحبها \* وما لا يبقى الى ان يخاف فساد \*  
 اى صرف ما لا يبقى كالاطعمة المعدة للاكل وبعض الثمار \* ثم تصدق فان جاء ربها  
 واجازة وله اجرة \* اى ثواب التصديق \* او ضمن الاخذ كما في بهيمة وجدت \*  
 اى لا فرق عندنا في اللقطة بين ان يكون بهيمة او غيرها وعند مالك والشافعى رح



اذ اوجد بعيرا او بقرة في الصحراء فالترك افضل \* وما انفق عليها بلا اذن حاكم  
 تبرع وباذنه دين على ربها واجر القاضي ماله منفعة وانفق عليها منه كالأبق وما  
 لا منفعة له اذن بالانفاق عليها وشرط الرجوع على ربها في الاصح ان كان هو الاصلح  
 والاباؤها وامر يحفظ ثمنها \* انما قال في الاصح لان هنا رواية اخرى وهي ان الامر  
 بالانفاق يكفي لولاية الرجوع على صاحبها لكن الاصح انه لا يكفي بل لابد ان يشترط  
 الرجوع والضمير في قوله ان كان هو الاصلح يرجع الى الامر بالانفاق وشرط الرجوع \*  
 وللمنفق حبسها لا خذ نفقته \* اى نفقة المنفق \* فان هلك بعد حبسه سقطت \* اى  
 النفقة لانه اذا حبسها للنفقة صارت كالرهن وهو مضمون بالدين \* وقوله لا \* اى ان  
 هلك قبل الحبس لا يسقط النفقة \* فان بين مدعيها علامتها حل الدفع ولا يجب  
 بلا حجة \* هذا عندنا وعند الشافعي رح يجب الدفع ان بين العلامة \* وينتفع بها  
 فقيرا والا \* اى وان لم يكن فقيرا \* تصدق ولو على اصله وفرمه وعمره \*

## كتاب الأبق

تدب اخذه لمن قوى عليه وترك الضال قيل احب \* الأبق هو المملوك الذى فر من  
 مالكه قصدا والضال المملوك الذى ضل الطريق الى منزله من غير قصد وانما كان  
 تركه احب لانه لا يبرح من مكانه فيأتى مالكه لياخذه وان عرف الواجد بيت مالكه  
 فالافضل ان يوصله اليه \* ولرأده \* اى الأبق \* قنا او مدبرا او ام ولد من مدة سفر  
 اربعون درهما وان لم يعد لها ان اشهد انه اخذه للرد ومن اقل منها بقسطه \* هذا  
 عندنا وعند الشافعي رح لا يجب شيء بلا شرط \* فان ابق منه لم يضمن فان لم يشهد  
 فلا شيء له وضمن ان ابق منه وعلى المرتهن جعل الرهن \* اى لو ابق العبد المرهون فرد  
 من مدة العفر فالجعل على المرتهن هذا اذا كانت قيمته مثل الدين او اقل منه وان

(٢) هذه العبارة التى آخرها ما وجدت  
 في النسخ القلمية المروجة

( ٢٢٠ )

كانت اكثر من الدين فبقدر الدين عليه والباقي على الراهن وامر نفقته كاللقطة والله اعلم  
**كتاب المفقود**

غائب لم يدر اثره حي في حق نفسه فلا تنكح عرسه ولا يقيم ماله ولا يفسخ اجارته ويقيم القاضي  
من يقبض حقه ويحفظ ماله ويبيع ما يخاف فساد وينفق على ولده وابويه وعرسه ميت  
في حق غيره فلا يرث من غيره \* اى يوقف قسطه من مال مورثه \* الى تسعين سنة \*  
اختلف في المدة فقول الارفق ان تقدر تسعين سنة وظاهر الرواية ان تقدر بموت الاقران  
فان في هذا العصر قلما يعيش المرء الى تسعين سنة \* فان ظهر حيا قبلها فله ذلك وبعدها \*  
اى بعد المدة \* يحكم بموته في ماله يوم تمت المدة فتعند عرسه للموت ويقسم  
ماله بين من يرثه الآن وفي مال غيره من حين فقد فريد ما وقف له الى من  
يرث الغير عند موته \* الاصل عندنا ان ظاهر الحال وهو لا يستصحب حجة للدفع  
للاثبات فاذا تمت المدة فهو في مال نفسه حي قبل المدة فلا يرث الوارث  
الذى كان حيا وقت نقده ثم مات بعد ذلك لان الظاهر انه كان حيا فيصلح حجة  
لدفع ان يرثه الغير وفي مال غيره ميت لان الظاهر لا يصلح حجة لاجاب ارثه  
من الغير فرد ما وقف للمفقود الى من يرث من مورثه يوم موته \*

## كتاب الشركة

هي ضربان شركة ملك وهي ان يملك اثنان مينا وكل كاجنبى في مال صاحبه وشركة  
مقدور كنها الايجاب والقبول وشرطها عدم ما يقطعها كشرط دراهم مسماة من الربح  
لاحد هما \* فان هذا يقطع الشركة لاحتمال ان لا يبقى بعد هذه الدراهم المسماة ربح  
يشتركان فيه \* وهي اربعة اوجه صفا وضمة وهي شركة متساويين مالا ونصرا فودينا \*  
المراد المساواة في المال الذى يصح فيه الشركة ولا باس بزيادة مال لا يجرى فيه



الشركة \* فلا تصح الا بين متحدين حرية وحلما وملة \* اى لابد ان يكونا حرتين بالغين  
ملتتهما واحدة فلا تصح بين مسلم وكافر وتجوز بين مسلمين بالغين وبين كافرين  
سواء كان احدهما كتابيا والآخر مجوسيا فان الكفر كله ملة واحدة وهذا عند ابي حنيفة  
ومحمد رحم وعنده ابي يوسف رحم تجوز بين المسلم والكافر وعند مالك والشافعى رحم  
لا تجوز المفاوضة اصلا \* وتتضمن الوكالة والكفالة \* اى كل واحد وكيل الآخر في المعاملة  
وكذا كل واحد كفيل من الآخر فان اشترى احدهما شيئا فللبائع مطالبة الثمن  
من الشريك الآخر \* ومضى كل لهما الاطعام اهله وكسوتهم وكل دين لزم واحدا  
بما تصح فيه الشركة كالشراء والبيع والاستيجار \* فيه احتراز من لزوم دين بسبب  
لاتصح فيه الشركة كالجنابة والنكاح والخلع والصلح من دم عمد وكالنفقة \* او بكفالة  
بما مر ضمنه الآخر وبغير امر لا هو الصحيح \* اى ان الزم احدهما دين بسبب  
الكفالة من غير امر المكفول منه فالصحيح ان هذا الدين لا يضمنه الشريك  
الآخر فان كان با مرا المكفول منه يضمنه الشريك الآخر \* وان ورث احدهما  
او وهب له ما يصح فيه الشركة وقبض صارت عنا \* القبض يشترط في الهبة \*  
وفي العرض والعقار بقيت مفاوضة \* اى في ارث العرض والعقار بقيت مفاوضة  
لان مال الشركة لم يزد ثم شرع في الوجه الثانى من الشركة فقال \* وهذان  
وهو شركة في كل تجارة او في نوع ولا يضمن الكفالة ونصح ببعض ماله ومع فضل  
مال احدهما وتساوى مالهيهما الا الربح \* اى يصح بان يشترط ان يكون المال مساويا  
ولا يكون الربح مساويا خلافا لزمرو والشافعى رحم \* وكون احدهما داهم  
والآخر دنا نبر ولا خلط \* خلافا لزمرو والشافعى رحم \* وكل مطالب ثمن مشريه  
لا غير \* اى لا غير المشري بناء على انه لا يتضمن الكفالة \* ثم رجع على شريكه بحصته  
منه ان اداه من ماله ولا تصحان الا بالنقد بين والفوس النافقة والتبر والنقرة ان

تعامل الناس بهما \* التبر ذهاب غير مضروب والنقرة فضة غير مضروب \*  
وبالعرض بعد ان باع كل نصف مرضه بنصف مرض الآخر \* اعلم انه لا يخلو اما  
ان تكون قيمة متاعهما مساوية فتح يبيع كل واحد منهما نصف متاعه بنصف متاع  
الآخر ثم يعقد ان عقد الشركة واما ان تكون قيمة متاعهما متفاوتة كما اذا كان قيمة  
متاع احدهما الفا وقيمة متاع الآخر الفين يبيع صاحب الاقل ثلثي متاعه بثلاث  
متاع الاخر ليكون كل واحد بينهما اثلاثا ثلثاه لصاحب الاكثر وثلاثة لصاحب الاقل ثم  
يعقد ان عقد الشركة فيكون الربح بقدر الملك وانما يحتاج الى عقد الشركة ليكون كل واحد  
وكيلا من الآخر وانما يكون الربح هنا بقدر الملك لان الربح هنا نماء المال بخلاف  
ما اذا كان راس المال احد النقدين فان الربح يحسب بالشرط وايضا الدراهم والدنانير  
لا يتعينان في العقد فالربح لا يكون نماء لراس المال \* وهلاك مالها او مال احدهما \*  
اي هلاك مال الشركة او مال احد الشريكين \* قبل الشراء يبطلها وهو على صاحبه \* اي  
الهلاك على صاحب المال \* قبل الخلط هلك في يده او في يد الآخر وبعد الخلط عليهما  
فان هلك مال احدهما بعد شراء الآخر بماله فمشرية لهما ورجع على الآخر بحصته  
من ثمنه \* اي رجع المشتري على احدهما الذي هلك ماله بحصته من الثمن لان الشراء  
قد وقع لهما فلا يتغير بهلاك المال ومباراة الهداية هكذا ولو اشترى احدهما بماله وهلك  
مال الآخر قبل الشراء فهنا محل ان يغلط في الفهم ويفهم انه هلك مال الآخر قبل شراء  
احدهما لكن يجب ان لا يفهم هذا فان وضع المسئلة فيما اذا كان هلاك مال الآخر  
بعد شراء احدهما بماله بدليل قوله ولا يتغير الحكم بهلاك مال الآخر بعد ذلك  
وبدليل قوله هذا اذا اشترى احدهما باحد المالبين اولاً ثم هلك مال الآخر فيجب ان  
يفهم وهلك مال الآخر قبل ان يشتري هذا الآخر بماله شيئاً انما ذكرت هذا لانه موضع  
الغلط \* وان هلك قبل شراء الآخران وكله جين الشركة صريحاً فمشرية لهما شركة



ملك ورجع بحصة ثمنه والا فله \* اى ان هلك مال اخدهما ثم اشترى الآخر شيئا  
بماله فان الشركة قد بطلت بهلاك المال فبطلت الوكالة الثابتة في ضمن عقد الشركة  
فان وكل احد هما الآخر بالشراء توكيلا صدر بها فيقول كل ما اشترينه بالمال الذى  
معك فاشتر نصفه لي فيكون المشتري بينهما شركة ملك فللمشتري ان يرجع على  
الآخر بحصته من الثمن وان لم يوكله فالمشتري يكون للمشتري \* ولكل من  
شريكي مفاوضة وعنان ان يبضع ويودع ويضارب \* اى يدفع المال مضاربة \*   
ويوكل \* اى يوكل اجنبيا بالبيع والشراء ونحوهما \* والمال في يده امانة \* اى في  
يد كل واحد من الشريكين امانة حتى لا يضمنه بلا تعدد \* وشركة الصنائع والتقبل \*   
هذه هي الوجه الثالث من الشركة \* وهي ان يشترك صانعان كخباطين او خياط  
وصباغ ويتقبلا العمل لاجر بينهما صححت وان شرط العمل نصفين والمال اثلاثا \*   
اى الاجرة اثلاثا بينهما هذا عندنا وعند الشافعي رح لا يجوز هذه الشركة وعند  
مالك رح لا يجوز الا ههنا اتحاد العمل \* ولزم كلا عمل قبله احدهما فيطالب  
كل بالعمل ويطالب الاجر \* اى يطالب كل واحد اجر عمل عمله احدهما \* وببرأ الدافع  
بالدفع اليه \* اى يدفع الاجر الى كل واحد منهما \* والكسب بينهما وان عمل  
احدهما فقط وشركة الوجوه \* هذه هي الوجه الرابع من الشركة \* وهي ان يشتركا  
بلا مال ليشتريا بوجوههما ويبيعا \* اى ليشتريا بالنقد الثمن بسبب وجاهتهما فيبيعا  
فما حصل من الثمن يدفعان منه الثمن الى بائعهما فان فضل شيء يكون مشتركا  
بينهما وهذه الشركة لا يجوز عند الشافعي رح \* فتصم مفاوضة \* بان يشترط المساواة  
في الامور التي تجب مساواتها في المفاوضة \* ومطلقها عنان وكل وكيل الآخر في  
الشراء \* اى اذا كان عقد الشركة مطلقا امان شرطت فيها المفاوضة فكل وكيل الآخر  
وكفيله \* فان شرطت مفاوضة المشتري او مثالثته فالربح كذلك بشرط الفضل باطل \*

أي إن شرط أن المشتري يكون بينهما نصفين أو اثلاثا وربح أحدهما زائد على قدر  
 ملكه فذلك الشرط باطل لأن الربح يكون بقدر الملك لئلا يودي إلى ربح مالم بضمن  
 بخلاف العنان إذا كان رأس المال غير العروض فإن رأس المال ح لا يتعين بالتعيين  
 فلا يكون الربح نماء رأس المال على مأمور ولا يجوز الشركة في الاحتطاب والاحتشاش  
 والاصطياد وما حصل لكل به وما اخذاه معا فلهما نصفين وما حصل له بما نه  
 الآخر فله \* مثل أن يقلع أحدهما ويجمع الآخر يكون للقانع \* والآخر أجر مثله بالغ  
 ما بلغ \* مند محمد رح ولا يزاد على نصف ثمنه عند أبي يوسف رح \* ولا في الاستسقاء  
 بأن كان لأحدهما بغل والآخر راوية وامتسقى أحدهما فالكسب للعامل وعليه  
 أجر مثل مال الآخر والربح في الشركة الفاسدة على قدر المال \* كما إذا شرط في الشركة  
 دراهم مسماة من الربح لأحدهما فتفسد الشركة فيكون الربح بقدر الملك خني  
 لو كان المال نصفين وشرط الربح اثلاثا فالشرط باطل ويكون الربح نصفين \* وتطل  
 الشركة بموت أحد شريكين ولحقه بداء الحرب مرتدا إذا قضى به ولم يزك أحدهما  
 مال الآخر بلا أذنه \* أي لا يجوز لأحدهما أن يودي زكاة مال الآخر بلا أذنه \*  
 فإن أذن كل صاحبه فادبأ ولا ضمن الثاني وإن جهل بأداء الأول \* هذا عند  
 أبي حنيفة رح وأما مندهما فإن جهل بأداء الأول لا يضمن \* وإن أديا معا ضمن كل قسط  
 الآخر \* مثل أن أدي كل واحد بغية صاحبه واتفعا أداءهما في زمان واحد أو  
 لا يعلم تقدم أحدهما على شريكه ضمن كل نصيب الآخر \* فإن شري معا وضامنة  
 ما ذن شريكه ليظا فهي له بلا شيء \* دنا عند أبي حنيفة رح وأما مندهما يرجع  
 الشريك على المشتري بنصف الثمن لإبد المشتري أدي نصف ديته من مال الشركة  
 ولا يبي حنيفة رح إن الجارية دخلت في الشركة حال الشراء ثم الادن بالشراء للوطي  
 اقتضى الهبة لأنه لا طر في محل الوطي إلا الهبة لأنه لو باع نصيبه من شريكه يصير هذا



النصيب مشتركاً بينهما فلا يحل الوطؤ وإذا اقتضى الهيئة لا يكون على المشتري شيء \* واخذ كل بئمنها \* أى للبائع أن يطالب الثمن من أيهما شاء لأن المفاوضة تضمن الكفالة \*

# كتاب الوقف

هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة كالعارية وعندهما هو حبس  
العين على ملك الله تعالى فلو وقف على الفقراء أو بنى سقاية أو خاناً لبنى السبيل  
أو رباطاً أو جعل أرضه مقبرة لا يزول ملك الواقف منه وإن علق بموته نحو أن  
مات فقد وقفت في الصحيح \* قد ذكرنا الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه رح في  
جواز الوقف فإن الوقف لا يجوز عنده بناءً على أنه تصدق بالمنفعة وهي معدومة لكن  
على الأصح إن الخلاف إنما هو في اللزوم فإن الوقف غير لازم عنده وإن علق بالموت  
ففي التعليق بآل موت روايتان عنه في رواية يصير لازماً وفي رواية لا واختار في  
المتن هذا وأما عندهما فالوقف لازم وعليه الفتوى والأصل فيه وقف التحليل صلوة  
الله عليه الصلاة والسلام وعند أبي حنيفة رح إنما يلزم بأحد الشئتين وهو ما قال \* إلا أن  
يحكم به حاكم ولا يمسجد بني وافر بطريقه وأذن للناس بالصلوة فيه وصلّى  
واحد وان جعل تحته سرداب لمصلحة \* اختلف في شرائط صيرورة المكان مسجداً  
فعند أبي يوسف يكفي مجرد قوله جعلته مسجداً إلا التسليم ليس بشرط للزوم  
الوقف عنده وعند محمد رح لابد أن يصلّي فيه بجماعة وعند أبي حنيفة رح يكفي صلوة  
واحدة ثم جعل السرداب تحته لمصلحة \* لا يمنع أن يكون مسجداً \* فإن جعل  
لغيرها أو وسط دارة مسجد أو أذن \* جعل تحت المسجد  
سرداب لغير مصالح المسجد لا يصير \*  
وأذن بالصلوة فيه لا يصير مسجد لعدم إفراز الطريق الزيادة من وجه رح

بنفس القول \* اى يزول ملك الوقف بنفس القول \* وعند محمد رح تسليمه  
 الى المتولى وقبضه شرط \* ثم ذكر فروع هذا الاختلاف فقال \* نصح وقف المشاع \*  
 المشاع ان لم يحتمل القسمة ففي المسجد والمقبرة لا يجوز الوقف عند ابي يوسف رح  
 ايضا وفي غيرهما يجوز عند محمد رح ايضا وان احتمل القسمة فهو محل الاختلاف  
 فيصح عند ابي يوسف رح لا عند محمد رح ويقتضى بقول ابي يوسف رح \* وجعل  
 خلة الوقف والولاية لنفسه وشرط ان يستبدل به ارضا اخرى اذا شاء عند  
 ابي يوسف رح خاصة \* فان شرط الاستبدال لا يمنع صحة الوقف عند ابي يوسف رح  
 اذ لا منافاة بين صحة الوقف وبين الاستبدال عنده فانه يجوز الاستبدال في الوقف  
 من غير شرط اذا ضعفت الارض من الربيع ونحن لانقتضى به فقد شاهدنا في الاستبدال  
 من الفساد ما لا يعد ولا يحصى فان ظلمة القضاة جعلوه حيلة الى ابطال الوقف  
 المسلمين وفعلوا ما فعلوا \* وشرط لنماه ذكر مصرف موبد وقال ابو يوسف رح  
 يصح بدونه واذا انقطع صرف الى الفقراء وصح وقف العفار لا المنقول وعن محمد  
 رح صح وقف منقول فيه تعامل كالغاس والمر والقدر والمنشار والجناك وقوتها بها  
 والقدر والمرجل والمصحف وعليه اكثر فقهاء الا مصارفها من الوقف لا يملك و  
 لا يملك \* اعلم ان بعض المتأخرين جوزوا بيع بعض الوقف اذا خرب لعمارة الباقي  
 والاصح انه لا يجوز فان الوقف بعد الصحة لا يقبل الملك كالحجر لا يقبل الرقبة  
 وقد شاهدنا فيه مثل ما شاهدنا في الاستبدال \* ولكون يجوز قسمة المشاع عند  
 ابي يوسف رح \* فان القسمة في غير المثليات يغلب فيها جهة التملك، لاجهة  
 الافراز ومع هذا يجوز قسمة المشاع عند ابي يوسف رح مع انه لا يجوز التملك  
 في الوقف فيجعل جهة الافراز قابلية في الاوقاف فان وقف نصيبه من عقار مشتركة  
 يجوز للواقف ان يقسم مع الشريك فان وقف نصف عقار كله فالتقاضي يقسم



مع الواقف لكن لا يجوز قسمة الوقف بين المصارف \* ويبدأ من ارتفاعات الوقف  
بعمارتها وان لم يشترطها الواقف ان وقف على الفقراء وان وقف على معين وآخره  
للفقراء فهي في ماله فان امتنع او كان فقيرا آجره الحاكم وعمره باجرته ثم رده  
الى مصرفه ونقضه بصرف الى عمارته او يذخر لوقت الحاجة اليها وان تعذر صرفه  
اليها بيع وصرف ثمنه اليها ولا يقسم بين مصارفه \*

## خاتمة الطبع

الحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه وآله اجمعين قد اختتم طبع الجلد بين  
الأول والأخير من شرح الوقاية باهتمام المولوي عبد الله حماد الله تعالى مرة ثالثة  
في بندر هيوكلي نهار ٩ من شهر رمضان المبارك سنة الف ومأتين وستين من  
الهجرة على فاجرها الف الف صلوات وسلام في يوم الاثنين في المطبع الطبى  
بتصحيح عصى العصاة منصور احمد البردوانى مفا الله عنه ومن والديه وقد  
صحح الاغلاط التي وقعت بالطبع السابق لكن لا يدري ما وقع منه في هذا من الاغلاط  
ويرجو من المتعلمين ان لا يسمحو بمجرد ظهور اختلاف الفاظ بعض المواضع بل  
لا بد لهم من التحقيق والتنقيح في صفحة ٢٢ وقع في الطبع السابق يوما وليلة  
وقد وجد في جميع النسخ جرد ليلة وايضا قد شهد عليه قول صاحب  
حاشية الجلبى باور على ان لا يكتفى بلفظة ليلة دون يوما وهكذا  
انما خير -







